



جامعة بائنة-1-الحاج لآضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط: بين الفهم النظرية والترتيبات المؤسسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث L.M.D في العلوم السياسية و
العلاقات الدولية
الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطة

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د. صالح زياني

إعداد الطالب:
البح سمير

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. عبد الحق زغدار	أستاذ التعليم العالي	جامعة بائنة-1-	رئيسا
أ.د. صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بائنة-1-	مشرفا ومقررا
أ.د. وداد غزلاني	أستاذ التعليم العالي	جامعة قلمة	عضوا مناقشا
د. نبيلة سالك	أستاذ محاضر-أ-	جامعة بائنة-1-	عضوا مناقشا
د. محمد الطاهر عديلة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2020/2019

شكر وتقدير:

الشكر والحمد لله جل في علاه، فإنه ينسب الفضل كله في إكمال -
والكمال يبقى لله وحده- هذا العمل.

وبعد الحمد لله، فإنني أتوجه الى أستاذي الفاضل الدكتور صالح زياني -
بالشكر والتقدير الذي لن تفيه أي كلمات حقه، بقبوله الاشراف على عملي،
وبدعمه المستمر وثقته التي أعزبها. فله أبلغ الثناء وأخلص العرفان.

الشكر موصول، الى كل أسرة قسم العلوم السياسية. والذكر مخصوص،
الى كل أعمدة القسم: الأستاذ. د. مبروك غضبان، الأستاذ. د. صالح زياني،
الأستاذ. د. قادري حسين، الأستاذ. د. جندلي عبد الناصر، الأستاذ. د. راجح
مرابط. المرحوم الدكتور. راجح بلعيد.

أشكر على نحو جزيل أعضاء لجنة التكوين برئاسة الأستاذ. د. عبد الحق
زغدار.

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى أعضاء لجنة المناقشة، حضورا، تقييما
وتصويبا.

وأشمل بالعرفان والاقرار كل من رئيس القسم أ.د. عادل زقاغ، د. مسعود
شويبة، د. طلال لموشي، د. زيدان زياني، د. سامي بخوش، أ.د. بحري دلال،
أ.د. بحري طروب. لما أبدوه لي من مساعدة وتشجيع منقطع النظير على مدى
السنوات الأخيرة.

الى من علمني الصبر وعدم الاستسلام.....والذي رحمه الله.

الى نبع الحنان الذي افتقده..... أمي رحمها الله.

الى ابن خالي البح عبد العزيز..... وددت أن تكون معي لنكمل

المغامرة. طيب الله ثراك.

الى نبضات قلبي... ابني معتر محمد اسلام... وقره عيني ابنتي إين.

الى اخواني واخواتي.....حفظهم الله.

الى من وجدتها في مواجهة الصعاب، الى رفيقة دربي، الى من سارت معي

نحو الحلم خطوة بخطوة..... زوجتي بكل الحب، حفظك الله.

A dramatic landscape featuring a sunburst breaking through dark, heavy clouds over a mountain range. The sun's rays create a strong contrast against the dark sky and the silhouettes of the mountains. The overall mood is one of hope and enlightenment.

**Celui qui se croît dominateur à cause
de sa gouvernance face à autrui est
esclave sans le savoir.**

Azur Pauchays Kelouomi

❖ خطة البحث:

<u>مقدمة</u>	
جغرافيا التمثيلات في فضاء غرب المتوسط: قراءة في سرديات فضاء مبتكر	<u>الفصل الأول:</u>
الجغرافيا وإنتاج الفضاء: قراءة تأملية في ابستمولوجيا استيعاب الرموز المتنافسة	المبحث الأول:
من أكسيولوجيا الفضاءات الى صناعة المسافة في التمثيلات	المطلب الأول:
نحو جغرافيا نسقية: تفكيك الرموز وإعادة موضعة المفاهيم	المطلب الثاني:
البناءات السردية وابتكار "جيو-سلطة" الفضاءات الجغرافية	المطلب الثالث:
ابتكار المتوسط: بين المرغوب فيه والورشة دائمة التـدوير	المطلب الرابع:
غرب المتوسط: بين جغرافيا المصالح ومأسسة المسافة في التمثيلات	المبحث الثاني:
غرب المتوسط كفضاء جامع: قراءة في مقتضيات الدوكسا الليبيرالية	المطلب الأول:
صدام المخيلات في فضاء غرب المتوسط: نحو ترسيم المسافة في التمثيلات	المطلب الثاني:
جغرافيا الخوف في غرب المتوسط: سمك الأنطولوجيا التواصلية بين فواعل فضاء قلق	المبحث الثالث:
البناء الأكسيومي شمال-جنوب: الانزلاق الدلالي في محور الصراعية	المطلب الأول:
سيكولوجيا التهديد بين ضفتي غرب المتوسط: قراءة في مخرجات التصلب النسقي في تمثيلات "الأنا و"الأخر"	المطلب الثاني:

الحوكمة الأمنية: نموذج ارشادي للإدارة الأمنية متعددة المستويات، متعددة الأطراف	<u>الفصل الثاني:</u>
مفهوم الحوكمة: مسعى ضبط المفهوم وتثبيت المعنى	المبحث الأول:
النواة الصلبة لمفهوم الحوكمة: قراءة في الدلالات والمقاصد	المطلب الأول:
ايتمولوجيا المصطلح	الفرع الأول:
الحوكمة: بين الغاية الارشادية ورهان ضبط مفهوم مضطرب دلاليا	الفرع الثاني:

الحوكمة كمسار للتحول في البنى: من الهيراركية الى الهيتيراركية	المطلب الثاني:
تشظي السلطة بين الجهات الفاعلة المتعددة: تقويض النموذج الخطي للحكم	الفرع الأول:
التحليل الشبكي: استجابة لمخرجات التنسيق بين البنى الرسمية وغير الرسمية	الفرع الثاني:
مجالات الحوكمة ضمن مستوياتها المتعددة: اضطراب البارامترات الماكروية والميكروية	الفرع الثالث:
رصد وتقصي مفهوم الأمن: الأبعاد الدلالية لمفهوم متنازع عليه	المبحث الثاني:
المقاربة التقليدية للأمن: بين ضوابط الاستمرارية واشكالية المراجعة المفهومية	المطلب الأول:
التوليفة الأمنية نيواقعية-نيوليبرالية	الفرع الأول:
الأمن الوطني: القوة والمحورية الدولانية	أولاً:
الطرح الليبرالي للأمن ومسعى التقليل من حدة الدوامه الأمنية	ثانياً:
مراجعة الفهم الأمنية التقليدية وضرورة بناء منظار أمني جديد	الفرع الثاني:
التصور الوالتي ومأزق الضابط الأنطولوجي	أولاً:
الضرورة الأميركية لمراجعة مفهوم الأمن	ثانياً:
كسر كبرياء النماذج الأمنية القيادية: إعادة صياغة مفهوم الأمن ودحض الفرضيات الأمنية الأرثوذكسية	المطلب الثاني:
توسيع وتعميق الأجندة الأمنية: قراءة في تحرك القطاعات والكيانات المرجعية	الفرع الأول:
توسيع نطاق التحليل الأمني: مقارنة قطاعية	أولاً:
تصاعد النزعة الهوياتية وتنامي المعضلة المجتمعية: برنامج بحث في الأمن المجتمعي	ثانياً:
استحداث المستوى الإقليمي في التحليل الأمني	ثالثاً:
البنى الفكرية الأمنية للمدرسة الويلزية	الفرع الثاني:
الانعتاق كأجندة معيارية للنظرية الأمنية الويلزية	أولاً:
الفرد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية	ثانياً:
مدرسة باريس: الجسر "البين-تخصصي" للدراسات الأمنية	الفرع الثالث:
المسلمات ما بعد الحداثية في مفهومة الأمن	أولاً:
الخارطة الجديدة للأمن العالمي: الأجندة التقنية للأمن.	ثانياً:
الحوكمة الأمنية: التحول من "حكومة الدولة-المركز" الى "الحكومة" المجزأة متعددة الأطراف	المبحث الثالث:
الحوكمة الأمنية بين تغير التهديد وصعود الجماعة الأمنية ما بعد الوستفالية	المطلب الأول:
تكنولوجيا التهديد: دلالات التحول في (الشكل، الوكيل والبنية)	الفرع الأول:
دحض النموذج الوستفالي وممارسة شكل بديل من أشكال الدولة	الفرع الثاني:
الحوكمة الأمنية: عدسة جديدة في إعادة أشكلة الإدارة الأمنية	المطلب الثاني:

ملاح صعود هوية ما بعد وستفالية: تجزؤ وتشظي المساهمات الأمنية	الفرع الأول:
انبثاق أطر حوكمة أمنية متقدمة: إشكالية توافق الفهم التذاتنية والتفضيلات الأمنية	الفرع الثاني:
تشكيلات عامة وخاصة لتسليع الأمن: تفكيك الجهود الأمنية واعادة التجميع	الفرع الثالث:
الحوكمة الأمنية الشبكية: تفاعل، تنافس وتعاون المعياريات لإنتاج الممارسات الأمنية	الفرع الرابع:

الفصل الثالث: فرص توطين نموذج حوكمة أمنية في غرب المتوسط: تفكيك الهندسة الأمنية واختبار الفروض القياسية	
المبحث الأول: التهديدات الأمنية الدائرة في فضاء غرب المتوسط: تكامل أدوار لتيبولوجيا خاصة	
المطلب الأول: تثبيت هياكل الدولة المحدودة جنوب غرب المتوسط: بيئة حاضنة لتهديدات لا تماثلية	
الفرع الأول: فشل الأداء الوظيفي للدولة وصعود الجماعات الإرهابية المناوئة	
الفرع الثاني: تنامي ظاهري الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر	
المطلب الثاني: تكاتف ثنائية (الجوار الجغرافي / الأنطولوجية التواصلية) في انتاج المركبات الأمنية	
الفرع الأول: الأنطولوجيا العلائقية: إطار معرفي/قيمي في تحديد طبيعة المركب الأمني	
الفرع الثاني: أمنة التفاعل الاجتماعي: الحدود المعيارية والمكانية في ترسيم ثنائية (الداخل / الخارج)	
الفرع الثالث: ارتسام معالم مركب أممي من نوع خاص في غرب المتوسط: أمنة الجوار	
المبحث الثاني: الجهات الفاعلة في إدارة وحوكمة الأمن في فضاء غرب المتوسط: بين تباين ثقافات الأمن القومي وحسبان المحاذير السيادية	
المطلب الأول: التجميع الأممي متعددة الأطراف على المستوى الأوروبي: قراءة في لوجستية الطرف الثالث	
الفرع الأول: تسليع الممارسة الأمنية الأوروبية: تواقف مؤسساتي أممي -مدني	
الفرع الثاني: التحول الأنطولوجي في سوق المشهد الحدودي الأوروبي: "لوبيزم" الشركات الخاصة في تسليع الأمن	
الفرع الثالث: إعادة نمذجة المشهد الحدودي الأوروبي-المغاربي: لوجستية الطرف الثالث وإقحام الشركات الأمنية الخاصة كطرف أصيل	
المطلب الثاني: المنطقة المغاربية ومأزق ثقافة الأمن القومي: بين التكنولوجيا الخلدونية/الويبيرية وعنق المسارات اللاخطية	

تصدير النموذج الؤستفالي للمنطقة المغاربية: تكيف التكنولوجيا الؤببرية في عملية احتكار العنف	الفرع الأول:
فوضى المشهد الأمني جنوب غرب المتوسط: اضطراب بارامترات النموذج الؤستفالي والتوجه نحو تكريس مظاهر الدولة المحدودة	الفرع الثاني:
ضبط آثار الجوار الجغرافي وحوكمة التهديدات بالدفع نحو الخارج.	المبحث الثالث:
الجماعة الأمنية: آلية جادة في تفعيل ميكانيزمات حوكمة أمنية إقليمية في غرب المتوسط	المطلب الأول:
جماعات الممارسة: مواقع قوية لمأسسة الثقافات الإقليمية المشتركة	الفرع الأول:
الحوكمة الخارجية للممارسات الأمنية الأوروبية: التقاط عمليات التقارب التنظيمي والنظامي بين الضفتين	الفرع الثاني:
الحوكمة الخارجية متعددة المستويات في الاتحاد الأوروبي: دور المنظمات الدولية في نشر سياسات الهجرة المرتبطة بالاتحاد الأوروبي	المطلب الثاني:
المنظمات الدولية كمستوى لتقريب الهياكل التنظيمية بين الضفتين	الفرع الأول:
التواصل المعياري للاتحاد الأوروبي والمفوضية الأمنية لشؤون اللاجئين: بين ثقل الموازنة ومناولة السياسات العامة	الفرع الثاني:
المنظمات الدولية المختصة: شريك أساسي في تنفيذ السياسات الأوروبية	الفرع الثالث:
	الخاتمة:
	قائمة المراجع

مقدمة

لقد أضحى السياسة العالمية، تتسم بقدر عال من التعقد. سياق لا يرتبط فقط بتعدد الفواعل (ظهور وانتشار الفواعل من غير الدولة، ما دون وما فوق الدول)، أو بتعدد القضايا وتشابكها. لكنه، يرتبط أكثر بتحول جوهري في النظام الدولي، بذاك المعنى الذي وصلت فيه الفهم التقليدية، الى حدود الصحة والصلاحية وظهور فهم جديدة تدعو الى مراجعة النموذج الوستقالي بجدية. فمؤشرات تشطي هذا النموذج الى أجزاء أصبحت مرئية، كونها وضعت الدولة في حالة إرباك شديد حيال قدرتها على الاستحواذ على الشرعية. خاصة أمام تنامي المظاهر ما قبل الحداثية (الجماعات الدينية، الاثنية، القبلية والطائفية)، في سياق يصفه "هيدلي بول" (Hedley Bull) بالعصر القروسطي الجديد*.

أما مظاهر النخر هذه وتقويض النظام "دولاتي-التمركز" بحسب "بيرتران باديه" (Bertrand Badie)، فقد ساعد في انتشارها نزعيتين متعارضتين. خلقت حالة من الانقسام بين مصادر السلطة، ورسمت على إثرها منحيين: الأول، يتجه نحو الأعلى ما فوق دولاتي (الشركات العالمية، مؤسسات وشبكات الحوكمة الاقتصادية العالمية). أما الثاني، فيتجه نحو الأسفل ما دون الدولة (المستقطب للولاءات ذات المسارات ما قبل حداثية). فلم يعد مجديا التشبث بالدولة بمفهومها التقليدي، في ظل الاملاءات التي فرضتها المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية. كما لم يعد لنفس الدولة القدرة على تلبية تطلعات مواطنيها، ما فتح المجال الى الالتفاف حول مرجعيات غير الدولة وصعود ثقافات تتراحم أو تتنازع سلطتها.

* اللجوء الى استخدام مصطلح "العصر القروسطي الجديد" له ما يبرره، كون العصر القروسطي يتسم بكونه نظام من السلطات المتراكبة والولاءات المتعددة والمتفاعلة فيما بينها في ظل ثنائية من الادعاءات المتنافسة بالشرعية بين الإمبراطورية الرومانية والكنيسة الكاثوليكية. وعليه، فإن توصيف عالم ما بعد الحرب الباردة "بعصر قروسطي جديد" يقصد محاولة التملص من الصورة التي تقدمها العدسات المشوهة للحداثة. للمزيد من الاطلاع أنظر الى:

- Jörg Friedrichs, "The meaning of New Medievalism: An exercise in theoretical reconstruction", in Jörg Friedrichs, **European Approaches to International Relations Theory: A House with Many Mansions** (London: Routledge, 2004)
- Hedley Bull, "The Anarchical Society : A Study of Order in World Politics" (UK : Palgrave, 1977).
- عادل زقاغ، " العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية"، مجلة المفكر، العدد السابع، (نوفمبر، 2011).

تراكم الولاءات وتقاطعها، نقل المشهد الدولي الى ما يمكن أن يوصف بالعلاقات ما بعد الدولية (post-international)، صنعة عديد الفواعل، منفصلة عن أسس النموذج الوستقالي، كتصميم أصبح يوصف بالساذج لمهام أصبحت معقدة. واقع يسوق لهوية ما بعد وستقالية، يصعب فيه تحديد فضاءات العمل بدقة. بتلك الدلالة التي أرسى فيها الأسس لمسارات متذبذبة للأحداث، تركز على منحى لا خطي ليس باليسير توقع مساره أو ضبطه، وذلك أن مخرجاته تتساق وفق منحى هينيراركي*. فما كان يوجه التفاعلات ومسار الأحداث وفق منطق هيراركي** وعبر تمفصلات عمودية، لم يعد ثابتا ومراقبا من قبل الدولة، بل أصبح يسير وفق تفاعل شبكي ليست له نقاط تمفصل ثابتة. نزعة نظمية جديدة لا تسلم بأن النظام الكلي توجهه احدى المستويات دون الأخرى. بل تقارب الظواهر، باعتبارها تفاعلا بين أنظمة شبكية بمراكز ثقل وسلطة متجاذبة تتساق في مسارات لا نهائية وبالاعتماد على تمفصلات لا يمكن أن تضبطها الحكومات وحدها.

إنها حوكمة تأخذ كل المسارات التي يمكن تخيلها، وتتقاطع بطريقة لا يمكن معها رصد نقطة البداية. فالتعامل مع السلطة بوصفها منتجا لا يمكن احتكاره في جهاز معين، صنع واقعا جديد أكثر حرية وأقل إخضاع وهيمنة. وإذا كان "الواقع الخاص بالدولة" في حالة تطور فإننا بصدد رؤية ديناميكية، مسارية لحالة التنسيق بين الفواعل الصانعة لشبكة الواقع. تتفق وأصالة التوقيت الذي أعيد فيه مساءلة البديهيّات والمساهمات وزعزعة طرق التفكير وإعادة عملية الأشكلة في تشكيل الإرادة السياسية. فحالة التماهي بين الحدود الفاصلة بين دائرة العام ودائرة الخاص، أنتجت أنماط جديدة من الفعل العام، تجاوز حالة الاستهلاك الراجح للفهوم الصنمية (تقليدية)، التي أفقدتها السياق الجديد قدرتها التفسيرية ومفعولها النقدي.

حيث أصبح السياق الجديد، يلح على ضرورة اكتشاف حوكمة شبكية في عالم مضطرب. وهذا من قبيل البحث في الشروط اللازمة، لضبط عالم أصبح يعج بالفواعل المركزيين وغير المركزيين. خاصة وأن السرديات التي يقدمها عالم ما بعد وستقاليا وإن كان يوحي بتلاشي التراتبية أو الهيراركية.

* تنظيم قائم على ترتيب الأولوية بين عناصر المجموعة أو على علاقات التبعية بين أعضاء المجموعة.
** التسلسل غير الهرمي [من اليونانية Heteros (أخرى) و Arkhein (من القيادة والطلب)]، ويعني في الأصل "الأمر من قبل الآخرين". وبالتالي فهو هيكل تنظيمي يختلف عن التسلسل الهرمي، لأنه يعزز الترابط والتعاون بين الأعضاء بدلاً من الهيكل التصاعدي أو التراتبي.

فهو توجي أيضا بانتقاء النظام (Disorder) في غياب بردايم مرشد يجنب ما يصفه "فيل ويليامز" (Phil Williams) بالعاصفة المثالية التي قد تؤدي الى عصر ظلمات جديد.

إن دولة ما بعد وستقاليا، تتحدى تلك الافتراضات القائلة بأنه يمكن معاملة الدول كجهات فاعلة وحيدة ومتجانسة، كما أن الدول تواجه نفس القيود البنوية كتوزيع القوة وتركيزها. فالحاشيات الموضوعية المتعلقة بالأمن مثلا، أجبرت دولة ما بعد وستقاليا على ممارسة شكل بديل من أشكال الدولة. وإن كان يكثرث للأمن القومي، فهذا الشكل الجديد قد تخلى على دوره السيادي الأبرز المتمثل في العون الذاتي والاعتماد على النفس، جراء شبكة الترابط التي فرضها الانفتاح الاقتصادي والحتمية السياسية لتحقيق أكبر قدر من الرفاه. الأمر الذي جعلها عرضة الى تأثير الجهات الفاعلة سواء الخطرة أو الحميدة في السياسة العالمية. ففي ظل المخاطر المحدقة باستقرار الدولة وبقائها أمام كل ما يمكن أن يصنف كتهديد وجودي، ونظرا للحساسية المفرطة إزاء كل التهديدات المستجدة، فإنها قد تلجأ الى تدابير من شأنها ان ترفع من تكاليف الصفقات. وهي التكاليف التي قد تجعل من الحوكمة الأمنية، كحل ممكن للأغاز النظرية العالقة التي ترتبط بمقتضيات ما يوصف بمرحلة دولة ما بعد وستقاليا.

فافتراض تأثير هذه التهديدات المتغيرة على تقويض قدرة الدول لوحدها على المواجهة، ربما يجعل من المستصاحب كثيرا النظر إلى الحوكمة الأمنية العالمية كمفهوم ناشئ لمرحلة غير دولاتية. أو بالأحرى في ظل مرحلة التساؤل حول مدى فقدان الدولة احتكارها الفاعلي، بخصوص إدارة الشؤون الأمنية، بالرغم من أنها تُرى كأهم الفواعل، إلا أنها تظل واحدة بين الكثير منها في مستويات متعددة. بتلك الدلالة التي تجعل منه تصور نظري جديد يدعمه التحليل الشبكي، كنسق يستوعب الأنظمة الدولية وعبر الوطنية، وكأداة ارشادية تُعيد صياغة أشكلة الإدارة الأمنية لأجل احتوائها على مستويات من تغير وكلاء التهديد وتجزؤ السلطة بين فواعل الأمن.

فالحوكمة الأمنية متعددة المستويات، فيها من التبصرات بشأن التعاون متعدد المستويات الذي يمكن في إطاره اشراك مجموعة من الفواعل الدولاتية وما فوقها وما دونها، وفق نموذج هيتيراركي يجانب التراتبية من حيث هو سلطة غير متمركزة بالنسبة للتسلسل الهرمي. حيث تسعى الى تجميع مختلف صور التفاعل العمودي والأفقي وفق أنماط شبكية للتسيق الأمني من أجل مواجهة التهديدات المستجدة أو اللاتمائية. لتصبح الحوكمة الأمنية مقاربة "خطوة صغيرة" (Small Step) نحو تعزيز ما تشدد عليه "فيليسيو" وهو الأمن الإقليمي لما في هذا المستوى من جهات فاعلة متميزة بمقدورها تضيق الفجوات في البنى الثقافية-السياسية-والاجتماعية-الاقتصادية بين الفواعل النشطة على مستوى إقليمي والهدف الأكبر يبقى بناء وتعزيز الأمن العالمي.

أما غرب المتوسط كمكون اسقاط للفهوم التي تقدمها "الحوكمة الأمنية"، يعد ذلك الفضاء الجغرافي الذي يمتلك سرديات خاصة به وليدة التراكمات التاريخية والممارسات الخطابية الكثيفة، التي تبنتها الوحدات الفاعلة في هذا الفضاء وتشبعت بها. حيث اكتسب ميزة جهوية، تطورت إلى سلطة مؤسسية بين شركاء تاريخيين، قد تسهم في انبثاق "إقليم معرفي أمني" ممكنا في هذا الفضاء القلق أو المرتبك، لما ينطوي عليه من مأزق حقيقي يتعلق بالمستوى العالي من الترابط (الاعتماد الأمني المتبادل) بين الوحدات المشكلة لهذا الفضاء. حيث يشمل هذا الترابط مختلف عمليات بناء الأمن، سواء تعلق الأمر بإضفاء أو نزع الطابع الأمني للتهديدات، التي غالبا ما تكونه قدرة على التنقل بسهولة عبر المسافات القصيرة. إضافة إلى تقاوم حالة انعدام الأمن التي كثيرا ما ترتبط بالقرب الجغرافي.

فالتداخل الأمني نتيجة الجوار الجغرافي، وكذا الظواهر عبر الوطنية (هجرة، إرهاب، جريمة،...) بالإضافة إلى نموذج الدولة الفاشلة أو المحدودة، الذي أصبحت بوادر أركانها تتشكل. خلق ما اصطلح عليه بالمركب الأمني ثلاثي الأطراف في غرب المتوسط (أوروبا، المغرب العربي، منطقة الساحل الصحراوي بالارتداد)، وكلها مركبات فرعية تتلاقى في تسييرها لعنصر اللأستقرار واللامن المستفحل في الضفة الجنوبية للمتوسط. والذي يلقي بظلاله على الأطراف الفاعلة في المركب الأمني مؤطرا لنموذج علائقي (Insiders/Outsiders) بينهما.

سياق جعل من الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط، تقترح دراسة وتَقْصِي التفاعلات متزايدة التعقيد بين الفواعل النشطة في هذا الفضاء. وهذا كتصور يدعمه التحليل الشبكي، كنسق يستوعب هذه الحركات في شكلها الوطني وعبر الوطني وفهم العلاقات الترابطية بين الفواعل أو بالأحرى العقد الأمنية (Security Nodes). وفهم هذه العقد كفواعل تتوفر فيما بينها نوايا ومصالح مشتركة تندفعها الي تكوين شبكات والمشاركة فيها.

❖ أهمية الموضوع:

➤ يقدم البحث نفسه كمساهمة في اثناء الؤاسات الأمنية، لما يضيفه من قيمة نظرية علمية ومكسب عملي. أما علميا: فتكمن القيمة المعرفية في استحضار المتغيرات التي يتضمنها العنوان، من "الحوكمة" و"الأمن". وكذا التوليف بين متغيريين شكلا مادة ابستمية دسمة حاولت ضبط مفهوميين خلافيين. وإن يعدا مفهوميين أساسيان لممارسة السياسة، فقد أدى كلاهما إلى انتاج أدبيات واسعة، اتسمت بمرونة المعنى الذي يسوقه كل منهما. فقد يبدو أنه من المغامرة الابستمية الجمع بين مفهوميين معقدين معرفيا وهذا في خدمة الثالث. ومع ذلك، فقد وجدت فكرة "الحوكمة الأمنية" خلال العقد

الماضيين طريقها بشكل ملحوظ إلى المعجم الأكاديمي السياسي. صعود ساعد في انبثاقه التحولات الواسعة على مستوى الأجزاء المكونة له.

حيث يمكن إرواك أهمية هكذا مسعى بحثي، انطلاقاً من طبيعة الاضطرابات الحاصلة على مستوى العلاقات/ السياسة الدولية المألوفة:

▪ تعرض أنماط العلاقات/ السياسة الدولية المألوفة الى نوع من التشعب (**Bifurcation**)

الى نظامين متزامنان معا يصلان حد التعارض. نظام متمركز حول الدول (**stato-centric**) يقتصر على الدول والفواعل الخاضعة لها (**BSAs**)، ونظام متعدد المراكز (**Multi-centric**) يعج بفواعل متحررة من سيادة الدول (**FSAs**) بمقدورها انتاج عمليات وبنى وقواعد خاصة بها. فواعل متحررة تتعاون، تتنافس و/أو تتصارع مع تلك الخاضعة للدول، لدرجة زعزعة النظام التقليدي الوستفالي كيميا وكيفيا والتمهيد بقوة لنظام ذو هوية ما بعد وستفالية.

▪ التغيير في الهياكل والعمليات التي تميز كل من مستوى الأمن القومي والأمن الدولي، بتلك الدلالة التي تفيد أن صناعة السياسة الأمنية، لم تعد محتكرة على صعيد الدول القومية، جراء التجزؤ الناشئ بين الدول والمنظمات الدولية والجهات الخاصة. أي التحول من مركزية "حكومة" الدولة-المركز الى "الحوكمة" المتعددة الأطراف، يشرك تشكيلات متنوعة من الجهات الفاعلة الدولاتية وغير الدولاتية توحى بنشوء نظام أممي معقد من الشبكات المتداخلة والمتباينة وظيفيا بشأن إدارة الأمن الدولي.

▪ التحول نحو أنماط تشبيكية للتنسيق الأمني، وهذا من أجل مواجهة التهديدات اللاتماثلية. أنماط تكشف عن تحول من " نمط هيراركي" الى نمط آخر "هيتيراركي"، يمتد من إعادة هيكلة الوكات الحكومية الى إقامة روابط رسمية وغير رسمية بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة. الهدف منه، تذليل اللاتجانس البنيوي على مستوى شبكات الأمن المعقدة، وتقريب العقد الأمنية الغربية عن بعضها، عبر "مقاربة الحوكمة الشبكية" أكثر تعقيدا، تجاوز الترتيبات الرسمية الى البنى غير الرسمية، تمتد عبر وفيما وراء التسلسلات الهرمية دون أن تلغيها. حيث تحاول تجميع النماذج العمودية والأفقية وفق نموذج متكامل من التفاعلات.

وإذا كانت القيمة العلمية للمسعى البحثي تستمد مادتها من عديد الالغاز البحثية الما بعدية التي يخوض فيها. فإن القيمة العملية تبرز في توضيح مدى نجاعة الفهم التي تقدمها "الحوكمة الأمنية"

في "غرب المتوسط" كفضاء جغرافي توجهه منطقيات بعدية مختلفة بين فواعله النشطة وتمنحه منطقته الخاص، بحيث يصبح فضاء "غرب المتوسط" ذلك "الوعاء الجغرافي-الرهان" الذي يصقل حسب المصالح، القيم والأفكار المتصارعة. فمن زاوية تقديم فهم مبسط، فإن أحد المضامين المفتاحية التي تقدمها "الحوكمة الأمنية" هي التعاون الأمني بين ضفتي "غرب المتوسط" والقدرة على استيعاب التحول نحو التفاعل الشبكي بين مختلف الفواعل العامة والخاصة، الدولانية واللاذولانية، انطلاقاً من توحيد المصفوفة الأمنية (مكون، شكل ومصدر التهديد، والبنية المواجهة له) بين الضفتين. وخاصة وهو الأهم التلطيف من حدة التطور غير المتزامن الذي تشهده الدولة في غرب المتوسط، وهذا في إطار التضاد والتعارض بين الدولة الوستقالية وما بعد الوستقالية.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

تتأرجح مبررات اختيار دراسة هذا الموضوع، بين محفزات ذاتية ومبررات موضوعية:

➤ **أما الذاتية:** فتستمد روحها وطاقاتها من:

✓ . الاهتمام الشخصي للطالب، بالدراسات المتعلقة بمنطقة المتوسط عموماً وبحوضه الغربي خاصة. تعلق يستمد مادته وروحه من مسار التدرج "علاقات دولية" والذي تكفل بمذكرة الليسانس التي تناولت "البعد الأمني في الشراكة الأورو-مغربية وخصوصيات المنطقة المغربية". اهتمام لم ينقطع رغم الابتعاد عن مقاعد الدراسة لمدة قاربت 15 سنة. تكرر بإتمام الطور الثاني ماستر "دراسات أمنية واستراتيجية" ولبيد الرغبة الملحة في فهم أفضل للمقاربات النظرية السائدة في حقل العلاقات الدولية كونها الإطار النظري والمركز المعرفي الذي استندت عليه الدراسات الأمنية.

✓ . الجاذبية التي تمتاز بها مواضيع الدراسات الأمنية كونها مواضيع تعاش عالم "الأمّن". ففي ظل عولمة القلق الأمني وانعدامه وتزايد التهديدات المعولمة ومخرجات مجتمع المخاطر. تصبح الدراسات الأمنية الإطار العام الذي يستطيع أن يزودنا بأدوات التحليل اللازمة لفهم السياسات الأمنية المعاصرة والحقل الملائم لفهم ظاهرة الأمن من انعدامه وطرق إدارته والاستراتيجيات الاستباقية لاحتوائه.

✓ . المساهمة ولو بالقسط البسيط في تقديم إضافة جديدة للمجتمع الأكاديمي الذي يهتم بسلسلة بحوث الحوكمة وربطها بالدراسات الأمنية وتقديمها افتراضات وفهوم نظرية ومنهجية جديدة تتخلص من الأطر الكلاسيكية المعروفة في حقل العلاقات الدولية.

➤ **أما الموضوعية:** وإن كانت القيمة العلمية للموضوع تعد مبررا كافيا لاختياره، فبالمقدور الاستناد على مبررات أخرى:

✓ . تطعيم أدبيات الدراسات الأمنية بأطر وفهوم جديدة نظريا وامبريقيا، تسهم في فك بعض مغاليق والغاز سياق ما بعد الحداثة ومجتمع المخاطر. وكذا إمكانية التملص من فهوم صنمية وصلت حدود الصحة والصلاحية، عبر مراجعة ابستيمو-انطولوجية لدور الدولة كسلطة ضابطة وحيدة نحو مأسسة جديدة للضبط العالمي للأجندات التي لا تعترف بالحدود.

✓ . تجديد الأطر النظرية، التي تهتم بالأمن في المتوسط كفضاء جغرافي-رهان. من خلال الاستفادة من الفهوم التي تقدمها الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف متعددة المستويات، كإطار معرفي جديد يصبح بمثابة عدسة تحليلية تأسس لنهج عملياتي متعدد المستويات، يتسم بالتعدد والتفاعل الشبكي بين العقد الأمنية الفاعلة في غرب المتوسط.

❖ حدود الدراسة:

في سعينا الى رسم حدود الدراسة، ونقاديا لخروج المسعى البحثي المقدم عن أطره الناظمة. فقد ارتأينا ضبط المضمون من خلال:

➤ **الجغرافية-الزمانية:** وتجعل من فضاء غرب المتوسط الوعاء او الحيز الجغرافي الخاص للدراسة. حيث يضم نسقين إقليميين فرعيين، يعجان بفواعل دولاتية وفواعل من غير (فوق وما دون) الدول. وهذا ضمن بيئة تراوح في هندستها بين نظام وستفالي، مازال يدعي فواعله امتلاكهم ليس لجزء من السلطة بل كلها، مستندين على فروض قياسية أثبتت صحتها وصلاحيتها في فترة ما. وبين نظام يسوق لهوية ما بعد وستفالية، تنازلت فواعله طوعا أو قسرا على جزء من سلطتها لصالح فواعل أخرى جديدة، فرضت سياقا مضطربا تشتتت فيه موارد السلطة العالمية، نحو أنماط مختلفة ومتنوعة وهجينة من التشكيلات الجزئية. لتصبح الدولة مجرد فاعل من بين فواعل تتقاسم السلطة، حيث يتحكم كل فاعل في نمط معين من أنماط موارد السلطة العالمية. هذا الاكتنظاظ والتزاحم الانطولوجي، خلق حركية مكانية تتلاقى فيها ثلاثة مجالات جيوسياسية حساسة على غرار جنوب أوروبا تحت مظلة الاتحاد

الأوروبي، ومنطقة المغرب العربي، ومنطقة الساحل الأفريقي جنوب الصحراء بالارتداد. حركية مكانية تستند على مخرجات ما بعد الحرب الباردة كتوقيت تعرضت فيه بارامترات* السياسة العالمية الماكروية والميكروية للاضطراب.

➤ **النطاق المعرفي:** لبحث الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط، فيمكن ضبط مقاصده ودلالاته بناء على السياقات المعرفية التالية:

1. يجعل المسعى البحثي قيد الدراسة من بردايم "الاضطراب" المرتكز الأساس في مفهومة السياسة ما بعد الدولية، التي باتت تزامن وتعايش بين نظامين. نظام وستفالي متمركز حول الدولة في مقابل تشكل هوية نظام ما بعد وستفالي، يعج بفواعل جديدة أصبحت بمقدورها انتاج عمليات وبنى وقواعد خاصة بها. كلا النظامين المتعارضين، يقدمان مسارات تفاعل تلغي الواحدة الأخرى، أين يجتمع التمرکز في مقابل اللاتمرکز (Centralizing v Decentralizing). والملفت للانتباه أنهما متزامنين من خلال إضفاء الطابع المحلي الى جنب الطابع العالمي (Globalizing v Localizing)،

* يقصد بمصطلح البارامترات (Parameters) تلك العناصر الذي على أساسها يمكن شرح الخصائص الأساسية للظاهرة محل التساؤل. حيث يعتمد "روزنو" على ثلاثة بارامترات رئيسية في تفسيره للسياسة العالمية: مقياس مهارات الأفراد وتوجهاتهم العالمية [البارامترات الجزئية أو الدقيقة-(micro)]، ومقياس يتضمن الهيكل أو البنية الشاملة للسياسة العالمية [البارامترات البنوية أو الكلية-(macro)]. ومقياس يتضمن بنى وهياكل السلطة التي تربط بين الأفراد والجماعات، أي [البارامترات العلائقية بين المستوى الكلي-الجزئي (Relationnel parameter: macro-micro)]. ويعرف "روزنو" هذه البارامترات بأنها توجيهية لفهم التفاعلات بين مهارات الجهات الفاعلة على المستوى الجزئي، والأنماط الهيكلية على المستوى الكلي، والعلائقية لفهم ديناميات التفاعل الجزئي-الكلي. للمزيد أكثر يمكن الاطلاع على:

- James N. Rosenau, "Along The Domestic-Foreign Frontier : Exploring Governance In A Turbulent World", (Cambridge : Cambridge University Press, 1997).
- James N. Rosenau, "Governance Without Government : Order And Change In World Politics, (Uk : Cambridge, 1992). Pp. 284.
- James Resenau and mary durfee, "Thinking Theory Thoroughly: Coherent Approaches To An Coherent World", (Uk : Westview Press, 2000).
- Harvey Starr, Book Review : Turbulence in World Politics : A Theory of Change and Continuity. By James N. Rosenau. (Princeton : Princeton University Press, 1990. Pp. 480).

أو التشظي و التفتت في مقابل الاندماج (Integration v Fragmentation).

باختصار، انه سياق معولم-محلي (Glocalisation).

2. اضطراب بارامترات السياسة العالمية، وأوجدت سياقاً حرجاً أربك الدولة المركزية بسبب

انتشار مظاهر العنف والتقهقر نحو عصر وسيط جديد، فاقم من عجز الدولة على

احتكار مظاهر العنف وممارسته. فالتأثير المتعاظم الذي أصبحت تلعبه الجيوش/

الشركات الأمنية الخاصة، كمثيل معاصر لجيوش المرتزقة التي صبغت مشهد العصر

الوسيط الأول، جعل من المستقبل يشبه الماضي أكثر مما يشبه الحاضر. عصر يتسم

بإعادة بعث حالة "السلطات المتداخلة والولاءات المتعددة". أين تتجاذب عدة قوى

دافعة/جاذبة عبر ادعاءات امتلاك الشرعية. نموذج نظري لا يجعل من الدولة المصدر

الوحيد للسلطة في النظام العالمي، لكنه لا ينفي دورها كمصدر من بين مصادر أخرى.

3. الحوكمة الأمنية كدليل ارشادي ناظم، بمقدوره استيعاب الزخم والتزاحم الانطولوجي الذي

يتميز حركية ما بعد وستفاليا. حيث تمكن من مواكبة وتتبع القفز المفاجئ بين وحدات

التحليل، باعتبارها تصور نظري بديل، يعيد النظر في صناعة السياسات، العمليات

والممارسات الأمنية استناداً على تغير أشكال ووكلاء التهديد على عدة مستويات وطنية،

اقليمية وعالمية، بما يستلزم قابلية تجزؤ المساهمات الأمنية بين عدة فواعل.

❖ اشكالية الدراسة:

غرب المتوسط كمركب أمني خاص تتلاقى فيه كيانات جيوسياسية حساسة، أصبح أكثر

عرضة لمظاهر الاضطراب والتأثير من قبل الفواعل غير الدولانية. فواعل تسعى لشغل المساحة

الناجمة عن التلاشي أو فقدان غير الطوعي للسيادة والسير بطريقة آلية نحو تعددية الأطراف الجديدة.

وهذا في سياق يتواصل فيه عبر وطنيا، ومن خلال أنساق تشابكية قد تنشئ نظام تعاوني/تنسيقي، كما

العكس قد تتجه نحو التنازع. اضطراب أنشئ على أثره نظام معقد من الشبكات المتداخلة والمتباينة

وظيفية بشأن إدارة الأمن، حيث تنخرط تشكيلات دولانية وغير دولانية حميدة وخبيثة وعلى مستويات

متعددة. وأحدث تجزؤ بشأن صناعة السياسة بين الدول والمنظمات الدولية والجهات الخاصة، كجانب

للتحول من مركزية "حكومة" الدولة-المركز الى "الحوكمة" المجزأة متعددة الأطراف. هذا القفز المفاجئ

بين وحدات التحليل وجه إشكالية البحث لتناشد هدفين:

- تقديم بناء مفهوماتي -نظري متسق، يأخذ شكل العدسة المقربة للعلاقة بين مفهومين خلافيين كالأمن والحوكمة. وهذا لصالح مفهوم ثالث قد يدحض أرثوذكسيات العلاقات الدولية، ويفكك الاحاجي أو الألباز البحثية التي فرضها سياق ما بعد حدثي، يرتسم في شكل شبكة متنوعة من العقد الفاعلة. ومن ثمة تقديم افتراضات قد تسهم في اثراء حقل الدراسات الأمنية.
- فحص امبريقي لأهم الفهوم التي تقدمها الحوكمة الأمنية، واختبار عملي لفروضها القياسية. ومن ثمة تحديد نطاق الفعلية، الفعالية والفاعلية في فضاء مليء بالمفارقات وعرضة للانزلاقات الجيوسياسية كغرب المتوسط. خاصة أمام تناثر الوحدات الفاعلة في هذا الفضاء على المجالية الأمنية التي تراوح بين نموذج ما قبل/ ووستقالي ونموذج بهوية ما بعد وستقالية.

بناء عليه، تتساءل الإشكالية البحثية عن:

✚ أي نموذج حوكمة أمنية بمقدوره استيعاب مضامين وتحديات الأمن الجماعي في فضاء قلق كغرب المتوسط؟

حيث يمكن قراءة الموضوع من زاوية مساهمة الفواعل الأمنية في فضاء متعدد الأطراف في إرساء حوكمة أمنية متعددة الأطراف، تسعى الى الاحتشاد ضمن ما يسمى "بائتلاف الراغبين" كتوجه قيمي، يجانب التعارض ويبحث عن البعد المصلحي في احتواء التهديدات، طالما توافرت الشروط لانبثاقه.

ولتذليل الإشكالية وللتقليل من العبء الدلالي لمقاصدها، سيتم التحليل والبحث بشكل أكثر تفصيلا في عدة جوانب تثيرها مجموعة من الأسئلة الاستكشافية:

- س1-** هل أصبحت الأنماط الأرثوذكسية الملازمة للحياة الدولية، غير قادرة على الاستمرار في إعادة انتاج وتكرار نفسها، أمام أوجه الاضطراب التي طالت بارامترات السياسة الدولية؟
- س2-** كيف يفرض تعقد نظام الحوكمة الأمنية كمرجعية ابستيمو-انطولوجية ما بعد دولية، المضامين التحويلية نحو أنماط جديدة تجميعية وتشبيكية للتعاون الأمني؟
- س3-** ما مدى مواءمة هذه المضامين التحويلية التي تقترحها الحوكمة الأمنية، لمختلف الفواعل المتناثرة على المجالية الأمنية لفضاء غرب المتوسط؟

س4- ما هي إمكانية توطين نظام حوكمة أمنية إقليمية فعال، وهذا أمام حالة الاكتظاظ والتزام الانطولوجي في المصفوفة الأمنية غرب متوسطة؟

❖ فرضيات الدراسة:

وللتعامل بالبحث مع الإشكالية سيتم اختبار الفرضيات القياسية التالية:

ف1: إن استيعاب المضامين الحركية للتجمعات الأمنية، كنموذج شبكي من الحوكمة الأمنية وليدة مخرجات السياسة الدولية مرهون ب:
1/ القدرة على التملص من التموضع الجدلي ضمن ثنائيات: دولة/ قطاع خاص، مصلحة عامة/ مصلحة السوق.

2/ إعادة صياغتها ضمن بنى شبكية وعبر وطنية تحتمل توليفة من العقد الأمنية المختلفة العامة والخاصة العالمية والمحلية، وتتضمن معايير تتفاعل (تتعاون/تتنافس أو تتصارع) وهذا لإنتاج أشكال أو أنماط، ممارسات ومؤسسات جديدة للحوكمة الأمنية.

ف2: تعزيز الخصائص الهيكلية وثقافات الأمن المشتركة بين الدول المتعاونة في غرب المتوسط، متوقف على الطبيعة المتميزة لتكنولوجيا توريد السلع الأمنية "تسليح الأمن" [قد تخفف، كما يمكنها أن تعقد من معضلة العمل الجماعي في المجال الأمني بين الضفتين].

❖ المقاربة المنهجية:

حيث يستقطب المسعى البحثي المقدم، توليفة من المناهج الملائمة وكذا المداخل المعرفية المتوافقة مع خطة البحث. بالإضافة إلى مجموعة من الأدوات التحليلية القائمة على الانتقائية في التكامل المنهجي.

➤ المناهج والمقتربات: ولقد اعتمدنا على مجموعة من المناهج أهمها:

1- المقرب النسقي في وظيفته المنهجية، والذي من خلاله يمكن البحث وتحليل تلك الديناميات، التفاعلات وتبادل التصورات بين مختلف النظم الفرعية المشكلة لغرب متوسط، كنسق جامع يتكون من أنساق جزئية متفاعلة وذات اعتماد متبادل فيما بينها، ويشوبها أيضا حالة من الاضطراب. حيث يصبح غرب المتوسط كمكون اسقاط، بمثابة "العلبة" التي تضبط فيها

الهندسة الأمنية، تبدأ باستقبال مدخلات فرضها سياق معلوم فتح المجال لوحداث أنطولوجية غير دولتية، أصبحت تشارك طوعا أو قسرا في المصفوفة الأمنية غرب متوسطة. لتنتهي بإفراز مخرجات من صورة الاضطراب واللاتناسق/واللاتنساق البيئي الحاصل بين الوحدات الفاعلة فيه. على ان تكون التغذية الاسترجاعية، مبنية على ما تحصل عليه الانظمة الفرعية الفاعلة من المسارات الأمنية المتنوعة. ويبقى المسعى هو تقويم فاعلية توطين نظام حوكمة أمنية في غرب المتوسط.

2- منهج دراسة الحالة، والذي من خلاله يمكن فحص واختبار افتراضات الترابط العلائقي بين مكونين "الحوكمة و"الأمن"، داخل إطار اسقاط هو "غرب المتوسط". وهذا ما يقتضي جمع البيانات والمعلومات اللازمة والدقيقة من قبيل تفكيك البيئة السوسيو-معرفية لأجل الكشف عن تلك العمليات والترتيبات، وكذا جهود التوافق بين نظم فرعية (كالاتحاد الأوروبي والدول المغاربية)، والعلاقة التي تربطهم كأجزاء فرعية داخل وحدة جامعة كفضاء غرب المتوسط. ويتم ذلك عبر عدسة الحوكمة الأمنية، متأصلة في ابانة حدود فعلية، فاعلية وفاعلية التحول نحو نظم تجميعية وتشبيكية للتعاون الأمني متعدد المستويات: مستوى دولتي صرف، يعاين الترتيبات المؤسساتية والمبادرات الأمنية الناشئة بين الدول الفاعلة في غرب المتوسط، الى مستوى دولتي -غير دولتي، كتضمين شبكي/عقدي يشرك فواعل أخرى كالمنظمات الدولية والشركات الأمنية الخاصة وصولا الى فواعل غير حميدة من قبيل المنظمات الإرهابية وكارتل الجريمة المنظمة، فاتحة المجال لما تسميه الأدبيات الأمنية "تعددية لا أمنية" والتي تستوجب "حوكمة تمرد". حيث يندرج هذا كله، ضمن تصميم (محلي-معلوم)، وآخر استدلالي تصاعدي (جزء -كل)، ممأسس واقعيا على ثنائية (الأمن الاقليمي -الأمن العالمي) - (الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط - الحوكمة الأمنية العالمية).

➤ أما المقاربات:

1. مقارنة ابستمية- دلالية: تسعى لإعادة بناء حالة التفكك الذي طال نموذج الدولة، انطلاقا من مراجعة تساؤلات وافتراضات سياق الحداثنة والدولنة، وإعادة صياغة انساق معرفية هجينة وفق ثلاثية "التفكيك-الشبكة-النسق". وسعيا لفهم هذه الأنساق يمكن الاستفادة من حركيات التوجه الدلالي في العلوم الاجتماعية، وبالتحديد الاتجاهات ما بعد البنوية التي تؤكد على تنوع الخطابات والمنظورات والمصنوعات الدلالية، في تكوين اركيولوجيا معرفية، يمكن من

خلالها فهم الممارسات المتباينة وغير التوافقية في سياقها الاجتماعي والسياسي. ممارسات قد تصل حد العدائية بين بعضها البعض وتوقع العنف كل منها للأخرى. كما قد تنتج أنساق جديدة بعيدة عن المنطق الدولاتي، نحو أنظمة حوكمة خاصة عالية التخصص (Lex Specialis). أما أحد المساحات السياسية عالية التخصص التي يمكن فيها رصد أوجه التحرر من المنطق الهيراركي أو التراتبي، نحو تفاعلات شبكية بين عقد الحوكمة، فنجد "الأمن" كمفهوم دلالي يجب ضبطه، لكن هذه المرة وفق مسارات لا خطية متعددة المستويات والمسارات. أين تصبح "الشبكة" (Network) و"الحوكمة" (Governance) و"الضبط" (Regulation) هي الكلمات المفتاحية والمناخ الجديد لحوكمة الأمن.

2. مقارنة تحليل الشبكة: حيث تكمن جدية هذه المقاربة فيما تمنحه من معايير جديدة لصنع السياسة لما بعد الدولة. حيث تجاوز الاختزالية التقليدية، وتراعي التعدد في الأبعاد الاجتماعية لانساق ما بعد الدولة، وهذا في طابعها العبر منهجي (Transdisciplinaire). حيث بمقدور الشبكة المزج بين خصائص (المنظمة وتعددية العقد) بمفهوم "بين" و"ما بعد"، كونها مؤهلة كبنى اجتماعية هجينة تعمل على نزع التناقضات وتشكيل ترتيبات مؤسساتية تعمل وفق منطق شبكي، عكس المنطق التنظيمي الاختزالي. وعليه، فإن الانتقال من "التدرج" الى "الشبكة" يعد إنجازا لمساهمته الفعالة أمام إشكالية التعامل مع التناقضات ضمن الممارسات الاجتماعية. فالأمن كممارسة، تمنحه الشبكة القدرة على استيعاب وفهم العلاقات والتفاعلات بين القطاعين والخاص، بشأن صنع وتنفيذ سياسات الأمن على مختلف المستويات. وهذا من خلال التأثير على عمليات ومخرجات التنسيق الرسمي وغير الرسمي بين مختلف العقد الأمنية الفاعلة.

❖ الصعوبات التي واجهت البحث:

لقد مرت عملية البحث، بمرحلة سادها نوع من التيه المعرفي/المنهجي، ما جعل استكمال الأطروحة يشوبها البطء وليد التريث. فطبيعة الموضوع المفتوحة والمتداخلة، وكذا التزاحم الأنطولوجي كسمة بارزة في فضاء غرب المتوسط، صعب من عملية الضبط وتغطية جميع الجوانب. مما يجعله في حاجة ماسة الى دراسات وبحوث مستفيضة تعمل على تدارك النقائص والثغرات، التي لم يسعنا تغطيتها، خاصة أمام انعدام المراجع التي اكتفت بتناول الأقاليم دون المناطق أو الفضاءات كغرب المتوسط، وهذا من عدسة "الحوكمة الأمنية" متعددة الأطراف، متعددة المستويات. الأمر الذي جعلنا نتكلف على مشقة

جمع أشتات الموضوع من مضامينه المتفرقة واللجوء الى صيغ التركيب والاسقاط التحليلي على أمل إعطاء البحث نوع من المتانة المنهجية والصلابة التحليلية. ناهيك عن صعوبة الترجمة ونحت اللفظة العربية، ما أربك عملية التحرير في الكثير من محطات العملية البحثية.

❖ مراجعة أدبيات الدراسة:

ارتكزت دراسة موضوع "الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط"، على مراجعة أهم الأدبيات التي ارتأينا أنها الأقرب والأنسب لتمكيننا من تذليل إشكالية البحث. خاصة وأن العلاقة بين الكلمات المفتاحية للموضوع، هي محل اثبات وهذا أمام ندرة، إن لم نقل انعدام الأدبيات التي تناولت الفهوم التي تقدمها الحوكمة الأمنية في فضاء مفتوح كفضاء غرب المتوسط.

أما بخصوص الأدبيات المتعلقة بمتغير "الحوكمة الأمنية"، فيمكن ذكر أعمال الأستاذة "كرامن إلكا" (Elke Krahnemann)، التي كان لها السبق في الاشتغال على مواضيع تخص اقحام فواعل من غير الدولة في إدارة الشؤون الأمنية وكذا تفعيل متغير "الشبكة" في الربط بين مختلف العقد الأمنية. بالإضافة الى الأعمال القيمة لكل من الاستاذين "اميل كريشنر" و"جيمس سبيرلينغ"، سواء كأعمال مشتركة أو كأعمال فردية. وعليه، يمكن جرد أهم المراجع التي تم من خلالها استقاء الفهوم النظرية الخاصة بالحوكمة الأمنية" وهي كالآتي:

1. مقال الأستاذة "كرامن إلكا" الموسوم بـ "تفهم الحوكمة الأمنية"⁽¹⁾، في تناوله للبنية الأمنية المتغيرة عبر المحيط الأطلسي منذ نهاية الحرب الباردة. حيث يجادل بأن غياب التهديد العسكري الموحد وما تلاه من توسيع لمفهوم الأمن من الدول إلى المجتمعات أدى إلى زيادة التمايز بين ترتيبات السياسة الأمنية منذ بداية التسعينات. لم تنتشر المؤسسات الدولية فقط منذ نهاية القطبية الثنائية، بل اكتسبت الجهات الفاعلة الخاصة -مثل المنظمات غير الحكومية وشركات الأمن الخاصة- نفوذاً كبيراً. نظراً لأن هذه الميزات لا تستوعبها تماماً النماذج التقليدية في الدراسات الأمنية، فإن المقالة تقترح منظوراً نظرياً جديداً قد يكون مطلوباً إذا أردنا فهم نظام الأمان الناشئ. وتقترح أن هذا المنظور يمكن أن يستند إلى مفهوم "الحوكمة الأمنية"، الذي يصف التطور من النظام الأمني المركزي في عصر الحرب الباردة إلى الهياكل الأمنية المتشظية والمعقدة بشكل متزايد اليوم. أما المقال الثاني، بعنوان: "الحوكمة الأمنية

(1) Elke Krahnemann, "Conceptualizing Security Governance," *Cooperation and Conflict: Journal of the Nordic International Studies Association*, Vol.38, no 1(2003).

والشبكات: تصورات نظرية في الأمن عبر الأطلسي"⁽¹⁾. فقد استخدم مفهومين على وجه الخصوص لوصف تحولات نهاية الحرب الباردة: الحوكمة والشبكات الأمنية. ومع ذلك، فإن الاختلافات والمنفعة النظرية المحتملة لهذين المفهومين لدراسة الأمن المعاصر لم يتم فحصها حتى الآن. حيث سعت هذه المقالة إلى معالجة هذه الفجوة، حيث يمكن للحوكمة الأمنية أن تساعد في تفسير تحول الهياكل الأمنية للحرب الباردة، في حين أن تحليل الشبكات مفيد بشكل خاص لفهم العلاقات والتفاعلات بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة في صنع وتنفيذ السياسات الأمنية الوطنية والدولية.

2. أحد المقالات المثيرة للاهتمام والتي تعطي تصورا جديدا للصورة التي أخذت تتحوها الظاهرة الأمنية لما بعد هيمنة الدولة، المقال الموسوم بـ "الأمن في عصر الشبكة"⁽²⁾ للكاتب "بونوا ديبان" (Benoit dupont). فباستخدام أدبيات المجتمع المتصل بالشبكة كنقطة انطلاق، تجادل هذه المقالة بأنه يمكن تصور الأمن على أنه يتم إنتاجه من قبل شبكات مختلفة من الجهات الفاعلة - العامة والخاصة. تتقاضي هذه المقاربة الجدل المعتاد بين أولئك الذين يدافعون عن تفوق الدولة (المصلحة العامة) وأولئك الذين يؤيدون صيغة للإنتاج الأمني المتعدد (المتمحورة على السوق)، للتركيز بدلاً من ذلك على المرفولوجيا المعقدة والمقسمة التي تميز التجمعات الأمنية في العصر الحالي: الشبكات. هذه الأخيرة التي تظهر كإطار ديناميكي، يعتمد على الاستعارة الرأسمالية التي تبين كيف يقوم كل فاعل في شبكة الأمن بتعبئة أشكال مختلفة من الموارد من أجل زيادة موقعه في الشبكة إلى أقصى حد. إطار يمكن تطبيقه لتعقب نشوء وتحويل شبكات الأمن والاستراتيجيات التي يتم تعبئتها من قبل العقد الأمنية الخاصة بهم.

3. مؤلف قيم يتكون من 750 صفحة صادر سنة 2014 لصاحبه الأستاذ "جيمس سبيرلينغ"، بعنوان: " دليل الحوكمة والأمن"⁽³⁾. مؤلف تم الاستناد عليه في هندسة بعض جوانب الإطار النظري في الفصل الثاني من البحث، حيث ينقسم لأربعة أبواب، وكل باب عبارة عن مجموعة من المقالات المحكمة التي تجمع بين الإطار النظري ودراسة لحالات امبريقية على أساس

(1) Elke Krahnemann, " security governance and networks new theoretical perspectives in transatlantic security," *Cambridge Review of International Affairs*, Vol. 18, no. 1, (April 2005).

(2) Benoit dupont, " Security in the Age of Networks," *Policing & Society*, Vol. 14, No. 1 (March 2009).

(3) James Sperling, *Handbook of Governance and Security*, (Edward Elgar Publishing Limited, 2014).

تقسيم المساحات المتماسكة جيو-سياسيا، من خلال الحصول على نظرة عامة على أدبيات الأمن الإقليمي. والإشارة الى انتشار المؤسسات الأمنية الإقليمية، فضلاً عن اكتساب المؤسسات الدولية والإقليمية للوظائف الأمنية التي تم إنشاؤها في البداية بمهمة أو نية بديلة، بقوة أن الدول ترى التحديات الأمنية كظواهر إقليمية يمكن تتبعها فقط على المستوى الإقليمي. بالإضافة الى تقسيم مؤسسي، من خلال مستوى المؤسسات وامتيازات تلك المؤسسات في مواجهة الدولة فيما يتعلق بتعريف التهديدات، وتحديد أدوات السياسة المناسبة للتخفيف من تلك التهديدات، ودورها كوكيل في صياغة وتنفيذ السياسات الأمنية.

4. مؤلف جماعي آخر قيم بعنوان: "الحوكمة الأمنية الأوروبية: الاتحاد الأوروبي في عالم

وستفالي"⁽¹⁾، لكل من: "Charlotte Wagnsson" و "James A. Sperling" و "Jan Hallenberg"، صادر سنة 2009. كتاب ذو أهمية كبيرة لطلاب الحوكمة الأمنية وسياسات الاتحاد الأوروبي والأمن الأوروبي والعلاقات الدولية بشكل عام. حيث يركز على مشاكل وآفاق تعزيز النظام العالمي للحوكمة الأمنية، بطريقة تتوافق مع تطورات وممارسات الاتحاد الأوروبي، كتجربة ناجحة في نقل وتصدير معايير ومبادئه إلى الدول طالبة العضوية، وبالتالي "تهدئة" جواره المباشر وجعل كل أوروبا أكثر أمانًا. فتوجه الحوكمة في الاتحاد الأوروبي، يسعى في نهاية المطاف إلى توسيع المجتمع الأمني الأوروبي وتوسيع المنطقة الجيوسياسية التي لا يمكن تصور النزاعات المسلحة داخلها، حيث تلتقي الجهات الحكومية والخاصة حول مجموعة من المعايير وقواعد السلوك والانخراط. ويبقى السؤال مفتوحًا عما إذا كان من الممكن تصدير نظام الحكم في الاتحاد الأوروبي عالميًا، بسبب الهياكل المعيارية المختلفة، منافسة القوى العظمى (مثل الولايات المتحدة -الصين) أو عمليات الأمننة المستمرة التي جعلت من الصعب العثور على تعريف مقبول للأمن. علاوة على ذلك، تصادم نظام الاتحاد الأوروبي للحوكمة الأمنية مع استمرار عدم رغبة القوى الكبرى الأخرى في التنازل عن السيادة أو تجميعها بالإضافة إلى التفضيلات المتفاوتة من جانب واحد بدلاً من الأشكال المتعددة الأطراف للحكم السياسي.

(1) Charlotte Wagnsson, James A. Sperling and Jan Hallenberg, Abingdon, *European security governance: the European Union in a Westphalian world*, (New York : Routledge, 2009).

5. مؤلف بعنوان: "الاتحاد الأوروبي والحوكمة الأمنية المتعددة الأطراف"⁽¹⁾، لمجموعة من الكتاب: "Sonia Lucarelli"، "Luk Van Langenhove"، "Jan Wouters". يدرس هذا الكتاب دور الاتحاد الأوروبي في السلام والأمن وهذا كلاعب إقليمي له تطلعات عالمية، في سياق التعددية الصعبة والمتغيرة. "تعددية الأطراف" و"الحوكمة والأمن" ثلاثة مفاهيم جذبت قدرًا كبيراً من الاهتمام في العقد الماضي، وأدت محاولات إعادة صياغتها إلى مناقشات مفاهيمية حية. في الآونة الأخيرة، وجدت فروع مختلفة من الأدبيات أرضية مشتركة في التحقيق في دور الاتحاد الأوروبي فيما تم تسميته "الحوكمة الأمنية المتعددة الأطراف". على الرغم من استخدامه بشكل متكرر، فإن المصطلح لم يتم توضيحه بالكامل، واستكشافه تجريبياً. للمساهمة في زيادة فهمنا له، يقدم هذا الكتاب استكشافاً مفاهيمياً وتجريبياً لـ "الحوكمة الأمنية المتعددة الأطراف" ودور الاتحاد الأوروبي فيه. يحلل المساهمون الخبراء في الميدان المجالات الأمنية التقليدية وغير التقليدية على حدٍ سواء، للتحقق مما إذا كانت وظائف الحوكمة الأمنية المتعددة الأطراف تعمل وكيف يساهم الاتحاد الأوروبي (أو يفشل في المساهمة) في أداء الحوكمة المتعددة الأطراف. وهذا ما سيجعل الاتحاد الأوروبي والحوكمة الأمنية متعددة الأطراف، موضع اهتمام الطلاب والأكاديميين والممارسين لسياسات الاتحاد الأوروبي والدراسات الأمنية والحوكمة.

6. مؤلف مشترك بعنوان: "صناعة الهجرة وتسويق الهجرة الدولية"⁽²⁾ لكل من "Thomas Gammeltoft-Hansen" و "Ninna Nyberg Sørensen"، صادر سنة 2013، كمجموعة مقالات قيمة من الناحية الامبريقية لما تقدمه من أمثلة لمستوى التفاعل بين القطاع العام والخاص بخصوص مسألة حوكمة الهجرة كظاهرة أمنية مقلقة. بذلك المعنى الذي أصبحت فيه "كسلعة أمنية"، وبالتحديد مقال بعنوان: "الشركات الأمنية الخاصة والمشهد الحدودي الأوروبي" للكاتب "MARTIN LEMBERG-PEDERSEN". حيث يبحث في الآثار المترتبة على زيادة مشاركة شركات الأمن الخاصة، في صياغة وممارسات الهجرة الأوروبية ومراقبة الحدود. تزايد تورط الفواعل الخاصة في الصناعة الداخلية، إلى جانب

(1) Sonia Lucarelli, Luk Van Langenhove and Jan Wouters, *The EU and Multilateral Security Governance*, (New York : Routledge, 2009).

(2) Thomas Gammeltoft-Hansen and Ninna Nyberg Sørensen, *The Migration Industry and the Commercialization of International Migration*, (New York : Routledge, 2013).

الصناعة الفرعية، جنبًا إلى جنب، والتفاعل في بعض الأحيان مع مجموعات فرعية أخرى مثل تسهيل أو خدمات الإنقاذ المتعلقة بحركة الهجرة.

7. مؤلف مشترك للأستاذ "اميل كيرشنيرو وجيمس سبيرلينغ" بعنوان: "ثقافات الأمن القومي:

أنماط الحوكمة العالمية"⁽¹⁾ الصادر سنة 2010. كتاب من ثلاثة أبواب مقسمة في شكل مقالات بين عديد الكتاب. مؤلف يقدم نفسه كجزء من مشروع بحثي قائم ينبثق من شبكة الحوكمة العالمية والإقليمية (GARNET). تتمثل الأهداف الرئيسية لمشروع البحث الشامل في تقديم بعض التوضيحات المفاهيمية حول معنى الحوكمة الأمنية الأوروبية ؛ للتحقيق في ما إذا كانت تصورات النخبة حول التهديدات الأمنية والوسائل المناسبة للرد على تلك التهديدات تتلاقى أو تتباعد بين عشر قوى كبرى تمتد على ثلاثة مساحات جيوسياسية: أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ ؛ لتحديد مدى تقاسم الأعباء الأمنية والدفاعية بالتساوي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ؛ ودراسة ما إذا كانت ثقافات الأمن القومي لعشر دول ، وكذلك ثقافات الاتحاد الأوروبي ، لها تأثير على الطريقة التي تدير بها الدول شؤونها الأمنية والدفاعية. إحدى المقالات التي تم الاستعانة بها لتوضيح أحد الافتراضات البحثية هي مقال للأستاذ "جيمس سبيرلينغ" بعنوان: "ثقافات الأمن القومي، تقنيات توريد السلع العامة والحوكمة الأمنية"، أحد افتراضاته أنه يقر بأن الحوكمة الأمنية تمثل مجموعة من السياسات التي قد تؤدي بشكل فردي أو مشترك إلى تقاوم أو تخفيف مشكلة العمل الجماعي. مسألة سعى المؤلف الى توضيحها عبر طرح أسئلة رئيسية: هل التعايش بين دول تتراوح من النموذج الويستفالي إلى ما بعد الويستفالي يعقد بالضرورة التعاون الأمني العالمي أو الإقليمي؟ ما هي الآثار المترتبة على هذا التعايش على عملية الأمنة إقليميا أو عالميا؟ هل تختلف مهام الحوكمة الأمنية لدول ما بعد ويستفاليا اختلافاً جوهرياً عن مهام الدول الوستفالية، أم أنها تولد أشكالاً مختلفة من التعاون الأمني؟ هل تشكل ثقافات الأمن القومي خيارات سياسة الأمن القومي. وهل تكنولوجيا توريد السلع العامة ذات صلة بفهم تحديات الحوكمة الأمنية الفعالة في النظام الدولي المعاصر؟

(1) Emil J Kirchner and James Sperling, **National Security Cultures Patterns of global governance**, (New York : Routledge, 2010).

أما وقد حاولنا جمع أهم المراجع، التي من خلالها سعينا لضبط مفهوم الحوكمة الأمنية. فإن مسعانا البحثي، سيكون من قبيل فحص هذه الدلالات الضبطية التي يقدمها هذا المفهوم في فضاء قلق كغرب المتوسط. وهذا بترسيم امتدادات فعالية وفاعليته في توطين نظام حوكمة أمنية غرب متوسطة.

❖ تبرير الخطة البحثية:

في سعينا للإجابة على الإشكالية وكذا اختبار فروضها القياسية، ارتأينا تقسيم الخطة الى ثلاثة فصول مبينة في مباحث ومطالب، تصل الى فروع بحسب مقتضيات الحتمية البحثية.

➤ الفصل الأول، والذي جاء بعنوان: "جغرافيا التمثيلات في فضاء غرب المتوسط: قراءة في

سرديات فضاء قلق". فقد حاولنا من خلاله تفكيك البيئة السوسيو-معرفية لغرب المتوسط، كفضاء جغرافي له سردياته التي صنعت تاريخه الخاص به وابتكرت معالمه الجيوسياسية، وليدة البديهيات المتضاربة التي سعت الى توجيه منطقيات بعدية مختلفة باختلاف الفواعل النشطة فيه. فجاء البناء المنهجي لهذا الفصل من ثلاثة مباحث متشعبة الى مطالب. أما **المبحث الأول**، فحاولنا من خلاله استدعاء جغرافيا نقدية، تجاوز جغرافية الضيقة الى جغرافيا بنوية، تخرج هذا الفضاء الجغرافي من طابعه الساكن صنيع الجغرافيا المادية، الى فضاء نشط صنيع الحاح الممارسات الاجتماعية وعمق التاريخ. وهذا في سياق اجتماعي، تضبطه إدارة المسافة بين تمثيلات الفواعل النشطة المشكلة لفضاء غرب المتوسط، وكذا فك رموز الرهانات المنتجة فيه اجتماعيا. أما **المبحث الثاني**، ودائما وفق منطق تفكيكي لسرديات فضاء غرب المتوسط، فقد جاء لمساءلة ملامحه، ومن ثم استعمالاته، صنيع الجوار الجغرافي وكثافة التواصل الأنطولوجي بين فواعله والمنتج لقوة إدماجه/إقصائية في نفس الوقت. بتلك الدلالة التي تجعل منه فضاء للمفارقات، بين السعي وراء تقليص المسافة في التمثيلات بين الفواعل وتجاوز الانقسامات والاختلافات، من خلال انبثاق ما يطلق عليه "المناطق الطبيعية للتبادل". أو ترسيم ومأسسة المسافة في التمثيلات، وانتاج حالة من التصلب والتشنج النسقي بين ضفتي غرب المتوسط. تجعل من الصعوبة التملص من ثقل الإرث التاريخي - الثقافي، لتأسيس لأحد أهم التساؤلات التي توطر العلاقة بين فواعل الضفتين: هل الثقافة مهمة؟ (Does culture matter?). أما **المبحث الثالث**، فجاء ليخوض أكثر في حالة التشنج والتصلب النسقي بين فواعل الضفتين عبر بوابة سيكولوجيا التهديد بين ضفتي غرب المتوسط، تنطلق من مساءلة كل المرجعيات التقليدية ما بين دولانية بخصوص

إدارة التهديد الخارجي ومسارات إدراكه. لتصل الى توجيه فوهة المدفع نحو الجنوب وصناعة مصدر تهديد جديد، من خلال انزلاق دلالي يجمع هذه التهديدات المتناثرة في قالب سببي فريد وجد عملي، انطلاقا من أحكام مسبقة جراء تعايش نماذج ومستويات نضج سوسيو-سياسية متفاوتة ومختلفة، تصل حد الصدام، وهذا كأحد أهم مخرجات التصلب النسقي في تمثيلات "الأنا و" الآخر".

➤ أما الفصل الثاني، والذي صيغ بعنوان: ". الحوكمة الأمنية: نموذج ارشادي للإدارة الأمنية متعددة المستويات، متعددة الأطراف. فقد جاء كتأصيل نظري لمفهوم "الحوكمة الأمنية"، حيث باشرنا مقارنته، من خلال تفكيكه الى الأجزاء المكونة له: "الأمن" و "الحوكمة". ومن ثمة إعادة جمعها لصالح مفهوم "الحوكمة الأمنية"، كإطار دلالي لأحد الأشكال المعقدة من التنظيم والتنسيق الأمني بين مختلف الجهات الفاعلة وعلى مستويات متعددة. وهو ما أكسبه جاذبية ومزيديا من القبول، رغم ما يقدمه من نهج نظرية وتحليلية متباينة تصل حد التعارض مع الأطر الأثرثوذوكسية القائمة. أما بناءه المنهجي، فقد جاء ارتكازا على ثلاثة مباحث مدعمة بمطالب وفروع. جاء في **المبحث الأول الضبط الدلالي لمقاصد "الحوكمة"** بداية بالجانب الالبيمولوجي أو الاشتقاقي وانتفاء بتحديد مقاصده ودلالاته، بذلك المعنى الذي تغازل فيه مقارنة أقل سناتيكية، تحاول التملص من نموذج حكم "دولاتي-التمركز"، تجعل من الحكومة ذلك الإطار القانوني الأوحد في إنتاج الفعل الحكومي. لتتبنى مقارنة أكثر دينامية تتخطى مشكلة تشطي وانقسام المسار الحكومي، من خلال اقتناص تلك اللحظة أو ذلك التوقيت الذي يكمن في صنع القرار، والتدخل أو المساهمة في الأمر الرسمي. كما سعيينا في **المبحث الثاني**، الى تقديم مسح جيانالوجي "للأمن" وهذا كمفهوم متنازع عليه جوهريا، يتحدى سهولة التعريف والتحليل. وكان ذلك عبر محاولة ترسيم حدود حقل الدراسات الأمنية، وتتبع بؤرة التركيز النظري على ضوء النتائج المعرفية التي حققها التفاعل والنقاش العلمي الأوسع بين مختلف نظريات العلاقات الدولية. بشكل أدق، استكشاف المنطلقات الفلسفية والفروق الإبستيمولوجية والأنطولوجية بين مختلف النظريات الأمنية، وهذا بغية رصد وتقصي القيمة المضافة التي قدمها التطور النظري على مستوى العلاقات الدولية في كيفية إنتاج المعرفة/الحقيقة الأمنية. أما **المبحث الثالث**، فخصصناه لعملية التجميع بين مفهومين دسمين فكريا. فكانت "الحوكمة الأمنية" نتاج هذا التجميع، لتصبح كعدسة تحليل جديدة وتصور نظري فريد يدعمه التحليل الشبكي، بمقدورها أن تستوعب التزاحم الأنطولوجي وكذا القفز المفاجئ بين وحدات التحليل، تقدم نفسها كأداة ارشادية تُعيد صياغة مشكلة الإدارة الأمنية لأجل احتوائها على مستويات من تغيّر وكلاء التهديد وتجزؤ

السلطة بين فواعل الأمن. تحول يدعمه تغيير المعايير التي تقوم عليها عملية صنع السياسة العامة والتي تعتبر الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في صنع السياسة الأمنية أكثر أهمية من سيادة الدولة والحفاظ على احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة. بما يستلزم في نهاية المطاف قابلية تغيير وتجزؤ المساهمات الأمنية في القرن الواحد والعشرين بين عدة فواعل والتهيئة لإرساء هوية ما بعد وستفالية.

➤ أما الفصل الثالث، والذي حمل عنوان: "فرص توطين نموذج حوكمة أمنية في غرب المتوسط:

اختبار الفروض"، فيعد بمثابة الفصل التطبيقي، الذي سعينا من خلاله الى افرغ أو صب المحتوى الذي تقدمه الفهم النظرية "لحوكمة الأمنية" في فضاء غرب المتوسط كمكون اسقاط. وهذا من قبيل فحص فعالية وفاعلية هذه الفهم، أمام الاختلافات والتميزات المتأصلة بين الوحدات الأنطولوجية الفاعلة في هذا الفضاء. فجاء البناء المنهجي لهذا الفصل من ثلاثة مباحث مجزأة هي أيضا الى مطالب وفروع. أما المبحث الأول، فيعد كاستجابة لأحد أهم المسائل التي يجب ضبطها قبل اختبار الفروض القياسية محل البحث، والمتمثلة في تحديد تيبولوجيا التهديدات الأمنية الخاصة بغرب المتوسط. والمقصود بالخاصة هنا، تلك التهديدات التي تحدث على أثرها تكاليف، تجر معها كل الفواعل النشطة داخل المصفوفة الأمنية لغرب المتوسط في مسارات أمننة متباينة. أما المبحث الثاني، فكان الهدف منه توضيح حالة الشد والشد المعاكس الذي تعيشه الهندسة الأمنية في غرب المتوسط. بتعبير آخر، تناثر الفواعل الأمنية في هذا الفضاء الجغرافي على مجالية أمنية بشكل غير متزامن، يراوح بين نموذج يدعم هوية ما بعد وستفالية متمثل في الاتحاد الأوروبي، استطاع أن يرسى لقواعد تتأقف مؤسساتي أممي -مدني، وهذا في قالب "تعددية أمنية" (Pluralisation of Security)، تتشكل من سلطات وفواعل متعددة دولانية وغير دولانية خاصة. ونموذج آخر وستفالي متمثل في دول الضفة الجنوبية، مازال حبيس محضورات ثقافة الأمن القومي، يرتب على إثره سياقاً يوجب حسابان المحاذير السيادية وينازع فيه الدوغماتية الأوروبية. الأكثر من ذلك، الوجود الواسع النطاق للمجتمعات المدنية المتخلفة أو مناطق النزاع (ليبيا كمكون اسقاط)، وهذا كنموذج آخر يشير هو أيضا لتعدد الفواعل لكن هذه المرة في قالب "تعددية لا أمنية" (Pluralisation of Security (In)، صنيعاً "مناطق الدولة المحدودة" (AREAS OF LIMITED STATEHOOD) (ALS)- التي تقدم لنا نموذج لحوكمة هيتيراركية أو هجينة، لكن هذه المرة لفواعل غير حميدة في شكل "حوكمة تمرد" (rebel governance). ما يجعل من فضاء غرب المتوسط مشدود الأطراف يتقهقر في أحد مشاهده الى العصر الوسيط. أما المبحث الثالث،

سعيًا من خلاله إلى إيجاد أرضية قد تساعد في التقليل من آثار عملية الشد. وذلك بتقصي تلك المحددات المعرفية التي قد تساعد في انبثاق أطر حوكمة أمنية غرب متوسطة متقدمة، تتخلص من خلالها تكاليف هذا التناثر على المجالية الأمنية التي تميز غرب المتوسط، ويحدد فيها الأمن كأهم سلعة ينبغي توفيرها. بذلك المعنى الذي يفيد في إعادة استيعاب مضامين التجمعات الأمنية وصياغة مختلف العلاقات ضمن بنى شبكية وبنى عبر وطنية تتضمن مجموعة من فواعل الأمن المختلفة في شكل معياريات تتفاعل وتتعاون من أجل إنتاج أشكال، أو "جماعات ممارسة" مرتبطة ارتباطاً سياقياً وبشكل غير رسمي حول اهتمام مشترك وهو تعلم وتطبيق ممارسة الأمن المشترك. أما أحد الآليات المفصلة للتقليل من حدة تضارب مسارات الأمن، الاستجابات التي قدمتها الضفة الشمالية من غرب المتوسط، وهذا عن طريق توسيع جزء من مكتسباتها في إطار الجماعة لدول خارج الجماعة، في إطار ما يسمى بـ"الحوكمة الخارجية للاتحاد الأوروبي" (EU external governance). تحويل يسعى إلى توسيع جماعات الأمن من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية (socialization)، وتغيير الإدراكات التذاتية للتهديدات الوجودية داخل الجماعات السياسية. فعلى عكس السرديات "المأطرة"، تتبع التنشئة الاجتماعية والتعلم والإقناع الممارسة: بذلك المعنى الذي يجعلهم يتطورون معاً. ما قد يسمح بضبط الأثر السلبي، الناجم من التجاور الجغرافي، وذلك عبر آلية "الدفع نحو الخارج"، من خلال توسيع نطاق المكتسبات لتشمل البلدان الثالثة (جنوب أوروبا).

الفصل الأول:

جغرافيا التمثيلات في فضاء غرب
المتوسط: قراءة في سرديات فضاء
مبتكر

يسعى هذا الفصل الى فك بعض مغاليق أو سرديات فضاء قلق، بكل ما ينطوي عليه من تعقيدات. ففتح العلبة السوداء " غرب المتوسط" مع الحرص على عدم "إتلاف المفهوم"، يعني تفكيك تلك الجدليات المتداخلة التي تتغذى من "سوء الفهم الإصطلاحي والمفهومي" المتبادل في الخطاب بين ضفتي هذا الفضاء: شمال/ جنوب، دول متقدمة/ دول نامية - متخلفة، ديمقراطية/ تسلطية، مسلم/ مسيحي، التصريح العالمي لحقوق الإنسان/ التصريح الإسلامي لحقوق الإنسان، مُستعمر/مُستعمر، مُستورد للبترو/ مُصدّر للبترو، دول ذات ديمغرافية نامية/ دول ذات ديمغرافية بطيئة أو عجوزة، ضفة مُهيمنة / ضفة مُهيمن عليها.

تضادات سيمنطيقية متداخلة فيما بينها على شكل دمية الماتريوشكا الروسية، تجعل من معادلة غرب المتوسطة معقدة، دائمة التشكل والارتسام، وهذا بحسب: السياق، التاريخ، الجغرافيا، التمثيلات، قائمة المخاوف، المصالح وكذا موازين القوى.

ولمواجهة البديهيات المغلوطة والمتضاربة، المنتجة لكم كبير من النشاط التاريخي والعدسات المشوهة. من الضروري التساؤل حول الإنتاج (الخطابي-الإيديولوجي-السياسي) لمفهوم متقلب صعب التعريف، خارج الأطر التي منحته منطقه الخاص الذي يسعى الى توجيه منطقيات بعدية مختلفة لفواعل نحو التلائم. الأمر الذي يستلزم استدعاء جغرافيا نسقية، "تمارس الفضاء الجغرافي" عبر النباش والتتنقيب في المرجعيات الابستمولوجية، غير تلك المحصورة في الاستمرارية الطوبوغرافية، بتلك الدلالة التي تجاوز الفضاء الجغرافي من مجرد وعاء مادي حيادي، الى وعاء نشط تتولد فيه (الاستراتيجيات والتمثيلات الاجتماعية المتناقضة، الصراعات، الممارسات المشحونة برموز وإشارات عفوية وغير عفوية). بحيث يصبح فضاء "غرب المتوسط" ذلك "الوعاء -الرهان" الذي يصلح حسب المصالح، القيم والأفكار المتصارعة.

المبحث الأول: الجغرافيا وإنتاج الفضاء: قراءة تأملية في ابستمولوجيا استيعاب الرموز

المتنافسة

إن فهم الفضاءات الجغرافية، يعد أحد الوسائط التي يمتدج بها الذهن البشري ما يحيط به. فقد رأت الجغرافيا النور في شروط تاريخية خاصة، كما أن المنعرجات المختلفة التي سلكتها تعد رهينة بطبيعة النماذج العامة للعالم التي تشكل جزءا منه. لكن القصد هنا ليس وصف الفضاء الجغرافي في جانبه الكلاسيكي. ولكن نرمي بإيجاز، إلى استيضاح بعض تمثيلاته، كون حالة اللا-تناظر للفضاءات الجغرافية وعلاقته الوثيقة مع تمثنا العام للعالم، ولذا واقعا نتاج نمط تفكيرنا المعاصر كمجال للنمذجة السيميوطيقية والتمثيلات الاجتماعية بين فواعله، وهذا حينما تأخذ نقطة جغرافية معينة قيمة الرمز، أو حينما تكتسي قيمة مختلفة من أجل تقاليد متنافسة. تبنى على فضاءات وتناقضات صانعة بناء ابستمولوجيا لا يمكن استيعابه إلا بإدراج منظومة معرفية تأويلية. تحتاج إلى رموز أخرى ذاتية الانبثاق، ذاتية الإحالة، وذاتية التعديل.

المتوسط عموما وحوضه الغربي بالأخص، أحد هذه النقاط الجغرافية "الرمز" المفتوحة على اتجاهات مختلفة في سرديات المكان. تجاوز جغرافية الضيقة إلى جغرافيا بنوية، تشتغل على مفاهيم ظاهرية تترجم في شكل من أشكال الدلالة التي تحاول (إدارة التباين في التمثيلات بين الفواعل النشطة فيه)، وتخرج هذا الفضاء الجغرافي من طابعه الساكن صنيع الجغرافيا المادية، إلى فضاء نشط صنيع الحاح الممارسات الاجتماعية وعمق التاريخ. ما أنتج حالة من الارتباك في الفروض القياسية والمرجعيات ابستمولوجية التقليدية التي بحثت ومازات تبحث في رهاناته.

المطلب الأول: من اكسيولوجيا الفضاءات إلى صناعة المسافة في التمثيلات

"تاريخ التطور الاجتماعي يمكن أن يدرس من بوابة الجغرافيا، وبالعكس فإن الجغرافيا قد تكتسي طابع التاريخ".⁽¹⁾

(1) أنظر في هذا الصدد:

- N Kolossovski, **Théorie de la régionalisation économique**, (Moscou : Éditions du Progrès, 1975).

يبدو أن الجغرافيا وفي جانبها الأبيستمولوجي، تتمظهر كأنطباع أول على أنها لا تولى اهتماما للوقائع التاريخية بالقدر الذي توليه لعمليات الجرد، دون طرح للفرضيات ولا بحث عن التفسير. غير أن التمحيص المعمق في مكوناتها، يبرز تلك الخاصة غير الحيادية للفضاء أو الحيز الجغرافي، وكذا طريقة إدراكه وهذا في لحظة من لحظات التاريخ. وكأن الجغرافيا هنا تكتسي طابع التحليل التاريخي للتشكلات الجغرافية.⁽¹⁾

فكرة نقصي أثر مكونات الفضاء الجغرافي الحقيقي، تبدأ من مخالفة التقليد أو الدوغما العلمية المهيمنة وهذا دون انكار اسهاماتها. فالغاية هي محاولة التملص أو تجاوز تعال الحتمية المتخصصة، التي تحت غطاء الشمولية او العالمية الجغرافية (Geographical universalism)، تعرض معايير منهجية مسقولة في قوالب مقصية للبعد الإنساني. فدمج مختلف التمثيلات الاجتماعية وكذا البنى الفاعلة في أي فضاء يجب أن ينطلق من ممارسة جغرافية "جيو-تاريخية". لأن التاريخ مهم للجغرافيا وللفضاء الملموس (الذي ل يمكن إختزاله في بعده المادي) وهذا كعنصر ضروري لفهمه والإحاطة به. فمقاربة الفضاءات بالجوء الى الوحدات الانطولوجية المنتجة اجتماعيا، يعين على تجاوز هذه الحتمية. كما أن الاستناد على منهج نقدي في تأويل الفضاءات، من حيث أن التأويل في جوهره هو فعالية الفهم التي توفر المعنى، يسمح بتخطي عقبة الطابع الستاتيكي الذي يختزل فيه الفضاء على حد تعبير (PRED)⁽²⁾، في مجرد وعاء مادي ضيق يختفي فيه الفضاء الحقيقي لصالح فضاء: جيو-مترى مجرد، يغيب عنه البعد الاجتماعي، وتغلب عليه الغاية التطبيقية مقارنة بالغاية المعيارية.⁽³⁾

(1) Christian Vandermotte, "Géographie et production de l'espace: réflexions épistémologiques sur les rapports entre une science et la société", **Geographica Helvetica** 63(2008): p. 228.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Allan Pred, **Behavior and location. Foundations for a geographic and dynamic location theory**, (Lund : Royal University of Lund, Department of Geography : C.W.K. Gleerup, 1967-69).

(3) Christian Vandermotte, *op. cit.* p. 234.

حيث يصبح من الضروري "ممارسة الفضاء"، من خلال مرجعيات ابستمولوجية غير تلك المحصورة في الاستمرارية الطبوغرافية، الى أخرى تزوج المنهجي مع الأنطولوجي. أي بين الشكل والمحتوى: " فالشكل يفقد معناه الامبريقي والفلسفي إذا ما فصلناه عن محتواه، و [...] المحتوى الذي لا يتجسد الا بوجود الوعاء الذي يحتويه".⁽¹⁾

فالفضاء يصبح في حالة انتاج نشط، يمارس الثابت في حركيته ويقف على سيمولوجيا الفضاء الجغرافي التي تجعل منه: مجموعة الإشارات، الرموز والرسائل التي يجب قرائتها وفهمها، دون مجانية التاريخ والممارسة. كما يمكن من الوقوف على التعاريف الاكسيولوجية، لفضاءات المجتمعات والتفرقة بينها وبين التعاريف الشمولية التي توصف بالعلمية. ما يعني استخراج و — عزل المكون المذهبي (The doctrinal component). بتعبير آخر، كل فضاء جغرافي مؤطر، ما هو الا فضاء سلطة وقيده من خلال التنازل، عكس الفضاء المتحرك الذي يعني البقاء والمقاومة.⁽²⁾

ولعل ذلك يرجع الى احياء الفضاء بالحركة، فقد يتسع أو يضيق، يفتح أو يغلق، وسواء كان واقعيًا أو خياليًا. لكنه في جميع الحالات، رمزي اجتماعي وظيفي، تبدو رمزيته في أن خواصه الهندسية والجغرافية ليست مقصودة لذاتها، ولكنها تكتسب داخل الخطاب دلالات رمزية خاصة. أما احتمالها للبعد الاجتماعي، كونه يأطر مجرى الأحداث والتفاعلات في صلب طبيعتها من وجهة نظر جغرافيا ديناميكية ونشطة تتكون من الوقائع وخلفيات مكانية وزمانية وميادين الصراع والحدود ووجهات النظر.⁽³⁾ أما تجاوز حدود الحياد المادي للفضاء الجغرافي وفي لحظة من لحظات السرد، فيعني الاستفهام حول: المنطقيات التي تتعدى الأفراد المعزولين، العلاقات المرتبطة بوظيفة الاجتماعية، بناء التمثيلات المتعلقة به والناجمة عن هذه الوظيفة.⁽⁴⁾

(1) Denis RETAILLÉ, "L'espace mobile", consulté sur le : 10/11/2017 sur le site : http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers10-07/010035252.pdf

(2) *Ibid.*,

(3) محمد العابد، البحث عن المغزى: تجارب في قراءة النص، (عين شمس: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2012)، ص ص. 111-131.

(4) Christian Vandermotte, *op. cit.* p. 235

فالدلالات الجغرافية المولدة لعملية الإنتاج الاجتماعي للفضاءات الجغرافية، تؤكد على الجدلية القائمة بين المنطقيات المعقدة والمتناقضة النابعة عن مجموع الفواعل، الاستراتيجيات وكذا تحالفات القوى الاجتماعية المهيمنة والوسيط (أو المهيمن عليها).⁽¹⁾

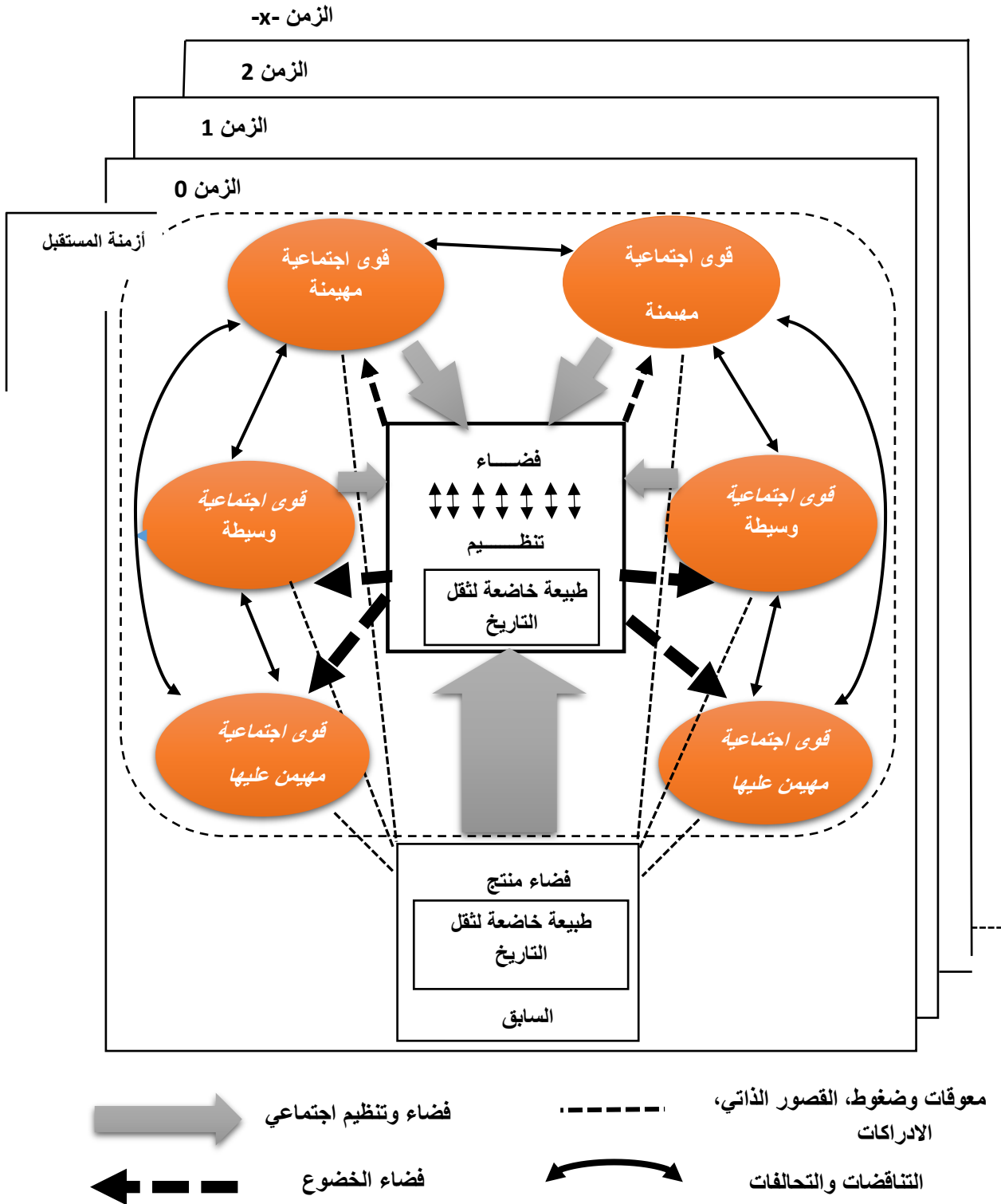
فلكل فضاء جغرافي تموقعه الإحداثي، الزماني وكذا تموقعه بالنسبة إلى مجموعة العمليات داخل مجال من القوى في مكان ما من البنية التي تحتضنه». هذه القوى، التي قد تكون: مالية، ثقافية، ديموغرافية، دينية [...] أما العلاقات التي تربط بين هذه القوى فهي نسقية (منظومية). وعليه، فإن القوى المتعددة والتي تتداخل في فضاء معين تعمل على تشكله وصقله، اما الأمكنة فهي التي تحتويه، تأطره ماديا وتصنع له وعائه.⁽²⁾

لفهم أعمق وأدق، وبلاستعانة بإكنوغرافيا الفضاءات، فإن الصورة تتمظهر في أحد مشاهدها على شاكلة طبقات متعاقبة (Strata) على مر الأزمنة، تتعدى محتواها المادي و تتغذى من الديمومات الثقافية العالقة. منتجة بذلك شبكة علاقات مادية واجتماعية تراكمية آخذة في الزمن ولكنها ما زالت تحتفظ بآثارها، تسعى الى مجانية الحتمية الجغرافية المألوفة، وتولي أهمية بالغة للطبيعة في جانبها التاريخي، بحيث تتعقب سلوك الفواعل التي يجب فهمها وتفسيرها. وعاكسة لتصرفاتهم وردود أفعالهم ومحددة لعلاقات القوة والهيمنة بينهم وعلى مستويات الفعل: التنظيمات المحلية، البني الوطنية، وما فوق الوطنية.⁽³⁾

(1) *Ibid.*,

(2) Christine VOIRON, Jean-Pierre CHERY, "Espace géographique, spatialisation et modélisation en Dynamique des Systèmes", (document de recherche présenté au : 6^{ème} Congrès Européen de Science des Systèmes", Paris, France, 19/22 Septembre 2005) : p. 2.

(3) *Ibid.*,



الشكل رقم 01: مخطط يوضح اكتظاظ وتزامن البنى والتنظيمات الاجتماعية على طول المجالية الزمنية

Source : Vandermotten, C. & P. Marissal, **La production des espaces économiques**, Tome 2, (Bruxelles: Éditions de l'Université de Bruxelles), 2003.

حالة اكتظاظ وتزاحم هذه البنى والتنظيمات الاجتماعية على طول المجالية الزمنية (Continum)، يلح على اقحام: "الثقافة" ودور الذهنيات، أثر التحالفات بين الفواعل، وكذا كل عقد شبكات التدفق وما تروجه من معلومات. وهذا كبنى متحركة، بحيث يتوجب فهمها وتفسيرها، كونها قادرة على التأثير على تشكل وصقل الفضاءات، بذلك القدر الذي تتعارض فيه زمانيتها مع زمانية الحتمية الجغرافيا المادية. فمقاربة الإنتاج الاجتماعي للفضاءات الجغرافية، تصبح أصيلة في تلك اللحظة الذي تتمسك فيها بمخالفة الفكرة التي تعتبرها دون محتوى إبستمولوجي.⁽¹⁾

أما تحليل هذا المحتوى والوقوف على "الرهانات المتولدة من التفاعلات الناجمة عن العلاقات الاجتماعية، والتي تجعل من الفضاء الجغرافي وعاء له"⁽²⁾، فإنه يضفي طابعا ماديا للتوترات الحاصلة كأحد أوجه التفاعل، خالقا بذلك أشكالاً جغرافية نابغة من صراع المواقع على رقعة الشطرنج الفضائية.⁽³⁾

فالفضاء الجغرافي في بعده الاجتماعي، يبني على ايقاع الصراعات والرهانات المولدة لحالة من التفرقة بين الفواعل النشطة فيه. ما يجعل من عملية إنتاج أو ابتكار المواضيع الجغرافية من شاكلة استحضار الذاكرة، الوقائع الداخلية والخارجية المساهمة في صقل الفضاء الجغرافي، تأخذ شكلا ماديا ملموسا أو فكريا من قبيل المخيال. مشكلة بذلك مجموعة من المعارف، الاعتقادات، الآراء والقناعات الفردية والجماعية.⁽⁴⁾

أما عملية التكيف مع الفضاء الجغرافي، وفك رموزه وتعقيدهات فيعبر عنه (Jodelet) : "نحن نصنع التمثيلات" - (Nous construisons les représentations). هذه التمثيلات، التي تستعمل

⁽¹⁾ Christian Vandermotte, op. cit. p.233.

⁽²⁾ أنظر في هذا الصدد:

- Frémont A., Chevalier J., Hérin R., Renard J, **Géographie sociale**, (Paris, Masson, 1984).

⁽³⁾ Guy Di Méo, " Une géographie sociale", *Cybergeo : European Journal of Geography* [En ligne], Les 20 ans de Cybergeo, mis en ligne le 18 août 2016, consulté le 28 janvier 2019. URL : <<http://journals.openedition.org/cybergeo/27761>>

⁽⁴⁾ *Ibid.*,

كنماذج مرجعية، على حد تعبير (Roch)، في بناء وصناعة تعبئة هوياتية، سياسية، اقتصادية وثقافية. يمكن القول، بأن هذه التمثيلات الاجتماعية*، عبارة عن شبكة قراءة لواقع مبني اجتماعيا ينطلق من⁽¹⁾:

• وجود جماعات مختلفة تلجأ إلى نفس شبكة القراءة، لكن بطريقتها الخاصة بناء على مصالحها.

• صناعة وإعادة قولبة الواقع من قبيل إعادة تنميته معرفيا. أين تأخذ فيها الدلالات والمضامين الأيديولوجية الفردية والجماعية (المعايير، القيم)، مكانة أساسية في الآليات المنتجة له على حد تعبير (Abrie).

فالتمثيلات الاجتماعية، تسعى إلى فهم تموقع الجماعات الاجتماعية في بيئة معينة أو فضاء محدد. وهذا في سياق اجتماعي، يضبطه الانتماء الثقافي، وهو ما يساهم في قراءة سلوك الفواعل النشطة المشكلة للفضاء الجغرافي، وفك رموز الرهانات المنتجة اجتماعيا. فالمعلومات الواردة من الفضاء الجغرافي المحيط، ليست لا من قبيل الحسابات الإقليدية ولا من قبيل الحسابات الطوبولوجية. إنها نابعة عن عملية تصنيف سيمنطقي، مبني على أحكام وإدراكات نتاج ما يمكن أن نطلق عليه بالفضاء الجغرافي المعرفي (Spatial Cognition).⁽²⁾ يشير "أوران يونغ" (O.Young) الى أن أية منظومة

* التمثيلات الاجتماعية هي طريقة لفهم مظهر من مظاهر الثقافة السائدة في بيئة اجتماعية محددة، تتميز بقدرتها على التحكم بالقوة أو بالفعل المرتبط بهذا المظهر. وهي بذلك، تعبر عن حصيلة معرفية خاصة بنشاط عقلي محدد تنتج للفرد أو الجماعة تشكيل الواقع أو تغييره أو منحه المعاني المميزة له. توجه يشير الى قدرة الجماعات (على التحكم بالآخرين والتأثير في سلوك الافراد) لتحقيق غايات سواء كان ذلك بالايحاء أو بالتوجه نحو القوة الاجتماعية، بوصفه متغيراً مهماً من متغيرات الشخصية الانسانية له وظائفه وتأثيره في سلوك الافراد الجماعات. أنظر في هذا الصدد الى أعمال:

• D Myers, **Social Psychology**, (New-York, Hill Companies, Inc, 1996).

⁽¹⁾ Sandrine Depeau, De la représentation sociale à la cognition spatiale et environnementale: La notion de « représentation » en psychologie sociale et environnementale, RÉSO - UNIVERSITÉ RENNES II ESO - UMR 6590 CNRS, consulte le 12/16/2017. URL : http://eso.cnrs.fr/_attachments/n-25-decembre-2006-travaux-et-documents/depeau.pdf?download=true

⁽²⁾ *Ibid.*,

ذات كثافة عالية من الفاعلين النشطين والعابرين للحدود، يكون تنظيم العلاقات بينها أفقياً أكثر منه عمودياً، بمعنى أنه أكثر ترابطاً والتزاماً، ولا تخضع للإملاء أو الأمر.⁽¹⁾

ما يستدعي جغرافيا سياسية نسقية، تكون أداة تأويلية في فك مغاليق فضاءات اختلفت عبر التطور الزمني، وأدت الى نشوء سياقات خاصة، لا يمكن فهمها الا من خلال جغرافيا سياسية، ينطوي دورها على تقديم نمذجة يعاد دائماً وضعها في سياقها الخاص بها.

المطلب الثاني: نحو جغرافيا نسقية: تفكيك الرموز وإعادة موضوعة المفاهيم

معرفة ما إذا كان الفضاء الجغرافي، يشكل رهانا أو ما هو إلا وسيط في عملية التحول في/ أو المحافظة على المنظومة الاجتماعية. فهذا يجبرنا منهجياً، على البحث في فحوى الدلالات السياسية المساهمة في تشكله وصقله. بتلك الدلالة التي تسعى الى رصد العلاقة: فضاء جغرافي/ سياسة؟

أن الفضاء وإن كان نتاج اجتماعياً، فإنه أيضاً سياسي. حيث يعتبره المفكر (Henri Lefebvre) نتاجاً ورهانا سياسياً في نفس الوقت: فهو نتاج سياسي، كونه استراتيجيات، تمثيلات، سعي نحو التملك والاستيلاء، وكذا ممارسات متناقضة تصل إلى حد الصراع. وهذا وفقاً لنماذج سوسيو-ثقافية، ومصالح خاصة بكل جماعة وتموقع اجتماعي. ويعد رهانا سياسياً على النحو الذي يعتبر فيه الدعامة، الوسيلة وكذا موضوع الصراع، وهو ما يفسر وجود فضاءات مهيمنة وفضاءات مهيمن عليها.⁽²⁾

فالفضاء الجغرافي بتجاوزه مجرد الوعاء المادي الحيادي، وتحوله الى ذلك الوعاء النشط بالمفهوم الذي تتولد فيه (الاستراتيجيات والتمثيلات الاجتماعية المتناقضة، الصراعات، الممارسات المشحونة برموز وإشارات عفوية وغير عفوية). يصبح ذلك "الوعاء -الرهان" الذي يصقل حسب

(1) Gérard Dussouy, **Traité de relations internationales**. Tome III : Les théories de la mondialité. (L'Hamarttan. 2009), p. 223.

(2) Grégory BUSQUET, L'espace politique chez Henri Lefebvre : l'idéologie et l'utopie, UMR LAVUE (Mosaïques), Université Paris Ouest Nanterre, consulté le 28 janvier 2018. URL : <<https://www.jssj.org/wp-content/uploads/2013/09/JSSJ5-3-fr1.pdf>>

المصالح، القيم والأفكار المتصارعة. صراع مرتبط بمصالح، وهي حقيقة الاستعمال السياسي للفضاء وبالتالي الاهتمام بالتوجه السياسي للتمثيلات الاجتماعية للفضاء أو الحيز الجغرافي.

يلح "إيف لاکوست" (Yve Lacoste) في دباجة "قاموس الجغرافيا السياسية"، لسنة 1992 على أهمية التمثيلات المتناقضة لمختلف الفواعل النشطة في الفضاء الجغرافي. فمختلف التشكلات حسب رايه، هي محصلة العلاقة سلطة-فضاء جغرافي.⁽¹⁾ ما يعني أن إدراك الفواعل للفضاء الذي تنشط فيه يأطره التاريخ، الثقافة، علاقات القوى بين الفواعل [...] هذه التمثيلات التي تصبح كأداة تحليل فعالة لفهم السمك السمنطقي أو الدلالي لأي فضاء جغرافي.⁽²⁾

فمحاولة فهم ما مدى درجة تطابق مختلف هذه التمثيلات بين الفواعل النشطة في الفضاء الجغرافي التي تسعى إلى امتلاكه، تسييره، استغلاله، تنظيمية، افساده، شحنه بالقيم بالذاكرة والمخيال، ما هي في الأخير الالعبة أفكار وتمثيلات لفواعل تتصارع على السلطة منتجة بذلك ما يطلق عليه (Julien Schiebel) بـ "المسافة بين التمثيلات". فلعبة الأفكار والتمثيلات، المطبقة على أرض الواقع لهذه الفواعل في فضاء جغرافي معين، قد تتناقض فيما بينها، وقد تصل إلى حد التنازع، يعبر عن هذا (Yve Lacoste):

"كل التصورات الجيوبوليتيكية المتناحرة أو المتواجهة، جراء رهانات السلطة (الحالية أو المحتملة) في فضاء معين، ما هي إلا تمثيلات مشحونة بالقيم [...] خاضعة لعرق السرديات التاريخية

(1) Béatrice Giblin, "LA GÉOPOLITIQUE : UN RAISONNEMENT GÉOGRAPHIQUE D'AVANT-GARDE", La Découverte |Hérodote n° 146-147 (2012/3) : p. 3-13. Consulte le 08/12/2018. URL : <<https://www.cairn.info/revue-herodote-2012-3-page-3.htm>>

(2) Yve Lacoste, « La géographie, la géopolitique et le raisonnement géographique », Hérodote, n°130(2008/3). Consulte le 22/07/2016. URL : <<https://www.cairn.info/revue-herodote-2008-3-page-17.htm>>

(Story telling)، ما يجعل منها الإطار الذي من خلاله ترسم وتحدد سلوكيات الفواعل النشطة صانعة بذلك الواقع".⁽¹⁾

واقع يزوج بين بعديه، العلمي والسياسي المندفع، باعتباره يبحث عن علاقات القوة بين الأطراف "المهيمنة" و"المهيمن عليها". فتتنافس القوى بين المجتمعات البشرية، قد يكون على الأراضي والاقاليم، في شكله العنيف عن طريق الأسلحة أو قد يأخذ شكلا من اشكال اللباقة عن طريق الانتخابات. ومع ذلك، فإن هذه التنافس قد يتجاوز رهان الأرض الى رهان التمثيلات، التي تتواجه أو تتجابه. فالسلطة لا يمكن هنا اختزالها في القوة الخالصة وحدها، بل يمكن أن تأخذ أيضا أشكال خفية تتجسد في قوة الأيديولوجيات، اليوتوبيا، الأديان أو الأساطير.⁽²⁾

فالمعايير الاجتماعية والدينية والثقافية والتاريخية [...] تأخذ من الأهمية لتصبح من قبيل رأس المال في الجغرافيا السياسية. إنها لعبة الأفكار، السرديات والقصص، وكذا التمثيلات. فمن المواجهة بين التمثيلات، تتبع لعبة الجغرافيا السياسية، لأنه من الخطأ اعتبار ان التمثيلات من قبيل الأوهام. فهي تفرض نفسها كمحرك هائل للتصرف في الواقع. اليوم، يمكننا أن نرى كيف كان لظهور الخلافة في العراق وسوريا، القدرة على زعزعة الوضع جذريا، محركها في الأساس تمثيلات مختلفة ومتعارضة، تستند إلى حلم إعادة احياء سلطة سابقة. أسطورة تظهر وتولد قوى جديدة، تمارس ضغطا معتبرا له تداعياته في بؤرة التوتر وحتى في المناطق البعيدة.⁽³⁾

وبنكر ايف لاکوست، فقد كان له نقاشا محتدما حول فكرة عودة الجغرافيا، مع "بيرتران بادى" (Bertrand Badie)، صاحب طرح نهاية الأقاليم أو الحدود الوستفالية، التي تزامنت وموجة أفكار

(1) Bruno Racouchot, "De l'influence des représentations mentales dans le jeu géopolitique : le décryptage d'Yves Lacoste", **Communication & Influence**, N°56 (Juin 2014). Consultez le 14/05/2018. URL : <http://www.comesccommunication.com/files/newsletter/Communication&Influence_juin_2014_Yves_Lacoste_influence_geopolitique.pdf>

(2) La géopolitique à la française, Jean-François Fiorina s'entretient avec Yves Lacoste, Comprendre Les Enjeux Stratégiques, **Note hebdomadaire d'analyse géopolitique**, HS n°38 (Septembre 2014). Disponible sur le site : <<http://notes-geopolitiques.com/wp-content/uploads/2014/09/CLESHS38.pdf>>

(3) *Ibid* ;

النهايات التي صاحبت بروز النظام الدولي الجديد تحت النفوذ الأمريكي بالزعامة العالمية، والتي كان جوهر طرحها مستمدا من فكرة السيادة مخترقة من أعلى، تقدم القانون الدولي، العولمة، التكامل الاقتصادي والسياسي في تجمعات إقليمية. ومن أسفل (اللامركزية، انتشار القوات العابرة للحدود، وزن المنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، وسائل الإعلام). وروابط عبر حدودية، عالم التدفقات، الأفراد والأقليات التي تلعب دور نشطا بشكل كبير. مما يتيح فرصا لبروز أنماط جديدة من التفاعل لها القدرة على قهر جغرافيا الدول.⁽¹⁾

لكن، ورغم رواج هذا النوع من الخطاب داخل الدوائر الإعلامية المهيمنة، إلا أن المطارحات المناقضة له عادت بقوة لتطفو الى السطح. يرى **Yve Lacoste**: " أن الحديث عن نهاية الأقاليم أو الجغرافيا أمر محير، فرواج مفهوم نزع الطابع المحلي (**La Délocalisation**) في الأوساط المهيمنة، لا يعني زوال الإقليم، بل يعني الحديث عن إقليم آخر: الأقاليم دائما وأبدا (**Encore et toujours les territoires**).⁽²⁾

فتفضيل الزمن، وإهمال الفضاء الجغرافي، كان نتاج القناعة الراسخة بحتمية الوصول الى درجة التجانس. خاصة أمام ما اتاحته العولمة من تطور أوصل الفضاءات الجغرافية حد الصمت (**La spatialité silencieuse**) على حد تعبير (**W. Soja**).⁽³⁾ غير أن الفضاءات مثلها مثل الزمن، ليست بالساكنة، بل بالعكس فإن التشظي السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي هو الطابع

(1) Jean Robert ; Le territoire, lien ou frontière ? Introduction au débat entre Bertrand Badie et Yves Lacoste, Université de Paris IV, 1995. <http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers08-09/010014865-80.pdf>

(2) *Ibid.*,

(3) أنظر في هذا الصدد:

- Edward W. Soja, Postmodern Geographies. The Reassertion of Space, **in Critical Social Theory**, (New York/Londres, 1989).

المهيمن لعالم ما بعد الحداثة⁽¹⁾، حتى وإن قدم بحلة التجانس الاقتصادي. هذا التشظي الذي يسير جنباً إلى جنب مع إعادة تشكل الفضاءات أو إعادة أقليمتها ما دون وما فوق الوطنية. مؤطرة باستراتيجيات الفواعل الأصلية أو الدخيلة.⁽²⁾

إن النسبية المركبة لمنظومة تتشكل من مجموعة من الفاعلين، تقوم علاقتهم من خلال مختلف الفضاءات التفاضلية (factoriels)، تقتضي علماً بدهيا (axiomatique) مرناً يقوم على الحذر من الخطية التاريخية (التسلسل الأفقي). علماً أنه في أي منظومة اجتماعية، تنتج حالاتها من التفاعل بين استراتيجيات الفاعلين، وغالباً ما تكون نتائجها غير متوقعة، والحياة الواقعية ملامى بالارتباطات البيئية المعقدة، وقد يترتب على متغير، واحد آثار بالغة. فالتغيير ذا أهمية كبرى إلى حد ما، كما أن الفضاءات النسبية التي هي عبارة عن تشكيل منظومي (فيه فاعلون ومجالات في الوقت نفسه)، يدفع إلى التمحوّر حول مراكز مختلفة ومتبدلة، وهو ما يؤدي إلى التعددية والتعقيد (تقاطع الثنائيات مركز/محيط/الوجود المشترك للعناصر المركزية والمحيطية ذات الجوهر المختلف في فضاء واحد). لكن تبعاً للمنطق البعدي (Logique Dimensionnelle) السائد مؤقتاً (عسكري، اقتصادي، رمزي أو تراكمي بشكل غير متناظر)، قد ينجم عنه تشكيل قد يوحي بالانسجام.⁽³⁾

غير أن عودة المتغير المجالي "جيو" (Geo) لشتى الحقول والتخصصات: العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. أعاد تأهيل البعد السياقي، على حساب الفهم النظرية الاختزالية وليدة الحداثة. هذه العودة، نابعة بالأساس، من اختلاف الفضاءات الاستراتيجية المقترحة من قبل الفواعل، جراء التنامي المطرد لوسائل الاتصال والتكنولوجيا. لقد السح المفكر "ميشال فوكو" (Michel Foucault) في العديد من أسهاماته، على ضرورة اقحام أو بالأحرى استغلال ثراء البعد العلائقي المتعدد، الذي تتيحه الفضاءات الجغرافية وتموقعاتها في ما أسماه بالتموضعات المتباينة

(1) أنظر في هذا الصدد:

- Michel Maffésoli, **L'instant éternel. Le retour du tragique dans les sociétés postmodernes**, (Paris, Denoël, 2000).

(2) Gérard Dussouy, "VERS UNE GÉOPOLITIQUE SYSTÉMIQUE", **La revue internationale et stratégique**, n° 47(Automne 2002) : p. 54. Consulté le 18/05/2017. URL :< <https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2002-3-page-53.htm>>

(3) *Ibid.*, p. 54-55.

(Hétérotopies).⁽¹⁾ كما يرى كل من (Roland Robertson) و (Arjun Appadurai)⁽²⁾، بأن التأسيس المفاهيمي والنظري للتوتر المحتدم بين سياق التجانس وسياق التشظي في مسارات العولمة الاقتصادية و الثقافية، هو الذي سيسمح بمقاربة حقيقة الفضاء الجغرافي، خاصة أمام الطابع المزدوج الذي تنتجه ظاهرة التدفقات: توحد وتفرق في الوقت نفسه، تخترق الحدود وفي نفس الوقت تؤكد بقوة على الطابع المحلي، تخل بتوازن الدول جراء عبر وطنية جارفة، لكنها تحت في الوقت نفسه على إيجاد حلول مشتركة في إطار إعادة الألفية.⁽³⁾

حيث يصبح الفضاء الجغرافي تلك المنظومة من الحقول⁽⁴⁾، بذلك المعنى الذي يأخذ طابع الخصوصية الهيكلية أو المنظمة من قبل فواعل تفضل نمطين متوافقين: الإقليم والشبكة. أما الأول، هو جزء محدد ومغلق من الفضاء الجغرافي. أما الثاني هو جهاز استراتيجي للسلطة في فضاء جغرافي متباعد، مفتوح ومتحرك، مرئي أو غير مرئي. فالنقطع وعدم المتجانس، كأبعاد متأصلة في الفضاء الجغرافي، تدعو النظرية إلى البقاء منتبهة إلى الحقائق، والتمثيلات، وإظهار الحد الأدنى من الموضوعية. وقبل كل شيء، الأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات الجهات الفاعلة التي تنظم الفضاء وتعطيه محتواه وتشكيلاته.⁽⁵⁾

ديمومة التشكل وإعادة التشكل، يعبر عنه "نوربرت إلياس" (Norbert Elias): "أنه ذلك الشكل الشامل، دائم التغيير نتاج اللاعبين، فهو يتضمن أفكارهم، ويتعداه لأشخاصهم وكذا العلاقات المتبادلة

(1) أنظر في هذا الصدد:

- Michel Foucault, **Espace, savoir et pouvoir**, repris in Michel Foucault, Dits et Écrits, (Paris, Gallimard, 1994).

(2) أنظر في هذا الصدد على التوالي:

- Roland Robertson, "Glocalization : Time-Space and Homogeneity-Heterogeneity", in **Global Modernities** (Londres, Sage, 1995).
- Arjun Appadurai, "Après le colonialisme. Les conséquences culturelles de la globalisation", (Paris, Payot, 2001).

(3) Gérard Dussouy, *op. cit.* p. 54.

(4) أنظر في هذا الصدد:

- Pierre Bourdieu, "Quelques propriétés du champ", in Pierre Bourdieu, **Questions de sociologie**, (Paris, Éd. de Minuit, 1980).

(5) Gérard Dussouy, *op. cit.* p. 56.

بينهم. فالمتعمن يدرك بأن هذه البنية، نابعة من محصلة التوترات. أما الاعتماد المتبادل بين مختلف اللاعبين، كشرط لتواجد أي تشكل بذاته، فهو إما في سياق التحالفات، أو في سياق التضاد والندية⁽¹⁾. أما تكييف هذا الطرح، مع مسعى إعادة صياغة جغرافيا سياسية في العمق، يجعلنا أمام منظومة فضاءات جغرافية شاملة، كمحصلة لترتيبات نتاج استراتيجيات الفواعل. وهذا وفقا لعلاقات القوة، وكذا نوايا أهم الأطراف المسترشدة باعتبارات المصلحة والأساطير الاجتماعية. فالتشكل الدائم يتيح نوعا من المرونة: فهو يتحول وفي نفس الوقت يمارس ضغطا معتبرا. وعليه، فإن الاستراتيجية تتقوّل لاعتراض الأمر العرضي أو الطارئ وهذا لمسايرة الوضع أو السياق. لأن التشكل يجب أن يكون وليد تشكلات سبقته، ذات نمط محدد. فمن خلال تعاقب التشكلات، يمكن تقصي وفحص، إن لم نقل تبرير مفهوم "الجيو-هستوري" أو "الجيو-تأريخ"، في بعده الباحث في طيات زمن تشكلات فضاءات جغرافية سابقة أو إجراءات سياسية⁽²⁾.

فإحاط الفضاء الجغرافي، بكل التراكمات المعرفية التي يحتويها، في النظرية، يجعلها تحت نوع من "التأثير الإيجابي". من خلال وصف، وتحليل البيئة المفروضة على الفواعل، والتي تتطلب نوعا من العناية النظرية، كون الفضاء الجغرافي ليس بالمتناح - (Area isn't isotropic) أو الحيادي. بل بالعكس، يمتلك وظيفة نابعة من استقطابه وعدم اتزانه، ناهيك عن التصدعات التي تتخلله. فهو منتج ومستوعب من قبل مجتمعات ذات طبقات اجتماعية وسياسية في أغلبها غير متجانسة تصل حد التعارض. بفضل هذه الإيجابية، التي تتميز عن الحتمية الامبريقية، فإن "الجغرافيا الارشادية" - (Heuristic geography) على حد تعبير François Dagognet⁽³⁾، كميزة يجب أن تتوفر في الجيوبوليتيك، تسمح بتنوير الملاحظ عن طريق "تراكب (بيئات وحركيات) [و] تصاميم مقترحة لا تخلو من التميز". سواء، بتشابكها، تداخلها، بتلاقيها أو بخطوط اتصالها، التي قد تتمثل في شكل تجمعات من الدول، النقاء ثقافات أو حضارات، تنامي تدفقات أو شبكات، تصدعات جيو-تاريخية، أشكال مختلفة

(1) أنظر في هذا الصدد:

• Norbert Elias, Qu'est-ce que la sociologie ?, (Paris, Éd. de l'Aube, 1991).

(2) Gérard Dussouy, *op. cit.* p. 57.

(3) أنظر في هذا الصدد:

• François Dagognet, Une épistémologie de l'espace concret. Néo-géographie, (Paris, Librairie philosophique J. Vrin, 1977).

من الهيمنة، إلخ. أو عن طريق ترسيماتها الحدودية، مناطقها المركزية والمحيطية، بفضاءاتها الجغرافية المتشظية، بفوارقها الديموغرافية... إلخ.⁽¹⁾

فالكل يصبح مولد لمعرفة متعددة الأنساق حول العلاقات بين تنظيم الفضاءات العالمية والحياة السياسية. معرفة ذات تأثير مزدوج، "تأثير نو طابع سياسي" و"تأثير نقدي". فإضفاء الطابع السياسي، متأصل في السلطة النابعة من كل معرفة وكل استباق ملم بالشؤون الدولية. فالنجاعة أو الكفاءة الاستراتيجية تتطلب مفهومة البنية مسرح العمليات قبل الأطراف الأخرى، وكذا مآلات كل العوامل موضوع الرهان. أما بخصوص التأثير النقدي، فهو نتاج المعنى النسبي الذي يشغل فكر وعقل رجل الجغرافيا. فمارسته تعود الى اجراء ما تطلق عليه (Jocelyn Benoist)⁽²⁾ بإعادة موضوعة المفاهيم (Respatialisation des concepts). بذلك المعنى الذي يعيد قراءة سياقية بحسب المكان والثقافة، للمفاهيم الشمولية ذات التوجه المعرفي "المطلق"، كالديمقراطية مثلا. فإعادة موضوعة المفاهيم يسمح بالاعتراف المتزامن بشرعيات غير تلك المهيمنة⁽³⁾.

المطلب الثالث: البناءات السردية وابتكار "جيو-سلطة" الفضاءات الجغرافية

لقد دعم كل من البريطاني (John Agnew)، مسؤول قسم الجغرافيا في جامعة "لوس أنجلوس" وزميله (Stuart Corbridge)، فكرة "الجغرافيا النشطة"، ميزتها أنها تتموقع بالنسبة للأحداث الدولية. فالسيطرة المادية على الفضاء وتنظيمه، يمر بالضرورة على السيطرة الفكرية، والتي نقصد بها الدور الذي يناط بالفضاء الجغرافي في دائرة المبادلات الدولية. ما يحيلنا الى: "فحص الافتراضات، التصنيفات وكذا التأويلات الجغرافية التي تساهم في إنتاج وتحليل السياسة العالمية."⁽⁴⁾ وهذا انطلاقا من أن التشكيل المنظومي (الحد المشترك artefact) عبارة عن بناء مكاني مجرد يحدده التفاعل بين

⁽¹⁾ Gérard Dussouy, *op. cit.* p. 57.

⁽²⁾ أنظر في هذا الصدد:

- Jocelyn Benoist, " En quoi la géographie peut-elle importer à la philosophie ?", in Jocelyn Benoist et Fabio Merlini (sous la dir.), **Historicité et spatialité. Le problème de l'espace dans la pensée contemporaine** (Paris, Librairie philosophique J. Vrin, 2001).

⁽³⁾ Gérard Dussouy, *op. cit.* pp. 57-58.

⁽⁴⁾ Karoline Postel-Vinay, "GÉOGRAPHIE ET POUVOIR", **Critique internationale**, No 10 (2001/1) : p. 53.

استراتيجيات الفاعلين التي تربط إحداها بالأخرى، وهي نفسها مرتبطة بمواقعهم البنوية (مرتبطة بالقدرات، والهوية والثقافة والجيوسياسية وتصور كل فعل للعالم) والمعطيات الماكرو-اجتماعية (أي المواد والواجبات لمختلف المجالات التي لكل منها منطقه المتعلق بالبناء). هذا التشكيل يمكنه وصف نظام جيو سياسي، بالمعنى الذي رمى إليه كل من (Agnew) و (Cobridge). أي منظومة منظمة ذات حوكمة متماسكة وصراعية في الوقت نفسه.⁽¹⁾

يؤكد الجغرافي الإيرلندي (Gearoid O'Tuathail)، بدوره على العلاقة بين الممارسة الجغرافية والممارسة السياسية. فالجغرافيا لديه ليست "مجرد جمع ساذج للمعارف والاقتدار المعرفي، بل هي مجموعة من تكنولوجيا السلطة المرتبطة بالإنتاج والإدارة الحكومية للفضاء. ذلك المدلول الذي يجعل من الجغرافيا، كأداة في يد الحكومة، سواء لمباشرة الحرب أو تنمية الاقتصاد الوطني، وما يهم هنا، ما يمكن فعله بالرموز الجغرافية من قبل الفواعل السياسية خاصة الدولة.⁽²⁾ أما (O'Tuathail) الذي يتبنى أفكار الفيلسوف الفرنسي (Michel Foucault)، فيعتبر بأن الجغرافيا لصيقة بتلك الديناميات الأساسية التي تربط بين المعرفة والسلطة : ممارسة الجغرافيا هي شكل من أشكال المعرفة ونمط من أنماط السلطة في نفس الوقت. ومن هنا جاء مفهوم "الجيو-سلطة" والذي يعني إضفاء الطابع الحكومي على المعرفة الجغرافية.⁽³⁾

فالجغرافيا في مدلولها السياسي أو كما يطلق عليها "الجيوبولتيك"، وقبل أن تكون للنازيين كانت وليدة الفكر البريطاني وعلى رأسهم (Halford Mckinder)، الذي سعى إلى إصلاح جغرافيا المستكشفين في القرن 19 وحث مواطني جلالته الملكة على "التفكير على النمط الإمبريالي".⁽⁴⁾ فالكثير من التعاريف الجغرافية، سواء التي طرحت من قبل الجماعات الإبتستمية أو من قبل الحكومات، لا تستمد معناها الحقيقي إلا إذا سيقت في سياقها السياسي والاستراتيجي. كما أن القراءات الحديثة

(1) Gérard Dussouy, *op. cit.* p. 224.

(2) Gearoid O'Tuathail, **Critical Geopolitics, Minneapolis**, (University of Minnesota Press, 1996), pp.160-168.

(3) Karoline Postel-Vinay, "GÉOGRAPHIE ET POUVOIR", *op. cit.* p. 54

(4) أنظر في هذا الصدد:

- Gearoid O'Tuathail, « Putting Mackinder in his place : Material transformations and myth », **Political Geography Quarterly**, n°11(1992).

"لفضاءات السلطة"، تسعى إلى التملص أو مراجعة الفرض القياسي دولاتي التمرکز، خاصة أمام تورط فواعل ما دون الدولة في عملية صقل الفضاءات الجغرافية، وهذا في سياق معلوم للمسائل السياسية، واعتبارات الاعتماد المتبادل الاقتصادي.⁽¹⁾

وفي مسعاه لتفكيك الرموز الجغرافية، سواء لتاريخ بلاده الأصلي إيرلندا كحقل تطبيقي أو في دراسة وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية إبان نزاعاتها التجارية مع اليابان (في نهاية الثمانينات)، وإبان حرب البوسنة⁽²⁾. ينطلق (O'Tuathail) من ما أسماه "سيمون دالدي" (Simon Dalby) "بالجغرافيا النقدية"، مركزا على الاستعمال السياسي للجغرافيا وهذا في سياق داخلي وخارجي. أما فيما يخص إيرلندا، فقد تحدث (O'Tuathail) عن فكرة "الابتكار الجغرافي"، المرتبط برغبة المعمرين الانجليز في أواخر القرن السادس عشر في إنشاء وحدة تدخل تحت نفوذ بريطانيا وهذا بالسلاح وبالخرائط. يقابله ابتكار عكسي، نتاج مقاومة الأسياد الإيرلنديين الذين سعوا إلى تحديد فضاء هوية وسيادة خاص بهم. فإدراك "الجزيرة الإيرلندية"، كأمة جزرية (Nation- Island)، في مقابل "الآخر" الإنجليزي، هي في نفس الوقت نتاج الصراعات العسكرية التي تعود إدارتها إلى قدرة الفواعل السياسية المتورطة في عملية التفرقة بين "الذات" و"الذات الأخرى"، بين "الداخل" في مقابل "الخارج". عملية تلقي الضوء على آليات

(1) أنظر أيضا:

- John Agnew et Stuart Corbridge, "The new geopolitics: The dynamics of geopolitical disorder", in R. Johnston et P. Taylor (eds.), **A World in Crisis** ?, (Oxford, Blackwell, 1989).
- John Agnew et Stuart Corbridge, **Mastering Space**, (Londres, Routledge, 1995).

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Gearoid O'Tuathail, "Pearl Harbor without bombs : A critical geopolitics of the US-Japan "FSX" debate", **Environment and Planning**, n°24(1992).

بناء أو بالأحرى ابتكار الفضاءات الجغرافية، وكيف تسمح هاته الآليات للحكومات والدول بشرعنة مشاريعها الوطنية، وكذا تحديد علاقاتها مع الآخر الخارجي.⁽¹⁾

أحد الأمثلة الامبريقية التي من خلالها يمكن تذليل الطرح الذي يقدمه (O'Tuathail) ، مفهوم " آسيا -الشرقية" كأحد الفضاءات الجغرافية المحصورة بين اليابان، الصين، وأندونيسيا (باستثناء الهند). تم الدفاع عنه من قبل الحكومة الماليزية بقوة في بداية التسعينات، وهذا انطلاقا من فكرة "القيم الآسيوية"، رغم تراجعها كمفهوم جغرافي جراء الأزمة المالية التي عرفتتها المنطقة آنذاك. إلا أن الفرض القياس القائل بفكرة خصوصية الوحدة "شرق-آسيوية"، لم يراجع ولم يفقد من مدلوله الرمزي وبقي كدافع لتعبئة الموارد الاقتصادية والسياسية. ورغم أن التأكد من الصحة العلمية لهذا الفرض قد يعرض المسعى التحليلي لخطر التيه والخروج من "حيادية" الجغرافيا"، إلا انه فرض اثبت صحته العملية عندما أخرج ماليزيا "ماهاتير" من برديات شمال-جنوب، وصنع لها موقعا ليس في " آسيا-النامية" (في مفترق طرق مزدوج التوجه بين الهند والصين). بل في آسيا جديدة هي "آسيا الشرقية"، متساوية المكانة والوزن السياسي مع الغرب المتقدم. فالصورة تتضح أكثر إذا ما قيست الأمور بمنطق ميزان القوة الذي يأخذ من "الجيو-سلطة" أحد عناصره.⁽²⁾

فالجيوبولتيك هي قبل كل شيء: "السياسة التي تعنى بكتابة الفضاء العالمي"⁽³⁾، ففوة الدولة تقاس بقدرتها على فرض تصور معين للعالم، نابع من قراءتها الجغرافية الخاصة للسياسة العالمية. أي كيفية تدخل التمثيلات الجغرافية في إرساء موازين القوى الدولية، غير أنها في بعدها النقدي، حتى وإن استطاعت أن: تفكك، توضح آليات المخيال الجيوبولتيكي أو تطرد الأوهام الجغرافية. إلا أن الإجابة

⁽¹⁾ ألم ينظر إلى اليابان بعد نهاية الحرب الباردة ك "تهديد اقتصادي"، إن لم نقل باختصار " تهديد" في نظر الولايات المتحدة؟ فقد لقى هذا الخطاب الجيوسياسي رواجاً وارتقى حد المأسسة. لأن القضية هنا تتجاوزت مجرد التعارض في الخطابات حول السيادة الاقتصادية وضرورة الاعتماد المتبادل الصناعي-التكنولوجي بين البلدين، لتتعداه إلى حد رسم مخيال جيو-بولتيكي أمريكي تلعب فيه "اليابان" دور "الآخر" على حد تعبير الصحفي الهولندي (Van Wolferen) الذي يصفها بأنها: " من العالم دون أن تكون منه". (In the world but not of it). أنظر في هذا الصدد الى:

- Karel van Wolferen, L'énigme de la puissance japonaise, (Paris, Robert Laffont, 1990).

⁽²⁾ Karoline Postel-Vinay, op.cit., pp.55-56.

⁽³⁾ Gearoid O'Tuathail, Critical Geopolitics, op. cit. p.18.

عن السؤال المنهجي " لماذا؟" تبقى عالقة. فتعريف المخيالات وإن كانت ضرورية إلا أنها يشوبها بعض من القصور.⁽¹⁾

مفهوم "آسيا -الباسيفيك" هذه المرة، قد يساعد في تعميق الفكرة أكثر. مفهوم ينطلق من فكرة وجود "جماعة الباسيفيك"، كفضاء تعاون منظم محوره اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية، ويجعل من المحيط الهادئ وعاء ماديا له. فكرة خضعت الى نمطين من التحليل: الأول كان من خلال أعمال "أريف ديرليك" (Arif Dirli)⁽²⁾ كقراءة من عدسة "الجغرافيا النقدية"، محاولة تجاوز الافتراضات الاختزالية للجغرافية بمفهوما الصرف "الساكنة"، وهذا لأجل استكشاف بوادر أو الارهاصات الإيديولوجية الكامنة وراء تمثيل فضاء آسيا الباسيفيك. أحد هذه الارهاصات بنظر (Dirlik)، هو ابتكار مصير مشترك بين آسيا وأمريكا الشمالية، بدعامة اقتصادية ليبرالية. أما التحليل الثاني فجاء من خلال أعمال (Pekka Karhonen)⁽³⁾، الذي يعترف بوجود نوع من الابتكار في جماعة الباسيفيك. والذي اسماه بدوره "رواية الباسيفيك" (Pacific romances)، لكن كجزء لا يتجزأ من مسار أو عملية إقليمية. مؤكدا ضرورة إيلاء الاهتمام للبناءات السردية التي تصاحب تشكل الجماعات السياسية. فحسب قوله: "إن كل القصص الكبيرة تصاحبها معارضة سياسية. كما قد لا تهتم لها القاعدة الشعبية أو يعتبرها جزء من النخبة من قبيل الحمق. لكن هذا لا ينقص من قوة القصة في شيء، إلا لأنها موجودة وقوية[...]. المجتمعات الإنسانية في حاجة دائمة إلى القصص الكبيرة: فإذا كانت بعض القصص قد انتهت (كنهاية الحرب الباردة)، هذا لا يعني أن قصصا أخرى لن ترى النور، مبنية هي الأخرى على مجازات ثقافية أو بالتحديد جغرافية".⁽⁴⁾

(1) Karoline Postel-Vinay, *op.cit.* p.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Arif Dirlik (ed.), **What is in a Rim ? critical perspectives on the Pacific Region idea**, (Boulder, Westview Press, 1993).
- Arif Dirlik et Rob Wilson (eds.), **Asia/Pacific as Space of Cultural Production**, (Durham, Duke University Press, 1995).

(3) أنظر أيضا:

- Pekka Korhonen, **Japan and Asia Pacific Integration**, (Londres, Routledge, 1998).

(4) Karoline Postel-Vinay, *op. cit.*, p. 56.

إزالة الغموض عن آسيا الباسيفيك، في التحليل الأول، أريد به الوقوف على قدرة "الجغرافيا النقدية" في إيضاح كيفية تدخل التمثيلات الجغرافية في موازين القوة الدولية، وكيف لرهانات السلطة ان يعبر عنها جغرافيا بجانب التعبير السياسي والفلسفي. أما التحليل الثاني الذي جاء لفحص الدور الذي تلعبه قصة آسيا الباسيفيك، وهذا في مرحلة معينة، على المستوى الإقليمي، وبصفة أعم على مستوى العلاقات بين الدول (خاصة في الأجندة الاقتصادية العالمية) فقد اريد به تجاوز مرحلة تفكيك الرموز الجغرافية، الى توضيح الديناميكيات المعقدة للمجتمعات التي تبحث على تحديد فضاءات الولاء والتضامن.

المطلب الرابع: ابتكار المتوسط: بين المرغوب فيه والورشة دائمة التدوير

إن صناعة فضاء ولاء وتضامن، بكل رموزه الرسمية وغير الرسمية، قد يحفزنا على اثاره الحاجة الى القصة [*The need for «as if» stories*] على مستوى فضاء جغرافي كالمتوسط وفي غربه بالتحديد. أما سرد هذه القصة في سياقها الديمقراطي، فعليه أن يدمج مختلف الهويات المتفاوض عليها مسبقا.

البحر المتوسط، هذا الوعاء المائي الذي يقع بين تلاقي وإلتحام الصفائح التكتونية لثلاثة قارات: إفريقيا، أوروبا، آسيا، إتيولوجيا، مصطلح مشتق من اللاتينية (*Meduis*) أي المتوسط و(*Terra*) أي الأرض.⁽¹⁾ أطلق عليه المؤرخ الروماني (*Julius Saliness*) في القرن الثالث مصطلح (*Mare Nastrum*) أي "بحرنا"، الذي يتوسط الإمبراطورية الرومانية، عندما هيمنت على كل الأراضي المطلقة على ضفافه.⁽²⁾ كما سماه العبرانيون "بحر هندر"، أي بحر الغرب لوقوعه على الجهة الغربية للأرض المقدسة فلسطين، كما تداوله العرب باسم "البحر الأبيض المتوسط". عبارة فيها إشارة للون البيض، تفسير غموضها راجع للترجمة الحرفية من اللغة التركية "أكدينز" (*Akdaniz*) ومعناها

⁽¹⁾ Marwa Ibrahim, «Unité et diversité des identités euro- méditerranéennes», **The International journal of Euro- Mediterranean studies** . N° 2(2009) : p 155. Consulté le 12 Janvier 2016.URL : < http://www.emuni.si/press/ISSN/1855-3362/2_151-170.pdf>

⁽²⁾ Yves Lacoste, **Geopolitique de la Méditerranée**, (Paris : Armsuid colin, 2009), p 17.

الأبيض بعكس البحر الأسود (Karadeniz).⁽¹⁾ أما الأوروبيون فأطلقوا عليه مسمى (Méditerranée) بالفرنسية و (The Méditeranean) بالإنجليزية. تسمية جاءت حاملة معها مشروع تمدين المستعمرات الجديدة على حد تعبير (Paul Valery): أنه الآلة التي تصنع الحضارات".⁽²⁾

تعددت التمثيلات واختلفت للبحر المتوسط، وهذا باختلاف الشعوب القاطنة على ضفافه والحضارات التي ركبت مياهه وكذا التراكمات التاريخية والثقافية التي تكاثفت لتصنع لنا "فكرة المتوسط". أحد المختصين في دراسة الفضاء المتوسطي (Fernand Braudel) يتساءل: "ما هو المتوسط؟ ألف شيء في الوقت نفسه، ليس بمنظر طبيعي واحد وإنما تراكم حضارات".⁽³⁾ أما الاستنتاجات التي توصل إليها كل (R. Ilbert و T. Fabre)⁽⁴⁾ في عملهم المقدم من عشرة أجزاء حول "تمثيلات البحر المتوسط" (Les représentations de la Méditerranée) استحالة الإلمام بجميع تمثيلاته الاجتماعية المتجدرة في المخيال الجماعي لفواعل فضاء جغرافي، أنهكته تباعد وتضارب الرهانات الابدستمولوجية، التاريخية، السياسية الموجودة.⁽⁵⁾

هذا الفضاء الذي صنع خصوصية وبنى له هوية، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها نتاج تفاوض بين العديد من أنماط التنظيم والهيكلية. ما يعني إنتاج تمثيلات اجتماعية غير متطابقة ومتصارعة في أغلبها: بحيث أن تعريفه "أي المتوسط"، يتغير كلما غير السياق التاريخي والسياسي، قائمة المخاوف، وأعاد تشكيل استراتيجيات الجدل، وأعاد التفكير في الحجج. ناهيك عن تأثير الدعامة النصية

(1) Jean- Yves Moissoner, Manar Bayauni, « La Méditerranée comme concept et représentation », Revue Tiers Monde, N° 209 (2012 /1) : p 190.

(2) Marwa Ibrahim, op, cit, p 160.

(3) Fernand Braudel, La Méditerranée, L'espace et les hommes, (Paris, 1977), p 8.

(4) أنظر العمل الجماعي:

- Thierry Fabre et Robert Ilbert (eds), Les représentations de la Méditerranée, (Maisonneuve, Larose, Paris, 2000).

(5) Pierre Verges, "Thierry FABRE et Robert Ilbert (eds) Les représentations de la Méditerranée", Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 91-94/juillet(2000) : pp. 355- 358.

والإيكنوغرافية التي تقوم عليها مجموعة التمثيلات: إن البحر المتوسط أصبح من قبيل الورشة الدائمة الإنتاج والتدوير، فهم ترتيبها/ إعادة ترتيبها يمر حتما بفهم بعدها التفاعلي.⁽¹⁾ أما تحليل الرهانات الموجودة في فضاء المتوسط، فيمر حتما بتفحص بعض الخصائص المادية للجغرافيا خاصته، وليس كلها والتي تساعدنا في رسم معالم فضاء جغرافي أقل ما يمكن أن نقول عليه أنه متفرد.⁽²⁾

فهو بحر متاخم للمحيط الأطلسي عبر بوابة مضيق جبل طارق، يقع بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وغرب القارة الآسيوية، يعرف "بالكوريدور" (Corridor)، لأنه يرسم رواقاً بين خطي عرض 46° و 30° شمالاً وخطي طول 5,50° غرباً و 56° شرقاً، وتقارب مساحته 3 مليون كلم². غير أن المتخصص للجغرافيا المادية لهذا الفضاء يدرك أنه متميز، كونه يضع الباحثين في شؤونه أمام مأزق جغرافي يصل حد الارتباك الجغرافي (Un inbroglio géographique).⁽³⁾

فالطبيعة المرنة إن لم نقل الافتراضية للمتوسط، جعلت منه فضاء جامع للمفارقات، يزاوج بين ثبات المعالم المادية وحركية القراءات الناجمة من الانزلاقات الدلالية لمصطلح "البحر المتوسط".⁽⁴⁾ وتزداد الظاهرة تأزماً وتعقيداً، عند إقحام كل أشكال التنافس على السلطة حول هذا الفضاء لما يمثله من رهان ويتعداه للتنافس على الأفكار، ووجهات النظر وكل التمثيلات التي يصنعها الفرقاء من هذا التنافس.⁽⁵⁾

وعليه، فإن الضرورة المنهجية تحتم على الباحث في شؤون المتوسط، المزاوجة بين معيارين جغرافيين، لهدف الإحاطة بالجغرافيا خاصته والخروج بخارطة أكثر وضوحاً، لفضاء سمته الأساسية

⁽¹⁾ Corinne Saminodayar- Perrin, **L'invention littéraire de la Méditerranée dans la France du XIX siècle**, (Edition Geuther, 2012), p. 6.

⁽²⁾ للمزيد من التفاصيل حول الجغرافية المادية المتوسط أنظر:

- Jacques Bethemont, **Géographie de la Méditerranée**, (Paris, Colin, 2000) ;
- Daniel Borne et Jacques Scheibling, **La Méditerranée**, (Paris, Hachette collection « Carré Géographie », 2002).

⁽³⁾ Abis Sebastien, "Entre unité et diversité: la Méditerranée plurielles", **FMES**, Novembre 2004. Consulté le 14 Mars 2017. URL : <<https://www.ie-ei.eu/IE-EI/Ressources/file/biblio/laMediterraneeplurielle.pdf>>

⁽⁴⁾ Naciri (Mohamed), Henry (Jean- Robert), "vers une Europe sans visage", in **Esprit**, (Décembre 2003) : p. 155.

⁽⁵⁾ Abis Sebastien, *op, cit.* p. 16.

أنه "فضاء - متحرك". والغاية هنا تفادي عائق الذاتية وهذا للتقليل من حدة الارتباك في رسم وتحديد معالمه.(1)

أما المعيار الأول، فهو معيار الصرامة الجغرافية والذي يتخذ من المشاطئة شرطا صريحا في الانتماء إلى فضاء المتوسط. يمتاز هذا المعيار بالوضوح في رسم المعالم، غير أنه يبقى لوحدته معيارا قاصرا، إذا ما أدخلت الحسابات والاعتبارات الاستراتيجية القائمة على مجموع العلاقات والارتباطات ذات النمط التفاعلي، ما يجعل الكثير من الدول ترتبط بالحضيرة المتوسطة جيوبوليتيكيا.(2)

أما المعيار الثاني، فهو معيار المرونة الجغرافية، والذي يمتاز بقابلية التوسيع راسما خارطة جيوبوليتيكية تأخذ بالحسبان مبدأ المصالح الحيوية، ما يجعلنا أمام وحدة فضائية ذات حدود قابلة للتغيير ومرنة وهذا بناءً على سلسلة من المعايير: العصر، الموضوع المدروس والجهة أو مصدر الدراسة، وهي ضرورية لفهم فينومينولوجيا المتوسط. ما يفتح المجال للتساؤل حول ما إذا كنا أمام العديد من فضاءات المتوسط داخل الفضاء الواحد.(3) [فاستدعاء المتوسط، رسم أو تصميم فضاءات تأثيره متوقف على الموضوع المطروح. ولكل موضوع، فضائه المتوسطي الخاص به]. فتداخل العديد من العوامل الطبيعية - الاقتصادية، السياسية - الحضارية يحيلنا إلى حقيقة تشظي المتوسط إلى فضاءات.(4)

(1) Fernand Braudel, *op- cit.* p. 8.

(2) Bichara Khader, **L'Europe et la Méditerranée .Géopolitique de la proximité**, (Paris, L'Hamartan, 1995). p.

(3) Sebastien Abis, *op, cit.* p. 21.

(4) أنظر في هذا الصدد:

- Jean Dufourcq, « La Méditerranée : une source de paradoxes pour le flanc sud de l'Alliance », in **Perspectives stratégiques**, n°36, (Mars 1998); et « Méditerranée 2000 : un espace de coopération militaire pour demain ? », in **Défense**, n°89, (Septembre 2000).

حيث يقسمها المؤرخ (Paul Balta) إلى ستة فضاءات:⁽¹⁾

- 1- الضفة الشمالية - الشرقية أو المتوسط البلقاني، فضاء فسيفساء يمتد من يوغسلافيا سابقا إلى اليونان مرورًا بألبانيا.
- 2- الضفة الشمالية - الغربية، متجانسة وغنية، لاتينية وكاثوليكية، تحمل شعار "أوروبا-الجنوبية" لدورها كواجهة بحرية في المتوسط للاتحاد الأوروبي.
- 3- الضفة الشرقية أو الأوراسية ونقصد تركيا الساعية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ويعد الفضاء - الوسط بين الشرق والغرب.
- 4- الضفة الشرقية ذات الأغلبية العربية والمسلمة ودولها هي: سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين وإذا أضفنا تركيا نصبح أمام منطقة الهلال الخصيب.
- 5- الضفة الجنوبية الشرقية: مصر محور العالم العربي - الإسلامي.
- 6- الضفة الجنوبية الغربية أو المغرب العربي: المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا أضف إليه موريتانيا.

كما يمكن تقسيم المتوسط جيوسراتيجيا كما يلي:

- 1- المتوسط الغربي (أوروبا الجنوبية وإفريقيا الشمالية).
- 2- المتوسط الشرقي (البلقان - ألبانيا - اليونان - تركيا - قبرص ومصر).
- 3- المتوسط العربي (الشرق الأوسط - البحر الأحمر - الخليج العربي).
- 4- المتوسط الخارجي لموريتانيا والبرتغال.
- 5- المتوسط القوقازي (منطقة البحر الأسود).

وكلها تقسيمات تعكس ما قيل سابقا، وهو أن المتوسط أصبح من قبيل الورشة الدائمة الاخراج والإنتاج، لتوازنات جيوبوليتيكية. جعلت منه مفهوماً مبتكراً، له هوية صنعها التراكم التاريخي لتمثيلات (متضاربة/ متعارضة)، إحداها تنطلق من إحياء التراث الروماني وتسعى إلى زحزة حدود الحضارة

⁽¹⁾ Paul Balta, **Méditerranée : défis et enjeux**, (Paris, L'Harmattan, 2000), pp. 69-72.

إلى أطراف "أفريقيا الاستثناء" (Africa Portentosa) ⁽¹⁾، في مقابل الأخرى التي تعارض هذا الجذب القسري وتحاول التشبث بخصوصياتها .

لقد عبرت (Kodamni-Darwish) عن حالة الجذب هذه ب: "المتوسط كمفهوم تاريخي موجود، لكن متوسط الحاضر هو على الأقل بناء اصطناعي جديد، كونه لا يتوافق مع أي واقع (موضوعي) يمكن لنا إدراكه أو تصوره تلقائياً، سواء سياسياً، لغوياً أو دينياً [...] لهذا السبب نتكلم عن الإقليم (المختار) أو الإقليم (المرغوب فيه) أو عن الإقليم (المشروع)، أو الورشة" ⁽²⁾.

المبحث الثاني: غرب المتوسط: بين جغرافيا المصالح والمسافة في التمثيلات

أحد فضاءات المتوسط، التي يمكن أن نعتبره ورشة مفتوحة بامتياز هو غرب المتوسط. وهذا لوجود دعائم خطابية متنوعة، تصل حد التناقض. ففهم رهاناته من قبيل الفعالية المعرفية والنطاق البرغماتي، متوقف على الوضع السياقي في فهم الفينومينولوجيا الخاصة بتغطيته، بحيث يجب مساءلة ملامحه، أنماط ظهوره ومن ثم استعمالاته الإيديولوجية والسياسية.

فكل إقليم فرعي يمتاز ببعض من الخصوصية وبجوار حقيقي، هذا الجوار الذي لا ينحصر في معناه الجغرافي الصرف فحسب، بل يتعداه إلى المفهوم الاقتصادي والسياسي. فالجوار هنا، يصبح مماس عبر التفاعلات المتبادلة والتنظيمات المشتركة" ⁽³⁾ ما يشير إلى أن الدعامة الحقيقية لكل إقليم في العلاقات الدولية، يرتكز على المحصلة الناتجة من الجوار الجغرافي وكذا الكثافة التفاعلية. بذلك المعنى الذي يؤدي بالتدرج إلى إنتاج أنطولوجيا إجتماعية، ناقلة سواء لقوة إدماجية أو إقصائية.

(1) أنظر في هذا الصدد إلى خطاب "فيكتور هوغو" (VICTOR HUGO)، حول أفريقيا يوم الأحد 18 ماي 1879.

• DISCOURS SUR L'AFRIQUE, PAR VICTOR HUGO. Disponible sur le site : <http://dormirajamais.org/hugo/>

(2) Kodmani-Darwish Bassma. "Pulsions et impulsions: l'euro-méditerranée comme enjeu de société". In **Politique étrangère**, n°1(1998) : p. 37.

(3) Väyrynen R., "Regional conflict formation: an intractable problem of international relations ", **Journal of Peace Research**, vol. 21, n°4(1984) : p. 340.

فحسب (Durkheim)⁽¹⁾، الذي ترجع اليه فكرة "الكثافة الديناميكية أو التفاعلية"، فإن "زيادة الحجم والكثافة الديناميكية للمجتمعات، يغير بشكل أساسي من شكلها الوجودي". لكن: ما المقصود بالحجم؟ وماذا تعنيه الكثافة الديناميكية؟ أما الحجم، فيقصد به عدد الوحدات الاجتماعية ذات الصلة. أما الكثافة الديناميكية، فتعني مدى سرعة و تنوع التبادلات النشطة (الاقتصادية، السياسية،...) داخل أية هندسة إجتماعية.⁽²⁾

من مفارقات هذا التواصل الانطولوجي في فضاء غرب المتوسط، أنه وصل حد التناقض البنيوي. فهو جامع لعملية إدماج وإقصاء في نفس الوقت: فالضفة الجنوبية تعتبر الامتداد الجغرافي الطبيعي لأوروبا، لكنها في نفس الوقت عبارة عن ذلك الحد الهوياتي، الإنساني والثقافي.⁽³⁾

المطلب الأول: غرب المتوسط كفضاء جامع: قراءة في مقتضيات الدوكسا الليبيرالية

يمارس القرب الجغرافي على حد تعبير (Goffman)⁽⁴⁾، تأثيرا على العلاقات ما بين الجماعات النشطة. هذه العلاقات المؤطرة بلعبة المسافات وانتاج الأدوار، بحيث يصبح القرب الجغرافي مرتبطا بالهويات المشكلة لعلاقات الجيرة، سواء في شكلها المتواصل أو المتقطع⁽⁵⁾. أما السعي وراء تقليص المسافة في التمثيلات بين الفواعل وتجاوز الانقسامات والاختلافات، فيكون من خلال ترك الجوانب

(1) أنظر في هذا الصدد:

• Durkheim E., *Les Règles de la méthode sociologique*, Paris, Alcan, 1895

(2) Thierry Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », *Cultures & Conflits* n°66(2007) : p. . Mis [en ligne] le 13 mars 2008, consulté le 01 octobre 2016. URL : <<http://conflits.revues.org/2481> ; DOI : 10.4000/conflits.2481>

(3) Jean-Robert Henry, " La Méditerranée occidentale en quête d'un destin commun", *L'Année du Maghreb* (2004)., Mis [En ligne] le 08 juillet 2010, consulté le 02 février 2018. URL : <<http://journals.openedition.org/anneemaghreb/273> >

(4) أنظر في هذا الصدد:

• E. Goffman, (1973). *La mise en scène de la vie quotidienne*, Tome 1 (La présentation de soi, Paris, Editions de Minuit, 1973).

(5) Yankel FIJALKOW, « Proximité géographique », in CASILLO I. avec BARBIER R., BLONDIAUX L., CHATEAURAYNAUD F., FOURNIAU J-M., LEFEBVRE R., NEVEU C. et SALLES D. (dir.), *Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation*, (Paris, GIS Démocratie et Participation, 2013). URL : <<http://www.dicopart.fr/fr/dico/proximite-geographique>>

الحساسة جانبًا والتركيز على عناصر الجذب/ التقارب الموضوعية والملموسة. بالخصوص منها اعتماد العناصر الاقتصادية للتقارب الاقليمي على حد تعبير رجل الدولة الفرنسي "جون ماري مونيه" (Jean Marie Monnet).⁽¹⁾

تظهر الأدبيات المتخصصة بأن "القرب الجغرافي" يلعب دورًا بارزًا في تشجيع التبادلات وتسريعها بين الدول المتقاربة أو المتجاورة جغرافيا. فالقرب الجغرافي، يساعد في انبثاق ما يطلق عليه "المناطق الطبيعية للتبادل" وهذا حتى في "غياب اتفاقيات تجارية تفضيلية".⁽²⁾ طرح تدعمه أدبيات الجغرافيا الاقتصادية الحديثة، كونها أصبحت تولي اهتماما بالغا لوزن الجغرافيا والتاريخ بين الأطراف المتجاورة جغرافيا. حيث جاءت أعمال "كروغمان" (KRUGMAN) وآخرون⁽³⁾ في هذا السياق، مركزة على التجارة بين ما يسميه "الشركاء الطبيعيين". وذلك من خلال دراسة وتحليل العلاقات التجارية بين الأطراف المتجاورة، ليس فقط من زاوية الناتج المحلي الإجمالي، ولكن من زاوية: اللغة المشتركة (والتي يمكن أن تقلل من تكاليف المعاملات والمعلومات)، الماضي الاستعماري (كمحفز لعلاقات اقتصادية، سياسية وثقافية، بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية الإقليمية). هذه المتغيرات التي بدورها تصنع أو تشكل ما يطلق عليه "المسافة السيكولوجية الفاصلة بين الدول". فالفاعل الاقتصادي يميل إلى التبادل مع من هو أقرب منه تاريخيا، إثنيا، دينيا، ثقافيا أو لغويا.⁽⁴⁾

فتزايد الاحتياجات المتبادلة، وتوسع التدفقات التجارية والمصالح المالية ورؤوس الأموال وحركة الأشخاص، كلها عوامل يسهلها القرب الجغرافي. لنتكاتف فيما بينها لغرض تعميق فكرة التعاون والتقارب بين الفواعل الاقتصادية النشطة، كنوع من الاستجابة أو استباق حالات اللاتيقين. حيث يصبح الجوار الجغرافي في هذه الحالة، تلك الدعامه والشرط لتسهيل عمليات التفاعل (I). هذه الأخيرة التي قد تصبح

(1) Dorothee Schmid, « Du Processus de Barcelare à L'union pour la Méditerranée : Chargement de nom ou du fond », **Questions Internationales**. (Mars/Avril 2009). URL : <<https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/ifriartdsquestionsinternationalestxt.pdf>>

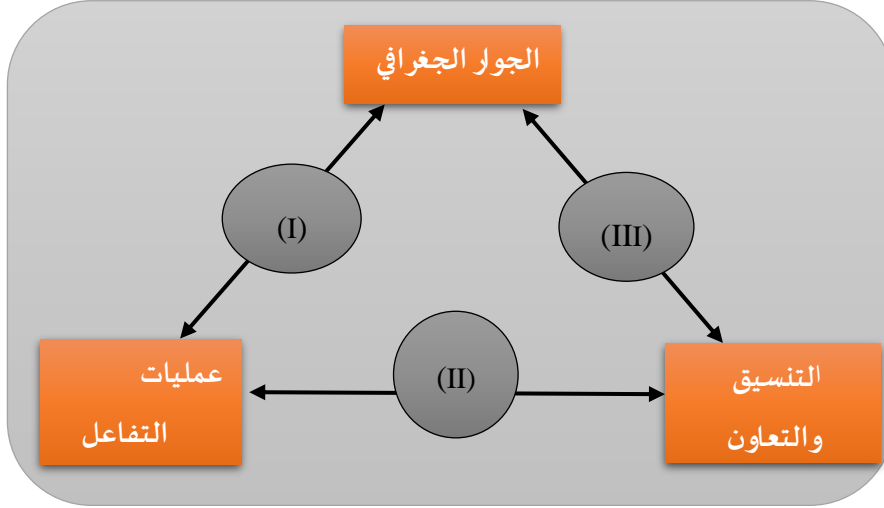
(2) Daniel Labaranne, « Les Difficultés de L'intégration Economique Régionales des Pays Maghrébins », **Monde en développement**, n° 163(2013/3) : p. 100.

(3) أنظر في هذا الصدد:

• KRUGMAN P. **Geography and Trade**, (Cambridge, MIT Press, 1991).

(4) Daniel Labaranne, *op. cit.* p. 100.

عاملاً موجهاً لاحتمالات التنسيق / التعاون (II). مع الإشارة الى أن توفر عنصر القرب الجغرافي (III)، لا يعني بالضرورة التعاون والتنسيق بين الفواعل المنخرطة في نفس الفضاء.⁽¹⁾



الشكل (02): القرب الجغرافي كدعامة لعمليات التفاعل

Source : Jean – Benoit Zimmerman, " Le Territoire dans L'analyse Economique : Proximité géographique et Proximité organisée", **Revue française de gestion**, n° 184(2008 / 4) : p. 113

فالقرب الجغرافي عندما يتجاوز بعده الإقليمي، يأخذ بعداً يسميه (Lerroux) بالقرب المؤسساتي / التنظيمي " (La Proximité Institutionnelle/ Organisationelle). أي أن قراءة الفضاء الجغرافي، تصبح مقرونة بأوجه التنسيق/التعاون، العمل الجماعي وإيجاد أوجه تسوية بين الفواعل المتباعدة / غير المتجانسة⁽²⁾. خاصة وأن الفعل الاقتصادي ليس من صنيع فاعل اقتصادي معزول، بل هو من صنيع فاعل مرتبط بالسياق التطوري الذي يتواجد فيه. فالمقاربة بالجوار، تصف الفضاء الجغرافي بمكان اختبار الفواعل، بتلك الدلالة التي تسعى الى فهم البعد الذي تتواجد فيه الفواعل الاقتصادية (الفعل والاستقلالية) والبعد الذي يميز البنى الاقتصادية (معيقة أو ممكنة). من أجل هذا، فإن وحدة التحليل تصبح "التفاعل" بالمفهوم الذي يشير اليه "أنطوني قيدنز" (A. Giddens). وهذا بناء

(1) Jean – Benoit Zimmerman, " Le Territoire dans L'analyse Economique : Proximité géographique et Proximité organisée", **Revue française de gestion** n° 184(2008 / 4) : p. 113.

(2) Thierry Kirat, « Les conflits Liés au voisinage : L'effet des relations juridiques sur la construction institutionnelle de l'espace, In : Andie Torrè, Maryline Tilippi, **Proximités et changement socio-économique dans les moudes ruraux** (Edition ux paris 2005), p. 116.

على أن سلوك أي فاعل متعلق بالفواعل الأخرى، ومجموع هذه السلوكات موجه من خلال إطار مؤسساتي[...] وجود هذه التنظيمات المؤسساتية، هو شرط للقاء وحوار الأشكال الأكثر زوالاً.⁽¹⁾

فاللقاء الجوار الجغرافي مع الجوار التنظيمي، يسهم في "إضفاء الطابع الاقليمي" على المبادلات بين الضفتين وتشكيل "كتلة طبيعية" بمفهوم الجغرافيا الاقتصادية على حد تعبير (Krugman). كما أن الحفاظ على مستوى من سياسة التعاون الاقتصادي، يشكل عنصراً استراتيجياً قائم على برغماتية أكثر ليبرالية ووظيفية، تستند على العناصر الاقتصادية لتوثيق الأسواق وتطابق المعايير وإتاحة المجال للتدفقات عبر القومية.⁽²⁾ خاصة وأن تقرير المنظمة العالمية للتجارة (OMC) يقر بأن مسارات التكامل الإقليمية لم تعقه. بل بالعكس، فإن تقوية المبادلات التجارية الإقليمية [الاتحاد الأوروبي (EU)، ALENA، السوق المشترك لدول الجنوب (MERCOSUR). ANASE]، عززت من تكثيف التبادلات التجارية ما بين مناطقية، جراء مفعول "الفيض أو التمدد" للكتل التجارية الإقليمية. فالاعتماد المتبادل المتزايد بين مناطق التبادل عد عاملاً قوياً في خلق مناطق استقرار اقتصادي.⁽³⁾

أميريقيا، وبتحليل الأرقام المتاحة في فضاء غرب المتوسط، وبالتحديد مبادلات دول الضفة الجنوبية، فإن الوزن التراكمي في التجارة الدولية هو من قبيل 0,6% من الصادرات أو الواردات العالمية. ورتبة كل دولة من دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، في وضع هامشي جداً مقارنة بالدول المنخرطة في المبادلات التجارية العالمية. مقارنة بالمناطق الاقتصادية الأخرى في العالم. فإن الضفة الجنوبية لحوض غرب المتوسط تظل الكتلة الإقليمية الأقل اندماجاً مقارنة بالكتل الإقليمية الأخرى. حيث لا

(1) Damien Talbot, « L'approche par la proximité : quelques hypothèses et éléments de définitions » (Communication à la XVIIIème conférence de l'AIMS Grenoble, 2-5 juin 2009). Consulté le 20 Novembre 2017. URL : <https://www.researchgate.net/profile/Damien_Talbot/publication/273141627_L'approche_par_la_proximite_quelques_hypotheses_et_elements_de_definition/links/54f9e1eb0cf29a9fbd7c573e/Laproche-par-la-proximite-quelques-hypotheses-et-elements-de-definition.pdf>

(2) Laurence JOURDAIN, « LES NOUVEAUX PROCESSUS D'INTÉGRATION RÉGIONALE: VERS U RESTAURATION D'UN "ORDRE" DANS LES REUTIONS INTERNATIONALES », consulté le 22 Novembre 2017. URL : <https://www.u-picardie.fr/curapp-revues/root/40/laurence_jourdain.pdf_4a093354e3657/laurence_jourdain.pdf>

(3) Daniel Labaranne, *op. cit.* p. 99.

تتعدى التجارة البينية الاقليمية معدل 3% مقارنة بـ 64,4% في الاتحاد الأوروبي و 48,7% في كتلة ل (NAFTA) و 15% في السوق المشترك الجنوبي (MEROSUR). و 7% من مجموعة دول الأنديز.⁽¹⁾ كما لم تتعدى التجارة بين الضفة الشمالية للحوض مع الضفة الجنوبية معدل 2% فقط من التجارة العالمية. أما معدل الواردات والصادرات للاتحاد الأوروبي فلا يمثل إلا 3% مع الدول المغاربية. وما يجعله ضئيل جدًا مقارنة بالشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي. هو طبيعة التبادلات الا تماثلية وهذا بشكل صريح، بحيث أن واردات كل من الجزائر، تونس، المغرب اتجاه الضفة الشمالية هي 73%، 59,7%، 49,1% على التوالي، حسب الأرقام المقدمة من قبل منظمة التجارة الدولية لسنة 2011.⁽²⁾

فحص البنية القطاعية للتبادلات التجارية بين الضفتين، ومن خلال الأرقام المقدمة يضيء إلى السطح سمات أساسية. حيث تبدو التبادلات أحادية الجانب غير تكميلية ومركزة بدرجة عالية وغير متنوعة. أما أحادية التبادلات التجارية، كونها تقتصر تقريباً إلى أي تداخل بين صادراتها و واردتها، كما أنها لا تستغل الإمكانيات التي يمكن أن توفرها التجارة التكميلية بين منتجات الطاقة التي توفرها الجزائر والمنتجات المصنعة في تونس والمغرب. فتدفقات الغاز الجزائري اتجاه تونس أو المغرب، لا تمثل سوى 4% و 15% على التوالي من الصادرات الجزائرية، في مقابل 90% اتجاه الضفة الشمالية للحوض. أما المغرب أول مصدر لمادة الفوسفات في العالم، لا يبيع مستخرجه ولا مشتقاته لجيرانه المغاربة. أما بخصوص الغاز الجزائري [98% من صادرات الجزائر أي 32% من الدخل الخام المحلي (PIB) سنة 2012]، والفوسفات المغربي [25% من الصادرات المغربية و 6% من الدخل الخام المحلي (PIB) سنة 2012].⁽³⁾ أرقام تؤكد التوجه نحو الصناعات الاستخراجية (الموبخة) لاقتصاديات كلا البلدين.⁽⁴⁾

أما بقياس التركيز التجاري بين الضفتين، بالنظر إلى تركيز الصادرات والواردات لدولة أو مجموعة من الدول على عدد معين من المنتجات. فإن مؤشر قياس تركيز التبادلات أو (مؤشر

(1) *Ibid.*, pp. 101-102.

(2) *Ibid.*, p. 102.

(3) Razavi H. "Secteur de l'énergie", in *Banque africaine de développement, Libérer le potentiel de l'Afrique du nord grâce à l'intégration régionale, défis et opportunités*, Emanuele Santi et all (La Banque africaine de développement (BAD), 2012), pp. 33-35.

(4) أنظر في هذا الصدد:

- P AUGON, *Les économies en développement à l'heure de la régionalisation*, (Paris, Kartala, 2005).

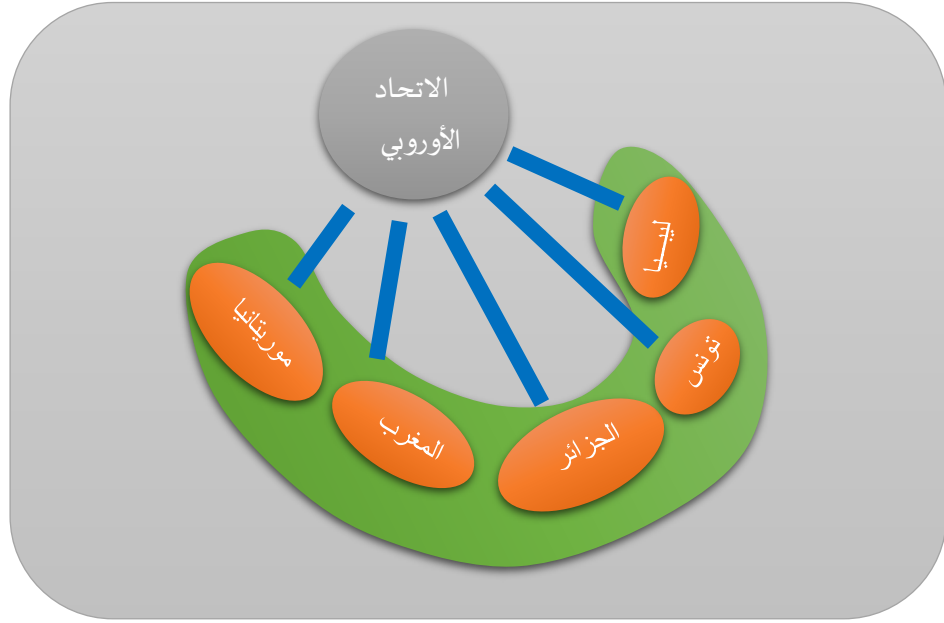
هيرفيندال-هيرشمان (Herfindalh-Hirshman) [من 0 أقل تركيز إلى 3 أعلى تركيز]. فإن دول الضفة الجنوبية، لها مؤشر تركيز عال يفوق 0,6 دلالة على تركيز اقتصاداتها على منتجات دون أخرى (المحروقات-الجزائر) و(تونس -النسيج واللباس)، (الفوسفات-المغرب). أما على مستوى مؤشر التنوع، وهو أحد أشكال مؤشر (Finger-kreimn) والذي يهتم بدرجة تشابه البنى التجارية بين الدول [من 0 غياب فرق إلى 01 أقصى فرق]، فإن الدرجة الممنوحة لدول الضفة الجنوبية هي 0,3 مقارنة بـ 0,06 في الاتحاد الأوروبي و0,19 في ALENA و0,13 في ANASE ونجده قريب من دول (MERCOSUR) بـ 0,27. دليل على أن طبيعة التجارة في دول الضفة الجنوبية، تتعد على المتوسط الملحوظ مقارنة بالمستوى الدولي، فيما يخص التنوع في المبادلات.⁽¹⁾

ضعف التبادلات ما بين دول الضفة الجنوبية لحوض غرب المتوسط، وطبيعة الهيكل القطاعي للتجارة والتبادلات وكذا تخصصها. بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل التجاري ذو الطابع اللاتماثلي مع دول الضفة الشمالية، يرسم لنا نموذجا صريحا لما يسميه (BALDWIN)⁽²⁾ في الجغرافيا الاقتصادية بنموذج " المحور وقضبان العجلة" (Hub and Spoke) . أما المحور فيتمثل في دول الضفة الشمالية وقضبان العجلة في دول الضفة الجنوبية. نموذج يفسر لنا كيف أن معظم الدول المصدرة تميل إلى التبادل مع "hub" الإقليمي، مقارنة بالتبادلات البينية، كونه يفتح لهم آفاقا أكبر بخصوص الولوج إلى الأسواق الكبيرة. وهو ما يمكن أن نفسر به شح التبادلات ما بين دول الضفة الجنوبية، كما يمكن أن نفسر به أيضا عزوف اقتصاديات الضفة الشمالية عن الاستثمار الحقيقي في أسواق الضفة الجنوبية واختيارها وجهات متنوعة وأكثر جذبًا، حتى وأن يشكل هذا تناقضا صريحا مع المقتضيات الجيو - اقتصادية لدول الشمال. فلغة الأرقام تؤكد لنا أن الهوية الاقتصادية لدول الضفة الشمالية ليست بالمتوسطة، بما يفسر ضعف الذهنية الاستراتيجية المتوسطة بالوعي الذاتي المتوسطي.

(1) Daniel Labaranne, *op. cit.* p. 103.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Richard E. Baldwin, « The Spoke Trap : Hub-and-Spoke Bilateralism in East Asia », in *China, Asia, and the New World Economy*, (February 2008).
< <https://dx.doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199235889.003.0003>>



الشكل رقم (03): المحور وقضبان العجلة الخاص بالتبادل التجاري بين دول غرب المتوسط

المصدر: من اعداد الطالب الباحث

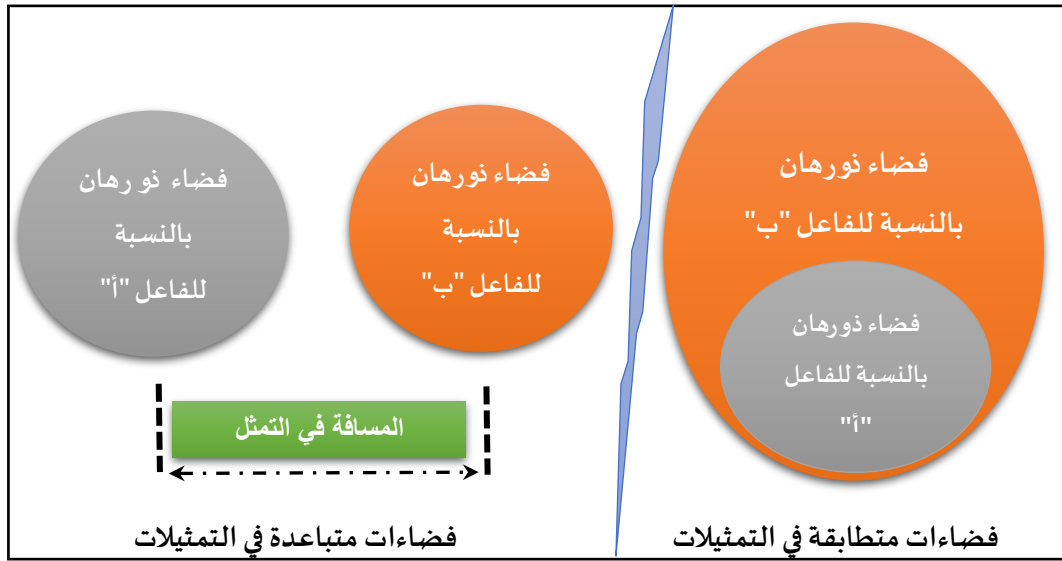
فتح الله ولعلو الاقتصادي المغربي، يلخص المشهد الاقتصادي بين ضفتي هذا الفضاء. إذ يعتبرها وليدة اقتصاد احتكاري استعماري، مبني على تقسيم عمل اقتصادي بدائي، الغرض منه توفير المواد الأولية لصناعات الدول المستعمرة. خاصة وأن دول الضفة الجنوبية لم تستطع التملص من خيار حماية مواقعها التصديرية، حبيس الاقتصاديات الريعية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: صدام المخيلات في فضاء غرب المتوسط: نحو ترسيم المسافة

في التمثيلات

الفكرة هي مسألة دور المخيلات الجماعية، صنعة التراكمات التاريخية في فضاء غرب المتوسط، وهذا في ترسيم "المسافة في التمثيلات"، الخاصة بالفواعل النشطة في فضاء جغرافي منهك بالمفارقات. بذلك القدر الذي نتساءل فيه: كيف للحدود أن تصنع التباعد مع القرب الجغرافي؟

(1) فتح الله (ولعلو)، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، ط1 (السلسلة الاقتصادية، بيروت، دار الحداثة، 1982)، ص، 181.



الشكل رقم (04): طرق ارتسام المسافة في التمثيل بين الفضاءات الاجتماعية ذات الرهان

المصدر: من اعداد الطالب

حيث ينطلق الفرض من أن الفضاء الجغرافي كمحصلة انتاج مادي وفكري، هو صنيع فواعل: "تتملكه، تسيره، تستغله، ترتبه أو تنشر فيه الفوضى، تشحنه بالقيم، بالذاكرة وبالمخيل". فهو مشحون بالمعاني والقيم الخاصة بكل جماعة، ومن خلال عملية الإدراك والمعرفة (*Perception and cognition*)، فإن الجماعة تصنع لها صورة ذهنية لهذا الفضاء. هذه الأخيرة، التي قد تتجسد عبر مسارات **متطابقة/ غير متطابقة** بين مختلف الفواعل، خاصة في الفضاءات الجغرافية المفصولة بحدود مادية. فالخضوع لمسارات أو عمليات إنتاج اجتماعي لتمثيلات ذهنية متقاربة/متباعدة، يعني الاستفهام تلقائياً حول درجة تطابق مختلف تمثيلات الفواعل. تتحول فيما بعد هذه الاستفهامات الى صناعة تلقائية لفضاءات: "الأنا أو الذات" في مقابل "الآخر".⁽¹⁾

(1) Julien Schiebel. "Les représentations spatiales comme révélateur de l'émergence d'un espace de mobilité: L'exemple de l'espace transfrontalier luxembourgeois". **Représenter les territoires** (Rouen, France, Mar 2018) : p. 518. Consulté le 17 Decembre 2018. URL : <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01854396/document>

إن التنقل في المشهد الايديولوجي، الذي تمنحه لنا الحركية النشطة للفضاءات الإنسانية المركبة والمعقدة. يجعل من الاصطدام بمصطلح "الهوية"، يصبح أمرا لا مناص منه. مصطلح غير كل شيء على حد تعبير الفيلسوف (Etienne Balibar).⁽¹⁾ لأنه على هذا المستوى بالذات، تتدخل الضرورة الوجودية لمفهوم الهوية في تشكل الحدود ودور الحدود في استيعاب هذه الهويات. هذه الأخيرة التي لا يمكنها أن تتشكل إلا في وجود "الآخر"، وهذا انطلاقا من تمثيل تفضيلي في استيعابه بنفس النمط السايكولوجي الذي يوضفه "نيتشه" (Nietzsch)⁽²⁾ في وصفه للضعفاء في جينياولوجيا الأخلاق (La Généalogie de la Morale).⁽³⁾

في مؤلفه: "حدود من زجاج" (La frontière de verre)، يقدم (Carlos Fuentes) أحد الصور المعبرة عن التمثيلات التفضيلية والمتناظرة لتمثل "الآخر". أين يعبر فيها على لسان أحد شخصيات مؤلفه، من أصول مكسيكية والذي قرر العيش في الولايات المتحدة الأمريكية: "عندما تكبر بمحاذاة الحدود، يجب عليك أن تختار: من هذا الطرف أو ذاك، ونحن قد اخترنا أن نعيش في الطرف الآخر من الحدود، لأننا لسنا من الأغبياء".⁽⁴⁾ وبنفس المنطق التفضيلي والمتناظر أيضا مع تمثل "الآخر"، ابتكرت الثقافة الاغريقي-رومانية هوية ذلك الهمجي البربري. هذه الهوية التي استطاعت أن تجد لها مكانا مركزيا في الفكر السياسي، حيث يكتب (Olivier Razac)⁽⁵⁾ في هذا قائلا: "البربري، هو

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Étienne Balibar. **La crainte des masses. La philosophie avant et après Marx.** (Éditions Galilée. 1997).

(3) أنظر في هذا الصدد:

- Friedrich Nietzsche. **La généalogie de la morale. Traduit de l'Allemand par Isabelle Hildenbrand et Jean Gratien.** (Éditions Gallimard. 1971).

(4) Sébastien Conry, « Spatialité des frontières : géophilosophie d'après Michel Foucault et Gilles Deleuze » (Thèse de doctorat en Philosophie, Dijon, France, 2012), p.... Consulté le 02 février 2017. URL : <<https://nuxeo.u-bourgogne.fr/nuxeo/site/esupversions/4a3857cd-82c3-4eb8-ba48-6549cb400d78>>

(1) أنظر في هذا الصدد:

- Carlos Fuentes. **La frontière de verre.** Traduit de l'espagnol par Céline Zins. (Édition Gallimard, 1999).

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Olivier Razac. **La grande santé.** (Éditions Climats. 2006).

ذلك الذي يتعارض مع المعايير السليمة، لا يملك الوعي، ويتصرف بحدة وافراط، غير قادر على اتباع مسار واضح. يمتلك قوة المحارب، لكن غضبه وهيجانه يفقدانه الصواب".⁽¹⁾

تعارض التمثيلات بين الذات والذات الأخرى، أضفى الى بناء ظاهرة عرضية متلازمة مع الطابع الذاتي وهي التمثل الهوياتي. هذا البناء العلائقي الذي فتح الأقواس وعقد التساؤلات حول مسألة الحدود. لقد سلط (Balibar) في أحد مقاطع كتابه: الخوف من الجماهير (La crainte des masses) وبالتحديد مقطع: "فيشته و الحدود الداخلية" (Fichte et les frontières interne)، الضوء على سلسلة من المحاضرات، قدمها هذا الأخير في شكل "خطابات موجهة للأمة الألمانية"، تقترب من التيار الوطني الناشئ آنذاك. حاول من خلالها اقناع مستمعيه الى ضرورة الدفاع على الثقافة الألمانية ضد الثقافة الفرنسية القادمة مع الزحف النابوليوني. ما أثار اهتمام (Balibar) في تساؤلاته حول العلاقة بين الهوية والحدود، هو استخدام فيشته لعبارة "الحدود الداخلية" في نصه الثالث عشر وما قبل الأخير. هذه العبارة التي فسرها (Balibar) في تحليلاته، بالرغبة في تجاوز المعنى المادي للحدود، وإرساء حدود حقيقية، بذلك المعنى الذي يأخذ فيه "تمثل الذات" معنى وقيمة حصرية، صانعا "لحدود داخلية" تأخذ صورة الفضاء أو الحيز المغلق في مقابل الآخر. وهذا بالالتفاف على مكون مركزي وموحد كاللغة مثلا. يكتب (Balibar):⁽²⁾

[إمكان الخارج التأثير على الداخل: إن اختلاط الشعوب المتباعدة أو غير المتجانسة تاريخيا وثقافيا حتى الاختلاط البسيط مع الأجنبي: كيف يجب أن نفهم: *in sich aufnehmen*? أين يبدأ الاستقبال القاتل للأجنبي) يدمر الهوية الروحية، المعنى التاريخي للشعوب: إنه يشوش، بل يحجب عليه آفاق مستقبله.]

فالتمثل الهوياتي هنا يقوي الطابع الفعلي للحدود، ويقدم لها ذلك الدعم من قبيل المعتقد الذي يصفه (Hume) في مسألة المعرفة. هذه الأخيرة وفي مدلولها الفلسفي، تبقى ذاتية وذات أفق بذلك المعنى، الذي يأخذ فيه خط الأفق معنى الحد الفاصل الذي يعكس وجهة نظر مركزية وذات سيادة. ما يحيلنا الى "إشكالية التحيز أو الأحكام المسبقة" المقاومة لعامل الزمن على حد تعبير

(1) Sébastien Conry, *op.cit.* p. 290.

(2) *Ibid.*, p. 290.

(Hans-Georg Gadamer) (1). هذا التصور لـ "الذات" أو "الأنا"، يتجسد من خلاله وعي فردي منشغل بمصالحه و منحاز لذاته. بحيث إنه يجعل من نفسه مركزا لكل شيء، وهو من جهة أخرى مضائق للآخرين من حيث إنه يريد استعبادهم، ذلك لأن كل "أنا" هو عدو، ويريد أن يكون المسيطر على الكل". (2)

فمفهوم "الأنا" مبني على السيطرة، سيطرة الذات على ما تتخذه موضوعا لها، سواء كان هذا الموضوع أشياء الطبيعة أو أناسا آخرين. يجادل "ماكس هوركهايمر" في هذا المعنى بأنه: "من الصعب جدا أن يحدد المرء بدقة ما أرادت اللغات الأوروبية في وقت من الأوقات أن تقوله وتعنيه من خلال لفظ (الأنا) [...] فمن حيث أن مبدأ "الأنا" الذي يحاول جاهدا كسب المعركة ضد الطبيعة على العموم وضد الآخرين من الناس على الخصوص، كما ضد الدوافع السلوكية التي تحركه، يبدو (الأنا) مرتبطا بوظائف السيطرة والحكم والتنظيم [...] ولم يتحرر مفهوم الأنا في أي وقت من حملاته وشوائبه الأصلية الراجعة إلى نظام السيطرة الاجتماعية. فمن خلال هذا التصور لـ "الأنا" كمبدأ للسيطرة، يتحدد موقع "الآخر" ودلالاته ووظيفته في الفكر الأوروبي، أي بوصفه موضوعا للسيطرة أو عدوا، أو بوصفه جسرا تتعرف "الذات" من خلاله على نفسها. يقول سارتر: "أنا في حاجة إلى توسط الآخر لأكون ما أنا عليه". (3)

حيث تقوم الهوية على ترسيم الحدود بين الذات والآخر، بتلك الدلالة التي تشكل ما يميز فردا أو مجموعة عن الآخرين، وما يعطي لوجودهم دورا ومعنى معيناً. (فالهويات) كما يصرح "تيد هوف" (Ted Hopf) (4) تؤدي وظائف ضرورية في المجتمع: تخبرك من أنت ومن الآخرين.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Hans-Georg Gadamer, **Vérité et méthode**, (Paris, Éditions du Seuil, collection " L'ordre philosophique ").

(3) Sébastien Conry, *op.cit.* p. 290.

(1) محمد حامد الجابري، "مفهوم الأنا والآخر"، تم تصفح الموقع يوم: 2017/05/12.
<http://www.aljabriabed.net/maj11_moiautre.htm>

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Ted Hopf, "The **Promise of Constructivism** in International Relations Theory", **International Security**, Vol. 23, No. 1 (Summer, 1998).

وبالتالي، هي ترسم الحدود بين (نحن/الذات)، و(هم/الآخر)، بحيث تطبق معايير السلوك الملائم تجاه أولئك الذين يعتبرون كجزء من "نحن"، وتجاه أولئك الذين يعتبرون من "الآخر".⁽¹⁾

عملية ترسيم الحدود بين (نحن) و(الآخر)، تحيلنا إلى البناء الاجتماعي للهويات في طابعها المتحرك غير الثابت. فبناء الهوية كما يصرح (Hall) عبارة عن عملية دائمة التشكل، دائمة التجدد. لكن هذه الديمومة أو الحركية للهوية عبر الزمن، لا يمكن أن تتشكل إلا عبر تجزرها في العديد من العلاقات الاجتماعية أو ما يطلق عليه بـ "الغيرية" (Otherness). مشكلة بذلك محرك عملية، بناء، تجلي وتحول الهوية سواء في شكلها الفردي أو الجماعي⁽²⁾. وهنا يطرح السؤال الجوهرى، ما طبيعة العلاقة القائمة بين الهوية والغيرية؟

تثير الغيرية، مفهوما مفصليا في فهم مسارات بناء وتشكل الهوية وهو الاختلاف. حيث يجادل (Grossberg) في هذا الصدد، بتحول كل العلاقات المرتبطة بالهوية إلى علاقات اختلاف أو بالأحرى علاقات اختلاف من نوع خاص، بذلك المعنى الذي يحيل إلى الاختلاف مع "الآخر" في شكله السلبي. هذه السلبية التي تتحول تلقائيا إلى شكل من أشكال الدونية، بما تحمله من دلالات الإقصاء المتبادل.⁽³⁾

أما أحد أهم المسائل التي تطرحها فكرة الغيرية في بعدها الاختلافي، هي علاقات السلطة التي تعد دعامة البناء الحدائى للسياسية. فالأسس الابستمولوجية لفلسفة الأنوار، تركز على منطق الإثنائية في إرساء المعرفة. مرتبة بذلك ارساء لواقع قائم على التقابل (الداخل/الخارج)، (نحن/الآخر)، (الرجل/المرأة)، (الواقع/القيم)، (العقل/العاطفة)، (الثقافة/الطبيعة)، (الغرب/الشرق). حيث أن كل مصطلح يتضاد، بل ويلغى المصطلح الذي يقابله. بل أكثر من هذا، نجد أن المصطلح الأول دائما ما يميل إلى نوع من التحجيم مقارنة بالثاني، وهو ما يضيف نوعا من علاقات السلطة بينهم. وعليه، فإن

(1) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لدراسة الأمن، الطبعة الأولى (الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص ص. 74-75.

(2) Roxana Consuela Mioc, " Nous, les Autres et le vivre ensemble en Relations Internationales", (Thèse soumise à la Faculté des études supérieures et postdoctorales dans le cadre des exigences du programme de doctorat en Science Politique. École d'études politiques, Faculté de Sciences Sociales Université d'Ottawa. Canada, 2012), p. 81.

(3) *Ibid.*, pp. 80-81.

(واقع) السياسة الدولية يمثل على أنه شكل من وحدات مفصولة جغرافيا بحدود وخطوط توضح جيدا نحن الداخل (مجال النظام) في مقابل "الأخر" الخارج (مجال الفوضى، الخطر).⁽¹⁾

في كتابة "الاستشراق" (Orientalisme) ينطلق "ادوارد سعيد"، من مسألة بناء الهوية عند الحدائين الغربيين عبر علاقات السلطة المترتبة من مسار هذا البناء. حيث يحتاج في هذا السياق، بأن "الاستشراق" يعكس ذلك الخطاب الذي استطاع من خلاله الغرب أن يسير ويتحكم في الخطاب: العسكري، السوسيو-ثقافي، الايديولوجي، العلمي. وهذا انطلاقا من مخيال تقابلي وليد فلسفة الحدائنة، التي تعكس الغرب في بعده العقلاني، السلمي والمنطقي في مقابل المشرق غير العقلاني، البدائي والغامض. تمثل يصور المشرق "الأخر" بعدسة مشوهة، تعزز فكرة موهفم سركت يتلا عيذضلا قينانثلا ععيطقلا موهفم لتحا فيك نيبب امك. بجولومتسبلاو بجولوطنألا يوتسملأ بلع رخألاو أنألا نيبب ععيطقلا ننعملاب (Hegemony) قنميها زيزعت نم كذب نكمت، عيبوروألا عفاقتلا نيوكت يف يزكرملا هعقوم «. يشمارغ» هحراطي يذلاواضعة بذلك أسس الفوقية الغربية مع كل ما هو مختلف، ومبررة رسالة التمدين. غير أن الهوية في طابعها المتعدد، نتاج مسارات متعددة وعلائقية بالأساس، منجذبة إلى السرد أو القصة التي ساهمت في تشكيلها.⁽²⁾

حيث أن القصة كطريقة لتشريع المعرفة عبر التاريخ⁽³⁾، دفعت (Margret Somers) بالمجادلة بما تسميه "بالهوية السردية"، النابعة من كوكبة من العلاقات (الأجزاء المتصلة) المتجذرة في الزمان والمكان، والتي يشكلها الاستعمال العرضي.⁽⁴⁾ فمضى بجانب الطرح الذي يعتبر الهوية ثابتة ومعطى مسبق، يمر بالضرورة على اقتحام السياق السردى (القصة) في الهوية وهذا في شكل توليفة، تتدخل فيها أبعاد ميزاتها أنها تززع استقرار الهوية القاعدية، كالزمن والفضاء الجغرافي والفضاء العلائقي. أبعاد أهملت في مسارات تشكل الهوية وهذا نتاج الحدائنة. حيث تجادل (Somers) بأن نجاح

(1) *Ibid.*, pp. 37-38.

(2) Roxana Consuela Mioc, *op. cit.* p. 88.

(3) أنظر في هذا الصدد:

• Jean-François Lyotard, "La Condition postmoderne rapport sur le savoir", (les Editions de Minuit, janvier 1979).

(4) Somers, Margaret R. "The narrative constitution of identity : A relational and network approach", Theory and Society, Vol. 23, No. 5 (Oct., 1994) : p. 616.

هذه التوليفة في ضبط الهوية، يكون من خلال إبراز أبعادها الأبتمولوجية والأنطولوجية: " فمن خلال السرد يمكننا معرفة ومفهمة وكذا إعطاء معنى للعالم الاجتماعي، وبالسردي والسردية تتشكل هويتنا الاجتماعية". بذلك المعنى الذي يجعل من السرد مجموعة من العلاقات (مجموعة مترابطة) المتجذرة في الزمن والفضاء، تشكلت من خلال الإنشاءات السببية.⁽¹⁾

وعليه، فإن أي حدث يأخذ معناه الحقيقي مع الأحداث الأخرى، إلا من خلال شكله العلائقي في الزمن والفضاء الجغرافي. أما منطلق السرد، الذي يربط بين هذه الأحداث فيكون من خلال الحكمة*. إذا ومن خلال السردية* وطابعها السياقي والعلائقي يتضح العالم الاجتماعي ومن ثم تتم نمذجته. فالوضع الأنطولوجي هو الذي يسمح بالتعبير عن الطابع التاريخي (التموضع الزماني والمكاني) والعلائقي للهوية. هذه المقاربة التي تعتبر السرد، كشرط أنطولوجي للحياة الاجتماعية. أما بناء الهوية فيتم من خلال التموقع في السرديات والخطابات المبنية اجتماعيا. فالأفراد تدرك وتحيط بتجاربها، من خلال دمجها في سرديات-المشروطة كسرديات اجتماعية-هي التي تحدد وتأطر هوياتهم وتوجه أفعالهم.⁽²⁾

وبالإحالة إلى فضاء غرب المتوسط، فإن الهوية السردية تضع مختلف الفواعل النشطة فيه داخل تشكيلات علائقية تتغير في الزمان والمكان. أما تصور هوية هذا الفضاء الجغرافي، كبناءات داخل هذه السرديات المتعددة، المتغيرة والعلائقية، فيخرجها (هوية غرب المتوسط) من طابعها الثابت ويزودها بطابعها المتعدد الأبعاد وليد مسارات معينة. أو بالأحرى وليد تصادم جدلياته المختلفة، التي تجسد مفهوم

⁽¹⁾ *Ibid.*, p. 606.

* وفقا "سومرز"، فإن السرد له أربع خصائص: 1-العلائقية بين الأطراف، 2-السببية، 3-التخصيص الانتقائي، و 4-الزمانية والتسلسل والمكان "

** تسلط "سومرز" الضوء على أربعة أبعاد مختلفة للسرد: الأنطولوجية أو الوجودية (ontological) ، والعامية (public) والمفاهيمية (conceptual) والسردية الفوقية (metanarrativities). الروايات الأنطولوجية هي القصص التي يعطي من خلالها الفاعلون الاجتماعيون معنى لوجودهم وهويتهم وأفعالهم. والروايات العامة هي روايات مرتبطة بمؤسسات أو شبكات مشتركة بين الأهداف (على سبيل المثال، التكوينات الثقافية) على نطاق صغير أو كبير (الأسرة، مكان العمل، الكنيسة أو أماكن التجمع... إلخ). أما السرد المفاهيمي، فيشير إلى المفاهيم والتفسيرات التي طورها الباحثون (على سبيل المثال، الثقافة أو المجتمع). ويشير السرد الفوقي، إلى الخطابات السائدة التي تركز بها الجهات الفاعلة في التاريخ (على سبيل المثال، رواية التصنيع والتقدم والرأسمالية مقابل الشيوعية وما إلى ذلك).

⁽²⁾ Somers, Margaret R, *op. cit.* pp. 214-220.

"المسافة بين التمثيلات" بين ضفتين، حولت فوارقها إلى وحدات أنطولوجية صانعة بذلك صلابة نسقية (منهجية) في تمثيلات "الآن" و"الآخر".

حالة التصلب النسقي هذه، بين ضفتي غرب المتوسط، وصعوبة التملص من ثقل الإرث التاريخي - الثقافي، تطرح حتما أحد أهم التساؤلات التي تؤطر العلاقة بين فواعل الضفتين: هل الثقافة مهمة؟ (Does culture matter?). صحيح أن عناصر الجذب التي يوفرها "القرب الجغرافي"، بين الفواعل النشطة لهذا الفضاء، لها قوتها التحليلية إلا أن الانقسامات السيكو-تاريخية في فهم العلاقة بين ذات الفواعل لها قوتها التفسيرية في تفكيك الجدليات.

فإدراك "الآخر"، قد يرتبط بقوة بعمليات إقصائية/إغائية، مولدة لفضاءات هوياتية قائمة على استراتيجية التجنب السيكلوجي، بعيدة عن كل محاولة جادة لفهم أو معرفة "الآخر". ما يجعلنا في تساؤل دائم، حول ذلك الإطار المعرفي الذي من خلاله يمكن ان يمارس فيه التفكير أو التنظير وظيفته. خاصة أمام تصادم المرجعيات اللغوية، الدينية، الوطنية/القومية، التاريخية، الجيوسياسية، لكل الفواعل النشطة في غرب المتوسط. المفكر "محمد أركون" يتحدث هنا عن "القطيعة التبولوجية، الثقافية، القانونية، السياسية"، بعد إدراج ما يسميه: "الواقع الإسلامي" في الفضاء المتوسطي.⁽¹⁾

لقد إستقطب كل من مصطلح "الإسلام" و"الغرب"، عملية بناء مخيلات متبادلة إتجاه "الآخر"، وهذا انطلاقا من جدلية صراعية - (une dialectique polémologique)، نابعة من ديمومة الأطر التبولوجية - السياسية في عملية إدراك "الآخر": "كافر في مقابل ارهابي"، "غير أخلاقي في مقابل غير متحضر"، "عنصري في مقابل متعصب"، "...الخ.⁽²⁾ وكلها مصطلحات ذات دعامة دلالية وسميائية عميقة في المخيال الجماعي للفواعل النشطة في فضاء غرب - المتوسط. بحيث أنها تستمد محتواها من التاريخ، لكن لها القدرة على توجيه المستقبل، أو ما يطلق عليه محمد أركون، "الانتقال من الميتا-تاريخ إلى الميتا-أيديولوجيا".⁽¹⁾

(1) Mohammed Arkoun, « Penser L'espace Méditerranéen Aujourd'hui », **Diogenè**, n°206 (2004/2) : p. 126.

(2) *Ibid.*, 127.

(1) Laure Borgomano-Loup, "Perceptions interculturelles des questions de sécurité en Méditerranée ou Le château des destins croisés. In **CROSS-CULTURAL PERCEPTIONS OF SECURITY ISSUES IN THE MEDITERRANEAN REGION 1st Mediterranean**

الأمر يحيل فضاء غرب المتوسط، إلى حلبة لصدام المخيلات الجماعية من خلال عملية بناء "الآخر"، وخطاب هيراركي اجتماعي مشفر ومختصر في: علاقة (المُهيمِن/ والمُهيمِن عليه). وهو ما يديم حالة من الجهل المأسس بين الضفتين. فالسقوط في فخ "الزمانية الرجعية" (La Temporalité régressive) كما يصفها (Georges Corm)⁽¹⁾، غيرت من شكل الوقائع التاريخية الحقيقية في هذا الفضاء، إن لم نقل شوهته، لتتحول إلى تمثيلات لها القدرة على مقاومة كل تحليل تاريخي نقدي. الغرب والإسلام: علاقة قوى، حيث تموج هذه العلاقة مع المصالح والأحداث وهو الذي يحدد طبيعة الغيرية التي تنطوي عليها هذه العلاقة بين وقت وآخر.⁽²⁾

أما إذا انتقلنا إلى الكيفية التي يعي بها الفكر الأوروبي المعاصر العلاقة بين "الإسلام والغرب"، فإن الجواب "الموضوعي" و"المحايد" نجده عند الباحث الاجتماعي الفرنسي المعاصر "بيرتراند بادى"، في مقالة حديثة له كتبها بعنوان "الغرب والعالم الإسلامي". يقول فيها⁽³⁾:

"نحن نتحدث دائما عن الآخر، خصوصا عندما لا نحبه أو عندما نخافه أو عندما يكون فاتنا ساحرا". والكاتب يفكر هنا في الإسلام كما يتناوله الفكر الأوروبي. ثم يضيف:

"إن هذا النوع من النظرة الاجتماعية للغيرية أمر تقدمه الملاحظة، فلا يمكن أن يغيب لا عن الباحث الاجتماعي ولا عن المؤرخ ولا عن رجل السياسة. إنه يكشف عن موقف، ويساعد، بادئ ذي بدء على اكتساب فهم أفضل عن الشخص الذي يتكلم، عن طريقته في التفكير وأسلوبه في العمل".

فالغيرية من هذه الزاوية يمكن اعتبارها "غيرية متخيلة" (أو وهمية). وهذا التعريف لـ "الآخر"، الذي يجعل منه مصدرا للسلوك، يتدخل بصورة أكيدة في سلوك الفاعلين. إنه يخلق وضعيات مصنوعة

Dialogue Workshop, Dieter Ose (NATO DEFENSE COLLEGE SEMINAR REPORT SERIES n°18, 2003). Consulté le 26 /03/2017. URL : https://www.files.ethz.ch/isn/26459/1st_md_ws.pdf

(1) أنظر في هذا الصدد:

- Georges Corm, **Le Proche-Orient éclaté, 1956-2003**, (Gallimard-Folio, Paris, 2003).

(2) *Ibid.*,

(3) محمد حامد الجابري، "الغرب والإسلام(2): نمط آخر من الوعي بالآخر". تم تصفح الموقع يوم: 2017/07/11. <https://hekmah.org /الغرب-والإسلام-نمط-من-الوعي-الجابري>

من التوترات والنزاعات، كما يخلق في الوقت نفسه مناسبات تستغل لتأكيد الذات وتبرير التصرفات وفرض الإرادة، أو الظهور بمظهر الضحية، كما يحدث أحيانا. ففي هذا المستوى من التحليل يمكن الحديث بكل اطمئنان عن غيرية استراتيجية.⁽¹⁾

غير أن هذه الأخيرة التي تشيدها تمثيلات وافتراسات ومصالح لا يمكن النظر إليها مع ذلك كغيرية مخترعة ابتداء، ذلك أنها تتغذى من قراءة لتاريخ عزل بصورة تعسفية عن تواريخ أخرى، تاريخ يضم مع ذلك مجموعة من التجارب والحوادث والمنشآت الفكرية والمؤسسية التي لا يمكن اعتبارها كلها غير ذات أهمية. إن الغيرية بهذا الاعتبار تضيي الشرعية على المقارنة وتغذيها وتجعل في الإمكان فهم الفوارق بين نماذج التطور والنمو. إنها في هذه الحالة تسمح بإضفاء الوضوح على منهج المقارنة وبالتالي يمكن النظر إليها بوصفها غيرية منهجية". يريد هذا الباحث الاجتماعي أن يقول إن العلاقة بين الغرب والإسلام، في الفكر الأوروبي، هي من جنس علاقة الأنا بالآخر التي يحكمها الإعجاب والافتتان (بسحر الشرق وهذا ما يسميه بالغيرية الوهمية أو التصويرية) أو توجهها إرادة القوة وحب السيطرة (التوسع الاستعماري وهذه هي الغيرية الاستراتيجية) وهما تتغذيان من تاريخ طويل من الاحتكاك والصراع.⁽²⁾

تعقد العلاقة بين الفواعل صنيعة المسافة في التمثيلات، أضفى الى عملية صناعة الحدود بين الضفتين، وهذا انطلاقا من معايير سياسية، أمنية، هوياتية إنتاج مفعول جدار العزل، ثقافي - اجتماعي وإنساني، أمام ضفة جنوبية مسلمة ينظر إليها نظرة "الآخر الأصولي" (L'artérite radicale). ما أوقع المشرع الأوروبي الموجه للجار القريب (الضفة الجنوبية) في تناقض بنيوي، جامع لعملية إدماج وإقصاء في نفس الوقت: فالضفة الجنوبية تعتبر الامتداد الجغرافي الطبيعي لأوروبا لكنها في نفس الوقت عبارة عن حد هوياتي، إنساني وثقافي.⁽³⁾

فالضفة الشمالية تتخذ وراء "خط ماجينو ذهني" كما يصفه (Thierry Fabre)، وتتوجه بتمثيلات الاستراتيجية نحو عمقها القاري، يقابله تهميش "الآخر" القريب. فالمركزية الأوروبية -

(1) *Ibid.*,

(2) *Ibid.*,

(3) Jean-Robert Henry, « La Méditerranée occidentale en quête d'un « destin commun » », *L'Année du Maghreb I* (2004), mis en ligne le 08 juillet 2010, consulté le 22 février 2019. URL : <<http://journals.openedition.org/anneemaghreb/273>>

(L'eurom-centrisme)، أصبحت توجهها معلنا نابع من مركزية اثنية ما بعد كولونيالية، تسعى الى بناء "الحصن الأوروبي" وحمائته من الجار القريب المتعب، حتى لا نقول السيئ. ما يجعل من غرب المتوسط فضاء متشظي ومنقسم على ذاته.⁽¹⁾

إثبات الذات، يحيلنا إلى ما طرحه الجغرافيا النقدية، حول طريقة سعي الفواعل النشطة في تعبئة الرموز الجغرافية، انطلاقا من تبلور رهانات السلطة وخلق فضاءات الولاء والتضامن. ما يجعل من الابتكار الجغرافي لفضاء الغرب المتوسط، كأداة في يد المجتمعات السياسية لتحديد علاقتها ببعضها البعض. وعلى هذا المستوى، تتدخل مأسسة الحدود في مدلولها العميق الذي يتزود بوظيفة التفرقة الهوياتية. فأساس تشكل الحدود بين الفضاءات غالبا ما يكون مصحوب بمشروع هوياتي على حد تعبير "لوسف لبيد" (Y. Lapid).⁽²⁾

هذه الوظيفة التي يمكن تلمسها في أهداف وتطلعات سياسات الجوار للضفة الشمالية مع الفضاءات الجيوسياسية المحاذية لها. فالحدود تتحول الى ذلك المكان الذي يفصل بين النظام المخيم في الداخل، في مواجهة التهديد والفوضى القادمين من الخارج. بل أكثر من ذلك، تصبح فوضى الخارج، شرط من شروط التنظيم في الداخل⁽³⁾ :

"فالحدود تعد بامتياز ذلك المكان الذي تعلق فيه أدوات المراقبة وضمانات النظام القانوني "العادي" [...].، ليأخذ فيه الاحتكار الشرعي للعنف، شكل العنف المضاد الاستباقي".

⁽¹⁾ Ibid.,

⁽²⁾ أنظر في هذا الصدد الى:

• Lapid Y., « Identities, borders, orders: nudging international relations theory in a new direction », in Mathias A., Jacobson D., Lapid Y. (eds.) ***Identities, Borders, Orders: Rethinking International Relations Theory***, (Minneapolis, University of Minnesota Press, 2001).

⁽³⁾ Thierry Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », ***Cultures & Conflits*** n° 66 (été 2007), mis en ligne le 13 mars 2008. Consulté le 23 février 2017. URL : <<http://journals.openedition.org/conflits/2481>>

المبحث الثالث: جغرافيا الخوف في غرب المتوسط: قراءة في الأنطولوجيا التواصلية بين الفواعل النشطة لفضاء قلق

خلال ربع قرن الأخير، تحول فضاء غرب المتوسط عموماً وحوضه الغربي بالأخص إلى فضاء استثناء* وموت: يمارس فيه "عنفاً بنيوياً" على فواعله وترتكب فيه "جرائم السلام"⁽¹⁾، وتبنى فيه جدران العزل و تفعل فيه سياسات المتاخمة و الجوار، جراء جوار جغرافي ناقل لأنطولوجيا تواصلية بين فواعل رسمية وغير رسمية، مرتباً لما يصفه (D.Lake) "بأثر الجوار" (Effect neighborhood)، الحامل معه لتكاليف. سواء على تمثيلات "الأخر" أو الهوية الجماعية لفضاء أصبحت سمته الأساسية التشظي.

فمشاعر الخوف: من الجريمة العابرة للحدود، الهجرة، الإرهاب [...] كلها مخاوف ارتقت لتصبح موضوع دراسة مرجع ورهان عملياتي، في مفهومة عمليات صقل وتشكل وصناعة فضاء قلق. هذا القلق الذي صاحبه انتاج خطاب خاص، بكل ضفة من ضفتيه: ضفة جنوبية تتخندق وراء الخوف من تمييع قيمها وخصوصيتها ورفض الغرب "لاقتسام الثروة معها". وضفة شمالية تجاوزت مرحلة "مجتمع الندرة"، وهمها ليس "اقتسام الموارد" بقدر ما تسعى إلى "إدارة مجتمع المخاوف واللايقين".

طرح يجعلنا نتساءل حول ما إذا كانت عمليات انتاج الخطاب، نابعة من تهديدات واقعية ومأسسة. أم أننا بصدد بناءات مؤدلجة، تسعى إلى إعادة صياغة الهويات (الوطنية، الدينية، السياسية...)، عبر أيديولوجية التهديد، التي تتغذى من تقاطع ادراكات مجتمعات وثقافات الضفتين. ما يجعل من الشعور بالخوف أمراً نابعا ليس من موضوع التهديد، بقدر ما هو نابع من مسارات ادراكه.

* "فضاء استثناء": تشير إلى الفضاءات التي تغيب فيها الحقوق سواء بشكل كلي أو جزئي. أنظر في هذا الصدد:

- Didier Bigo., "**Exception et ban : à propos de "l'état d'exception"**", (Erytheis, 2, 2007).

(1) أنظر في هذا الصدد على التوالي:

- L. Weber, S. Pickering, **Globalization and Borders : Death at the Global Frontier**, (New-York-Basingstoke, Palgrave Macmillan, 2011).
- M. Albahari, **Crimes of Peace : Mediterranean Migrations at the World's Deadliest Border**, (Philadelphie, University of Pennsylvania Press, 2015).

المطلب الأول: البناء الأكسيومي شمال-جنوب: الانزلاق الدلالي في محور الصراعية

إن سقوط خصم الشرق، الذي كنا نعتمد عليه، منذ أربعين سنة، في إرهابنا قد أوقع الديمقراطيات [الغربية] في قلق شديد. ذلك لأنه: "ماذا ستكون روما بدون أعدائها؟"، كما قال "كاتون" متهكما، بعد هدم قرطاجة!

"الجنوب! ذلك هو التهديد الجديد".

"لقد زال الصدام شرق / غرب وحل محله الصدام شمال / جنوب".

"الشرق؟ لقد كان واضحا ما يعنيه هذا اللفظ: كان العالم الشيوعي يشكل معسكرا قاريا (الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية) تدور في فلكه توابع بعيدة ولكنها صلبة". أما الجنوب فكيف نحدده؟ وهل يتمتع بوجود مستقل؟".

"إن الخصم هذه المرة ليس معطى لنا، ولذلك سيكون علينا أن نخلقه، أن نوحده، أن نبحث له عن الانسجام الذي يفنقه".⁽¹⁾

لقد شكل الانهيار المفاجئ للتوازنات الايديولوجية والاستراتيجية، وحالة اللابسين الذي نتج من التشويش الناجم عن انتهاء صحة وصلاحية الرموز التقليدية في إدارة الخوف والتهديد، إبان الحرب الباردة، تمثيلات استراتيجية جديدة. أعيد من خلالها مراجعة طريقة تحديد مصدر وجهة التهديد. وهذا كرد فعل لدرء "فقدان المعنى" الذي أصبح يهدد حقل العلاقات الدولية بعد تلاشي واضمحلال الثنائية القطبية.

فلا أحد غير (James Woosly)*، بإمكانه أن يلخص لنا المخاوف جراء القطيعة التفسيرية التي صاحبت فترة ما بعد الثنائية القطبية. فعكس المتفائلين الذين احتفلوا "بنوع من السذاجة"، بنهاية الصدد

(1) محمد حامد الجابري، مرجع سابق.

* أدلى مدير الاستخبارات الأمريكية (CIA) للفترة الممتدة بين (1993-1995)، "جيمس ويسلي" (James Woosly)، شهادته أمام "Senate Intelligence Committee"، في 02 فيفري 1993. أنظر تصريحات:

- John Mueller, «The Catastrophe Quota: Trouble after the Cold War», journal of Conflict Resolution, vol. 38/3, (septembre 1994), traduit en français : « Scénario catastrophe : désordre après la Guerre froide», Cultures et Conflits, n° 19-20, (1995)

الايديولوجي وموازنات الوضع القائم النووي (Nuclear Statu quo). فإن المتشائمين والمشككين*، قرعوا أجراس الإنذار: إن التهديدات التي تتربص بنا على اعتاب القرن الواحد والعشرين، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها أكثر شراسة من الهولوكوست النووي.

سواء تعلق الأمر، بمحاولات استقطاب مصطلحات وليدة العلوم الصلبة إلى حقل العلوم الاجتماعية: (الكاوس-Chaos)، (اضطرابات-Turbulence). أو تشبيهات نتاج تباعد في التمثيلات الاجتماعية وتقاطع المخيلات التاريخية للجماعات الإنسانية (صدام-Clash)، (الحيات السامة-Serpents venimeux)، (البرابرة الجدد-New barbarians). فالوتيرة متسارعة في صناعة عبارات الهلع والخوف وهذا لوصف ما بعد الثنائية القطبية باللائنظام وعدم الاستقرار.⁽¹⁾

وسواء كان الأمر: صنيع الدوائر الأكاديمية: (المؤرخين، خبراء استراتيجيون، علماء اجتماع مختصين في النزاعات، علماء سياسية، فقهاء دوليون، أو مختصين في النزاعات منخفضة الحدة-Lic). أو صنيع فواعل مختصة في إدارة الخوف والتهديد (قيادات الأركان، الدبلوماسيون، محترفي الأمن). فإن الخطابات المنتخبة حول ما سمي "بالتهديدات الجديدة"، تدخل ضمن تعبئة بأثر رجعي لتبرير إعادة توجيهه مفصلي في فن الحرب. خاصة بعد انهيار "بديهيات أو مسلمات ريجا" (Riga) **،

* يعتبر "جاك سنايدر" (Jack Snyder) أحد الأوائل الذين أشاروا الى مسألة توزيع التفسيرات لما بعد الثنائية القطبية، بين من أصبح يوصف بالنقائل الليبيرالي (Francis Fukuyama و Charles Krautlrnmmer). والتشاؤم الهوبزي (S. P. Huntington و John J. Mearsheimer). أنظر في هذا الصدد:

• Jack Snyder, « Averting Anarchy in the New Europe », *International Security*, Vol. 14, No. 4 (Spring, 1990).
(1) Grégory Daho, « NOUVELLES MENACES », « NOUVELLES GUERRES » : LA CONSTRUCTION DES DISCOURS SUR LE DÉSORDRE INTERNATIONAL, *Les Champs de Mars*, N° 20(2009/1): p. 110. Disponible sur le site: URL : <<https://www.cairn.info/publications-de-Gr%C3%A9gory-Daho--112540.htm>>

** يدل المفهوم بشكل عام (إذا أخذنا تعريفات مختلف قيادات الأركان والمتخصصين كأساس) أن النزاع يوصف بمنخفض الحدة، عندما تكون حدوده خارج العلاقة السلمية وأقل من الحرب الكلاسيكية أو التقليدية تتصارع فيها الجيوش النظامية. وبالتالي، يتم تحديد النزاع منخفض الشدة بشكل أساسي من خلال الوسائل التي تستخدمها "الدول أو المجموعات" التي تواجه بعضها البعض، وهي الوسائل التي تكون محدودة بسبب قيود مختلفة -اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية- تملي الخيارات الاستراتيجية.

** سميت "بمسلمات ريجا" (The axioms of Riga) نسبة الى عاصمة لاتفيا "ليتونيا" حاليا. مدينة ساحلية موجودة على ضفاف بحر البلطيق. استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كمركز مراقبة من سنة 1920 حتى سنة 1933، السنة التي اعترفت

والتي حيكّت من حولها خيوط المرجعيات الاستراتيجية التقليدية في إدارة الخوف والتهديد. ضرورة حتمتها ظروف مساهمة التحول وهذا كمنطق استباقي في كل مسار سياسي-استراتيجي.

هذه الضرورة التي انطلقت من مساءلة كل المرجعيات التقليدية ما بين دولانية، بخصوص إدارة التهديد الخارجي ومسارات إدراكه: حيث غير من شكله ويدار بنحو مختلف (فقد أصبح دون الدولة ويدار بأطر غير كلاوشفيزية) وغير من جغرافيته (فمستقبل إدارة التهديد ستعطب هذه المرة في مكان آخر: في الجنوب).⁽¹⁾

فالبناء الأيديولوجي الجديد، جاء لتعويض الصورة النمطية "للآخر" القادم من الشرق والتي استهلكت ويجب إعادة إحياء "التهديد الآخر" الجديد والقادم من الجنوب هذه المرة. فتوجيه فوهة المدفع نحو الجنوب وصناعة مصدر تهديد جديد، جاء بذلك القدر الذي يلبي حاجة الفواعل المهنية على النظام الدولي ما بعد الثنائية القطبية، وهذا في بناء "حدود فضاء جيو-استراتيجي-خزان"، أي مولد للمخاوف والقلق، ما يمكن من خلاله تبرير سياسات التخندق وراء الحدود المؤسساتية الجديدة. فالتهديد الجديد يكتسب هنا مفعول ذلك المأطر الجماعي (Collective Structuring) الذي تلتف من حوله بنية مختصة (Techno Structure) لإدارة وتسيير مخرجاته.⁽²⁾

فضمان ديمومة المواجهة، هو ما يشرعن الميزانيات العسكرية المرتفعة ويسمح ببقاء المركبات العسكرية الصناعية ويتفادى الاختلالات الهيكلية، التي قد تنجم من إعادة توجيه هذا النوع من الصناعات. بتعبير آخر، فإن حالة الارتباك بين مختصي إدارة الخوف والتهديد وهذا في سياق ما بعد الثنائية القطبية، يبرر بذلك الخوف والهلع من حالة الانهيار الاستراتيجي غير المتنبؤ به، وفقدان المرجعيات الروتينية

فيها واشنطن بالاتحاد السوفييتي آنذاك. مهمة مركز المراقبة في هذه المدينة، كان يهدف الى شيطنة السوفييت ورسم صورة قاتمة عنهم. ما عزز لدى الأمريكي ذلك التمثيل بأن الاتحاد السوفييت، بلد ثوري، مندفع نحو الحرب الأيديولوجية، ويسعى بكل قوة الى السيطرة على العالم.

(1) Grégory Daho, *op. cit.* pp. 110-111.

(2) Daniel Hermant et Didier Bigo, « De l'espoir à la crainte? Les lectures de la conflictualité », *Cultures & Conflits*, Articles inédits, Disponible en ligne. URL : <http://journals.openedition.org/conflits/1151>

في إدارة الخوف⁽¹⁾. فالقوة الدلالية (وليست التفسيرية)* في صياغة الخطابات حول "اللانظام الدولي"، ترجع بالأساس إلى البناءات المتضادة: شرق-غرب ومن ثم شمال-جنوب لأنها تخرج من رحم واحدة.⁽²⁾ كما أن القرب الدلالي في تقسيم المتضادات شرق-غرب وشمال-جنوب، دعمه التوقع المتعدد لمختصي إدارة الخوف والتهديد. مشكلين بذلك جماعات ابستيمية منخرطة في الدوائر الأكاديمية، الإعلامية، العسكرية، السياسية، بالإضافة إلى مخازن التفكير. بحيث أنها انتجت تمثيلات استراتيجية متقاربة، سواء من حيث تطورها أو نضجها التاريخي، يصاحب ذلك سياق تماثل في إذاعتها. ما يعني أن هذا التشابك في المعنى والدلالة، سينتج لنا نفس المخرجات لفترة ما بعد الثنائية القطبية. وكأن "هنتغتون"، لم يطرح بردايماً جديداً بقدر ما قدم خريطة عمليات جديدة. وهنا يكمن سر نجاحه على حد تعبير المختص في الشؤون الأمنية "ديدي بيغو" (Didier Bigo).⁽³⁾

الصقل الاستراتيجي الجديد، ساعده التقاء بعض العناصر وتراكمها. والذي أخذ شكل عملية الجرد، المصحوبة بتصريحات وخطابات مفرطة في القلق والخوف، اتجاه توليفة من التهديدات. ميزتها أنها سريعة الانتشار، الأمر الذي شوش وأربك شبكة التحليل. خاصة أمام الضغط الذي مارسه رهانات الخيار أو البديل الاستراتيجي ومتطلبات رد الفعل، جراء المفاجأة الاستراتيجية التي خلفها تلاشي محور "شرق-غرب".

فكما ذكر آنفا، فإن السياق الدولي الجديد، أوصل المصفوفة القديمة حد انتهاء مدة الصحة والصلاحية. الأمر الذي حتم على الطرف المنتصر، ايجاد البديل والدخول في مرحلة إعادة مراجعة الأولويات. أو بالأحرى، جرد الوحدات الأنطولوجية الجديدة مصدر التهديد: بداية في شكل دول موسومة

(1) Grégory Daho, *op. cit.* p. 111.

* إذا اتفقنا من جهة، على أن الخطابات ذات الطابع "الاستراتيجي" حول مسائل الحرب، تكتسي دائما تلك الخاصية الأدائية وبراكسولوجية، فمن ناحية أخرى، نرى بأن الخطابات التي توصف بالأكاديمية حول مسألة الفوضى الدولية، تحاول قبل كل شيء إعطاء معنى للتحويلات الحاصلة في النظام الدولي ("إلى أين نتجه؟"). عوض تفسير الأصول والتأثيرات المتشابكة لهذه التحويلات ("ماذا حدث منذ عام 1989؟"). تثير الفكرة هنا مسألة القرب الأيديولوجي للفواعل والنظرين مجال الأمن الدولي في بناء الخطابات السائد أو المهيمنة. فالجهات التي "تقوم بجرد قائمة التهديدات" وتلك التي "تحدد استراتيجيات الرد"، ما هي في الحقيقة الا نفس الكيان، وهو مختصوا حقل الأمن الدولي.

(2) Grégory Daho, *op. cit.* p. 111.

(3) *Ibid.*, p. 115.

بأنها "دول مارقة"-(Rogue State)، منهاره، عاجزة*، دول مخدرات، مافيو- قراطية، ممولة وراعية للإرهاب الدولي.

توصيف دال على العجز البنيوي لهذه الدول، والذي يزيد من حدته اللاستقرار المزمّن لمجمعاتها: الزبونية، العنف والرشوة، الولاءات العشائرية والقبلية، الغياب أو الابتعاد عن التوجهات المالتوسية، أصولية دينية، جريمة مطردة. لتتواصل عملية الجرد، لكن هذه المرة على مستوى الأفراد: فنحن بصدد الحديث عن المهاجرين غير الشرعيين، عمالة مزاحمة ورخيصة (صورة السمكري البولوني)، الإرهابي المتخفي بين موجات اللاجئين (صورة العدو الداخلي).⁽¹⁾

فمضى المحافظة على "احتكار إدارة الخوف والتهديد"، حتم على مختصيه إقحام شبكة تحليل ذات طابع مجتمعي: الإرهاب، التنظيمات الاجرامية والمافوية... وإعادة برمجتها بحثيا في صلب الفكر الاستراتيجي والأمني*. وهذا من بوابة النزاعات منخفضة الحدة، خاصة أمام جدية هذا النوع من التهديدات كونها: ماكرة، يصعب التنبؤ بمساراتها، مراوغة وصعبة المنال لطابعها الإقليمي. علماً أن الخزان الجديد للتهديدات موجود وجاهز للتوظيف: استعمال الإسلام والنزاعات في الشرق الأوسط، كصورة خلفية لمصدر التهديد الجديد. هذه الصورة التي تستلهم مادتها وروحها من صورة الفلسطيني المقاوم، من البرنامج النووي الإيراني، من تشطي الجهة الجنوبية للقطب الشرقي سابقا، من العجز الدولاتي في دول الساحل جنوب الصحراء الكبرى، من الانفلات الأمني في ليبيا، من المهاجر عبر الممرات البحرية

* تجدر الإشارة هنا الى أن المنظرين للفوضى، حتى وإن هم ليسوا بالعبر وطننين، لكن لا تخلو دراستهم من ربط العلاقة بين خطر التهديد والدولة العاجزة أنظر في هذا الصدد:

- Gerard Helman et Steven Ratner, « Saving Failed States», **Foreign Policy**, n° 89, (hiver 1992-1993).
- ZARTMAN, I. William (dir.). **Collapsed States : The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority**. (Boulder, Londres, Lynne Rienner Publishers, 1995).

⁽¹⁾ Grégory Daho, *op. cit.* p. 116.

* في مقابلة أجريت في 4 مايو 2004 مع (Xavier Raufer)، أكد فيها أنه: "عندما بدأ في مجال التحقيق، كان الحديث عن التهديدات الجديدة هامشياً. أما اليوم فيشير الى أن الأمر تغير. فإذا أخذت، أي صحيفة ستجد على الأقل نصفها، يتناول مسألة الإرهاب والجريمة المنظمة [...] فتجد الاهتمام لم يعد سياسياً، بل هو من قبيل الاستراتيجي، لأن هذه التهديدات هي الوحيدة التي تكون ثلاثم طبيعة المجتمعات في العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة".

والبرية وسعيه الحثيث للوصول إلى الشمال، مثقل بثقافته واعرافه، من احتمال تأصل الجماعات المهاجرة ومعادتها للقيم الغربية، وانخراطها في مشاريع تيولوجية تنادي بالجهاد أو غزو "اللاتينوس"، وخطر انتاج المخدرات في البيت الشمالي.⁽¹⁾

أنه اللعب على الملصقات، المهاجر، اللاجئ، الإرهابي، تاجر المخدرات ... والتحسر على ضياع الهويات الوطنية والمنتج لبرانويا خطابية، لا تخلو من توجه انتهازى لأحكام هيمنة شمال غني، يرفض أن يأخذ على عاتقه مشاكل التنمية في الجنوب، لكنه يسعى جاهداً لعسكرة مشاكل لا تخلو من كونها ذات طابع سوسيو-اقتصادي في البداية. جمع هذه التهديدات المتناثرة في قالب سببي فريد وجد عملي، وهذا انطلاقاً من الأحكام المسبقة والمفاصلة الثقافية، يعني احتدام التضادات الثقافية، جراء تعايش نماذج ومستويات نضج سوسيو-سياسية مختلفة، تصل حد الصدام.⁽²⁾

الملفت للنظر، أن هذا القالب يفى بالغرض وينجز، المهمة أو الوظيفة الأساسية، المتمثلة في المحافظة على المرجعيات الروتينية للعلاقات الدولية، وهذا في مرحلة انتقالية حساسة. حتى ولو تطلب الأمر إثارة استياء وتشنج أشكال هوياتية جديدة، ليست بالضرورة دولاتية بل حضارية هذه المرة.⁽³⁾ فمن خلال صنع مصفوفة نزاع مستقبلية من هذه الهويات البدائية، يتم تعويض المانوية الرأسمالية والشيعوية، بجدلية البرجوازية والبربرية.* فمكمن رهان إعادة توجيه اقتصاد الحقل الدولي لإدارة الخوف والتهديد بعد تلاشي محور شرق-غرب، كان في إعادة توزيع الأوراق بين مختصيه.⁽⁴⁾

غير أن إضفاء الطابع الرسمي على ما اعتبر تهديدات قادمة من الجنوب، يبقى طرحاً أعرج في العديد من الأوجه. أولاً، لأنه يتغذى من شحنات قيمية مفرطة، فمقارنة "بالطروحات التقليدية" في تفسير أصل الصراعات (سياسية، اقتصادية، ايديولوجية)، فإن منظري اللانظام الدولي لما بعد الثنائية القطبية، سعوا إلى منهجة عملية موصومة بمحددات تاريخية-ثقافية (الغرب ضد الإسلام). يليها، الطابع الاختزالي في بناء المعايير الموضوعية القادرة على التحديد الجغرافي الدقيق من "الشمال

(1) Daniel Hermant et Didier Bigo, *op. cit.*

(2) *Ibid.*,

(3) *Ibid.*,

* يرى في هذا الصدد (Pierre Hassner)، بأنه يمكن زحزحة المانوية الثقافية وليدة تمثيلات ناجمة من تقسيم شمال/جنوب الى ما لانهاية، أو مايسميه Hassner "جيوبوليتيك المشاعر": المتحضر والهمجي، الديكارتي ومجنون الدين، المادي والمتصوف، الما بعد حدثي والما قبل حدثي.

(4) Didier Bigo, "Les débats en relations internationales et leur lien avec le monde de la sécurité", *Cultures & Conflits*, n° 19 et 20, (1995) : pp. 6-17.

والجنوب". مما يجعلها تبيولوجيا غير دقيقة بالمرّة. حيث يرى (Louis Jean Duclos) في هذا الصدد، بأن التهديد القادم من الجنوب يقوم فعليا عند توافر ثلاثة شروط: يجب أن تكون أمام جنوب "موحد"، توافر بنية الضرر اتجاه الشمال، وأخيرا توافر الامكانيات والوسائل.⁽¹⁾

لكن وعلى غرار التنامي الواضح للخطابات حول "التهديد القادم من الجنوب"، لا يمكن مساندة هذا التوجه. خاصة وأن شبكة التحليل المستخدمة تميل إلى نوع من الشمولية [سياق الأمن العالمي، دمج المفاهيم المتعلقة بالأمن/ الدفاع، تداخل بين كل ما هو داخلي/ خارجي]. وفيها نوع من تعمد إثارة الخوف والقلق [تهديد واسع الانتشار، متعدد الأوجه ومتعدد الاتجاهات]. وبالعودة إلى السياق الدولي، الذي شاب عند إعلان تلاشي محور الصدع الايديولوجي شرق-غرب. ندرك أن الاقتصاد الخاص بإدارة الخوف والتهديد، لجأ إلى طريقة بسيطة لكنها مجدية: الانتقال العمودي (الخوف والتهديد القادم من الشرق، يصبح ببساطة ذلك القادم من الجنوب). هذا التحول أو الانتقال، الذي يهدف إلى تسهيل إعادة توجيه الفواعل المختصة، وشرعنة وجودهم عبر إدامة التهديد الشامل.*

وعليه، فالانتقال من قطبية أفقية إلى أخرى عمودية، يبقى المصفوفة الثنائية للنزاع مشتغلة وما هو إيديولوجي يصبح حضاري فقط. غير أن هذه النقلة في محور الصدع لا تخلو من أعراض أقل ما يمكن أن نوصف بها أنها أعراض بنيوية: كيف؟ يلخص الفيلسوف (Michel Serres) هذا الانزلاق الدلالي في محور الصراعية بـ [الانتقال من الجسر "شرق-غرب" إلى البئر "شمال-جنوب"]⁽²⁾. انتقال يمس العلاقة مع "آخر" جديد، لكن بنوع من القهرية: "إبان الصراع شرق-غرب، كان ينظر إلى العالم ككيان مزدوج المعالم ينزلق جنبا إلى جنب [...] فكلتا الكتلتين القاريتين من النصف الشمالي للكرة الأرضية. هذا الانزلاق الشبيه بشخصين يحق كل واحد مع الآخر الذي يقابله وفي مستواه [...] ولكن عندما يغير التهديد من أقطابه (من شرق-غرب إلى شمال-جنوب)، يحدث تغيير لا إرادي في بنيته [...] بحيث يتحول الصدع هنا إلى مسالة فوقية (Overhanging issues) [...] فالتحرك هنا، خرج من إطار صراع الإخوة الأعداء وإنتاج المترادفات الجيو سياسية. ودخل في حالة انقسام داخلي لكيان واحد شبيه "بالمقطع العرضي (Sagittal-Section) في الجسم. ما يعني وبحكم الضرورة البيولوجية

⁽¹⁾ Louis-jean Duclos, "Les déplacements de la menace: (fé-) néantisation du nord par le nord", Cultures & Conflits n° 2(1991) : pp. 163-164.

* المفارقات هنا هو وجود مانع واضح يسمح بهذا التحول العمودي: الجانب التقليدي والمحدد لتهديد الشرق، والطبيعة المنتشرة والمجزأة لتهديد الجنوب

⁽²⁾ أنظر في هذا الصدد:

- Les cinq sens, (Grasset, Paris, 1985)
- L'Art des ponts. (Homo Pontijèx, Le Pommier, Paris, 2006).

تحول "الأعلى" الى ذلك العضو "النبيل، المهم"، ليصبح "الأسفل" إقصائياً ذلك العضو الهامشي التابع.⁽¹⁾

المطلب الثاني: سيكولوجيا التهديد بين ضفتي غرب المتوسط: قراءة في مخرجات التصلب النسقي في تمثيلات "الأنا و" الآخر"

يجادل "جون جاك روسو" (Jean- Jacques Rousseau)، بأن كل إدراكاتنا تتولد من المبدأ تلقي الأحكام. عبارة كتبها روسو في مؤلفه (Emile et l'éducation)⁽²⁾ أراد بها تقصي ذلك البعد الفلسفي في فهم عملية الإدراك، واحالتنا الى ذلك التمثيل الفكري الذي يناشد الجهد العقلي، المصحوب والمقرون بفعل الحكم، أو اكتساب المعرفة بتعبير آخر.⁽³⁾

وإن كان فهم أو إدراك الظاهرة أمر متعلق بالمنطق العقلي. فإن الكثير من المحللين تطرقوا الى بعد آخر يتدخل في مفهومة عملية الإدراك، وهو عامل العاطفة. ما يعني تداخل واقعين اثنين ومتصارعين في عملية الإدراك: الأول متعلق بالجانب العقلاني، والثاني مرتبط بالوجدان أو العاطفة. فالمنطق والعاطفة كبعدان اجتماعيان، يصبحا سريعاً التأثير، ما يجعل من عملية الإدراك كحصوله لكلا البعدين، تصبح نتاج هذا البناء اجتماعي. سمات هذا البناء، أنه قابل للتغير عبر الزمن. فالقوى، الجماعات، وكذا الميولات المهيمنة، هي التي تترتب عليها القواعد المؤطرة لبعدي العقل والعاطفة. بتلك الدلالة التي تصنع معها طريقة الفهم.⁽⁴⁾

(1) Louis-jean Duclos, *op. cit.*

(2) يمكن الاطلاع على:

- Jean-Jacques Rousseau, **Émile, ou De L'éducation**, in Œuvres complètes de J.J. Rousseau avec des notes historiques, Victor-Donatien Musset-Pathay (dir.), tome 1et 2, (Paris, Furne, 1835).

(3) Caroline NADEAU, « LES THÉORIES DE LA PERCEPTION DE MENACE ET LA PERCEPTION ISRAÉLIENNE DE LA MENACE NUCLÉAIRE IRANIENNE », (Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise es Science, Université du QUÉBEC à MONTRÉAL, Avril 2014), p. 41. Disponible sur le site.URL: <<https://archipel.uqam.ca/6990/1/M13381.pdf>>

(4) Laure Cabantous, Jean-Pascal Gond et Michael Johnson-Cranier. « The Social Construction of Rationality in Organizational Decision Making ». In **The Oxford Handbook of Organizational Decision Making**, Gerard P. Hodgkinson et William H. Starbuck (dir.). (Oxford (Royaume-Uni) : Oxford University Press, 2008), p. 405- 408.

الأمر الذي يحيل الإدراك الى ظاهرة اجتماعية ميزتها المرونة، وهو الطرح الذي يفضله المختص في ادراك التهديد الداخلي (Greg J. Rasmussen).⁽¹⁾ حيث يرى أن هذه المرونة، هي نوع من الحماية وهذا من منطلق أن أية جماعة تكون لها إدراكات وصور مغلوطة، فإن جماعات أخرى في المقابل، لها المقدرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإضعاف سلطتها.⁽²⁾ فإذا كان الاجماع بين محلي ومنظري إدراك التهديد، على أن الادراك نتاج ظاهرة معرفية. فإن القلة منهم من يربط هذه الفكرة مع عامل تأثير المجتمع في انتاج هذه المعرفة. حيث يساند (David L. Rousseau) فكرة ان التهديد هو نتاج التفاعل الاجتماعي، ويرى في بناء الهوية، سواء كانت مشتركة أو أجنبية، هي ذلك المتغير المفتاح المحدد لعملية إدراك التهديد :⁽³⁾

"فتعريف أية جماعة خارجية عبارة عن بناء اجتماعي، يتغير بحسب المكان الذي ترسم فيه خطوط الفصل بين "الأنا أو نحن" و" الآخر". وانطلاقا من أن أغلب الدول، تتشابه في معظم أبعادها، فإن الجوار مع الجماعة الخارجية (درجة التهديد الذي تمثله) هو المتغير الرئيس، الذي يتراوح بين هوية مشتركة (غياب التهديد)، وهوية تغيب فيها أدنى درجات التداخل (درجة التهديد عالية). إن الجماعات داخل المجتمعات تسعى جاهدة لتعزيز أو إضعاف أو زحزحة وإبعاد هذه الخطوط [...]. وبفهمنا العمليات التي من خلالها يتم صنع أو تغيير هذه الخطوط، يمكننا فحص دور الأفكار في مسار إدراك التهديد سواء تاريخيا أو آنيا".

(1) أنظر في هذا الصدد الى:

- Rasmussen, Greg J. Aggression and Humanitarian Intervention: International Rules and the Domestic Politics of Threat Perception. Working Papers of the International Studies Association. (Los Angeles (CA) : Department of Political Science of the University of California, mars 1998).

(2) Caroline NADEAU, *op. cit.*, pp. 41-42.

(3) Rousseau, David L. Identifying Threats and Threatening Identifies: The Social Construction of Realism and Liberalism. (Stanford (CA) : Stanford University Press, 2006), p. 209.

عملية الإدراك التهديد في بعدها التفاعلي وليد المجتمع، تحييلنا إلى فكرة مفصلية يجيزها كل المختصين في هذا المجال، وهي تأثير الاستعدادات القبلية (**Pre-existing attitudes**) * في عملية الإدراك. والتي نقصد بها مجموع النزعات، الميولات وكذا القدرات التي تتحكم في إدراك الفرد. بحيث تأخذ شكل المصفاة، التي تعمل على انتقاء واختيار الإشارات المحذرة والموجهة لمفهومه وتفسيراته. حيث يمكن إيجاز العوامل المؤثرة في هذه الاستعدادات: المخيال الجماعي أو الذاكرة التاريخية (الأحداث الهامة وسلوكيات العدو وكذا التجارب الماضية)**، الاختلافات والفروقات السوسيو ثقافية، الإيديولوجية، والهوياتية، النظم السياسية، وكذا نوايا المدرك.⁽¹⁾

كلها عوامل قد تتكاثف، لتشكل علبة أدوات قد تساعدنا في فهم عملية الإدراك للتهديدات الخاصة بفضاء غرب المتوسط. فقد يرى أن الارتكاز على أحداث تاريخية قد مضت، واعتمادها كأناLOGيا أو كقياس للحاضر في عملية إدراك التهديد في هذا الفضاء، ما هو إلا فهم سطحي ونادرا ما يؤثر. غير أن المؤكد، هو أن بقايا التاريخ في هذا الفضاء مازالت توجه الحاضر والمستقبل. فالتجارب النزاعية الماضية بين الفواعل الداواتية، تزيد من حدة الإدراك بالتهديد جراء الترسبات التاريخية المتوارثة عبر الأجيال.⁽²⁾

فكرة التجارب النزاعية الماضية بين الضفتين، تفتح القوس على أحد المفاهيم المفتاحية في معالجة مسألة التهديد وإدراكه في هذا الفضاء، وهو مسألة التهديد الوجودي (**Existentielle threat**)، كأعلى درجات التهديد، الذي قد يشكله طرف على طرف آخر. بالارتكاز على السيكولوجية التجريبية، أحد أهم أفرع الدراسات السيكولوجية، وبالعودة إلى تجاربها الأمبريقية في معرفة طرق مواجهة وقائع الوجود الإنساني، فإنها ترى في التهديد الوجودي ذلك التعرض الذي قد يطال تلك البنى، ذات

* يطلق عليها: **Pre-existing attitudes** أو **Pre-existing beliefs** أوفي بعض المراجع **Intervening attitude** والتي نقصد بها مجموع النزعات، الميولات وكذا القدرات التي تتحكم في إدراك الفرد. بحيث تأخذ شكل المصفاة، التي تعمل على انتقاء واختيار الإشارات المحذرة والموجهة لمفهومه وتفسيراته.

** تجدر الإشارة فقط إلى الأهمية التاريخية في صقل الاستعدادات، يقصد بها التجارب الشخصية الخاصة بالفضاء عينه، وليس كمرجعية تاريخية للأحداث في بعدها الكلاسي

(1) Caroline NADEAU, op, cit., pp. 60-62.

(2) Myers, David J. **Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response**. (Boulder (CO) : Westview Press, 1991), p. 13

المدلول "الرمزي والقيمي".⁽¹⁾ منظومة قيم تتطوي على نظرة ثقافية خاصة للعالم المادي وما يتعداه. أما المشاركة النشطة في هذه المنظومة، فيجعلها كحزام واقى يعزل ويحمي من فكرة الفناء (خاصة أمام التناقض الموجود أمام غريزة البقاء والوعي بحتمية الفناء).⁽²⁾

هذا التمثيل في التهديد المرتبط بالوجود، تتطوي عليه ضرورة إيلاء الاهتمام لموضوع الوجود أثناء عملية الإدراك بالتهديد الوجودي (كالاتساق بين الطبيعة المسيحية / المسلمة)، كبنية رمزية للقيم والدلالات للضفة (الشمالية/ الجنوبية). فالنتائج التي يمكن أن تتوصل إليها الأبحاث الإمبريقية للبيكولوجية الوجودية التجريبية، قد تمكننا من فهم أعمق في عملية إدراك التهديد الوجودي بين كلتا الضفتين.

فالأحداث التي تبرز فكرة الموت كتهديد الأقصى (The core threat)⁽³⁾ هي التي تثير سلوكيات خاصة: تزيد من العنف، التفكير النمطي، الميول إلى الحط من الطرف لآخر، زيادة الشعور بالوطنية، العنصرية وكذا قبول الإجراءات العنيفة، والسعي إلى إفناء الجماعات المقابلة التي قد تمثل الشر، وهذا باستعمال تكتيكات عسكرية قصوى لهدف القتل، أو في المهمات الاستشهادية. فتبني هذا السلوك يفاقم من حدة النظرة السلبية للآخر الأجنبي ويزيد من درجة العنف لهدف إبقائه بعيدا. لأن منظومة القيم تصبح مهددة بالانهيار، والثقافة التي تشكل روح الهوية تصير على المحك.⁽⁴⁾

قد يرى البعض أن مفهوم التهديد الوجودي بين ضفتي غرب المتوسط، ليس له ما يبرره واستعماله كمقاربة لفهم العلاقات بين الفواعل النشطة في هذا الفضاء أمر مبالغ فيه. خاصة أمام أوجه

(1) Caroline NADEAU, *op. cit.*, p. 64

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Salzman, Michael B. et Michael G. Halloran. "Cultural Trauma and Recovery: Cultural Meaning, Self-Esteem, and the Reconstruction of the Cultural Anxiety Buffer". In **Handbook of Experimental Existential Psychology**; Jeff Greenberg, Sander L. Koole et Tom Pyszczynski (dir.), New York (NY): The Guilford Press, 2004.

(3) أنظر في هذا الصدد:

- Daniel Sullivan, Mark .1. Landau et Aaron C. Kay, « Toward A Comprehensive Understanding of Existential Threat: Insights From Paul Tillich », **Social Cognition**, vo l. 30, n° 6 (décembre 2012) : p. 738.

(4) Caroline NADEAU, *op. cit.*, p. 65

التعاون وعناصر الجذب الموجودة فعليا بين الضفتين. لكن الإجابة تكمن في أحد أوجه التهديد ما بين الجماعات، أو ما يطلق عليه "بالتهديد المندمج" (*Menace intégrée*) في أحد أبرز أوجهه وهي التهديد الرمزي، لما له من تأثير في منظومة القيم، المعتقدات وكذا الثقافة التي هي روح الهوية المشكلة للجماعات محل التهديد. حيث يظهر هذا التهديد، متى شعرت الجماعات الداخلية (*Endogroupe*)، أن العدالة الأخلاقية الخاصة بمنظومتها القيمية، مهددة من قبل معايير ومعتقدات جديدة تطالب بها الجماعات الخارجية (*Exogroupe*)، وبالتالي تهدد طريقة وجودها.⁽¹⁾

قراءة في واقع فضاء غرب المتوسط، وبالتحديد في السوابق الصانعة لعملية إدراك التهديد بين الفواعل النشطة فيه، تؤكد بأن العناصر اللازمة للشعور بالتهديد الرمزي، متوافرة ولها بيئتها الحاضنة. حيث تتحدث (*Cloé Ridet*) الباحثة والعضوة في مجموعة الدراسات الجيوبوليتيكية (*ENS*)، عن خطر ما تسميه "المشروع الوجودي" الذي يتجاوز أوروبا "السلام"، المبنية على التجارة الحرة، الى "أوروبا الحضارة" أو أوروبا الحامية لحضارتها المهددة من قبل الآخر، وفي مقدمتهم "الإسلام".⁽²⁾ حديث يتقاطع مع تصريحات الوزير الأول الدنماركي (*Viktor Orbán*)⁽³⁾:

"لا يمكننا أن نغفل على أن القادمين إلينا، هم شريحة تمثل ثقافة مختلفة جذريا عن ثقافتنا، فهم ليسوا بالمسيحيين. إنهم مسلمون وهذا مهم لأن الهوية الأوروبية متعلقة بأصولها المسيحية".

تصريح يستحضر المخيال الجماعي لسقوط روما، من خلال إعادة توصيف موجات الأجنثين والمهاجرين غير الشرعيين بغزو البرابرة (*Völkerwanderung*). أو ما تطلق عليهم أدبيات الهستوغرافيا

(1) Walter G. Stephan, C. Lausanne Renfro, and Mark D. Davis, "The Role of Threat in Intergroup Relations", in **Improving Intergroup Relations : Building on the Legacy of Thomas F. Pettigrew**, Edited by U. Wagner L. R. Tropp, G. Finchilescu and C. Tredoux (Blackwell Publishing Ltd, 2008), pp. 58-68.

(2) Chloé Ride, "LA NOUVELLE IDÉE EUROPÉENNE OU LES DANGERS DE L'EUROPE CIVILISATION", Fondation Jean Jaurès. Consulté le 09/06/2017. URL : <<https://jean-jaures.org/nos-productions/la-nouvelle-idee-europeenne-ou-les-dangers-de-l-europe-civilisation>>

(3) *Ibid.*,

الفرنسية "بالاجتياح الكبير"*: الاستبدال التاريخي للسكان الأوروبيين البيض المسيحيين بشعوب القادمة من الجنوب.

أحد الدراسات الإحصائية التي تقدمت بها المؤسسة الدنماركية (Századvég Fondation) في أبريل 2016، بخصوص موضوع الهجرة الغير شرعية توضح الصورة أكثر. حيث اشتملت العينة على 1000 مواطن بلغ السن القانوني على مستوى عدة شرائح من مجموعة 28 المشكلة للاتحاد الأوروبي. الملفت للانتباه، هو التناسق في الإجابات حول موضوع التهديد الذي تشكله ظاهرة الهجرة. فحسب نتائج الدراسة، فإن الهجرة أصبحت مرادفة لخطر الإرهاب والجريمة، كما أنها تمثل تهديدا صريحا على النسيج الثقافي الأوروبي. 78% كانت مع تشديد الرقابة على الحدود الخارجية. 84% من الأشخاص الذين تمثلم الإحصاء، عبروا عن قلقهم إزاء تزايد الهجرة -63% منهم يرى أن ثقافتهم أصبحت على المحك -70% يرون أن مسألة تزايد نسبة المسلمين بمثابة تهديد صريح.⁽¹⁾

طرح أصبح يلاقي رواجاً كبيراً، على ذلك المستوى الذي تتجسد فيه صور الهلع الهوياتي. بين تراجع في المواليد وانحسار وتيرة النمو الاقتصادي وحركية الاسلام، الهجرة، الإرهاب. ففضاء الحركة الحرة للأشخاص في المتوسط عموماً وفي غربه خصوصاً أصبح يعانق اليوتوبيا. فتزايد حالات اللابقيين النابع من الخوف، لا يمكن عزلها من سياقها العام التي تولدت منه. فالسياق المعولم فرض حركية جديدة في عوامل الإنتاج، كما أن خصوصية الازمة الاقتصادية الأوروبية، ذات النسبة المرتفعة

* في عام 376 م وصل حشد من القوط (Goths) على ضفاف نهر الدانوب ، وهو ما يمثل الحدود بين الإمبراطورية الرومانية والعالم البربري. على الفور، يرسل القوط ممثلين للسلطات الرومانية. ماذا يريد هؤلاء البرابرة؟ اللجوء السياسي بالطبع! الإمبراطور يمنحهم ذلك والجيش الروماني يبعث بعشرات الآلاف من الناس (المحاربين والنساء والأطفال والمسنين معاً) على أراضي الإمبراطورية. بعد أربع وثلاثين سنة، في نهاية أغسطس عام 410 بعد الميلاد، هؤلاء القوطيين أنفسهم (أو على الأرجح أحفادهم) يستولون على روما. يجب أن نستنتج أن الإمبراطورية الرومانية دمرت من قبل أولئك الذين قبلوا بالترحيب؟ وبعبارة أخرى، هل سقوط روما هو نتيجة مؤسفة لعملية إنسانية واسعة كان من شأنها أن تقلت من سيطرة روما؟ وبالطبع، فإن ملايين اللاجئين الذين يسارعون إلى أبواب أوروبا اليوم يصنعون هذه القصة، التي يعود تاريخها إلى أكثر من 1600 عام، وهو حدث ذو أهمية بالغة. وكل ذلك -بشكل ضمني في معظم الأحيان، وبشكل صريح أحياناً، سوف يستمد السياسيون والصحفيون من تاريخ سقوط صور روما ومراجعتها لإغواء جمهور ناخب قلق ومتقلب.

⁽¹⁾ سير للآراء تم اجرائه من قبل Századvég Fondation. تم التصفح بتاريخ: 2018/01/20. متوفر على الموقع:

<https://reinformation.tv/sondage-immigration-clandestine-europeens-controle-frontieres-ue-dolhein-82556-2>

من البطالة، ارتقت بظاهرة الهجرة لتجعل منها موضوع تهديد مرجع. كونها أضعفت كل أشكال التضامن بين الطبقات وسهلت حجج التفضيل الوطنية، وفاقت من قوة تداول الصورة النمطية للآخر. لدرجة أنها استقطبت نحوها كل أشكال البنى الاجتماعية العالقة والعاجزة سياسيا (بطالة، ديموغرافيا، تفرقة، شمال / جنوب ...).⁽¹⁾

يجزم (Myron Weiner) في كتابه (The global migration crisis) ، بأن مواطني العديد من الدول الأوروبية خائفة من الغزو، ليس بذلك المفهوم التقليدي من على فوق الدبابة ولكن من الأجنبي الذي يتكلم لغة مختلفة، يتعبد بطريقة مغايرة، ينتمي إلى ثقافات أخرى، ويزاحم على مناصب الشغل، ويستغل نظام الضمان الاجتماعي، يهدد نمط العيش حد زعزعة النظام السياسي.⁽²⁾ فالتذبذب أو الهشاشة السياسية التي تتميز بها الهوية السياسية الجماعية للضفة الشمالية، جعلت من "الآخر" الأجنبي، ملاذا لتشكل وإعادة تشكل الحدود الهوياتية ما بين أوروبانية. وكأن الحالة الضبابية والمتحركة للانتماء السياسي لأوروبا في حاجة ماسة إلى هذا الآخر.⁽³⁾

فكما هو حال الحرب على الإرهاب، يمكن الجزم بأن هناك حربا أخرى في الحقل الدلالي على الهجرة غير الشرعية، واعتبارها خطرا يهدد الضفة الشمالية. يطلق (Ole Waever) على هذه الظاهرة بامتحان القوة والإرادة «*a test of will and strength*»، عندما تجد أية وحدة سياسية نفسها مهددة وفي حالة المقاومة لغرض الاعتراف بوجودها. فبين الداخل والخارج، يعقد هذا التساؤل بإلحاح: كيف يمكن ضبط الآثار المترتبة عن تكاليف الجوار بين الضفتين؟

(1) Didier Bigo, "Sécurité et immigration : vers une gouvernementalité par l'inquiétude?", *Cultures & Conflits*, n°31-32 (printemps-été 1998), pp. 2-5.

(2) Denis Duez, « L'EUROPE ET LES CLANDESTINS : LA PEUR DE L'AUTRE COMME FACTEUR D'INTEGRATION ? », *Politique européenne*, n° 26 (2008/3) : p. 103.

(3) Kastoryano Riva, *Quelle identité pour l'Europe, le multiculturalisme à l'épreuve*, (Paris, Presses de Sciences Po, 1998), p.

فالجوار الجغرافي بالنسبة للضفة الشمالية من فضاء المتوسط عموماً، له ذلك المعنى الذي يراد به اقتسام وإعادة توزيع المسؤوليات بين جميع الفضاءات المحاذية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك دول الضفة الجنوبية. جاء في بيان اللجنة الأوروبية كآتي:

" يشير الجوار المشترك، بطبيعته، إلى العبء المشترك والمسؤولية المشتركة، لهدف الاستجابة للتحديات (انعدام الأمن) التي تهدد الاستقرار في غرب المتوسط".

الفصل الثاني:

الحوكمة الأمنية: نموذج ارشادي للإدارة الأمنية متعددة المستويات، متعددة الأطراف

يسعى هذا الفصل إلى فحص "الحوكمة الأمنية" كأحد المفاهيم التي أخذت تضع اسما لها في الأدبيات المختصة في الدراسات الأمنية. فظهور بواذر هوية نظام الدولة المتحولة في أوروبا، أو ما يروج له بدولة ما بعد وستفاليا، أوجد نظام جديدا يؤيد فكرة الإدارة الأمنية "المتعددة الأطراف (Multilateral SG) والمتعددة المستويات (Multilevel SG)". وهذا كإطار مفاهيمي بمقدوره استيعاب أشكال معقدة من التنظيم والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة على مختلف المستويات، حيث أكتسب المفهوم جاذبية ومزيديا من القبول، رغم ما يقدمه من نهج نظرية وتحليلية متباينة تصل حد التعارض مع الأطر الأرثوذكسية القائمة.

مفهوم صلاحية تكوينه متغيرا جديدا متميزا بجاذبية التجزؤ (Fragmentation)، الذي لم تدركها المقاربات والأطر التقليدية للأمن. إذ التفت هذه الأخيرة، بالدولة فاعلا وحيدا لصنع السياسة الأمنية في بعدها العسكري. لتصبح "الحوكمة الأمنية" برنامجا بحثيا تقويميا، نواته الصلبة تتعدى الدولة الوحيدة، لتتجزأ إلى عديد الأطراف الفاعلة. أما فروضه القياسية فقائمة على التحول في طبيعة التهديد من قبيل: الإرهاب، الهجرة، اللجوء، الاتجار بالبشر، الكوارث البيئية،... إلخ. حيث أن توصيف هذه التهديدات وتصنيفها، يعتبر أمرا حاسما في مفهمة التحول نحو أنماط من التفاوض، الطوعية والألمساواة. لتوحي بنشوء نظام معقد من الشبكات المتداخلة والمتباينة وظيفيا بشأن إدارة الأمن الدولي. حيث تساهم تشكيلات متنوعة من الجهات الفاعلة الدولاتية ومن دون الدولة، العامة والخاصة على مستويات متعددة، كجانب من التحول من "حكومة الدولة-المركز" إلى "الحوكمة" المجزأة متعددة الأطراف. بتلك الدلالة التي تعيد النظر في صناعة السياسات والممارسات الأمنية استنادا على تغير أشكال ووكلاء التهديد.

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة: مسعى ضبط المفهوم وتثبيت المعنى

بالنظر إلى استخدام "مصطلح الحوكمة" المكتف، سواء على الصعيد العلمي، الأيديولوجي وحتى الاستراتيجي وتموضعه في العديد من التخصصات الأكاديمية، فليس من الغريب أن يوصف بذلك المفهوم الخلافي، وهذا نتاج للارتباك واللبس الأبيستمولوجي الناجم عن هذا الاستخدام، سواء كنموذج نظري أو كنموذج انضباطي تنظيمي. ما يجعل من مسألة ضبطه أمراً مستعصياً من قبيل "الكل أو اللاشيء" على حد تعبير Olivier Paye⁽¹⁾.

انشغال أبيستمولوجي عبر عنه بنوع من السخرية في التقرير الاستهلاكي للمؤلف المرجع حول الحوكمة، والصادر عن المعهد الدولي للعلوم الإدارية سنة 1999: "إن الكتاب والمحللين الذين يستعملون مصطلح الحوكمة، يشتركون مع شخصية "هامبتي دامبتي"، في ذلك المنحى الذي تسلكه المغامرات المعروفة "بالأس في بلاد العجائب"⁽²⁾.

المطلب الأول: النواة الصلبة لمفهوم الحوكمة: قراءة في الدلالات والمقاصد

إذا اعتبرنا أن أية أداة معرفية، تعباً من خلال خطابات تسعى لدعم مجموعة من الأفعال تدعي التناسق وتحاول انتاج أو إحداث أثر حقيقي على أي واقع سياسي أو اجتماعي منظم. فإن مفهوم الحوكمة من هذه الزاوية لا يشكل الاستثناء، الأمر الذي أقحمه في نقاشات من قبيل صعوبة تبني مفهوم وليد إدارة الشركات وتطبيقه على التجمعات الإنسانية المأسسة سياسياً.

(1) Olivier Paye, La gouvernance : d'une notion polysémique à un concept politologique, **Etudes internationales**, vol. XXXVI, n°1(mars 2005) : p.

* شخصية همبتي دمبتي (بالإنجليزية: Humpty Dumpty) هي شخصية خيالية على شكل بيضة تمشي على حائط لا متناهي، وردت في قصة "الأم الإوزة" (Mother Goose) وفي أدب الأطفال الإنجليزي، ترتبط هذه الشخصية بأغنية الأطفال الشهيرة. كما وردت هذه الشخصية في رواية عبر المرأة، وفي الأدب الفرنسي تحت اسم (Boule Boule) وفي الأدب السويدي تحت اسم (Lille Trille).

(2) أنظر في هذا الصدد إلى:

- J. CORKERY (dir.), **Gouvernance .Concepts et applications**, (Bruxelles, Institut international des sciences administratives, 1999).

الفرع الأول: ايتمولوجيا المصطلح

ترجع الأدبيات الغربية بأن أصل مصطلح "الحوكمة" مشتق من مصطلح (kubernáo) أو (Κυβερνάω)، المصطلح اليوناني الذي استخدمه أفلاطون. والذي يعني به "قيادة وتوجيه السفينة أو الدبابة"، بذلك المعنى الذي يراد به "قيادة الرجال". مصطلح يؤكد معنى القيادة كبعد استراتيجي في تسيير شؤون المدينة التي تتطلب فردًا "يوجه الدولة، يحكم في الجميع، يقود الكل ويمكن الجميع من الاستفادة".⁽¹⁾

انتقل المصطلح إلى اللاتينية (guberno) واستخرج منه مصطلحان: الأول وهو (gubernatio) والذي يحمل معنى توجيه السفينة ومعنى حكم الرجال دائماً، أما الثاني وهو (gubernantia)، فقد استخدم في لاتينية القرون الوسطى الأولى، بما يرادف معنى "الحوكمة". ومن الأصل إلى الفرع انتقل المصطلح إلى اللغات الأوروبية الناشئة والتي استخدمت المصطلحين للدلالة على نفس المعنى. فقد استخدمت اللغة الفرنسية الأول على نحو (gouvernement) والثاني على نحو (gouvernance)، أما اللغة الإسبانية فنجد المصطلحين على التوالي (gobierno) و (gobernanza). أما جارتها البرتغالية فاستخدمت (governo) و (governanza). أما اللغة الإنجليزية فاستخدمت الترجمة الفرنسية (gouvernement) و (gouvernance). وعلى العكس، فإن كل من الإيطالية والألمانية والهولندية ومثيلتها السويدية لم تستخدم في لغتها مثيلاً للحوكمة، لكنهم تبنوا في الأخير المصطلح الانجليزي (gouvernance) نظراً لاستخدامه المكثف.⁽²⁾

أما اللغة العربية فقد لاقى المصطلح الاستحسان، أثر الموافقة عليه من جامعة الأزهر في القاهرة كمرجع معروف في اللغة العربية. حيث يقدم "شارل د. عدوان" في دراسة تعريبية للفظ (Governance)، منشورة على صفحة ويب البنك الدولي. المقترحات والبدائل السابقة تقريباً مع مبررات مماثلة. حيث يبدأ بمصطلحي "إدارة الحكم" و"الحكم الجيد" اللذان تبناهما تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية

(1) Charles Tournier, "LE CONCEPT DE GOUVERNANCE EN SCIENCE POLITIQUE", **Papel Político**, Vol. 12, núm 1 (enero-junio, 2007) : p. 66

(2) *Ibid.*, p. 67

في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2003، ويدولهما البنك الدولي لكونهما أقل إثارة للجدل وأقل تحمياً للمعاني السياسية في ظل استعصاء التوافق على مصطلح مقبول يلقي الاجماع. (1)

نقد أطلق المختص الفرنسي في السياسات العامة (Jean Pierre Gaudin) (2) على مرحلة العصور الوسطى بالعصر الأول للحوكمة. أما العصر الثاني فاعتبره وليد مرحلة الأنوار. فلاسفة هذه المرحلة صبوا مفهوم "الحوكمة" انطلاقاً من تصور هيراركي للسلطة، كعنصر مركزي للمفهوم. أما مسار تحديد "الحوكمة" فشابه نوع من الارتباك والفوضى، أين قرن المفهوم في هذه المرحلة بـ "التعديل المتبادل بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية". كما استخدم أيضاً في الحوارات الفلسفية السياسية الفرنسية للمناداة بالتحول على النظام السياسي القديم. كون الحكومة كانت مقرونة بالملكية المطلقة، فإن الحوكمة في هذه الفترة تتمظهر كبديل يفرض التوازن بين السلطة الملكية والبرلمانية (مونتسكيو)، غير أن الاستخدام كان هامشياً، ما أحاله إلى الهجر. أما العصر الثالث، فيصفه (Gaudin) بعصر عودة "الحوكمة". (3)

نقد مثل الاقتصاد حقل إعادة بعث المفهوم من جديد. * ففي مقال للباحث (Ronald Coase) (4)، استخدمت "الحوكمة" للإشارة إلى أنماط التنسيق الداخلي الذي يسمح بخفض التكاليف الناجمة عن التحولات والتقلبات الحاصلة في الأسواق. مقارنة جديدة فتحت المجال للاقتصاديين النيو-مؤسستيين في سنوات 70 و80 ومن بينهم (Olivier E. Williamson) الذي وضع تعريفاً لما أسماه "بحوكمة

(1) عدوان شارل، "تعريب لفظ (governance)"، مجلة إدارة الحكم، أخبار وأفكار، نشرة إخبارية إلكترونية شهرية تصدر عن مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المجلد 1، (نوفمبر 2007)، ص 9.
(2) أنظر في هذا الصدد:

- Gaudin, J.-P, **Pourquoi la gouvernance ?**, (Presses de Sciences Po. 2002).

(3) Charles Tournier, op,cit., p. 67.

* يجب أن تخضع هذه الفرضية للتحقق. من النظرة البيليوغرافية السريعة، يبدو أنه يمكن حجز المرجع المستعمل كشاهد رئيسي لهذا النقل. كتاب ينصب تركيزه على مجال الاقتصاد السياسي، الذي يجمع بين الاقتصاد والعلوم السياسية. **أنظر الكتاب المرجع:**

- J. CAMPBELL, R. HOLLINGSWORTH et L. LINBERG (dir.), **Governance of the American Economy**, (Cambridge, Cambridge University Press), 1991.

(4) انظر في هذا الصدد:

- Ronald H. COASE, « La nature de la firme », **Revue française d'économie**, 2 (1) (1987) : p. 386-405. Traduction de « The Nature of the Firm », **Economica**, 4, (1937).

المؤسسات" (Corporate Governance)، والذي يراد بها "مجموع الآليات التنسيق، المأطرة للتنظيم الداخلي للمؤسسات وهذا لأجل فعالية أكبر". توجه يفسر كتكيف مع الافرازات غير المستحسنة من العملية الاقتصادية الإنتاجية (إعادة مراجعة أنماط الإنتاج الفوري)، عن طريق إعادة ضبط تسييرها ضمن لوائح معيارية وبتدابير وتنظيم يرشد التكاليف. وهذا انطلاقا من نموذج أقل هيراركية، والهدف دائما هو تحقيق الفعالية. هذا التطور في الرؤى الاقتصادية الجديدة، سمح بعودة مصطلح "الحوكمة" وعناصر القوة اللينة المقرونة بها، وهذا نظير القوة الصلبة التي تميز مصطلح "الحوكمة".⁽¹⁾

أما استعمال مصطلح "الحوكمة" في بعده الدلالي الخاص به، والمختلف عن ذلك المقرون بالحوكمة، فقد جاء صراحة على يد البنك الدولي كمؤسسة نقدية دولية تسوق لأيديولوجيا سياسية نيوليبرالية⁽²⁾. من خلال التقرير الصادر حول التنمية في دول الساحل جنوب الصحراء للبنك الدولي سنة 1983⁽³⁾، ودعم هذا التقرير بأخرين اثنين سنة 1992 و1994. والهدف من هذه التقارير، توضيح المفهوم الاستراتيجي للحوكمة لهدف ترشيد، وإعادة توزيع وشرعنة ممارساتها اتجاه الجهات الطالبة للدعم المالي من أجل التنمية⁽⁴⁾. ومن خلال مسار انسيابي، تبنت جميع الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة في الدعم من أجل التنمية⁽⁵⁾ هذا المفهوم وجعلته ركن أساسي في العقيدة المؤطرة لوظيفتها.

(1) Charlie Tournier, *op, cit.*, p. 68.

(2) P. DE SERNACLENS, « Gouvernance et crise des mécanismes de régulation internationale », **Revue internationale des sciences sociales**, no 155 (1998) : pp. 95-108.

(3) أنظر في هذا الصدد التقرير الصادر عن البنك الدولي :

- « The Sub-Saharan Africa. From Crisis to Sustainable Growth. A Long-Term Perspective Study », The World Bank, 1989.

(4) أنظر أيضا :

- « Governance and Development », The World Bank, 1992 et « Governance. The World Bank's Experience », The World Bank, 1994, ainsi que, plus tard, « Reforming Public Institutions and Strengthening Governance », The World Bank, 2000.

(5) من باب الاستثناس البيليوغرافي يمكن الاطلاع على :

- التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية (مثل 2003، الفصل 8)؛ لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD، التنمية التشاركية والحكم الرشيد، باريس، 1995؛

أما على مستوى علم السياسة، يبقى من الصعب رصد وتحديد الجهة التي تبنت الحوار حول "الحوكمة". غير أن كتابات كل من (Clarence N. Stone) و (James Rosenan) وكذا (Otto Czempied)، تعتبر عند معظم المحللين كمصادر مرجعية حاولت إعطاء مفهوم الحوكمة بعدها التفسيري. كما يعد الكتاب الجماعي (Modern Gouvernance) لمؤلفه (Jan Kooiman) محاولة نظيرية جادة أيضا، سعت لضبط مفهوم الحوكمة. أضف إليهم جهود باحثي جامعة (Irasme) في "نوتردام"، والتي أشارت إلى الصعوبات التي تواجه الدول الغربية في توجيه مجتمعاتهم، وهذا انطلاقا من الاعتبار القائم على أن الدولة القومية هي "تتاج تفاوض" بين مختلف الأعمدة أو البنى الديمقراطية، النخب الليبرالية داخل المجتمعات.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الحوكمة: بين الغاية الإرشادية ورهان ضبط مفهوم مضطرب دلاليا

إن ميعى فهم الأنماط الحكومية* على شاكلة أنماط إدارة التجمعات التجارية، أو عبر عدسات البراديمات التي تشكل صميم العلوم الاقتصادية⁽²⁾، جعل من مفهوم "الحوكمة" ذو أبعاد دلالية، تتأرجح بين استعماله الأيديولوجية من طرف البيروقراطيات المحتكرة لمضامينه والناشرة والمنفذة لضوابطه، وبين اعتبارات التحليل السياسي ذو الطموح الويبييري في الحيادية الأكسيولوجية، الهدف منها الوصول إلى الدقة والمتانة التحليلية. ورغم صعوبة تحصيل مفهوم محايد، ومن ثم استعصاء قبوله بصياغة ودلالة

• دور صندوق النقد الدولي في قضايا الحوكمة، واشنطن العاصمة، 1996؛ اللجنة الأوروبية، إدارة الاتصالات والتنمية، أكتوبر 2003، المديرية العامة للتعاون الإنمائي التابعة للخدمة العامة الفيدرالية البلجيكية، الشؤون الخارجية، التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي، المذكرة الاستراتيجية "بناء السلام"، بروكسل، DGCI؛ التعاون الإنمائي "ركائز بناء السلام". الحكم الرشيد والمجتمع المدني"، يوليو 2002. حول الخط المشترك للتماسك الإيديولوجي الذي يعبر عن خطاب وممارسات إدارة المؤسسات الإنمائية الدولية. أنظر أيضا:

- D. OSBORNE, « Governance, Partnership and Development », in J. CORKERY (dir.).

⁽¹⁾ Charlie Tournier, *op. cit.*, pp. 68-70.

* نعني بعبارة "أنماط الحكم"، هنا مجموعة من التفاعلات المفصلية، إما يمكن ملاحظتها بانتظام أو المقصود ملاحظتها بانتظام، في التنفيذ الفعال للعمليات الحكومية التي تجري في سياق معين.

⁽²⁾ أنظر في هذا الصدد:

- LECA J., « Sur la gouvernance démocratique : entre théorie normative et méthodes de recherche empirique », in GOBIN C., RIHOUX B., dir., **La démocratie dans tous ses états – Systèmes politiques entre crise et renouveau**, (Bruylant, Bruxelles), 2000.

توافقية مستقرة.⁽¹⁾ لكن هذا لا يمنع من محاولة رصد نواة صلبة دلالية وذات مقاصد، لمفهوم محل خلاف حاد. محاولة تسعى الى اخراج الحوكمة كمفهوم من بناه الرسمية من الناحية التنظيمية الى بنى اقل تتابعية، تجاوز التراص التسلسلي الذي تعرف به الأطر التقليدية في الحكم.⁽²⁾

فإذا كان استخدام "الحوكمة" في معنى أقرب إلى الاستقرار ضمن حيز ضيق من ناحية المعنى، كان عبر مفهوم "الحكومة"، كمرادف تقليدي يشير إلى البنى الرسمية من الناحية الوظيفية والعضوية وكذا المؤسساتية. فإن الحيز الأوسع من ناحية المعنى، يحمل على عاتقه انشغالين أساسين: فمن جهة، التركيز على التفرقة بين "الحكومة" التي تحافظ وظيفيا على نشاطها التحكمي، بذلك المعنى الأقرب إلى السلطة والسيطرة منه إلى الضبط. وبين "الحوكمة" للإشارة إلى فعل جماعي متعدد الأبعاد والمستويات، يشمل فواعل تستمد مبرراتها من تراجع مركزية الحكم وذهاب نفوذه، لتعيد ترتيب العلاقة بين السلطة والحكم بطريقة متشابكة. ومن جهة ثانية، إدراج مفهوم غير مألوف في إدارة الحكم، يوحي إلى تشجيع نمط جديد من إدارة الأعمال العامة يجاوز التوضع السلبي بالنسبة لمفهوم "الحكومة" واقتراح مفهوم إيجابي بمقدوره التذليل من أزمة الشرعية الديمقراطية التي أصبحت تعيشها دولة الحداثة. خاصة أمام العجز البنوي للديمقراطيات الغربية في الاستجابة إلى المطالب الاجتماعية.⁽³⁾ بتعبير آخر، فإن الديمقراطية التشاركية بمفهومها التقليدي لم تعد قادرة على احتواء تطلعات المجتمعات التي أصبحت تشترط المساءلة والتشاركية.⁽⁴⁾

فإذا كانت "الحكومة" من الناحية الوظيفية تحافظ على نشاطها التحكمي ومتابعه الأفعال/ الأعمال التي تسعى لضمان أوجه التنظيم الرسمي للسلوك الإنساني داخل كيان اجتماعي وجغرافي معين، أو ما يقصد به ذلك "المسار الحكومي" (Gouvernement Prosses). فإن هذه الأعمال قد تنجم عن تصرفات وتفاعل العديد من الفواعل ذات الكيانات المتباينة، ما يعني أنها قد لا تتوقف أو تنتهي في شريحة الفواعل التي يحددها مصطلح "الحكومة" في معناه العضوي. كما أنها لا تتوقف في أنماط التفاعل المنصوص عليه رسميا في التنظيم القانوني لهذه الأعمال، والتي يحددها مصطلح "الحكومة" في معناه المؤسساتي. فالمعنى العضوي، على هذا النحو يحصر "الحكومة" في نمط واحد من الفواعل

(1) Olivier Paye, *op. cit.*, p.32.

(2) *Ibid.*,

(3) Charlie Tournier, *op. cit.*, pp. 72-73.

(4) Isabelle Lacroix et Pier-Olivier St-Arnaud, "La gouvernance : tenter une définition" **Cahiers de recherche en politique appliquée**. Vol. IV, Numéro 3 (Automne 2012) : p.22.

التي تمارس معناها الوظيفي: أي تلك الفئة التي يفترض بها اكتساب السلطة اللازمة لتسيير "المسار الحكومي"، المفعول في فضاء اجتماعي وجغرافي معين وهذا من خلال ممارسة امتياز صنع القرار القانوني ذو الطابع الملزم.⁽¹⁾

غير أن عملية الفصل الاصطلاحي الذي تمارسه "الحوكمة" على المعاني المتباينة والمختلفة، المصنفة ضمن فئة مصطلحات الحكومة، تسعى إلى طموح في أقله: إقحام الفواعل السياسية المسماة "بغير المؤسساتية، غير الدولية والاجتماعية والخاصة في المسار الحكومي. هذه الفواعل، وفي مجملها تشكل ما يطلق عليه "بالمجتمع المدني". أما الطموح في أقصاه، فهو يسعى إلى توسعة المسار الحكومي وفتحه، وجعله أكثر مرونة وإخراجه من تموقعه التقليدي. بذلك المعني الذي يغازل فيه مقارنة أقل ستاتيكية، تحاول التملص من نموذج حكم "دولاتي-التمركز"، تجعل من الحكومة ذلك الإطار القانوني الأوسع في إنتاج الفعل الحكومي. من جهة أخرى، فإن تبني مقارنة أكثر دينامية تتخطى مشكلة تشطي وانقسام المسار الحكومي، من خلال اقتناص تلك اللحظة أو ذلك التوقيت الذي يكمن في صنع القرار، والتدخل أو المساهمة في الأمر الرسمي المرتب لعمل المؤسسات العامة أو ما يلخصه المصطلح الانجليزي عند الحديث عن "الحوكمة" ب (Stakeholders) أو أصحاب المصلحة.⁽²⁾

فالحوكمة في بعدها الاكسيولوجي، تدافع عن تلك الرؤية التي تمكن مختلف الفواعل السياسية عن ممارسة السلطة السياسية بأكثر ديمقراطية، وهذا بمعناها الليبرالي التشاركي. فعدسة "الحوكمة" تسمح بتصور "أنماط حكومية" أكثر تفتحاً للعمل الجماعي المنظم. هذه الأنماط التي تكون فيها السلطة العامة مسؤولة عن أفعالها، تمارس صلاحياتها في جو من الشفافية، يتيح لها المحافظة على مصالح الجماعات الإنسانية كمرجعية قانونية أنشأتها كسلطة. أما على مستوى خطابات رجال السياسة، فإن الحوكمة تحمل معها قبل كل شيء رؤية أكثر سوسيولوجية، تطمح إلى الإحاطة بالظاهرة الإنسانية من زاوية علاقتها بالإطار المجتمعي الذي تبني فيه، سواء تعلق الأمر بالمحلي، الوطني، الاقليمي أو الدولي. وبالتالي توسيع الأنماط الحكومية التي تتجاوز الترتيبات المؤسساتية، التي من المفترض ممارستها من وجهة

(1) Olivier Paye, *op, cit.*, p.17.

(2) *Ibid.*, p. 18.

نظر قانونية، بذلك المعنى الذي يجسد النقلة العكسية في صناعة السياسة من العمل الهيراركي (أعلى/ أسفل) نحو عمل شبكي وتعاوني (سفلي/ علوي).⁽¹⁾

فالحوكمة تصبح بذلك تعبير عن ظاهرة شاملة وأشمل من الحكومة، لا لشيء إلا لاحتضانها لما يجاوز الحكومي والرسمي، من قبيل استيعاب الآليات غير الحكومية وغير الرسمية التي تتيح للفواعل ضمن نطاقها المضي قُدماً نحو تلبية احتياجاتهم. وهذا ضمن أطر تحاول تجاوز البنى التقليدية إلى بنى أقل هيراركية أو تراتبية.

اقترحت اللجنة الأوروبية تعريف لمفهوم "الحوكمة"، يتماشى والسياق الذي رافق توسع الاتحاد الأوروبي، ويعكس بعضاً من القدرة على التعميم في استعماله. "فالحوكمة بالنسبة لمؤسسة كالاتحاد الأوروبي، تشير إلى "القواعد والعمليات وكذا السلوكيات التي تؤثر على ممارسة السلطات على المستوى الأوروبي، وبالتحديد فيما يخص مسألة الانفتاح، المشاركة، المسؤولية، والفعالية وكذا التناسق".⁽²⁾ حيث يقدم هذا التعريف عناصر محورية للعديد من المحللين كالقواعد والعمليات، والمشاركة وعلاقتها بمفهوم المسؤولية.

أما منظمة الأمم المتحدة، فقد ورد في البرنامج الأممي من أجل التنمية (PNUD) ان الحوكمة تتناغم والواقع الدولي: "إذ يمكن النظر إليها كممارسة للسلطة الاقتصادية، السياسية وكذا الإدارية وهذا في إدارة شؤون الدولة على جميع المستويات. فهي تشمل على الميكانزمات، العمليات وكذا المؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم الشرعية، يؤدون التزاماتهم ويفاوضون حول اختلافاتهم".⁽³⁾ تعريف يقدم في طياته اشارات إلى الاجراءات ويحتكم إلى القواعد الشرعية المؤطرة لهذا النهج، مع الدلالة إلى منطق المشاركة والمساءلة، كما يضيف لمفهوم المشاركة بعد إدارة المنازعات من خلال وساطة معينة.

(1) *Ibid.*,

(2) UNION EUROPÉENNE. « **Gouvernance européenne : un livre blanc** », sur le site de La Commission européenne. Consultée le 22 juillet 2017. Available at : <http://eurlex.europa.eu/LexUriServ/site/fr/com/2001/com2001_0428fr01.pdf>

(3) UNITED NATIONS. UNITED NATIONS. « **Governance for sustainable human development** », on the website of United Nations Development Program. Consultée le 22 juillet 2017. Available at : <<http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm#b>>

أما الوكالة الكندية للتنمية العالمية (ACDI)، فقد اقترحت تعريفاً يركز على بعض مكونات الحوكمة: "الحوكمة تلم بالقيم، القواعد، المؤسسات وكذا العمليات التي بفضلها يحاول الأفراد والمنظمات الوصول إلى أهدافهم المشتركة، اتخاذ القرارات، إرساء الشرعية، وممارسة السلطات".⁽¹⁾

أما قاموس (Beitone) الخاص بالعلوم الاقتصادية، فتبنى مفهوماً للحوكمة مطابقاً لتعريف المحافظ الأوروبي (P. Lamy): "مجموعة الصفقات التي يتم من خلالها إرساء القواعد، عقدها، شرعنتها، إدخالها حيز التنفيذ ومراقبتها".⁽²⁾ تعريف يجعل من الحوكمة تأخذ شكل العملية أو المسار، لنشاط يتحقق بتلاقي أفعال/ أعمال لاعبين كثر موجّهين بذلك قرارات وإجراءات في نهاية المطاف.

كما أرفق (Hermet) لمفهوم الحوكمة في مؤلفه في العلوم السياسية، مفاهيم الرسمية وغير الرسمية، باعتبارهم مستويين لا ينفصلان عن الحوكمة: "فهي مجموعة الاجراءات المؤسسية، وعلاقات السلطة وأنماط التسيير العام أو الخاص سواء الرسمي أو غير الرسمي والتي تأطر الفعل العام الحقيقي".⁽³⁾ أما "جيمس روزنو" فهو يخصها بمفهوم واسع وفضفاض، فينظر إليها " كمجموعة آليات الرقابة التي تحكمها بنى، وأهداف وعمليات مختلفة. ربما تشترك كل آلية بتاريخ وثقافة وبنى مع أخرى، لكن ليس ثمة صفات مشتركة بين كل الآليات". وكأنه هنا يشير الى شبكة من التداخلات المحيطة بالدولة لدجة أنها لا تعدو أكثر من فاعل من بين فاعلين آخرين، لكن من دون أن تفقد من منطقيتها، وتنتقل أماكن السلطة من دون أن تبرز تراتبيات جديدة بالضرورة.⁽⁴⁾

من جهته قدم (Moreau Défarges) مقارنة سعت الى التعريف بالمفهوم أيضاً، وهذا من خلال السياق الذي رأته فيه النور. فالحوكمة يراها مثلها مثل العالمية والعولمة، مفهوم وليد حقبة تعكس

(1) Isabelle Lacroix et Pier-Olivier St-Arnaud, op.cit. p. 24.

(2) Alain BEITONE. Dictionnaire des sciences économiques, 2e édition, (Paris : Armand Colin, 2007), p.252 .

(3) Guy HERMET. Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques, 3e édition, (Paris : Armand Colin), 1998, p. 114.

(4) Gérard Dussouy, Traité de relations internationales : Les théories de la mondialité. Tome III, (Paris : Éditions : L'Harmattan, 2009), p. 161.

ظهور أنماط جديدة من إدارة المجتمعات والعلاقات الدولية. فهي تأصل لمسار مفاوضات دائم، بين فواعل النظام وهذا على قدم المساواة: الدولة، المنظمات، الشركات... إلخ.⁽¹⁾

فمع الحوكمة، يصبح المجال أو الحقل الاجتماعي ككلية. فإذا كان من المفروض على السلطة إملاء أولوياتها من الأعلى، فالأمر يتغير ويصبح الدور محصور في التنظيم، التحكم. فالبعد الجماعي المدرج هنا، يتجاوز ذلك التمثيل النازل، إلى تمثيل يتحقق فيه تطلعات جميع الأطراف الفاعلة. تجدر الإشارة إلى أن تعريف (Défarges) يتلاقى في كثير من فحواه مع ما تقدم به "معهد البحوث والنقاشات حول الحوكمة" الذي يعتبرها: "تعنى بالأساس بأنماط التنظيم الخاصة "بالعيش المشترك" بين المجتمعات، من المستوى المحلي وصولاً إلى الدولي ... وكذا إنتاج قواعد مشتركة [...] لها صفة الشرعية، بعيدة عن صيغ الإلزام من "الأعلى"، نتاج مسار جماعي، يسعى إلى الاستجابة والإجابة على التحديات المشتركة، وهذا بالتوافق مع القيم المعلنة والمتقاسمة."⁽²⁾

حاولت بدورها (Smouth et all) وضع تعريف للحوكمة في معجم العلاقات الدولية. فهي تراها على أنها: "تصف نموذجاً للفعل العام، نابع من التفاعلات بين الفواعل الخاصة والعامة بعيداً عن الانتماءات الإقليمية، بحيث تضبط الحوكمة من خلال أربعة خصائص تعريفية"⁽³⁾:

- ليست بنظام من القواعد ولا بالنشاط بل عبارة عن مسار.
- ليست محصورة في شكلها الرسمي بل تتكأ على التفاعلات المستمرة والدائمة.
- ليست مبنية على الهيمنة بل على الاتفاق.
- تتورط فيها كل من الفواعل العامة والخاصة.

ما يمكن استخلاصه من التعاريف السالفة الذكر، هو أن مسعى الوصول إلى تعريف وظيفي، انطلاقاً من وجهة نظر تحليلية للحوكمة يجب أن تراعى فيه: القواعد، العمليات/ المسارات، المصالح،

(1) Philippe MOREAU DEFARGES. **La gouvernance**, (Paris : Presses universitaires de France, collection « Que sais-je)?, 2003, p. 96.

(2) INSTITUT DE RECHERCHE ET DE DÉBAT SUR LA GOUVERNANCE. « IRG : Nos activités et notre réseau dans le monde », Site de l'Institut de recherche et de débat sur la gouvernance. Consultée le 10 aout 2017. Available at : <http://www.institut-gouvernance.org/index_fr.htm>

(3) Marie-Claude SMOUTS, Dario BATTISTELLA et Pascal VENNESSON. **Dictionnaire des relations internationales : Approches concepts doctrines**, (Paris: Dalloz, 2003), p. 238.

الفاعول، السلطة، المشاركة، التفاوض، القرار، والتطبيق أو مباشرة التنفيذ. عوامل حاولت كل (Isabelle Lacroix) و (Pier-Olivier St-Arnaud) إدراجها في هذا التعريف: "الحوكمة هي مجموع القواعد والعمليات الجماعية، ذات الطابع الرسمي وغير الرسمي، والتي يمكن للفاعول المعنية المشاركة في القرار ومباشرة تنفيذ الأعمال العامة. هذه القواعد والعمليات كالقرارات الناجمة عنها، ما هي إلا نتاج تفاوض دائم بين عديد الفواعل المتورطة. تفاوض يسعى إلى توجيه القرارات والأعمال، بالإضافة إلى اقتسام أعباء المسؤولية بين مجموع هذه الفواعل المتورطة في العملية، مع مراعاة فكرة أن لكل فاعل شكل من أشكال السلطة".⁽¹⁾

يبقى أن رهان ضبط مفهوم، متفق عليه على أنه جد خلافي، فتح عديد الأقواس والتساؤلات المرتبطة بالواقع الامبريقي/ العملي لمفهوم الحوكمة. أما أحد هذه أهم هذه الأقواس هي: فكرة تجزؤ السلطة.

المطلب الثاني: الحوكمة كمسار للتحويل في البنى: من الهيراركية الى الهيتيراركية

أحد النقاط المفصلية التي يجب تذليلها، لإخراج مفهوم الحوكمة من شحنة الإيديولوجية وتقريبه دائما من الغاية الإرشادية، تكمن في تحديد تلك "اللحظة" أو "ذلك التوقيت" الذي يحقق لنا عملية التحويل، من بنية هيراركية للسلطة إلى بنية من نمط شبكي، يحيل "الحكومة" من فاعل مركزي ومهيمن ذو طبيعة "هيقيلية" إلى فاعل من بين فواعل يمكن به تبرير استعمال مصطلح الحوكمة.⁽²⁾

الفرع الأول: تشظي السلطة بين الجهات الفاعلة المتعددة: تقويض النموذج الخطي للحكم

إن أزمة الديمقراطية الناجمة في جزئها الكبير، من عجز جهاز الدولة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتزايدة، وحالة الإرهاق الذي وصلت إليه الأشكال التقليدية للعمل/ الفعل العام (أزمة الدولة-الراعية). أفرزت توجهها جديدا نحو أشكال جديدة للإدارة، أكثر ملائمة لسياقات اقتصادية وسوسيو-سياسية أكثر تعقيدا، جراء الضغوط الناجمة عن العولمة التي أصبحت تسأل بالحاح وبشكل مباشر على قدرة الدولة في الحكم.⁽³⁾

(1) Isabelle Lacroix et Pier-Olivier St-Arnaud, *op.cit.* p. 24.

(2) Patrick LE GALÈS, « Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine », **Revue française de science politique**, 45 (1), (1995) : pp. 57-67.

(3) *Ibid.*,

فالحديث أصبح الآن عن الانتقال من وصاية العقد المركزي إلى اللامركزي، ومن الدولة القائمة على إعادة التوزيع إلى الدولة القائمة على الضبط، ومن إدارة الخدمات العامة إلى الإدارة بحسب قواعد السوق، ومن "التوجيه" العام إلى التعاون بين الفواعل العامة والفواعل الخاصة. مطالب أحدثت تشظيا في حقول التدخل والمسؤوليات المنوطة بالدولة وحصرت الفعل العام بمدلوله دولاتي التمركز. وعليه، فإن عودة منطق الإدارة بالحوكمة، ما هو إلا نتاج التقلبات الحاصلة داخل العلاقات المأطرة بين السياسي، والاقتصادي وفعاليات المجتمع المدني، وكذا السياق المعولم. كلها عوامل التقت لمساءلة قدرة الدولة والحوكمة على تنظيم المجتمع، فالأمر أصبح يتعلق بأزمة "حكم" تعيشه الدولة الحديثة، أمام تزايد الطلبات الاجتماعية، تعدد الفواعل وندرة الموارد. وبالتالي، أصبح من الضروري البحث عن إجابات جديدة لمشاكل الضبط، وهذا في بيئة مجزأة أو متشظية، سمتها اللاتيقين.⁽¹⁾

فعنصر الجذب، الذي تقدمه الحوكمة هو كونها تسمح بالالمام بذلك الواقع الذي كانت فيه المسؤوليات منوطة بالدولة وتحولت فيه تدريجياً لتصبح متقاسمة بين الفواعل الاجتماعية، والتي ترتب انتاج تمفصلات جديدة. ما يحيلنا كنتيجة إلى تفضيل أنماط التنسيق التي ترتكز على الثقة، التعاون، المشاركة، التفاوض والبحث عن الإجماع، عندما يتعلق الأمر بوضع تنازعي وهذا مقارنة لشكل السلطة الهريراركية أو الهرمية، بذلك المعني الذي يتم فيه إفراغ مفهوم السلطة من محتواها. فالحوكمة تناشد بإعادة صياغة المشكلات الكلاسيكية للسوسيولوجيا السياسية المتعلقة بالسلطة.⁽²⁾

تظهر فائدة شبكة التحليل هذه، خاصة إذا تعلق الأمر بمسعى فهم العلاقات التنازعية التي قد تحصل في إطار التنسيق لأجل حل مشكل معقد. فانطلاقاً من مونوغرافيا تسرد التجارب الملموسة*،

⁽²⁾ *Ibid.*,

⁽³⁾ *Ibid.*,

* يمكن اقتباس الدراسة التي أجريت من قبل المفوضية العامة بخصوص الخطة الخاصة بظهور وتوحيد القطب الفضائي لمدينة تولوز الفرنسية. يُظهر تحليل عمليات التنسيق الطويلة الأجل الانتقال من الحوكمة أين يكون الفاعل العام حاضراً جداً من خلال اقحام الدولة للمركز القومي للدراسات الفضائية (CNES) إلى تولوز، في شكل من أشكال الحوكمة المختلطة بداية من ثمانينيات القرن الماضي من خلال شراكة بين CNES وممثل خاص مثل Matra، للانتقال أخيراً نحو شكل أكثر تعقيداً من الحوكمة، حيث ينضم إلى هذين اللاعبين الرئيسيين الجماعات المحلية الممثلة في شخص المجلس الاقليمي. أنظر في هذا الصدد الى:

- Jean-Benoît Zimmermann et all, " **Construction territoriale et dynamiques productives** ". Disponible sur le site. URL : https://www.researchgate.net/publication/5058238_Construction_territoriale_et_dynamiques_productives

تسلط الضوء على أشكال متنوعة من الحوكمة، وانطلاقاً من علاقات السلطة بين مختلف الفواعل وأنماط حل النزاعات الناجمة سواء على المستوى المحلي أو في إطار العلاقات البينية بين المسارات المحلية أو الشاملة، تفرض الحوكمة إيجاد أرضية تفاهم جماعية أمام تنازع المصالح. كون مرتكزات السلطة ليست بالقانونية فقط، بل تتعداه إلى ذلك البعد الاجتماعي، بتلك الدلالة التي تؤكد على قدرة الفواعل على تغيير أوفهم قواعد التنسيق.⁽¹⁾

من هذا المنطلق، فإن الحوكمة تأخذ على عاتقها العمل الجماعي والبعد الاستراتيجي النابع من مفعول مجموع المواقع الاستراتيجية للفواعل المختلفة. تجاوز مفهوم السلطة، بوصفها مفهوماً مركزياً يعكس علاقة النظام السياسي أو الدولة بالأفراد إلى مفهوم يتشكل من مجموعة العلاقات والنظم المتشابكة يتداخل فيها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والمعرفي.⁽²⁾

تصور يتملص من السلطة الهيراركية أو الخطية تكون فيها الكلمة للدولة، للميل والتحول إلى سلطة هجينة متعددة البنى وليدة "فن الحكم". حيث يجادل "فوكو" أن "فن الحكم" ليس في البحث عن أساسياته النابعة من تلك القواعد المتعالية، بل في إيجاد مبادئ وأساسيات عقلانيته فيما يشكل الواقع الخاص بالدولة.⁽³⁾

اتجاه فلسفي جديد يبحث عن السلطة في التركيب الاجتماعي، مؤسس بموجب تحرر معرفي من أشكال السلطة التقليدية، فمع كل من "نيتشه" و"ماركوز" و"غرامشي"، لم تعد السلطة نتاج تفاعلات سياسية صادرة عن مركز النظام السياسي، متمركزة في أجهزة الدولة، بل أضحت ذات طبيعة متشظية ومجزأة، متعددة الفضاءات، وشبكة تشمل مختلف العلاقات والمجالات والقوى والسلوك والتصورات والأفكار. فالتعامل مع السلطة أضحي استراتيجية، بذلك المعنى الذي يجسد عدم خضوعها للتملك، أي

(1) Jean-Pierre GILLY et Frédéric WALLET, « Forms of Proximity, Local Governance and the Dynamic of Local Economic Spaces : The Case of Industrial Conversion Processes », **International Journal of Urban and Regional Research**, 25 (3), 2001, pp.553-570.

(2) حسام أبو حامد، المنظور الفلسفي للسلطة عند ميشيل فوكو: ثورة في المنهج، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/10/23

على الرابط التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/diffah/books/2018/3/3/المنهج-في-ثورة-فوكو-عند-ميشيل-فوكو-ثورة-في-المنهج>

(1) Catherine Baron, op.cit. pp. 333-334.

أنها ليست ملك أحد ومحايتة، تتجسد فيها ظاهرة الانتشار في مفاصل المجتمع كله وإجرائية كونها تعكس إجراءات خفية ومعلنة في الوقت نفسه.⁽¹⁾

فتعدد السلطات أو تعدد الأنماط الحكومية أو سياسات الحكم كما يصفها "ميتشال فوكو"، تشكل رؤية جديدة لعلاقة السلطة بالدولة. بالمعنى، الذي يحدث اختراقاً صريحاً لمفهوم هيراركية أو خطية السلطة، لصالح إثبات انتشار السلطة في بنية المجتمع كله. كما أن التعامل مع السلطة بوصفها منتجاً لا يمكن احتكاره في جهاز معين، صنع واقعا جديد أكثر حرية وأقل إخضاع وهيمنة. وإذا كان "الواقع الخاص بالدولة" في حالة تطور فإننا بصدد رؤية ديناميكية، مسارية لحالة التنسيق بين الفواعل الصانعة لشبكة الواقع. تتفق وأصالة التوقيت الذي أعيد فيه مساءلة البديهيات والمساهمات وزعزعة طرق التفكير وأعاد عملية الاشكالية في تشكيل الإرادة السياسية.⁽²⁾ حالة التماهي هذه، في الحدود الفاصلة بين دائرة العام ودائرة الخاص، أنتجت أنماط جديدة من الفعل العام، تجاوز حالة الاستهلاك الراجح للمفهوم الصنمية (تقليدية)، التي أفقدها السياق الجديد قدرتها التفسيرية ومفعولها النقدي.⁽³⁾

كان من مخرجات هذا السياق، تحول في التفاعل من منطق "هيراركي" وذلك عبر تمفصلات عمودية، إلى تفاعل لم تعد له نقاط ثابتة أو عمودية مراقبة من قبل الدولة. ما جعل من مقارنة الظاهرة الاجتماعية، عموماً والدولية بالأخص، بمنظور الصورة التي تقدمها لنا الخارطة وتجسمها بشكل مسطح، تجانب الدقة. يلح كل من (D.bigo) و(R.B.G Walker) على الاستعانة بالتجسيم الطبوغرافي*،

(1) حسام أبو حامد، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع.

(3) أنظر في هذا الصدد لكتاب:

• عزمي بشارة، "المجتمع المدني: دراسة نقدية". متوفر على الرابط التالي:

<<http://www.sooqkaz.com/index.php>> عزمي بشارة/المجتمع-المدني-عزمي-بشارة

* دعى "جيل دولوز" (Gilles Deleuze) الى مقارنة الظواهر من منظور الطبوغرافيا كبديل عن المنظور الخارطة المسطحة، ذلك أن حدود الدولة ذاتها كتصور خضعت لتغيرات بنوية ويجب مقاربتها بمنطق مختلف وبمعايير وغير معهودة.

• R. B. J. Walker and Dider Bigo, Political Sociology and the Problem of the International*, Millenium Journal of International relations, 35 (3), 2007.

الذي يساعد على تقريب الصورة بشكل أدق ويفسر بصورة أوضح، عدم إمكانية الحسم في مواقع الثقل الرئيسية في العالم والتي تحرك الأحداث. (1)

فإعادة ضبط الأفكار والتصورات المعرفية التقليدية الخاصة بالسلطة، يعبر عنه من خلال نظام التعقد*. ذلك أن المخرجات السلطوية أصبحت تتساب وفق منحى غير هيراركي (Scale-free) في مسار أشبه بـ "شريط موبيس" (Mobius- strip). (2) بحيث يعبر هذا الشريط بطريقة جيدة على انسياب الظاهرة السلطوية على المستوى العالمي والمحلي والوطني، كما يعبر عن التجاذبات بين النزعة المحلية والعلومة. فما يوجه مسار الأحداث (في نظام سمته التعقد) هو التفاعل الشبكي، حيث يتضمن هذا التفاعل: الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية، الدول، النخب داخل

(1) عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، (دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، 2009)، ص. 192.

* يستعرض "بردايم التعقد" مسألة ابستمولوجية بذلك المعنى الذي يساؤل حول الأصل في الطبيعة: أهو التعقد أو التبسيط. يجادل "جيمس غليك" الى ميل العلم الكلاسيكي الى الحتمية وميزة الانتظام، متجاهلا دور عوامل الفوضى والاضطراب في عمل الطبيعة، ومستعيضا بالتقريبات الخطية، دون إيلاء اهتمام بالنظم الأخطية التي تحتوي على الشاوس (Chaos). يحاجج "ادغار موران" (Morin) بأن "التعقد" عبارة عن نسيج (Complexus) من الأحداث والأفعال والتفاعلات والارتدادات والتحديات والمصادفات التي تصنع وتشكل عالمنا الظاهراتي. الأمر الذي يجعل منه (التعقد) غامضا وسمته اللاتيقين (Uncertainties). يقدم هذا البردايم عديد المزايا وهذا في مخالفته للنظام التقليدي أو البسيط. فهو ينطوي على مستوى عالي أو حاد من التفاعلات بين عدد كبير من الفواعل. يسعى الى الامام بالظاهرة الاجتماعية في بعدها الكلاسيكي، متحاشيا الاختزال. كما يصعب الجهة الأكثر فعالية في المنظومة ككل. فضلا على أنه متفتح على الظواهر الأخرى وخاضعة لمنطق التحول المستمر كونها ديناميكية. أما محصلاتها فلا يمكن التنبؤ بها فهي عادة ما تكون مفاجئة. **أنظر في هذا الصدد الى أعمال:**

- Neil E. Harisson, „Thinking About The World We Make“, in Neil E. Harisson (ed.), **Complexity in World Politics: Concepts and Methods of A New Paradigm** (NY: State University of New York Press, 2006).
- Paul Cilliers, **Complexity and postmodernism: Understanding complex systems**, (New York, Routledge, 1998).

• عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، 2009.

• محمد حمشي، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية 2017.

(2) أنظر في هذا الصدد الى:

- R. B. J. Walker and Dider Bigo, Political Sociology and the Problem of the International“, **Millenium Journal of International relations** 35 (3), (2007).

الدولة الواحدة، الجماهير وغيرهم. وكأن المبدأ هو عدم التسليم بأن النظام الكلي، توجهه إحدى المستويات دون الأخرى، ومقاربة الظواهر باعتبارها تفاعلا بين أنظمة شبكية بمراكز ثقل وسلطة متجاذبة، تتساب في مسار لا نهائي تماما كما في "شريط موبايوس". وهذا بالاعتماد على تمفصلات لا يمكن ضبطها من طرف الحكومات، كونها تسلك كل المسارات التي يمكن تخيلها (أعلى - أسفل) والعكس وتتقاطع بطريقة لن نتمكن معها من تحديد نقطة الانطلاق.⁽¹⁾

وكان الطرح هنا يساؤل حول تلك الأسس الميكروية للعمليات الماكروية، بتلك الطريقة التي تقوم من خلالها التفاعلات على المستوى الجزئي بالتأثير في العمليات التي تقع على المستوى الكلي. وعليه، فالإجابة تكمن في طيات أدبيات التعمد التي تنبذ الوصف الستاتيكي، لأنه ينسجم مع طبيعة الأنظمة الجديدة.⁽²⁾

فالحياة في النهاية شبكات اتصالية وهذه الشبكات تصنع أنظمة معقدة، تتطوي على تفاعلات بين عدد كبير من الفواعل بمستوى حاد، يسمح لها بالإمام بالظاهرة الاجتماعية عموما والدولية بالأخص، التي ترفض التفسيرات المعرفية الاختزالية وتخضع لمنطق التحول، أما محصلاتها فهي عادة مفاجئة للملاحظين. فعدم قدرة الأطر التقليدية المأطرة للتنظيم البشري، على تفسير التغيير الذي يجري سواء على الصعيد المحلي، الوطني الإقليمي أو الدولي. والصعود القوي للأفراد في كنف المجتمعات (لا سيما الغربية) والشؤون الدولية، كون الأفراد العاديين أصبحوا أكثر تعليما وثقافة، وأقدر على التعريف برغباتهم. واتخاذ القرار برفع أصواتهم: "أنا لي شأن أيضا" (I count too) على حد تعبير "جيمس روزنو". قطيعة وانعتاق يصفها هذا الأخير، بالعامل الاجتماعي الأصغر (micro - social)، ينسجم مع ما جرى من تحول بنيوي وليد تشظي البنى الكبرى (Marco-structure)، ونشوء معيار بنيوي جديد، وضع للدلالة على العلاقة المتناقضة بين مستوى "الميكرو" ومستوى "الماكرو". لأنها تنشأ من الاعتماد المتبادل المركب لإدارة الافراد والجماعات في الاستقلالية، بعد أن راحت معارفهم تزداد يوما بعد يوم من جهة، كما تنشأ في سياق تكنولوجي وبنيوي تزداد قوته وتعدديته من جهة أخرى. إضافة إلى معيار العلاقة نفسه الذي قد تغير إذ سجل انخفاضا كبيرا في سلطة الدولة وعدم قدرتها على السيطرة

(1) عادل زقاغ، نفس المرجع، ص ص. 191-193.

(2) Gérard Dussouy, *op.cit.* pp. 131-132.

كعهدها السابق على "الفاعلين الأحرار ذوي السيادة (Sovereignty-free actors)" والأفراد المتعجلين لانتهادها.⁽¹⁾

حيث يحاجج "جيمس روزينو"، بأن التوجه أصبح يميل إلى عالم الدول الغارقة في سلطات محيطية من الفاعلين غير الدوليين، والتي ترى في كثير منهم فاعلين أحرار ذوي سيادة. بذلك المعنى الذي يعزز اتجاه العالم نحو لا مركزية المجتمعات الوطنية، التي تسمح بالاتساع المتدرج لعدد كبير من المنظومات الفرعية، والأفراد، والجماعات أو التجمعات البشرية. وقد فادته ظاهرة تحرر الفاعلين هذه إلى تمييز أجهزة شبكية تتمتع بها السلطات المحيطية، يسميها بالتراكمات التشاركية (Participatory Aggregations). هذه التراكمات التي هي في الحقيقة عبارة عن شبكات تحقق معيار القصدية، خلافاً للأفراد الآخرين الذين هم عبارة عن تدفقات: التمييز بينهم هو الفرق بين النتائج غير المخطط لها (أي التدفقات) والتنظيم المحسوب (شبكات)، وبين تراكم مضمر أو صريح، وبين عمل جماعي أو فردي، وبين سلوك عشوائي أو معبأ. بعد هذا يفترض بالتراكم التشاركي أن يجمع أفراداً على أساس مجموعة من القيم، لبلوغ غايات مشتركة (على أساس المعتقدات المتشابهة لتحقيق الأهداف الجماعية).⁽²⁾

الفرع الثاني: التحليل الشبكي: استجابة لمخرجات التنسيق بين البنى الرسمية وغير الرسمية

أصبح السياق الجديد، يلح على ضرورة اكتشاف حوكمة شبكية في عالم مضطرب (Exploring Governance in a Turbulent World). وهذا من قبيل البحث في الشروط اللازمة، لضبط عالم أصبح يعج بالفواعل المركزيين وغير المركزيين ويناشد بانقسام السلطة بشكل توافقي، الهدف منه تحقيق المصلحة المشتركة.

الأمر الذي يفتح الباب على قدرة الفاعل أو مجموعة من الفاعلين على اقتراح ونشر منظومة فكرية، أو فرض أدوات مفهومية، تحدد المعرفة المشتركة والتي تمحو الرؤية الشاملة لكل الفاعلين وتحقق العيش المشترك بين الفاعلين المتعددين. حيث يؤكد المختصون على دور ما يسمى "بالشبكات" أو "التحليل الشبكي"، كأداة مهمة لمفهمة أطر الحوكمة واختبار تطبيقات المقاربة الشبكية في

(1) *Ibid.*, pp. 131-132.

(2) James N. Rosenau, "**Turbulence in World Politics : a Theory of Change and Continuity**", (Princeton, Princeton University Press, 1990), p. 163.

تحليل التفاعلات بين مختلف هذه الفواعل، سواء الرسمية أو غير الرسمية، على المستوى عبر الوطني أو الدولي. ورغم تزايد شعبية المصطلح، إلا أنه لا يوجد إجماع واضح حول تعريفه.⁽¹⁾

ففي معناه المحصور في بعده الرسمي فهو يصف تلك: "العلاقات المشكلة لحلقة أو منظومة مترابطة فيما بينها لمجموعة محددة من الفواعل المشكلة لبنية".⁽²⁾

توصيف عام من خلاله ترسم الشبكة كمجموعة من "العقد" (Nodes) المترابطة التي قد تتعلق بمجموعة أفراد أو جماعات أو تنظيمات، ومرتبطة بموزع مشترك. ما يعني احتمال شمولها على بنى هيراركية وغير هيراركية وحتى هيراركية. غير أنه توصيف مقرون بمقاربة بنيوية في دراسة الشبكات. "فالتحليل البنيوي للشبكة الاجتماعية" (SNA) ينظر الى الشبكة، من زاوية ترتيبات في الروابط العلائقية التي تحدد وتأطر الفواعل. كما أن هذا التحليل يشير إلى طريقة تأثير كل من عامل التواصل، الموارد والأفكار على التشكلات الخاصة بالروابط العلائقية والتأثير على النتائج الاجتماعية.⁽³⁾

أما الروابط العلائقية، المتولدة بين الدولة والفواعل الاجتماعية الأخرى (فواعل خاصة. منظمات غير حكومية، تنظيمات جمعوية... إلخ)، فتأخذ طابع الاعتماد المتبادل، كمفهوم تتجسد معه "شبكة السياسات العامة" (Policy Network). *

(1) Mette Eilstrup-Sangiovanni, Network theory and security governance, in James Sperling (eds.), **Handbook of Governance and Security** (Edward Elgar, 2014), pp. 41-42.

(2) Thompson, G.F. (2003), *Between Hierarchies and Markets: The Logic and Limits of Network Forms of Organization*, New York: Oxford University Press, p. 54.

(3) Mette Eilstrup-Sangiovanni, op.cit, p. 44.

* تتواجد مقارنة تحليل شبكات السياسات العامة (Policy Network) بالأساس في مجموعتين من الأدبيات على مستوى العلوم السياسية: من خلال تحليل العلاقات ما بين الحكومية، وكذا على مستوى دراسة المنظمات من خلال تحليل العلاقات بين المنظمات. يجزم المختصون بأن تطور هذه المقاربة نحى اتجاهين أساسيين: أما الأول، فارتبط بالأدبيات الأمريكية والبريطانية، تنظر الى شبكة السياسات العامة أو ما يسميه أيضا (Intermediation of interests) أو الوساطة في المصالح، بأنها أداة تسمح بتسليط الضوء على خصائص مختلف أنماط العلاقات الموجودة بين الدولة وجماعات المصالح نتاج المجتمع. طرح نجم عنه. وضع العديد من من التكنولوجيات ذات الخصائص المتباينة في المعايير: الفواعل. عدد الفواعل، درجة انفتاح الشبكة، نمط الاعتماد المتبادل، العضوية، مراقبة الموارد... إلخ. يعتبر كل من (Jordan et Schubert) بثلاثة معايير، في حين أن (Waarden) فيعتبر بتسعة معايير. أما كل من (Atkinson) و (Coleman)، فيضيف بعدا آخر يتمثل في الدولة القوية والدولة الضعيفة. أما (Helco) فيقترح مثلا نمطين من الشبكات: المثلث الحديدي و شبكات المسائل أو (Issue Network). أما (Rhodes) فيقترح خمسة أنماط من الشبكات،

بحيث تعكس هذه الروابط، سياقاً متعدد الأطراف تصبح معه الشبكة على حد تعبير (Le Galé) و (Tatcher): "نتاج ذلك التعاون المستقر في أدنى صورته، بين التنظيمات التي تعرف بعضها وتعترف ببعضها، تتفاوض، تتبادل الموارد وبإمكانها اقتسام القيم والمصالح". تعريف يتقاطع في طريقة النظر إلى الشبكة مع الأعمال المقدمة من قبل (Rhodes) و (Kichert): "كمجموعة من النماذج المستقرة نسبياً من العلاقات الاجتماعية، بين الفواعل المنخرطة في منظومة اعتماداً متبادلاً والمشكلة لكيان بدور حول سياسات أو برامج محددة". اعتماد متبادل دائم التحديث حول الموارد المشتركة (رأس المال، المعلومة، الخبرة...)، ويسعى إلى تحسين النتائج الناجمة من التدخلات.⁽¹⁾

يتيح لنا مفهوم شبكة السياسات العامة، فرصة التفرقة ووضع خطوط الفصل بين ثلاثة أنماط أساسية من الحوكمة وهذا في تسيير السياسات العامة:⁽²⁾

- نموذج تقليدي يطلق عليه "العقلاني والأحادي - المركز"، أين تكون فيه قطب السلطة في يد فاعل واحد يلعب دور الموجه، غالباً ما يكون هذا الفاعل المركزي في شكل الدولة، والذي يعبر عنه بعبارة "الدولة - المركز" وهذا في مقابل "المجتمع - المركز". أما صياغة وتطبيق السياسات فيكون من خلال فرق تقنو-إدارية. حيث يرتكز عادة هذا النمط من الحوكمة على نظام مركزي للتنسيق والمراقبة.
- نموذج "من الأسفل إلى الأعلى" (Bottum up) لا مركزي، يسعى إلى إخراج السلطة من القبضة المركزية وهذا لصالح فواعل محلية. فالرؤية المزدوجة من المستوى المركزي والمحلي للنظام الإداري تبقى موجودة. يجادل هذا النموذج بمشاركة وتوريث الفواعل المحلية من صياغة

تشكل طيفا أو مجالية، تبدأ من الشبكة الأكثر اندماجا إلى الشبكة الأقل اندماجا. وفي كل طرفي هذا الطيف نجد ما يسميه بجماعة السياسة العامة و الشبكة المواضيعية (Thematic Network). أما التوجه الثاني، والمرتبط بالأدبيات الألمانية، فإنه يعتبر الشبكة كشكل بديل لنموذج الحوكمة الهيراركية وحوكمة السوق. توجه ينطلق من مبدأ التشبيك كوسيلة فعالة، لأجل التنسيق بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في عالم أصبح أكثر تعقيدا.

(2) Anne FORO, La gouvernance des réseaux de politique publique : le cas du programme VIH en Haïti , (Thèse présentée à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophiae Doctor (Ph.D.) en santé publique option Organisation des soins de santé, École de santé publique de l'université de Montréal Faculté de Médecine, décembre 2011), p. 12.

(1) *Ibid.*, p.12

السياسات إلى تنفيذها ولتكيف البرامج مع السياقات المحلية يتوجب على المستوى المركزي توفير التقدير الكافي والموارد اللازمة لكذا هدف.

- أما نموذج الشبكة، فيعتمد على رؤية تشاركية في سياق تعددي ينتج عنه قوة انتشار أكثر من تلك الناجمة عن التوجه المركزي. فالفواعل النشطة تتفاعل انطلاقاً من قواعد تنسيق متفاوض عليها. وهذا في سياق يجانب الهرمية أو الهيراركية، يتم فيه التركيز على الاعتماد المتبادل وضرورة التعاون للوصول إلى الأهداف المشتركة، المتفاوض عليها ضمن سياسة أو برنامج محدد. فالسياق التعددي، وتنوع الفواعل وكذا مصالحهم والطبيعة غير المتكافئة في الموارد. يعني عدم التكافؤ في ممارسة السلطة، الأمر الذي يضع نموذج الحوكمة الشبكية أمام تحد مفصلي وهو: التنسيق بين الأفعال وإقامة الشراكة. وإذا كان التنسيق ينطوي على التواصل ومختلف أنماط التفاعل، فإن الشراكة مقرونة بظاهرة السلطة التي لا يمكن فصلها عن جدليات وميكانزمات التفاوض التي تلجأ إليها.

فالشبكة كوساطة للمصالح، تسعى إلى فحص البنى الضامنة للعلاقات البينية بين الفواعل. تحليل يركز على بنية التفاعلات البينية، بالإضافة إلى محتواها. بذلك المعنى، الذي يفسر تأثيرها على سلوك الفواعل، العمليات المسارات. وكذا المخرجات السياسية التي يقدمها. يشرح (Provan) هذا التوجه بقوله:⁽¹⁾

" من خلال فحص الشبكة فقط، وفي جانبها الكلاسيكي بمقدورنا فهم المسائل من قبيل طريقة تطور الشبكات، طريقة حكمها وفي نهاية المطاف طريقة توليد النتائج الجماعية".

توجه يجاوز ذلك التوصيف الذي يختزل الشبكة في مجرد مجموعة من العقد المترابطة فيما بينها، إلى شكل خاص من التنظيم الاجتماعي الذي يربط بين الفواعل، وهذا في مسعى مباشرة الأهداف المشتركة. التنظيم الذي يخضع لما يمكن أن نسميه "بالشبكة التنظيمية"، التي تنظر إلى الشبكة كفواعل جماعية تعي السياق الذي توجد فيه وموحدة بأهداف أو قيم مشتركة، وتركز على الطريقة التي يتخذ فيها القرار. باشتراك المواد المشتركة وتنسيق الجهود، بغية تحقيق الأهداف المشتركة. وعليه فإن الشبكة

(1) Provan, K. G., A. Fish, et coll. "Interorganizational Networks at the Network Level : A Review of the Empirical Literature on Whole Networks", **Journal of Management**, 33(3), (2007) : p. 480.

التنظيمية، تقدم ملفا غنيا بالافتراضات القائمة على مزايا التفاعلات الأفقية غير الرسمية. من أهم هذه المزايا:

- التنظيم الغير مركزي يسمح بالشبكات باكتساب معالجة ونشر المعلومات بسرعة أكبر وبفعالية أبيض، مقارنة بالنمط المركزي الذي يحتم مرور المعلومة على وحدة معالجة مركزية، ما يزيد من فرص التعطيل والتأخير، بعكس البنى المسطحة، والمترابطة شبكيا. ما يسهل عملية الاتصال بين العقد دون عوائق.⁽¹⁾
- تشجع الشبكات عملية الابتكار، بعكس القيادات المركزية حبيسة الرتبة أو الروتين الهرمي. فالتعاون غير الهراركي، غير الرسمي، القائم على التبادل يحفز على مقاسمة المعلومات، وتفسيرها بشكل جماعي، وخلق تفسيرات جديدة وليدة الحركة الحرة للأفكار، ما يتيح ثقافة انفتاح سواء لأفكار وآفاق جديدة.⁽²⁾
- تمتاز الشبكات بأنها مرنة وقابلة للتكيف. عموما فإن حدود الشبكات سهلة الضبط مقارنة بالهيراركيات الرسمية. وهذا يعني أن مكونات الشبكات يمكن تعديلها للاستجابة إلى التغيرات الطارئة في بيئتها. فعلى سبيل المثال، فإن الشبكات ونظرا لتنظيمها غير الرسمي، يمكنها أن تتطور عن طريق استحداث روابط تجاه أفراد وجماعات "عقد جديدة"، شريطة قدرتهم على التواصل داخل الشبكة ومشاركة قيمها وأهدافها. وعليه، فإن لحظة نشوء المشاكل يمكن توسيع الروابط بسرعة إلى العقد الجديدة، التي تمتلك الخبرة الضرورية. وبالمثل، فإن هيمنة الروابط الضعيفة بين العقد تمنع من الوقوع في مصيدة الانغلاق والتوقع في العلاقات القوية ولكن غير الفعالة. فالعلاقة التي لا تحقق النتيجة المرغوبة يمكن الاستعاضة عنها وإتاحة الفرصة للفواعل للبحث عن روابط أخرى داخل الشبكة.⁽³⁾
- تعمل الشبكات التنظيمية على تقوية وتعزيز المبادلات المحلية، بفضل لا هيراركية هذه الشبكات. فإنها تنتج مختلف الحلول التي قد تطرأ على المستوى المحلي، وهذا بعيدا عن الاملاءات

(1) Watts, D.J., "Six Degrees : The Science of a Connected Age", (London : William Heinemann, 2003), pp. 280-81.

(2) Mette Eilstrup-Sangiovanni, *op. cit.*, p. 46.

(3) Thompson, G.F. *op. cit.*, p. 144.

السياسة الموحدة. فالتوجه القائم على إنشاء وتنفيذ سياسات " قريبة " من الأفراد والجماعات المعنية، يراد به تقليص تكاليف الصفقات وهذا باقتراح سياسات أكثر ملاءمة.⁽¹⁾

ولئن تم تجنيد الشبكة، بغية تفسير العلاقات بين الفواعل النشطة، سواء محليا، إقليميا أو دوليا، فإن مسألة أهميتها. بوصفها ضابطا لها، ومن ثم لمعارفها العلمية (ابستمولوجيتها) كمصدر للسلطة. تقود الى اعتبار الشبكة كصيغة فعل (منظومة تأثيرات وتدخلات)، وضعها فرد أو جماعة راغبة أو لديها النية في ممارسة سلطة معينة. من هذا المنظور، فإن الشبكة كمجموعة الروابط الشخصية ونسيج من الصداقات التي تعزز التوافقات العقدية والتضامانات المالية، تدخل ضمن ما يسميه (Mancur Olson) "بالمجموعات الصغيرة".⁽²⁾ أي أشكال التنظيم التي تمنح أفضل فرص النجاح لأن الفرص تقوم على الاعتراف البيئي. أما الخصيصة الأخرى، فتتمثل في التجمع عن بعد بذلك المعنى الذي يتجاوز الاعتماد المتبادل الناشئ بين الجماعات البشرية إلى الأعمال والتصرفات التي تشكل إطارا اجتماعيا قابلا للبناء، ويسعى إلى تحقيق تجانس نسبي. حيث يحاجج (Philippe Dujardin) بأن: "العلاقة في الشبكة مقصودة ومتكونة وتتعارض مع مجرد الاستمرارية التي تمنح تماسكها لمجرد روابط الاستلطاف".⁽³⁾

فالاعتراف البيئي المتبادل، والذي يؤكد على الخصوصية الغائية للشبكة. يرقى بهذه الأخيرة إلى ما أسماه (Alain Degenne) و (Michel Forcé) بالوحدة الصغيرة المنظمة، التي تجمع بين شرطي شبكة السلطة وصفة الفعل الجماعي الفعال. وينطلق عالما الاجتماع في تعريف الجماعة البشرية من: مبدأ التجانس والهوية ومبدأ تكامل الأدوار. ويبدوا أن مبدأ الهوية ذا أفضلية، كونه يعبر عن وعي الفرد وإرادته للانتماء، ويفترض مسبقا وجود العلاقة بين الجماعة ومحيطها لتصل الجماعة درجة الوحدة، من قبيل التعرف إلى نفسها بنفسها، وقدرتها على وضع استراتيجية والعمل بها. وهذا في منظومة تتوزع فيها الأدوار بشكل متكامل يكون فيها الاعتماد المتبادل قويا ويزيد من فرص نجاح الاستراتيجية المعمول بها.⁽⁴⁾

(1) Chayes, A.H., A. Chayes and G. Raach, "Beyond reform : restructuring for more effective conflict intervention", Global Governance, 3(1997), p. 19.

(2) أنظر في هذا الصدد:

• Mancur Olson, "Logique de l'action collective", (Paris, PUF, 1968).

(3) Gérard Dussouy, *op. cit.*, p. 136.

(4) Alain Degenne, Michel Forsé, Les Réseaux sociaux, (Paris, Armand Colin), pp. 212-217.

فثمة مصالح للفاعلين الذين تتكون منهم الشبكات ويقومون بتحريكها، ضمن ما ما يصفه "جيرار ديسو" (Gérard Dussouy) بالطابع النخبوي للشبكة المنظمة. حيث يسعون إلى تحقيق طموحاتهم وأهدافهم خلال اللقاءات المتعددة، والارتباطات التي تحققها. لذلك فإن تنظيم مشاريع أو أفعال تجاوز البنى في بعدها المجرد لتصبح فرصة وذريعة للارتباط. على صعيد العمل السياسي، يدفع السياق العالمي الحالي، وهو سياق انفتاح اقتصادي وتواصل، الشبكة إلى الكشف عن نفسها في أغلب الحالات، بوصفها جهازا تفضله السلطات المحيطة، أي تلك التي تنافس سلطة الدول. حيث أصبحت الشبكة، أكثر من أي وقت مضى، صيغة العمل الفردي والجماعي الذي يسمح لفاعل أو أكثر لا يتمتع بسلطة، أو بسلطة قسرية بتحسين موقعه وتعزيزه.⁽¹⁾

الفرع الثالث: مجالات الحوكمة ضمن مستوياتها المتعددة: اضطراب البارامترات الماكروية

والميكروية

لم تعد السياسة، سواء العالمية أو ما دون مستوى العالمية مستندة إلى المبدأ الجوهري المرتبط بنظام الدولة ذات السيادة. لقد أكدت الفقرات السابقة أن الدولة وإلا تزال بارزة في الواجهة، إلا أن طاقتها وتوجهاتها وأنشطتها قد تغيرت بصعود فواعل أخرى مزاحمة، بحيث تتمكن جهود هذه الأطراف في مناسبات عدة من منافسة مبادرات الحكومات الوطنية. بل وقد تتخطاها إلى بناء نظام حوكمة يعمل على تطبيقه فاعلون متنوعون، عامون وخاصون، ينتمون إلى جنسيات متعددة. كما أن مسعى الضبط، ليس مؤطر بجملة من القواعد الموضوعية مسبقا. بل يتم بشكل مواز، من خلال مجموعة دائمة من التبادلات والصراعات والمفاوضات والتسويات المتبادلة.

فتنامي الروابط عبر الحدودية، فيما بين سلطات ما دون الدولة (Substate)، اتخذ تبعا لذلك عددا كبيرا من المبادرات التي تتجاوز الحكومات المركزية، كالبعثات الدبلوماسية، التي تعمل باستقلال نسبي عن سفارات دولها. نجد مثلا الحكومات الإقليمية التي تحتفظ بروابط مباشرة من خلال جمعية الأقاليم الأوروبية ولجنة الاتحاد الأوروبي للأقاليم وعدد الهيئات المماثلة الأخرى. وعلى الصعيد المحلي، أين جرى تطوير مناهج سياسات عديدة "ما وراء السيادة" (Trans-sovereign) من قبل السلطات المحلية، تعنى بشؤون من قبيل مكافحة التلوث، منع الجرائم، نزع السلاح والتعاون من أجل التنمية، لا سيما على

(1) Gérard Dussouy, *op. cit.*, p. 136.

صعيد مراكز المدن الكبرى. فتدفق رؤوس الأموال العالمية والممرات الجوية للطائرات ومواقع الاتصالات بعيدة المدى غالبا ما تربط مدنا مثل سنغافورة وفرانكفورت عبر العالم بقدر كبير من ارتباطها بالمراكز القريبة داخل الدولة ذاتها.⁽¹⁾

وفي حين تحولت المبادرات في ميدان صنع السياسات العالمية "تدنيا" إلى مستوى الحكم المحلي للأقاليم الداخلية، تحولت أعداد كبيرة من السلطات الأخرى "ارتقاءا" إلى مستوى سلطات ما فوق الدولة. فمن ناحية ازدادت ترتيبات نظام حوكمة إقليمية وتنامت من منطقة بحر الكاريبي إلى جنوب شرق آسيا. كما توسعت مهام هيئات عالمية جديدة أو قائمة من قبل كالأأم المتحدة. جعل ما كان يطلق عليه بالمنظمات الدولية، تزداد تأثيرا ويعاد تسميتها بوكالات الحوكمة العالمية، بذلك المعنى وذلك الواقع الذي يؤكد أن نطاق هذه الهيئات يفوق بكثير تلك التي تجري في نطاق التشاور والتنسيق فيما بين الحكومات.⁽²⁾

فمضى الانعتاق من وصاية الدول، وبروز حزمة من الجماعات التي تواظب على إنتاج قواعد خاصة بالمشكلات العابرة للحدود الوطنية، اقتضى احتكاكات دولية في إطار تنظيم متعدد الوطنيات، أساسه التضامن فوق الوطني.⁽³⁾ وهو ما أفرز بدوره مقاربة مترابطة بنويها يصح تسميتها "بحوكمة متعددة الأطراف" (Multi-lateral Governance) "متعددة المستويات" (Multi-level Governance). تصور يعزز الطرح الأفقي غير الهريراركي ومشكلا لهندسة متعددة العقد، متعددة المنصات للعمل الجماعي: المحلي والوطني وعبر الوطني بين الدول ومختلف التنظيمات غير الرسمية وهذا حول القضايا المتنامية محليا، إقليميا وعالميا.⁽⁴⁾

ميزة هذه المستويات أو المنصات، أن سلطتها لا تنبثق من مصدر مركزي واحد، بل حاضرة في كل مكان وكلية الوجود في المجتمع على حد تعبير (Michael Facault)، سواء كان هذا المجتمع

(1) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (الترجمة والنشر باللغة العربية، دار الخليج للأبحاث)، ص 47-48.

(2) نفس المرجع.

(3) Jan Aart Scholte, « Global civil society : changing the world ? », Working paper, Warwick Univ. (mai 1999) : pp. 31-99

(4) Elke Krahnann, "National, Regional, and Global Governance : One Phenomenon or Many?", Global Governance, Vol. 9, n°3 (July-Sept.2003) : pp. 223-346.

وطنيا أم عالميا. كما يتناسب على نحو خاص مع الشبكات التي تمر عبرها، تتداخل فيه العلاقات "الميكروية مع الماكروية" للسلطة، لتتحول إلى أداة استراتيجية يفضلها الفاعلون من دعاة تجاوز الحدود الوطنية.⁽¹⁾

وهذا تأكيدا على نظام "التعقد" القائم على التسليم بأن النظام الكلي لا يوجهه مستوى دون الآخر. حيث يدفع "التعقد" الذي ينشأ من المكونات الأساسية للشبكة وتكاثرها، إلى إعادة النظر كما يقول "جاك شوفالييه" (Jacque Chevalier) في مواجهة الشكلين "المركزي أو الجاذب" و"الطارد أو النابذ"، كشكلين قادرين على تفسير تطور المجتمع. بتعبير آخر، فإن المقابلة الدائمة والمستمرة بين الإقليم كفضاء مغلق ومحدود والشبكة كفضاء من دون حدود، أوجد ثنائية جدلية صانعة لنموذجين يعملان في اتجاهين متعايرين، وهذا تبعا لطريقة التفاعل على مستوى الماكرو، أو على مستوى الميكرو. فثمة فعلا جاذبا على الصعيد الدولي، للشبكات المرتبطة بإدارة رأسمالية تزداد تمركزا وتمكنا بسبب احتكار السوق وموافقة المنظمات الاقتصادية الدولية. حيث إن تواصل الشبكات، يعيد انتاج ميزة المركزية، فالعنصر إذا أصبح شريكا لازما، يمر عبره الحد الأقصى من التسويات، فهو يبلغ موقعا مركزيا بشكل تدريجي في صلب الفضاء السياسي، فنحن إزاء تبوء مواقع والحفاظ عليها، ما يشير الى تشكل ديناميكية تموقعية ناشئة عن الشبكات يسعى أعضائها الى تحقيقها. وهو ما يعني استنفار "المعيار الماكروي" الذي يشبه المعيار البنوي الذي يتضمن قواعد اللعبة العالمية بين البنى التقليدية والحديثة.⁽²⁾

أما على الصعيد المحلي، فالغلبة للقوى النابذة التي تعمل على تفتيت السلطات وتجاوز الدولة، ما يعني استنفار المعيار "الميكروي" الذي يفترض أن يدلنا على استعدادات الأفراد إزاء الدولة، بذلك المعنى الذي يقيس "درجة ولائهم الوطني". عملية الجذب والنبذ هذه تستنفر معيارا آخر، هو معيار العلاقة بين "الميكرو والماكرو"، والذي يهدف إلى تفسير الاعتماد المتبادل بين المستويين، فتزامن هذين الاتجاهين المتناقضين هو ما يجعل من عالم اليوم مضطربا على حد "روزنو". فهل يمكن استشفاف حل متدرج لضبط عالمي عبر الشبكات، مؤسس لفضاءات تفاوض جديدة، وهذا محل الضبط البين دولاتي؟

(1) Gérard Dussouy, op.cit, pp. 142-43.

(2) *Ibid.*, p. 155. You can see For more information :

- Jacques Chevallier, "Le modèle centre-périphérie dans l'analyse politique", (Centre, périphérie, territoire, Paris, PUF/CURAPP, 1978).

أم ستضطر الديناميكية البالغة الاضطراب بين مستويين إلى إعادة التوقعات الإقليمية الدولية وفرض الصعيد الإقليمي كصعيد ممكن ووحيد قادر على عملية التأطير والجمع.⁽¹⁾

تحتاج الأستاذة (Krahnann) بأن الحوكمة على المستوى الإقليمي، تأخذ بعين الاعتبار القواسم المشتركة على المستوى الوطني من حيث تمييز الفواعل والعلاقة بينهما، مع تعدد مجالات الفعل. كما يرى ذلك أستاذ السياسة المقارنة الأوروبية (Sinon Hix)، الذي يصف عملية الحكم في هذا المستوى باعتبارها ضبط وتنظيم، توجيه ومراقبة، وتسيير للمخاطر ضمن مجالات عديدة، ليس بريادة الدولة وإنما عبر مزيج من أنشطة الفواعل الاجتماعيين السياسيين والإداريين، في علاقة غير هرمية متعددة المراكز بين الفواعل (من) و(من غير) الدول.⁽²⁾

فخلافًا للرأي السائد الذي يضع الشبكة مقابل الإقليم، فثمة عدة أمثلة تثبت اتحادها. فمن الواضح، أن الشبكات تضيف بشكل مؤكد "قدرة إسقاطية" (Projection Capacity) إلى قوتها انطلاقًا من قواعد إقليمية واضحة المعالم. حيث يقدم لنا البناء الأوروبي، مثالًا جيدًا حول تداخل الأقاليم بالشبكات وليس بالتعارض. هنا تعمل شبكات الشركات والسلطات المحلية والأفراد فيما بينها، على نسج خيوط اعتماد متبادل، يدل على نشوء "منظومة كبرى" (Macro System)، ذات نمط جديد بموازاة التعاون البيدولتي والإقليمي، أو كما يعرفها (Jean Louis Vullierme) بوصفها منظومة مركبة من الأقاليم والشبكات ذات توجه موحد*، تستطيع فيه الأجزاء المشتركة تحديد حجم الاستقلالية التي يتمتع بها الفاعلون بشكل مركزي.⁽³⁾

أما "جيمس روزنو"، فيحاجج بأن مستقبل ممارسة الحوكمة سيتم من خلال ما أسماه بالمناطق الجديدة للسلطة، تضاف إلى المناطق التقليدية أو تحل محلها. وسيؤدي جمعها إلى مركزية

(1) Gérard Dussouy, *op. cit.*, p.159.

(2) Elke Krahnann, *op. cit.*, pp. 327-28

* يمكن لمس ذلك، بالنظر إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي المنتهج من قبل الصين. بحيث يرى (Xiao Feng Zhoug) بأن فكرة وجود تضاد دائم بين منطق الشبكات العابرة للحدود وفكرة الدولة ليس حتميًا (.....) يبدو أن قرار "دينغ كيساو" (Deng Xiaopeng) بنهج سياسة انفتاحية تنسجم مع الشبكات العابرة للحدود والتطور الاقتصادي الصيني، يبين أن التفاعل بين الدولة الصينية والشبكات العابرة للحدود كان مفيدًا للدولة. طرح يتلاقى ومقترح (Michael Zurn) الذي يقضي فيه أن العمل بالحوكمة على المستوى العالمي، هو جزء من التفاعل بين المستويات المختلفة وليس بشكل انفصالي.

(3) Gérard Dussouy, *op.cit.*, pp. 163-64.

عابرة للحدود (Transnational Centrality)، مشكلة من فضاءات التفاوض والأماكن التي يلتقي فيها مختلف الفاعلين.⁽¹⁾

ببساطة أن تفعل على المستوى العالمي ما تفعله الحكومات على المستوى المحلي، أو ما يسميه "هيدلي بول" (Hedley Bull) عند تطرقه إلى الحوكمة العالمية "بالقياس المحلي"، مع اختلاف طفيف يراه (Weiss)⁽³⁾ بين مجالات الحوكمة الوطنية والعالمية. فعلى المستوى الوطني توجد حوكمة إضافية لحكومة (Governance plus government) وعلى المستوى الدولي توجد حكومة (Governance minus government)، والتي تعني عدم القدرة على الالتزام بالقرارات الجماعية.⁽²⁾

يبقى أن صياغة بنية معينة للحكومة، يجب أن ينطلق من إدراك حدة الاضطراب الأقرب إلى الفوضى منه إلى التنظيم المستمر بين المستويات المختلفة. فموجات العولمة التي أثبتت الصفة التعددية وأكدت أهمية الحيوانات المحلية وأهدافها الفرعية في تشكيل البيئة الناشئة، لم تلغي الوضعية الحرجة للعلاقة بين الهدف الكلي الوحدوي الساعي إلى تضخيم العلاقات الشبكية، والمبالغة في تقييم الفاعلين غير الدولتيين والاختلالات المعبرة عن أهداف متعددة، وهذا في سياق عالمي يتسم بما يصفه "أنتوني غيدنز" (Anthony Giddens) براديكالية الحداثة. وضعية أثبتت الحاجة إلى تبني نظام ضبطي متجاوب وانعكاسي لهذه التعددية.

(1) *Ibid.*,

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Thomas G Weiss, "Governance, good governance and global governance : Conceptual and actual challenges", **Third World Quarterly**, Vol. 21, No 5 (2000) : pp. 795-814.

(3) صالح زياني، مراد بن سعيد، "الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وأشكال". (باتنة، دار قانة للنشر والتوزيع، 2010)، ص،

المبحث الثاني: رصد وتقصي مفهوم الأمن: الأبعاد الدلالية لمفهوم متنازع عليه

يسعى هذا المبحث الى تتبع بؤر التركيز النظري في الصناعة الفكرية الأمنية، بذلك المعنى الذي يحاول فيه رصد وتقصي أحد أهم المفاهيم الخلافية في العلاقات الدولية المتمثل في "مفهوم الأمن". صعوبة جعلته يرتقي لمرتبة ما دعاه "بالدوين" (Baldwin) "بالمفهوم المتنازع عليه جوهرياً"⁽¹⁾. ومثل جميع المفاهيم المتنازع عليها جوهرياً*، لا يتوفر "الأمن" على قاعدة تصويرية مشتركة يستند عليها الباحثون في بناء الأبعاد الدلالية للمفهوم، بذلك المعنى الذي يتحدى سهولة التعريف والتحليل.

المطلب الأول: المقاربة التقليدية للأمن: بين ضوابط الاستمرارية واشكالية المراجعة

المفهومية

إن مسعى البحث عن الموضوعية، الامبريقية، العلمية، العقلانية، والعالمية، كلها مسائل مثلت جوهر ما اصطلح على تسميته بالميتا-منظار العقلاني بصفة عامة. وإن مسألة "البحث عن اليقين" (*Quest for Certainty*) أخذت شكلاً في سياق تاريخي محدد يعود إلى حرب الثلاثين عاماً التي توجت باتفاقية وستفاليا عام 1648م، هذه الأخيرة التي رسمت بشكل واسع نمط العالم الحديث.**

(1) Baldwin, D., "The Concept of Security", in Review of International Studies, No. 23(1997) : p. 5

* لا يعد مفهوم "الأمن" المفهوم الوحيد الذي يمكن توصيفه بأنه مفهوم متنازع عليه جوهرياً. ففي العلوم السياسية نجد مفاهيم ك (الديمقراطية، الشمولية، الحرية، السلطة، المساواة والحق، العدالة...) أو في حقل العلاقات الدولية مفاهيم ك (كالقوة، المصلحة، توازن القوى، الخ). وكذا العديد من المفاهيم في العلوم الاجتماعية. غير أنه في حقل العلاقات الدولية لا يوجد مفهوم استنفر هذا القدر من السجال. مع الإشارة أن عبارة مفهوم "متنازع عليه جوهرياً" (*essentially contested concept*) هي مستعارة من والتر غالي (Walter.B.Gallie). أنظر في هذا الصدد:

- W.B. Gallie, « *Essentially Contested Concepts* », dans M. Black (ed.) The Importance of Language, (Engelwood Cliffs, Prentice-Hall, 1962), p.121-146.

** من المهم الذكر بأن النظرة الحديثة للعالم، كما المعرفة الحديثة استمدت مادنها وروحها من حرب الثلاثين عاماً أي من سياق العنف والخوف والصراع نتيجة الخلافات الدينية (اللاهوتية) حول الحقيقة. وعليه، فهاجس البحث عن اليقين من طرف المادية/الامبريقية لم يكن ثمرة تغير فكري نموذجي فحسب (قطيعة على المستوى الأبيستولوجي). بل نتاج سياق سياسي أيضاً، فهذه العودة إلى الوضعية نظر إليها على أنها وسيلة لمقاومة أي حرب جديدة تتغذى بافتراضات غير مادية (لاهوتية). وعليه، فههدف هذا المنظار الجديد يمكن في فصل الافتراضات العقدية المعرفية، لحصر الخطاب بعلم

فمنذ اتفاقية وستفاليا التي عقدت عام 1648 فصاعداً اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي، وكانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية، وذلك في غياب سلطات أعلى منها للقيام على تنظيم علاقتها بعضها مع بعض، وكأن ذلك يعني النظر إلى الأمن على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول.⁽¹⁾

الفرع الأول: التوليفة الأمنية نيواقعية-نيوليبرالية

لقد أسهمت المنظومة المفاهيمية وليدة نظام وستفاليا، في تقديم تفسيرات لطبيعة العلاقات الأمنية بين الدول. وضمن هذا السياق، ظهرت الواقعية بنسخها المتعددة والتي تطرقت إلى مواضيع الأمن الدولي، خاصة التهديدات التي تواجهها الدول لبعضها البعض، منذ كتابات "توسديس وكوتيليا"، وصولاً إلى "هوبز ومكيافيللي"، ثم لاحقاً "مورغانتو ووالترز"، كان هاجس الأمن الموضوع الناظم الذي يجمع هؤلاء الكتاب الذين يصنفون عادة تحت خانة الواقعية.

وتعتبر الخلفية الإبستمولوجية من بين أكثر المسائل الموضوعية للتحقيق ضمن الأجندة البحثية، فالمقاربة النقليسية (الضيقة) تعتمد بشكل كبير على المنطلقات الأبستمولوجيا للنموذج الواقعي الذي يعتبر أمنياً بامتياز. فظاهرة الأمن الدولي لا يمكن تأطيرها بشكل جيد إلا في ظل فرضيات الواقعية. فالدولانية ومحورية الصراع من أجل القوة كانت تفسيراً مقنعاً للتهديدات العسكرية الموجهة إلى الدول، فليس هناك "حد فاصل" أو "قاسم مشترك" بين الدراسات الاستراتيجية الأمنية وموضوع النموذج الواقعي، ليس لأنها تتوفر على أطر وأدوات نظرية ومنهجية مستقلة بذاتها، ولكن لأنها بالضبط هي في ذاتها موضوع النموذج الواقعي، بهذه الطريقة يصبح موضوع الأمن حقل شرعي للممارسة الفكرية للنموذج الواقعي، يتأثر ويؤثر بشكل تفاعلي.

يمكننا دعوة الحقل الذي اهتم بدراسة موضوع الأمن والذي هيمنت عليه الفرضيات القياسية للنموذج الواقعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية اقتراب نهاية الحرب الباردة، "بالدراسات

الظواهر الثابتة والأكدية، ومن هنا، فالمجتمعات والسياسات بحسب هذا المنطق العقلاني ستحرر من الصراعات المدعمة بافتراضات غير مادية والنابعة عن الوعي واليقين الذاتي والفردية.

(1) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص، 414.

الاستراتيجية"، حيث تمحورت أبحاثه البحثية أساساً على دراسة الحرب والقضايا العسكرية الملحة، التي "تنجم من تركيزها على الاستراتيجية العسكرية"، كما يجادل بذلك بوزان.⁽¹⁾

لقد تناول الباحثون على مدى عقود طويلة مفهوم الأمن من منظور الدولة. فالتعريفات كلها تنطلق من الحفاظ على سيادة الدولة وحدودها القومية وحماية مصالحها كأولوية لا يمكن التنازل عنها في مواجهة التهديدات الخارجية، ومنه جاءت معظم تلك التعاريف مفسرة للواقع الدولي ولا تقبل بتغيير أمن الدول. تجادل "هلقا هفتندورن" (Helga Hoftendorf)، بأن أمن الدولة هو الناتج المباشر للمؤسسة المتطورة للدولة ذات السيادة من القرن السابع عشر.⁽²⁾ وبما أن الدولة هي الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، فإن ظاهرة أمن الدولة مرتبطة بخصائص هذا النظام.

أولاً: الأمن الوطني: القوة والمحورية الدولانية.

ترجع جذور محورية الدولة في المعادلة الأمنية الواقعية، إلى ظهور "الدولة الهوبزية" كوحدة مركزية لموضوع الأمن. يتبع "هوبز" أسباب ومصادر الصراع الإنساني في تصويره لحالة الطبيعة (The state of nature). وهي الحالة السارية قبل ظهور التنظيم السياسي للمجتمع في دولة "الليفيتان"، حيث يعيش الرجال في حالة فوضى وحرب و"الكل ضد الكل" (Bellum Omnium Contra Omnes).⁽³⁾

يرى "هوبز" في وجود هذه الدولة، ضمان الأمن وسلامة المواطنين من الاعتداءات سواء الداخلية أو الخارجية. فالدولة ليست وسيلة بل هي غاية في حد ذاتها. فالهدف الأسمى هو بقاء الدولة على قيد الحياة، وهنا تنشأ جدلية مركزية الدولة الأمنية: من حيث أنها قائمة أساساً من أجل حماية القيم

(1) Stephen M. Walt, "The Renaissance of Security Studies", International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 2 (Jun. 1991): p. 214 . Available at : <<http://www.jstor.org/stable/2600471>>

(2) Thierry Balzacq, QU'EST-CE QUE LA SÉCURITÉ NATIONALE ? Revue internationale et stratégique, N° 52(2003/4) : p. 37.

(3) Karlberg, Michael and Buell, Leslie, "Deconstructing the "War of All Against All" : The Prevalence and Implications of War Metaphors and Other Adversarial News Schema in TIME, Newsweek, and Maclean's Peace and Conflict Studies , Vol. 12 , No. 1 (2005): p. 22.

الأساسية للمجتمع، ومن شرعية هذه الوظيفة الموكلة إليها، تصبح هي ذاتها مركز هذه الحماية⁽¹⁾. لقد ارتبط الأمن القومي بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل العسكري أو ما يطلق عليه بمزدوجة الأمن (الدولتي/العسكري). يعبر عن هذا الارتباط "والتر ليبمان" (Walter Lipmann) :

"ف(الأمة) تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"⁽²⁾.

فدراسة الواقع الدولي، لا يمكن تصورها بإقصاء عنصر الدولة لأنها هي العنصر الأساسي الذي تدور حوله المفاهيم والتصورات. وبهذا فالواقعيون يذهبون إلى أن الهدف الأساسي من بناء القوة الوطنية للدولة يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديد الخارجية القائمة والمحتملة أولاً، ولاستمرار قدرتها الفاعلة على تحقيق أهدافها المركزية ومصالحها الاستراتيجية ثانياً، ومنه تصبح العلاقة إيجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها، فكلما تنوعت وتعددت مصالحها وكثرت ارتباطاتها اتسع نطاق أمنها.⁽³⁾

فعنصر القوة يبقى المؤشر الأساسي لتحقيق المعادلة الثنائية وهي تحقيق الأمن والمحافظة على المفهوم الضيق والمتعلق بأمن الدول، فسياسة الأمن الوطني مثلما يرى "مورغانتو" تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني، إن شعور الدولة بالأمن يزداد حجم قوتها⁽⁴⁾. بذلك المعنى الذي يصبح فيه الأمن مرادفاً للقوة العسكرية، وقد أكد "ديفيد بالدوين" "David Baldwin"، على أنه إذا كان للقوة العسكرية صلة بمسألة ما فيمكن

(1) أنظر في هذا الصدد:

• Thomas Hobbes, « Causes, génération et définition de la République », in *Léviathan: traité de la matière, de la forme et du pouvoir de la république ecclésiastique et civile*, François Tricaud (dir.), coll. Philosophie politique. (Paris : Éditions Sirey, 1971).

(2) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص.414

(3) Hélène (Viau), "la théorie critique et le concept de sécurité en relation international ", (note de –recherche C.E.P.E.S. (université du Québec à Montréal, n°8, janvier 1999), p. ..

(4) العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006"، (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص.17.

اعتبارها مسألة أمنية، أما إذا لم يكن للقوة العسكرية صلة بها فهذه المسألة تصنف ضمن طائفة السياسات الدنيا.⁽¹⁾

كل التعاريف الأنفة ضمن الطرح الواقعي للأمن، تركز على الدولة كفاعل رئيسي وكمؤسسة تدور في فلكها جميع الفواعل الأخرى: أين يتصف سلوكها الخارجي بالعقلانية والإدراك في ظل بيئة تتسم بالفوضوية وغياب الهيراركية والالتزام الأخلاقي والحس التضامني. فالأمن ينحصر في حدود ضيقة تركز على القوة في ميدان الاستراتيجية العسكرية. إنها بهذا المعنى، القدرة التي تحظى دولة ما بما تريد إما بالتهديد باستخدام القوة أو باستخدامها فعلا. سياق يفتح المجال لما أطلق عليه "جورج هيرز" "الدولة المثالية ومعضلة الأمن" في مقال سنة 1950. وتعتبر المعضلة الأمنية (Security Dillamma)، نقطة بداية التحليل الواقعي للعلاقات الدولية وبنائه المعرفي للنظرية الأمنية. رأى "هيرز" أن "معضلة الأمن" هي نتاج البيئة الفوضوية للدول، حيث تشجع هذه البيئة الفوضوية على زيادة مستويات انعدام الثقة وسوء الإدراك بخصوص نوايا الآخرين، مما يؤدي بدوره إلى إعادة إنتاج وتعزيز هذه الفوضوية. حيث يصرح "هيرتز" في هذا الصدد:⁽²⁾

"حينما وجد مثل هذا المجتمع الفوضوي، وهو وجد في أكثر فترات التاريخ المعروف، ظهر هناك ما يسمى معضلة أمن للرجال أو المجموعات، أو قادتهم. [...] إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات ويصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات الى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الاجراءات التي يقوم بها على أنها اجراءات دفاعية ويفسر الاجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا".

حيث تزداد هواجس سوء الظن وانعدام اليقين من الجماعات، كونها جميعا تميل الى التصرف وفق أشكال مماثلة بينما. ويقودهم خوفهم للسعي لاكتساب القوة لحماية أنفسهم، ويقابله شعور المجموعات الأخرى بتزايد إحساسا بالخطر. والنتيجة هي ما أشار اليه "ارنولد والفرز" في الفصل السادس من كتابه "النزاع والتعاون" واصفا إياها "نظرية الحلقة المفرغة" (Theory Vicious Circle). حيث يجادل والفرز

⁽¹⁾ Ayse Ceyhan, « Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres », *Cultures & Conflits*, 31-32 | (printemps-été 1998) : p, 156

⁽²⁾ *Ibid.*, p. 157.

بأن انعدام أمن النظام الفوضوي، يلزم الفواعل على تعظيم القوة، ولكن هذا السعي الحثيث للقوة في حلبة الصراع من أجل البقاء، يؤدي إلى قدر أكبر من انعدام الأمن".⁽¹⁾

موضع الجد في تفكير والفرز، أن السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن كما يراها كل من "كين بوث" (Booth Ken) و "ويلر" (Wheeler)، تنشأ حين تحدث استعدادات الدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى، إزاء الريبة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأعراض دفاعية لا غير (أي لدعم أنها في عالم غير مستقر)، أم كانت لأعراض هجومية (أي لتفسير الوضع الراهن لمصلحتها).⁽²⁾

هذا النوع من عملية الفعل ورد الفعل هو محور نموذج "الدوامة الأمنية"، التي تفتح النقاش حول كيفية عمل معضلة الأمن بين الفواعل العقلانية. بتفسير آخر، هل هناك مفر من المعضلة الأمنية؟ كما يجادل "تيموتي دان".

ثانياً: الطرح الليبرالي للأمن ومسعى التقليل من حدة الدوامة الأمنية

مع بداية السبعينات، بدت الدراسات الأمنية الواقعية (التوجه النظري المهيمن) أنها لم تعد المرآة العاكسة لطبيعة الشؤون الأمنية كما كانت طيلة عقدين ماضيين. ففي هذه المرحلة بالذات، بدأت الأدبيات السلمية تلاقي رواجاً كبيراً في الأوساط الأكاديمية، كسياق شجع على مناهضة مسلمات النموذج الواقعي. فالدولة حسب الليبراليين لم تصبح الفاعل الوحيد أو العقلاني، كما تؤكد أن هناك ارتباط كبير بين السياستين المحلية والدولية، وأن السياسة الدولية ليست صراع من أجل القوة والسلطان. تحول يستمد محتواه وقوته التفسيرية من التداخل والدمج بين مستوي الأمن الدولي والأمن المحلي الذي لا يمكن التعبير عنه بنموذج "كرات البيللياردو" كما يرى الواقعيون، ولكن كما يؤكد "بورتون" (Burton) عبر نموذج "نسيج العنكبوت" (Coweb)، الذي يرى في المجتمع العالمي شبكة من العلاقات المتداخلة و

⁽¹⁾ Arnold Wolfers, "The Goals of Foreign Policy", in **Discord and Collaboration: Essays on International Politics**. (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1962), pp. 67- 80

⁽²⁾ تيموتي دون، "الواقعية"، مرجع سابق، ص. 246.

المتصلة فيما بينها.⁽¹⁾

انطلق كل من "كيوهين" و"ناي" من نقد النموذج الواقعي حول مركزية للدولة، حيث أكدوا أن الدول ليست على الإطلاق الفواعل الوحيدة في السياسة العالمية، وبدل الاهتمام بالقضايا الأمنية والعسكرية التقليدية أو ما يدعوه الواقعيون بالسياسة العليا. ركز "كيوهين" و "ناي" على نوع مختلف من الظواهر عبر وطنية والمشاريع التجارية الدولية والحركات الثورية، اتحادات العمال والشبكات العالمية، احتكارات النقل الجوي الدولية ونشاطات الاتصالات، وغيرها من قضايا السياسة الدنيا. ففكرة التمييز بين السياسة العليا والدنيا، أصبحت ذات قيمة متضائلة أمام التفسير السياسي الذي أصبح يكتسي قضايا السياسة الدنيا. ف "نموذج السياسة العالمية"، أصبح يتجاوز مستوى التحليل الدولاتي أو نموذج الدولة المركزية، وذلك بإقحام الفواعل عبر وطنية واقتراح نموذج السياسة العالمية الذي يتضمن التفاعلات عبر وطنية، عبر الحكومية والتفاعلات بين الدول على أمل تحفيز أنواع جديدة من النظرية، البحث والمقاربة السياسية.⁽²⁾

تساءل "جوزيف ناي" عندما هو الشكل الذي سيبدو عليه العالم إذا قمنا بعكس الفرضيات القياسية للواقعية التي ترى أن الدول هي الفواعل الوحيدة المهمة والقوة العسكرية هي الأداة السائدة وإن الأمن هو الغاية العليا؟ ماذا لو أصبحت هناك سياسة دولية أخرى حيث الدول ليست بالفواعل الوحيدة (الفواعل غير وطنية)؟ كما أن القوة ليست بال محرك الأساسي السائد، فالنشاط الاقتصادي واستخدام المؤسسات الدولية أيضا أدوات فعالة. وأخيرا، ليس الأمن هو الغاية بل قضايا الرفاهية والرخاء الاقتصادي. حيث

⁽¹⁾ أنظر في هذا الصدد أعمال:

• John W Burton", "World Society", (Cambridge: Cambridge University Press , 1972).

⁽²⁾ Nye and Keohane, "Transnational Relations and World politics: A Conclusion," International Organization, Vol. 25, No.3 (summer, 1971): pp .728-729.

يجادل "ناي" بأنه: "يمكننا أن نطلق على هذا العالم غير الواقعي" عالم الاعتمادية المركزية".* أو ما أسماها ناي بـ "نظرية الاعتمادية المركبة (Theory Complex Interdependance)".⁽¹⁾

ايتمولوجيا، وإن كان الليبراليون المؤسستيين يتبنون نفس مفاهيم الطروحات الواقعية: تجاهل دور القوة ومركزية الأمن كما جاء في كلمات ناي سيكون مثل تجاهل الأكسجين. غير أن حجة الواقعية البنيوية القياسية تنبأت بالقليل من التعاون مما كان يفترض، تاركة بذلك ثغرة تفسيرية ملأتها الحجج الليبرالية. يشير "روبرت آكسلرود" (Robert Axelrod)⁽²⁾، أنه ثمة درس مهم يكمن في حقيقة أن التبادل البسيط ينجح بانتزاع التعاون من الآخرين وليس بهزيمتهم. بتلك الدلالة التي تعني أن إحدى المراحل المؤدية إلى تحقيق التعاون، هو دفع الدول للعمل من منطلق المكاسب المطلقة وليس من منطلق المكاسب النسبية.**

* يشير مفهوم "الاعتمادية" حسب "أرون يونغ" إلى المدى الذي تحدثه التغييرات التي تقع في أي جزء أو داخل أية وحدة مكونة للنظام العالمي (إما بشكل فيزيائي أو إدراكي) في إجراء تغييرات في كل من الأجزاء الأخرى أو الوحدات المكونة للنظام. ولكن درجة الاعتمادية المشتركة والمنفعة المتبادلة الناجمة عنها، ليست متكافئة بالنسبة لجميع الأطراف المعتمدة، فهي تقوم على علاقات اعتمادية "لا تماثلية" بين الأطراف في أغلب الأحيان. ولقياس درجة اللاتماثل الاعتمادي في هذا الصدد طور "كيوهين" و "ناي" مفهومين تحليليين: هما "الحساسية (Sensitivity)" و"الانجرافية أو الهشاشة (Vulnerability)". أنظر في هذا الصدد:

• Oran R. Young, "Interdependencies in World Politics," International Journal 24, 1 (Winter 1968-1969): 726-50.

(1) جوزيف ناي، فهم النزاعات الدولية، ترجمة: أحمد أمين ومجدي كامل، (الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997)، ص. 245.

(2) انظر في هذا الصدد:

• Robert Axelrod, "Effective Choice in the Prisoner's Dilemma," The Journal of Conflict Resolution, Vol. 24, No. 3 (Sep. 1980). Available at: <http://www.artisresearch.com/.../Axelrod Prisoners Dilem...>

** انطلاقا من فكرة المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة التي شكلت حوارا دسما بين الواقعيين، ينطلق منظرو التعاون الدولي أيضا في تفسير ديناميكية توزيع الأرباح والمكاسب كمنطلق للمنافسة الأمنية لاحقا. هناك طريقتين للتفكير بشأن تقسيم هذه الأرباح، سواء من ناحية المكاسب النسبية أو المطلقة. ونعني بالمكاسب المطلقة أن كل جانب يهتم بتحقيق حد أقصى لأرباحه الخاصة بدون أن يهتم كثيرا بالأرباح التي جناها الطرف الآخر. بالمقابل، نعني بالمكاسب النسبية أن كل طرف لا ينظر فقط إلى مكسبه الفردي، بل ينظر أيضا إلى كم كسب الطرف الآخر مقارنة بمكسبه. أنظر في هذا الصدد أعمال:

• Duncan Snidal, "Relative Gains and the Pattern of International Cooperation", American Political Science Review, Vol.85, No. 3(Sep. 1991).

الفرع الثاني: مراجعة الفهوم الأمنية التقليدية وضرورة بناء منظار أمني جديد

المؤكد أن الدراسات الاستراتيجية التي حصرت مفهوم الأمن ضمن المجال العسكري الصرف، حاولت مواكبة التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية* والتساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق هذا المفهوم، بذلك المفهوم الذي يضم تهديدات عدا التهديد العسكري/ الدولي، وتعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة.

أولاً: التصور الوالتي ومأزق الضابط الأنطولوجي

لقد دعى "ستيفن والت" في مقاله الشهيرة " نهضة للدراسات الأمنية" (The Renaissance of S. Studies) إلى اعتبار أن الدراسات المتعلقة بالظاهرة الأمنية، يجب أن تعرف كدراسة للتهديد واستعمال ومراقبة القوات العسكرية". دعوة تضع الأمن في إطاره الضيق المبني على استعمال القوة العسكرية، وتعكس قلقاً ابستمولوجياً سنحاول تذييله والاقتراب من مدلولاته.

يعتقد "ستيفن والت" أن الحفاظ على الانسجام والتناسق الفكري والعملية داخل الطروحات الأمنية، يمثل الانشغال الابستمولوجي الثابت والناظم الذي يجب أن يؤطر مجمل العملية التحقيقية لمفهوم الأمن. فإذا كان الأمن من وجهة النظر الواقعية يندرج ضمن مجال الاستراتيجية، فإن أي تحول في مفهومه (توسيع/تعميق) سيجعل فضاء الاستراتيجية /الأمن يعرف تغييراً كبيراً ويصبح أكثر تعقيداً واتساعاً. من هذا المنطلق عارض "الت" المراجعة المفهومية للأمن التقليدي، على اعتبار أن أي عملية توسيع أو تعميق ستجعل الدراسات الأمنية كلا فكرياً غير منسجم وعبثي التطبيق، وهي تتبدى ليس فقط كخطأ تحليلي ولكن كمسؤولية سياسة أيضاً.⁽¹⁾

* بداية، من الجدير بالذكر فهم السياق الذي تشكل فيه هذا النقاش النظري وتطور. فقد برز على خلفية الوفاق بين المعسكرين ونهاية الحرب الباردة في سنوات الثمانينات، وبالموازاة مع هذا الوفاق الدبلوماسي انخرط هذا النقاش ضمن سياق الحركات الاجتماعية الساعية للسلام والرأي العام، اللذان دعيا إلى ديمقراطية السياسات المتعلقة بالمسائل الاستراتيجية بحثاً عن الشفافية والشرعية، وضرورة تبني سياسات خارجية ذات رؤية توسيطية ومعتدلة، ومن هنا بدأ النقاش شيئاً فشيئاً يأخذ حيزاً متنامياً عبر وسائل الإعلام وفي داخل الوعي الجماعي، وحتى ضمن الأجندة الأمنية لمختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية التي حوت تهديدات مختلفة كالصراعات الأثنية والدينية، وكذا الأزمات الاقتصادية والإيكولوجية التي ظلت محجوبة عن النقاش طيلة سنوات الحرب الباردة.

(1) Stephen M. Walt, "The Renaissance of Security Studies ". International Studies Quarterly, no. 35, (1991): p. 1.

فالأمن ببساطة يتعلق بظاهرة الحرب، ويدور حول "دراسة التهديد واستخدام ومراقبة القوة العسكرية". ومع هذا فقد جلب مراجعة طفيفة لمفهومه، عندما أضاف ما أسماه (Statecraft) أو "إدارة شؤون الدولة". لأنه رأى أن القوة العسكرية، لا يمكن لها أن تكون الضامن الوحيد للأمن الوطني، فالتهديدات العسكرية لا تمثل أبدا التهديدات الوحيدة في البيئة الأمنية الجديدة.⁽¹⁾

لكن على الرغم من أن اقتراحه يبدو للوهلة الأولى إلى حد ما توسيعا للمفهوم التقليدي للأمن، إلا أن هذه العملية التقيحية للمفهوم تبقى دائما ضمن النطاق المحدود للاستراتيجية /الأمن. فالدولة لا تزال حصرا الوحدة الجديرة بالحماية، بالإضافة إلى أن تصويره هذا ليس مستحدثا. فمذ "كلاوزفيتز" (Clausewitz)، ساد الاعتقاد بأن "الحرب هي استمرار للدبلوماسية بوسائل أخرى" ولذلك فكل ما ينتهي إلى الدبلوماسية مثل ما يدعو "والت" بإدارة شؤون الدولة كان بالفعل جزءا مندمجا ضمن إطار الاستراتيجية /الأمن.⁽²⁾

ومع أن "والت" يقر بأن الظواهر غير العسكرية، كالفقر وتعاطي المخدرات وداء السيدا يمكن أن تهدد أمن الأفراد كما تهدد أمن الدول. إلا أنه ولأسباب ابستمولوجية يرفض رفضا قاطعا أن تندمج مثل هذه الظواهر في مفهوم الأمن، لاعتقاده أن مثل هذا المنطق من التفكير وهذه العملية التوسعية المفرطة ستقود إلى إدراج مسائل مثل التلوث والركود الاقتصادي وحتى إساءة معاملة الأطفال، واعتبارها تهديدات أمنية، وأي تعريف كهذا "سيدمر تناسق الحقل الفكري والمنطقي ويجعل الأمر أكثر صعوبة لإيجاد حلول لأي من هذه المشاكل الهامة".⁽³⁾

وفي ذات السياق، أكد "روبرت دروف" (Robert H. Droff) على أن أي تعريف موسع للأمن سيلقى بظلاله على العديد من المشاكل المعاصرة، والتي لا يمكن لها أن تشكل مسائل أمنية لأن "المشاكل ليست مفهوما" (problems is not a concept). فهي لا تمنحنا تنظيما للحقائق يساعدنا على إيجاد فهم مشترك للظاهرة الأمنية، كما لا تزودنا بمقاربات سياسية ممكنة لمعالجة هذه المشاكل.⁽⁴⁾

وعليه، فالتصور "الوالتي" [نسبة إلى والت] للأمن يندرج ضمن إطار نظرية حل المشكلة التي لا تستفهم حول العالم و تعتبره أمرا مسلما به "واقعا" غير قابل للتغيير. لذلك فهو يسعى إلى شرعنة والحفاظ على سمعة وسلطة المنظار الواقعي ضمن دراسات الأمن، والذي يتصف حسبه بالعملية بوصفه

(1) Hélène VIAU, *La (Re) conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique*, op. cit., p. lxxxiv.

(2) *Ibid.*, p. lxxxiv.

(3) Stephen M. Walt, op. cit., p. 213.

(4) Keith Krause and Michael C. Williams, "Broadening the agenda of security studies: politics and methods," *Mershon International studies Review*, 2 (October 1996): p. 234.

منتجا للحقائق وكدليل للممارسات في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى أن مفهومه المنفتح عن الأمن يبقى مستندا إلى الافتراضات العقلانية في البحث العلمي، فقد كتب يقول: (1)

"[...] وحتى الخطوط المجردة للغاية من البحث ينبغي أن تسترشد بهدف حل مشاكل العالم الحقيقية" (Solving real-world problèmes).

ومع هذا يبقى "الت" بمقالته الشهيرة "النهضة للدراسات الأمنية" واحدا من بين الكتاب الذين حظوا باهتمام بالغ في النقاش الخاص بإعادة صياغة مفهوم الأمن. غير أنه على رأي بعض المنظرين النقديين لا ينتمي إلى هذه "النهضة" من الدراسات الأمنية، ولكن إلى حد ما إلى الفترة التي عرفت باسم "الدراسات الاستراتيجية الحديثة".*

ثانيا: الضرورة الامبريقية لمراجعة مفهوم الأمن

لقد شهد حقل الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة سجلا فكريا قويا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن، وهو ما انصب بالأساس على محاولة توسيع مفهومه التقليدي الذي لم يتعد حدود ضمان "بقاء الدولة" في مواجهة أي تهديد "خارجي" كونها فاعل عقلاني ومحرك للعلاقات الأمنية ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع... الخ.

يجادل كل من (Keith Krause) و (Michael C. Williams) بأن المطالبة بإعادة تعريف مكونات الأمن الوطني، تعود إلى أن التصورات والمؤسسات الحاكمة للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب أصبحت غير قابلة للتعامل مع الحقائق الجديدة للبيئة الأمنية. وهذا بالإشارة إلى أن النقاش (التوسيعي/ التعميقي) قد انبعث من رحم ثلاثة أسباب رئيسية: (2)

- تذرر الدارسين من التأسيسات الواقعية الجديدة التي تصنع الحقل وتحاول الهيمنة عليه.
- الحاجة إلى الاستجابة للتحديات التي فرضها النظام الأمني بعد الحرب الباردة.
- الشغف المستمر لتحديث الحقل وجعله متوائما والانشغالات المعاصرة.

(1) Stephen M. Walt, *op. cit.*, p. 231.

* يرى (Ken Booth) أن التاريخ الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية مقسم إلى أربعة مراحل:

- الاستراتيجية ما قبل النووية- *Pre nuclear strategy* ;
- الدراسات الاستراتيجية الأولى (1945-1955) - *Early strategic studies* ;
- النظرية الاستراتيجية العليا (1956-1985) - *Hight strategic theory* ;

(2) Keith Krause and Michael C. Williams, *op. cit.*, p. 229.

سياق جعل " هفتندرون" (Haftendorn) ، تدعو إلى ضرورة توسيع نطاق مفهوم الأمن ومراجعته. على اعتبار أن التصورات الهوبزية والكانطية للأمن، لا توفر منظارا كافيا ولا حتى تفسيراً مرضياً للتغير في العلاقات الأمنية التي نشهدها في أجزاء كثيرة من العالم اليوم. فمضى توضيح مفهوم الأمن وبناء منظار قابل للاختبار أمبريقياً، ينطلق من وجوب تحديد توليفة من الفروض القابلة للملاحظة ونواة صلبة من الاقتراحات غير القابلة للدحض، وسلسلة من الشروط المحددة سلفاً. والتي هي وفقاً لـ "لاكاتوس" (Lakatos) "ضرورة لبرنامج بحث "متقدم" يقود إلى حقائق وتفسيرات جديدة.⁽¹⁾

ومن هنا فإن أي منظار أمني جديد يجب أن يكون قادراً على:⁽²⁾

- تفسير التباينات النوعية والتغيرات الحاصلة في مختلف الأقاليم وكذا تفسير التجول من مفهوم مهيم إلى آخر.
- كما يجب أن يكون ذو مستويات تحليلية متعددة، أي غير محصور ضمن أحادية "المسألة/ المنطقة" (Issue/Area).

هذا وقد رأت أستاذة السياسة الألمانية أنه بإمكان حقل الدراسات الأمنية أن يتحول إلى "حقل دولي حقيقي" (A Truly International Discipline) ، تتم دراسته عبر رؤية متعددة الميادين المعرفية والثقافات والتي تسمح لمفهوم الأمن من أن يشتمل على طائفة واسعة من المواضيع المتعلقة ب:⁽³⁾

- نظرية وتاريخ الأمن، الحرب والصراع.
- القيم والتراث الثقافي، مفاهيم الأمن الإقليمي، الدولي والشامل.
- المجتمعات الأمنية وبناء المؤسسات.
- الأبعاد الاقتصادية والإيكولوجية للأمن، تحديات الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات.
- سياسات الدول الدفاعية، الاستراتيجية النووية، أنظمة التسلح، مراقبة ونزع السلاح.

لكن وعلى الرغم من هذه القائمة الطويلة من المسائل، فهذا المفهوم الموسع للأمن لا يتجاوز إلى حد كبير المفهوم الواقعي التقليدي لبقائه محصوراً في المجال العسكري أو بشكل أكثر تحديداً ضمن حالات العنف الفعلي أو المحتمل. يعتقد "ولمان" (Ullman) أن تعريف الأمن بمصطلحات عسكرية

(1) Helga Haftendorn, "The security puzzle: Theory- building and discipline building in international security", International studies quarterly 35 (1991): p. 12.

(2) *Ibid.*, p. 12.

(3) *Ibid.*, p. 12.

يقود إلى رسم صورة مزيفة وخاطئة عن الواقع الدولي، كما أنه ينطوي على خطرين. فحث الدول على التركيز على التهديدات العسكرية وإهمال ما سواها من الأخطار الأخرى "قد يكون ضارا" ويعود عليها بالخسارة بالإضافة إلى أنه يقلص من أمنها الشامل ويدفعها إلى أن تتخبط في "عسكرة عامة للعلاقات الدولية".

المطلب الثاني: كسر كبرياء النماذج الأمنية القيادية: إعادة صياغة مفهوم الأمن ودحض الفرضيات الأمنية التقليدية

منذ بداية ثمانينات القرن العشرين، أسس العديد من الباحثين لجملة من الانتقادات التي طالت النموذج المعرفي التقليدي* المفعم بالنزعة التجريبية والمتمركز حول محورية الدولة والفوضوية البنيوية

* أدى فتح آفاق المساءلة التي مست الجوانب الأبيستولوجيا ومراجعة أسسها التقليدية وتحدي تصنيفاتها وخلق ما يسمى بخطوط فصل أبيستولوجيا تعقدت لاحقا لتصبح خطوطا أنطولوجية واكسيولوجية. يأتي هذا ضمن المراجعة التي طالت الطبيعة المطلقة للمعنى في حد ذاته، فالأبيستولوجيا لما بعد وضعية تتحدى النظرة التقليدية للوقائع على أنها تشرح نفسها بنفسها، وتجادل بأن الوقائع تبقى دائما في حاجة إلى تأويل يكسبها معناها، هذا التأويل يجعل من بناء المعنى مسألة نظرية مجردة، وليست مسألة وقائعية. أنها أبيستولوجيا مشحونة سياسيا وأخلاقيا، وهي كما يقول "ديفتاك (Devetak) : "تنتقد وتوضح النظريات التي تشرع انظام السائد وتؤكد البدائل التقدمية التي تروج للانعتاق". تعارض مع المسلمة الوضعية الشهيرة "Truth as correspondence" التي تسلم بكون التفسيرات النظرية صحيحة إلى الحد الذي تصبح معه تعكس الحقيقة بكل دقة وتعد هذه المسلمة امتدادا فلسفيا للفصل التام الذي تعلمه الوضعية بين الذات والموضوع، ومن ثم بين الوقائع والقيم، وهو الشرط المسبق للوصول إلى حالة "العلم" غير أن هذا الادعاء لا يعني الأطر الاجتماعية والتاريخية التي تقع بينها الوقائع، والتي يتم ضمنها بناء النظريات التي تفسر تلك الوقائع، مما يفتح المجال أمام إمكانية التأمل في المصالح التي يمكن للنظرية أن تخدمها، وهو ما يعني صعوبة المحافظة على التمييز بين الموضوع (الظاهرة المحللة) والذات (المحللة). وفي مرحلة متقدمة من إعادة بناء أبيستولوجيا، سيصبح التفسير عن نشاط اجتماعي يتفاعل من خلاله المفسر مع المفسر له. فالمحدودية الأبيستولوجيا للفلسفة الوضعية والرغبة في الانعتاق من هذه المحدودية وكذا الهيمنة الوضعية، جعل من التأملية معنا مناقضا لها. يجادل يورغن هابرماس بأن المعرفة تخدم دائما شخصا ما أو هدفا ما، فهي نتاج اجتماعي وتاريخي لا يمكن فصله عن محيطه. وتتعترف النظرية النقدية بأنها في ذاتها نتاج المجتمع، لكنها في الوقت عينه تحاول أن تتبعت من المجتمع في فهمه وتغييره، والهدف من ذلك أمعان النظر في النظام الاجتماعي القائم وحدود المعرفة. فالانخراط في النظرية النقدية هو القيام بعمل نظري وسياسي على السواء. تكمن القيمة المضافة لهذه "المراجعة" في الاستفهامات حول مسلمات التصور العقلاني، أين تشكل فيه البنية الفوضوية للنظام الدولي والدول "حقائق" طبيعية ولا تاريخية، هذه المسلمات التي ينظر إليها أصحاب التقليد النقدي بأنها "انزلاق فكري"، كان ضحيته منظرو الميتا منظار العقلاني فدولة الطبيعة لروسو وهوبز ليست أنثروبولوجيا تاريخية أمبريقية" بل مجرد محاولة فلسفية لفهم وتصوير السياسة⁽²⁾. بتعبير آخر، كيف لافتراضات نظرية أن ارتقت لتصبح في مناص "الحقائق"؟ أما منهجيا، فترفض ما بعد الوضعية ما يعرف بالأحادية المنهجية (monism) كتقليد وضعي يدعو إلى مفهوم حصري للمنهج العلمي، واعتباره معيارا لتعريف العلم وتمييزه عن التأملات اللاعلمية أو السابقة للعلم، في المقابل، تتبنى هذه الأبيستولوجيا موقفا ينزع نحو التعددية المنهجية ويقدم فهما مغايرا للعلم. فهو ليس نتاجا معزولا عن سياقه التاريخي والاجتماعي، ولكنه نشاط اجتماعي معقد لا يتم تقييمه من خلال معيار موضوعي محدد سلفا، وإنما من خلال معايير مبنية سياقيا ومتغيرة تبعا لتغير السياق التاريخي والاجتماعي. فالمنهجية التأويلية التي يتبعها منظرو التقليد النقدي، تفحص، فهم بأن الفواعل هي نتاج عالمهم الخاص من جهة، ومن جهة أخرى العلاقة بين هذا الفهم والبنى الاجتماعية والممارساتية

للنظام الدولي. هذه المحدودية الأبيستمولوجية والأنطولوجية أفضت إلى ولوج نظريات حديثة نابعة من الانتقادات وكذا المراجعات المعرفية.

مع مطلع التسعينات، ارتفعت الأصوات التي ترى أن تركيز الأمن في الدولة ذات السيادة أصبح مناقضا للبيئة الدولية الصاعدة بعد نهاية الحرب الباردة. فالتهديد لم يعد موجها إلى بقاء واستقلال الدول كما كان في السابق، وإنما إلى فواعل اجتماعية أخرى مثل: الأقليات، المهاجرين، واللاجئين وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية. فظهور الصراعات العرقية والدينية في الجمهوريات السوفيتية السابقة، إضافة إلى تزايد العنف المجتمعي الناجم عن تدفق سفن المهاجرين إلى أوروبا (Boat people)، وانتشار الإرهاب داخل الدول التي كانت تعتبر آمنة نسبيا. كل ذلك أدى إلى صعود متنامي لخطاب أمني يرتكز على كيانات مرجعية (Referent Object) بدلا من الدولة. ففكرة أن الدولة هي الكيان الوحيد الذي يحتكر قدرة ممارسة العنف داخل أراضيه انتقلت في ظل وجود الجماعات الإرهابية والعنف الاجتماعي. سياق يصفه "دانيال ديودني" (Daniel Deudney) بتحول كرات البلياردو الصلبة إلى كرات من البيض، فالدول اليوم وإن كانت تحتكر القدرة على شرعنة العنف، لكنها لا تمتلك القدرة على احتكاره.⁽¹⁾

وكاستجابة لكثافة هذه التفاعلات وتأثيراتها الأمنية، أسس " لمشروع الدراسات الأمنية النقدية"

أو ما سمي: "بالمقاربات النقدية للأمن في أوروبا - (Critical Approaches to

التي يتحرك فيها الفواعل. فالأبيستمولوجيا ما بعد الوضعية ذات المنهجية التأويلية تتضمن الدراسة الضرورية للأبعاد الاجتماعية الثقافية الحضارية والهوياتية، دور الأفكار، المعايير والقيم وكذا السياق التاريخي: فكل بناء سياسي ما هو إلا نتاج التداخل بين هذه الأبعاد في سياق تاريخي وبعدي خاص. فالتقليد النقدي يبحث في فهم "كيف" (How) أن وحدات ومواضيع العالم السياسي تم إنشائها وهذا لفهم كيف أن بعض الممارسات قد تمت أو كيف ستتم، عكس الميتا منظار العقلاني الذي يهتم فقط بتفسير "لماذا" (Why) بعض القرارات قد تم اتخاذها. أنظر أعمال:

• Michael C. Williams, "Hobbes and International Relations: a Reconsideration", in *International Organization*, vol. 50, no. 2 (printemps 1996);

• «Rousseau», Realism and Realpolitik, in *Millennium*, vol. 18, no.2, (été 1998).

(1) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2014)، ص.81.

(Security in Europe) ، و هي عبارة عن منتدى للعلماء العاملين في مجال الدراسات الأمنية النقدية، يضم علماء وطلبة الدكتوراه* . يتبنى أسس النظرية النقدية للحوار الثالث، تجلى ذلك في بيانهم التأسيسي لمشروعهم عندما يكتبون: (1)

"ماذا نقصد ب "نقدية"؟ [..] بموجب أي مبدأ نسمح لأنفسنا، كجماعة مترابطة، أن يطلق علينا نقديون؟ وما هو النقد من المنظور العام الذي نحاول جميعنا الدفاع عنه هنا؟ [..] من المنظور الكانطي الى المثالية الانتعاقية وما بعد الماركسية، من مشروع هوركايمر الى الموقف الفكولي حول نظم الحقيقة، يصبح النقد يعني تبني موقف ازاء الطبيعة المأخوذة من الفرضيات والتصنيفات التي لا جدال فيها للوقائع الاجتماعي".

* التقليد النقدي بمختلف أطيافه يرى بأن جميع الفواعل (سواء الدول أو غيرها) وكل الممارسات والبنى السياسية ما هي إلا بناءات اجتماعية. اي نتاج عملية تاريخية معقدة للأبعاد الاجتماعية، السياسية، المادية والفكرية متداخلة فيما بينها، فالوحدات الأنطولوجية القاعدية عند النقديين هي "بنى اجتماعية" (Structure sociale) "هي نفسها في بنية تاريخية اجتماعية نسبية في إطار زمكاني محدد. تجدر الإشارة الى أنه لا يوجد اتفاق أو اجماع حول تعريف دقيق للتقليد النقدي باعتباره يلتقي بما يرفضه من امور أكثر مما يلتقي بما يقبل به على حد تعبير "ستيف سميث". لكنها بصورة عامة تنطلق وتقبل بفكرة الطبيعة "المبنية" للحقيقة الاجتماعية" (Constructed Nature of Social Reality). يجادل "يوسف لبيد" في كتابه "النقاش الثالث: استشراف نظرية العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الوضعية"، بأن المراجعة ما وراء النظرية لأنطولوجيا، ابستمولوجيا وأكسيولوجيا الحقل ترجع إلى إدراك الوعد الزائف الذي قطعه الوضعية الإمبريقية بالوصول إلى علم سلوكي قائم على التراكم المعرفي. تُعتبر هذه المراجعة مقدمة ونتيجة في نفس الوقت للنقاش الثالث في حقل العلاقات الدولية، الذي يرتبط تاريخيا وفلسفيا بالتيارات الفلسفية والسوسيولوجية المناهضة للوضعية. فالسابقة "ما بعد-post" يعتبر أكثر دلالة على القطيعة الابستمولوجيا بين الفلسفتين. وانعتاق للفلسفة ما بعد الوضعية، والمتمثلة في تحرير الادراك من التفكير القائم على المنطق الثنائي الوضعي: العقل/المادة، الذات/الموضوع، الأنا/الآخر، الحقائق/القيم. كما يجادل "كوكس" (COX) بأن البناء المعرفي (الما بعد وضعي) يهدف "إلى النقد". بذلك المعنى الذي يسعى لفهم المركب "الاجتماعي-السياسي-التاريخي" الذي يتحركون فيه ومن ثمة تفسيره، فهم على عكس العقلايين سيفهمون على مكونات العالم المحيط بهم أي كيف ثم بناءه. فههدف التقليد النقدي هو إرساء وضعية تأملية حول الميتا منظار العقلائي، وهذا في الاتجاه الذي يجب أن تتكون عليه المعرفة "نقدية اتجاه نفسها واتجاه العوالم المنتجة لها". أي فهم معنى الأحداث من الداخل أي في اتجاه مغاير للمنحنى التجريبي الذي تمليه قوانين الطبيعة. فمعرفة الفواعل، الهياكل وكذا الممارسات السياسية لا تعتبر بمنظور التقليد النقدي وليدة ممارسة موضوعية بل بالعكس تنظيم وكذا تفسير "الوقائع" خارج عن عملية يتدخل فيها الملاحظ والأطراف الاجتماعية. وعليه، فإن "الوقائع" تطرح من خلال "منظار خاص" (Un prisme particulier) يندرج في فضاء سياسي وزماني خاص.

(1) C.A.S.E. COLLECTIVE," Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto". Available at : http://test.icds.ee/fileadmin/failid/case_collective_2006.pdf

الفرع الأول: توسيع وتعميق الأجندة الأمنية: قراءة في تحرك القطاعات والكيانات المرجعية

بشكل مبدئي يشير معنى التوسيع إلى التحرك الأفقي، انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى. أما التعميق، فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة إلى المجتمع ثم الأفراد كمواضيع مرجعية للأمن.⁽¹⁾ فالتصور الدولي للأمن عندما بلغ أوجه ضمن حقل الدراسات الأمنية الواقعية، كافح باحثوا السلام من أجل بناء مفاهيم وطرق تفكير جديدة حول ظواهر السلم والأمن الدوليين. ف جاء "يوهان غالتونغ" (Galtung) بمصطلح السلام الإيجابي (Positive peace) في الوقت نفسه الذي عمل فيه "بولدينغ" (Boulding) على السلام المستقر (Stable peace).⁽²⁾

هذه الطريقة التي جسدت خروجاً صريحا على النمط التقليدي للتفكير في الأمن باعتباره مرتبط أساسا بتهديدات موجهة للأمن القومي، في عناصره المادية المرتبطة أساسا بالوجود المادي للدولة. ليمتد الى كل ما وراء هذا الوجود نحو ضرورة تجسيد الكرامة والعدالة الإنسانية.

لقد جادل بوزان بأن مفهوم الأمن قد أسس "بشكل ضيق" (Too narrowly founded) ، في حين أن فترة ما بعد الحرب الباردة جعلت منه مفهوما أكثر تعقيدا. وعليه، تكمن الأهمية البالغة للمقاربة التي يقدمها "بوزان" في تعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها إلى كلياتها، بالإضافة إلى إدراجها العوامل والبنى الاجتماعية للأمن من خلال كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات.⁽³⁾

ورغم ادعاء "بوزان" * حول أن طبيعة الأمن تتعدى مسعى تعريف متفق، إلا أنه يرى انه لتعريف الأمن يجب الإحاطة بالسياق السياسي للمفهوم مروراً بالأبعاد المختلفة له. فالأمن بتلك الدلالة التي

(1) Moffette, David "Études critiques de la sécurité: quelques contributions théoriques pour une anthropologie de la sécurité." Aspects sociologiques 19(1) (2012: (p, 5. (Special issue "(In (Sécurités" edited by D. Moffette). Available at : <http://www.fss.ulaval.ca/cms_recherche/upload/.../fichiers/moffette2012.pdf>

(2) عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي، تم التصفح بتاريخ 2017-1-12. متوفر على الموقع:

<<http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html>>

(3) Marianne Stone, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis.", (New York, USA, Spring 2009), p.2.

* اعترض "ماك سويني" (Mc Sweeny) على ادعاء بوزان الشهير حول أن "طبيعة الأمن تتحدى مسعى تعريف متفق". فحسب ماك سويني، فإن عمل بوزان روج لـ: "أسطورة واسعة الانتشار"، حول الطابع المتنازع عليه جوهريا للمفهوم. فبهذه

تعني: "العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي) فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى لتغييرات يرونها معادية. فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا حدة المعقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود".⁽¹⁾

أولاً: توسيع نطاق التحليل الأمني: مقارنة قطاعية

لقد أوضحت مقارنة "بوزان" التوسيعية، بأن مشاكل الأمن الدولي المعاصر لها مجال أوسع من القضايا العسكرية التقنية الضيقة. حيث دعى فيه إلى مقارنة "قطاعية للأمن (Multi- Sectoriel)" ، بتوسيع نطاق التحليل ليشمل الى جانب القطاع العسكري، القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.⁽²⁾

يؤكد "بوزان" على أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة، التعبير بشكل كاف عن الحقيقة الأمنية. فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض. فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في [الإشكالية الأمنية]، وطريقة لترتيب الأولويات. وتتسج مجتمعة شبكة قوية من

الطريقة يرى "ماك سويني" أن "بوزان" أعطى منزلة استثنائية للأمن عندما قرانه بالمفاهيم التأسيسية الأخرى في العلاقات الدولية والضرورية لفهم المجتمع الإنساني مثل "الدولة" و "العدالة". من جهة أخرى. واستنادا على النقد اعتبر "بوث" (Booth) أن الأمن كمفهوم أساس يشمل عناصر رئيسية لم يتنافس عليها جوهريا، فقط نحن يراءى لنا ذلك بسبب هوسنا المبالغ بالحاضر. لذلك حسب رأيه، من الأفضل لنا النظر إليه كمفهوم متنازع عليه عرضيا، بدلا منه جوهريا. وبالرغم من إجماع النقيديون على إمكانية تجاوز اعتبار الأمن كمفهوم متعذر الصياغة، إلا أنهم ظلوا مؤمنين أنه من الصعب تنظيم حوار معنى الأمن، حيث يحمل أي تعريف خطر تجميع مواقف مختلفة بشكل خاطئ تحت علامة واحدة. الطريق المشترك لمفهمة الأمن في النظرية الأمنية النقدية كان عبر اعتباره مفهوما قابل للاشتقاق، هذه الطبيعة الاشتقاقية للمفهوم، أتاحت للباحثين حرية مقارنة الأمن من زوايا متعددة، تمتد من اعتباره كفعل كلام، ممارسة اعتناقيه، تقنية حكومية، أو شكل من أشكال الشرطية أو إدارة المخاطر، أو غيرها من المقاربات المفصلة أدناه.

(1) Barry Buzan. "New patterns of global security in the twenty-first century", **International Affairs** 3(1991): pp.432-433. Available at: <<http://home.sogang.ac.kr/.../New%20Patterns%20of%20Glo...>>

(2) Hélène Viau, *op. cit.*, p. xciv.

الترابط".⁽¹⁾ هذه القطاعات التي لا تعتبر فرعية ولكنها على حد تعبير بوزان عبارة عن "عدسات تحليلية" يتم من خلالها الكشف عن حالة كل النظام الدولي في مقابل مرجعية محددة بالإضافة إلى سماحها للباحث بتكوين صورة معمقة عن كامل النظام عبر قطاع معين.⁽²⁾

لقد طالت العملية التوسيعية، القطاع الاقتصادي الذي يركز على العديد من المرجعيات الأمنية بدءا بالأفراد، من خلال الطبقات الاجتماعية والدول وصولا للنظام الشامل والمعقد للسوق بقواعد ومعايير ومبادئه، أما فيما يخص الأفراد فتركز الجماعة البحثية بقيادة "بوزان" على مجموع التهديدات التي تؤدي إلى الوفاة أو قد تمنع من وصول المؤن الأساسية للحياة، ففي هاتين الحاليتين يعد الفرد مرجعا أمنيا في القطاع الاقتصادي.⁽³⁾

حيث يرتبط الأمن الاقتصادي بمدى قدرة الدول في الوصول إلى الموارد والتمويلات اللازمة لتحقيق قدر كافي من الرفاه. فالجماعة البحثية "لبوزان" تشير إلى الفوارق بين "الرابحين" و "الخاسرين" في ظل مبدأ "المخاطرة". فالموقع الطبيعي للفاعلين في اقتصاد السوق هو المخاطرة والمنافسة الدولية واللايقي.⁽⁴⁾ كما توضح الترابط المهم بين مختلف القطاعات الأمنية، كما هو الحال بين الأمن الاقتصادي والعسكري. فمن السهل رؤية كيف أن الأمن العسكري مرتبط بالأمن الاقتصادي، بسبب الحدود والقيود التي يفرضها هذا الأخير على ميزانية الدفاع والأمن.⁽⁵⁾

غير إن درجة التعقيد الحاصل داخل هذا القطاع وحساسيته جعلت من آليات السوق ومعاييرها هي التهديد الوجودي الأساسي. رغم أن الجماعة البحثية لبوزان جعلت من معايير ومبادئ (السوق) كمرجعية أمنية، وهنا تكمن الضبابية النظرية في تحديد المرجعيات الأمنية لهذا القطاع، أين تتحول المرجعية الأمنية التي يجب تأمينها إلى مصدر تهديد وجودي.⁽⁶⁾

(1) Barry Buzan. "New patterns of global security in the twenty-first century", *op. cit.*, p. 433.

(2) Thierry BALZACQ, "La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse", **Fédéralisme Régionalisme : Région et sécurité**. Vol, (2003-2004). Available at : < <http://popups.ulg.ac.be/1374-3864/index.php?id=216>>

(3) *Ibid.*,

(4) Marianne Stone, "Security According to Buzan: ", *op. cit.*, p. 5.

(5) *Ibid.*,

(6) Hélène Viau, *op.cit.*, pp. xciv-xcv.

كما يصنف القطاع البيئي أو الأيكولوجي (الأمن البيئي) من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة على اعتبار أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول بلا استثناء فمثلا، لم يسبق أن واجهت حكومات العالم هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي تطرحها التغييرات المناخية. وينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة في ظواهر كتغير المناخ والاحتباس الحراري، التلوث، الجفاف... الخ، التي تهدد رفاه وسلامة الإنسان وحتى نوعه. فالعلاقة بين البشرية والبيئة هي الموضوع الأساسي للإيكولوجيا، وقد اتضح الآن أن هذه العلاقة بحاجة إلى إعادة تحديد إذا كان لنا أن نتقاضي الآثار البالغة الضرر، وليس من قبيل المبالغة القول إن الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتم بها معالجة هذه القضية في المستقبل". فهناك ارتباط قوي بين التدهور البيئي والأمن*، فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تقرز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية وخصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة.⁽¹⁾

كما عد الأمن المجتمعي أحد أهم البرامج البحثية التي طرحها "باري بوزان" في الطبعة الثانية من عمله: "الدولة الشعب والخوف". فتزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا والاستيراد القسري للثقافات الأجنبية المغايرة وبروز المشاكل الاجتماعية الناجمة عنها، أدى إلى تغيير علامة الأمن من أمن قومي دولاتي إلى مفهوم مجتمعي. هذا النهج الذي عد خروجا صريحا على نمط التفكير الاختزالي للأمن المحصور في التهديدات الموجهة للسيادة، ليشمل تلك التهديدات الموجهة للمجتمع كمفهوم "دوركامي" يجادل بأن

* اعتبرت أعمال "هومر ديكسون" و "تورمان مايرز" أساسا متينا لإيضاح الترابط بين التدهور البيئي ومسألة اللاجئين والصراعات العنيفة وهي المسائل التي صبغت الخطاب العام الأكاديمي في تسعينات القرن الماضي. فقد أثارت مواضيع "الهجرة المناخية- *réfugiés climatiques*" الكثير من النقاش (هل حقا تؤدي التغييرات في المناخ الاقليمي أو العالمي الى حدوث تحركات كبيرة من اللاجئين؟ وهل يمكن أن تعود هذه التحركات الى حدوث صراعات عنيفة؟ أكد "ديكسون" بأنه توجد دلالات قوية تدعم الفرضية القائلة بأن " الندرة البيئية (Scar -Environmental)" تتسبب بحركات سكانية كبيرة، وهذا بدوره ما يسبب صراعات الهوية بين الجماعات. أنظر في هذا الصدد:

- Peter Hilden, "The past, present and future(s) of environmental security studies". Available at : <<http://cac.sagepub.com/content/46/3/406.full.pdf>>

(1) سليم قسوم، "دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية حول المناظرات في الدراسات الأمنية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 39-40 (صيف-خريف 2013)، ص. 96.

أساس المجتمع هو مجموع الأفكار والممارسات التي تحدد الهويات مجموعة اجتماعية. أي ما يمكن للجماعة من الإشارة إلى نفسها بضمير (نحن-Nous)، في مقابل (الأخر-L'autre)، الذي يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أثنية، جماعة دينية... الخ. ففي خضم النظام الدولي المعاصر، يعني الأمن المجتمعي بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف المتغيرة وتهديدات فعلية أو محتملة وبدقة أكثر، فهو يرجع إلى استمرارية ضمن شروط مقبولة لتطور-النماذج التقليدية للغة، الثقافة والروابط بالإضافة إلى الهوية والشعائر الدينية والوطنية.⁽¹⁾

لكن يبقى من الصعب جدا التحديد بموضوعية، فيما إذا كان هناك تهديد للأمن المجتمعي من عدمه، والطريقة المثلى هي التركيز على دراسة المسار الذي تدرك من خلاله جماعة ما أن هويتها مهددة، لأنه على هذا الأساس تبدأ في التصرف بطريقة أمنية.⁽²⁾

النسخة التنقيحية لمفهوم الأمن المجتمعي، قدمها "أولى ويفر" في العمل الجماعي: "الهوية- الهجرة والأجندة الأمنية في أوروبا"، العنصر الأساسي في هذه المقاربة "الوايفية" يقوم على التمييز بين "الموضوع المرجع" (L'objet de Référence) (أي المجتمع في مقابل الدولة) والقيم محل التهديد (أي الهوية في مقابل السيادة). أسباب هذا التحرك كما يشير "وايفر" إلى أن الأمن المجتمعي مهم لتلك الجماعات (التي لا تملك دولة) باعتبارها حقائق سياسية وردودها على التهديد الذي قد يطال هويتها سيكون ذو بعد سياسي. حيث يجادل "وايفر" بأن الأمن المجتمعي الذي يؤدي إلى فهم أمن الدول قياسا للمجتمعات المكونة لها، هو ما لا نريده أنا وزملائي، نقترح بأن يعاد تصور حقل الأمن من حيث ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع، بالنسبة لأمن الدولة السيادة هي القيمة النهائية، وبالنسبة لأمن المجتمع قيمة الهوية. كلتا الاستعمالين يدل على البقاء. فالدولة إن فقدت سيادتها تزول والمجتمع إذ فقد هويته ينتابه الخوف على بقاءه أيضا.⁽³⁾ فالنقطة المهمة في إعادة بناء الدراسات الأمنية هي التفرقة

(1) Dario Battistella, "Théories des relations internationales", (Paris, Presses de Sciences Po, coll. « Références inédites », 2003), pp. 451-452.

(2) *Ibid.*, p. 452.

(3) Paul Roe, Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma, (New York: Routledge, 2005), p. 43.

بين الدولة والمجتمع. فالثنائية أو "المزدوجة الويفية" (La Dualite Waeverinne)، تتبنى فهما ثنائيا للأمن وتهيكّل التهديدات حول قطبين أساسيين: (دولاتي/سياداتي) في مقابل (مجتمعي/ هوياتي).⁽¹⁾

أما استخدام مصطلح "المجتمع" فليس المقصود به الإشارة الى عملية التفاوض، تأكيد وإعادة إنتاج، أو حتى احتضان "نظام العلاقات المتبادلة الذي يربط الأفراد الذين يشتركون في ثقافة مشتركة" في صيغة سوسولوجية تقليدية صرفه. حيث يترك هذا التعريف سؤالاً مفتوحاً حول مدى مشاركة الأفراد في الواقع لثقافة مشتركة. يفضل كل من "وايفر" وزملائه واقعا اقل مرونة: "تجمع لمؤسسات يؤطرها الشعور بالهوية المشتركة". تصور موضوعي ينقاد مباشرة ويشكل مؤكداً "للهوية".⁽²⁾

في مقطع أكثر ايضاحاً، لم يعد أدنى شك في أن القيمة التي سيتم أمننتها تحت عنوان "الأمن المجتمعي" هي الهوية المجتمعية: "إذا كانت المجتمعات هي التي أصبحت تمثل مركز الاهتمام لهذه الاشكالية الأمنية الجديدة، فإن قضايا الهوية والهجرة هي التي تحدد وترسم معها الادراكات القاعدية للتهديدات والهشاشات. فالمجتمعات مرتبطة بالأساس بالهوية".⁽³⁾

ثانياً: تصاعد النزعة الهوياتية وتنامي المعضلة المجتمعية: برنامج بحث في الأمن المجتمعي

حسب التعريف المقدم للأمن المجتمعي، يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح "الهوية" بدورها هي "القيمة المهددة"، كما يقول "بوزان": "هي أساساً حول الهوية". فالمجتمعات وفي أمنها المجتمعي تدرك التهديد في شروط الهوية.⁽⁴⁾

يرى "وايفر" أن السبب الأعمق لتهيكّل التهديدات حول قطبين أساسيين: "دولاتي/ سياداتي" في مقابل "مجتمعي/ هوياتي"، يرجع لهشاشة منطق الدولة الحارس المرتبط بنموذج السيادة الوستقالية، وانتقال قدرة ممارسة العنف الشرعي إلى أطراف أخرى. وهذا ما يبين تنامي أهمية "الأمن المجتمعي"،

(1) Arcudi Giovanni, " La sécurité entre permanence et changement ", *Relations internationales*, n° 125, (2006/1) : p. 3.

(2) Bill McSweeney, " Identity versus the state", in *Security, identity and interests: a sociology of international relations*, (Cambridge University Press, 1999), p. 70.

(3) *Ibid.*,

(4) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص.86.

أين تكون فيه مجموعات داخل المجتمع حبيسة الشعور بالتهديد في الهوية من جراء موجات الهجرة. أو الاستعمار الثقافي، ويستعدون بذلك بمحاولة الدفاع عن أنفسهم.⁽¹⁾

فالجدل السلبي للمعضلة الأمنية بين الدول بالمفهوم الواقعي، الهم مدرسة كوبنهاغن التي ترى أن أحد أكبر مصادر "الأمن المجتمعي" يتمثل في "المعضلة الأمنية المجتمعية"، التي تظهر حسب "ويفر وبوزان" نتيجة العمليات التي تتطور من خلالها تصورات الآخرين بشكل متبادل لتعزيز صورة العدو. فالإجراءات التي تتخذها مجموعة معينة لحماية نفسها تنتج "سوء إدراك" (Misperception) للآخرين، ما يجعل في النهاية كل الأطراف أقل أمنا.⁽²⁾

فالمعضلة الأمنية المجتمعية تتولد عندما تقوم إحدى الجماعات في محاولة لزيادة منها المجتمعي وذلك من خلال تعزيز هويتها، بالتسبب في ردة فعل الجماعة المقابلة الشيء الذي ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى ويضعف هويتها، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة بين الجماعات حيث تؤدي المساعي في زيادة الأمن إلى إنقاصه في النهاية.⁽³⁾

عملية الفعل ورد الفعل بين الجماعات الهوياتية ينتج ما يسمى بآلية الدفاع المجتمعي، الذي يتراوح بين الوسائل العسكرية لدرجة أنه ينتج سلوك إبادي تجاه الجماعات المجاورة أو اتخاذ إجراءات ذات طبيعة غير عسكرية. أما الوسائل العسكرية وباستخدام نوع من المحاكاة فإن فرضية الفوضى تعني بالأساس غياب الهيراركية، أين تتمتع كل جماعة بحق الاعتراض وتسعى لتنفيذ خياراتها بشكل منفرد. فعندما يدرك الأفراد أن حكومتهم عاجزة أو أنها تقفد الإرادة لحماية الجميع، فإنهم يلجئون إلى شكل تنظيمي آخر هو الجماعة الأتنية كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمرارهم. وفي ظل مأزق كهذا فإن محاولة مجموعة أثنية تعزيز أمنها، يتم تفسيره من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد. مثل هذه الحركة حسب "بوزان" يزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات الحرب الوقائية، حيث تشن مجموعة إثنية الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفرادها وذلك بذريعة الدفاع عنهم، وقبل أن يقوم الخصم بتصنيفهم وهو ما يؤدي في واقع الأمر إلى الحرب الشاملة وذلك ما أبرزته التجربة في أوروبا الشرقية ما بعد الحرب الباردة

(1) Salim Chena, "L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notion de la sécurité sociétale : Une théorie à la manière d'Huntington", TERRA ,Réseau scientifique de recherche et de publication. Available at : <<http://www.reseau-terra.eu/article750.html>>

(2) *Ibid.*,

(3) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص.83

(تجربة البوسنة والهرسك نموذجا).⁽¹⁾

اقترح "ويفر" في عمله "الهوية والهجرة"، أن تكون الاستجابة الدفاعية للمجتمعات ضد التهديدات الموجهة إلى هويتها بتعزيز التماسك والهوية الثقافية للجماعة كاستجابة دفاعية، ويمكن القيام بذلك عن طريق استخدام الوسائل الثقافية. فالثقافة يمكن الدفاع عنها بالثقافة"، على حد تعبير ويفر، وإذا كانت إحدى الهويات مهددة سيكون الرد المحتمل هو تعزيز الهويات القائمة وبهذا المعنى تصبح الثقافة سياسية أمنية.⁽²⁾ وتبعاً لذلك، تتناول الانشغالات الأمنية المعاصرة حماية الهوية والدفاع عن الثقافة، مما يجعل مسائل الهوية والثقافة رهانات أمنية وقضية بقاء في مواجهة الأخطار والتهديدات المحيطة بها.⁽³⁾

إن وضع الجماعة (المجتمع) كوحدة أمنية مرجعية في فكرة الأمن المجتمعي، يعتبر خطوة ضرورية ومكون رئيسي في برنامج البحث الأمن المجتمعي ولكن يبقى ناقصاً إذا لم توضح "كيفية" بنائه (المجتمع) كمرجعية أمنية، فكيف تم تصور المجتمع كموضوع مرجع الأمن؟ هو سؤال جوهري في البناء المعرفي للدراسات الأمنية النقدية بصفة عامة. الجواب قدمه أولى ويفر، حيث يرى أن القدرة على وضع المجتمع (أو جماعة ما) كمركز تحليل أمني تعود على من يتكلم الأمن داخل المجتمع، وذلك عبر التسييس التدريجي للأمن أو ما سماه "الأمننة".

ثالثاً: استحداث المستوى الإقليمي في التحليل الأمني

انطلاقاً من فكرة أن الأمن ظاهرة علائقية، يجادل "بوزان" بأنه لا يمكن الإحاطة بالأمن الوطني بمعزل عن سياقه الإقليمي. فالتعرف على خصوصيات المستوى الإقليمي للأمن، يسعى إلى فهم العوامل الأساسية التي تجعل من انبثاقه أمراً ممكناً. فمنطق الأمن الإقليمي، ينبع من قلب الحقيقة المتمثلة في الطبيعة التواصلية للأمن والذي يفهم منها: التفاعل بين الفواعل، الجغرافيا والأنطولوجيا التواصلية بذلك

(1) عادل زقاغ، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الانتية: فحص افتراضات وإسهامات المقاربات المنتمة لأنماط التحليل العقلاني، المؤسساتي والبنائي". تم تفحص الموقع يوم: 13-04-2015. متوفر على الموقع: <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3064.html>

(2) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص. 84

(3) Ayse Ceyhan, "Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres", *op. cit.*, p.

المعنى الذي يركز على الطبيعة التراكمية للعلاقات (صداقة - عداوة - تنافس).⁽¹⁾

"فالأمن الوطني كمستوى للتحليل ليس ذو مغزى، كون الديناميات الأمنية الفعلية علائقية بالأساس، فلا وجود لأمة مكثفية ذاتيا في مجال الأمن[...] . أما الأمن الشامل (Global Security) بمعناه الكلاسيكي فيبقى من باب التطلعات كأفضل الحالات [...] . أما الأمن الإقليمي فيشير الى مستوى من الترابط بين الدول والوحدات مع بعضها البعض بتلك الدلالة التي تجعل من غير الممكن النظر الى الأوضاع الأمنية في معزل عن بعضها".⁽²⁾

حيث يستمد المستوى الإقليمي قوته التحليلية، كونه ذلك المسرح الذي تتم على مستواه أكثر التفاعلات سواء الصراعية أو التعاونية على حد تعبير (Lake) أو (Morgan). لقد استحدثت "باري بوزان" التحليل الأمني الإقليمي من خلال ما أسماه "المركب الأمني الإقليمي" (Regional Security Complex)، كمفهوم يستعيد مفهوم المحتوى البارز للإقليم⁽³⁾ المشار إليه من قبل كل من (Thompson, Väyrynen, Cantori et Spiege)، وتضمنه كواجهة تحليلية للأمن، وسط بين الأمن الوطني والأمن الدولي*. الأمر الذي يسمح بإدراج الديناميات الداخلية للمركب، وهذا بين الفواعل المشكلة له من جهة، ووقع أو أثر التدخلات الخارجية، في تغيير ترتيبات وطبيعة المركب، من جهة أخرى.⁽⁴⁾

فالجوار الجغرافي وكثافة التفاعلات البنينة، تولد تدريجيا انطولوجيا اجتماعية ناقلة سواء لقوة اندماجية أو اقصائية، بتلك الدلالة التي يصبح فيها الاعتماد المتبادل ذلك الناظم الأساسي للأمن الإقليمي. والذي يختلف حسب الأنطولوجيا التواصلية وتوزيع القدرات (العسكرية أو/ والاقتصادية خاصة) على وحداته الرئيسية. هذا الطرح النظري وإن كان هشاً في بعض أركانه، لكنه يسلط الضوء على ما سبق وأن أشرنا إليه وهو الاعتماد المتبادل، بشقيه الإيجابي والسلبى. فقطبي المجالية الأمنية الإقليمية

(1) Thierry Balzacq, "La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable", *Cultures & Conflits*, n°66 (été 2007) : p. 34 . Available at : <http://journals.openedition.org/conflits/2481> ; DOI : 10.4000/conflits.2481

(2) GUNHILD HOOGENSEN, " FEATURED BOOK REVIEWS. Bottoms Up! A Toast to Regional Security"?, *International Studies Review*, Vol. 7 (2005): p. 270.

(3) أنظر في هذا الصدد:

• Cantori L.J., Spiegel S.L., **The International Politics of Regions: A Comparative Approach**, (Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1970).

* يعد دور الوسيط أمراً معترفاً به لصالح المنظمات الإقليمية وهذا في إطار ميثاق الأمم المتحدة، الفصل VIII.

(4) Thierry Balzacq, *op. cit.*, p.

(Le continuum de Sécurité Régional) *، والتي تؤشر على طابعي: التصارع والتعاون، أعيد دمجها وتوظيفها في المفهوم المكون "لمركب الأمن الاقليمي". الذي يعرفه بوزان⁽¹⁾ بـ: "مجموعة من الدول التي تكون هواجسها وادراكاتها الرئيسية للأمن مترابطة، إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلايا أو تحل بطريقة منفصلة.

فمركب الامن الإقليمي يتحدد من خلال مستوى عال جدا من الترابط (الاعتماد المتبادل) الأمني بين الوحدات المشكلة للمركب. ويشمل هذا الترابط الأمني مختلف عمليات بناء الأمن سواء تعلق الأمر بإضفاء أو نزع الطابع الأمني للتهديدات أو أساليب لتعامل معها. فالاتجاه السائدة في دراسة ديناميكيات المركبات الأمنية يركز على التهديدات، لأن معظم هذه التهديدات غالبا ما تكون قادرة على التنقل بسهولة عبر مسافات قصيرة، كما أن حالة الأمن كثيرا ما ترتبط بالقرب الجغرافي السيء ". وهنا تنشط عمليات إضفاء /نزع الطابع الأمني من خلال عقدة (الادراك وسوء الإدراك) المتمركزة بين الوحدات المشكلة لمركب الأمن الإقليمي.⁽²⁾

حيث يقترح كل من "بوزان" وزملائه "وايفر" و "دي وايلد"، تبني قراءة بنائية للحركات الأمنية بذلك المعنى الذي تصبح فيه ممارسة خطابية. أي أن التهديد يصبح علاقة اجتماعية تتأثر بالبناء السوسيو-لغوي للخطاب. "إنه التحرك نحو الأمننة" (Securization Moove) : فالأمن هو التحرك الذي يؤطر القضايا إما كنوع خاص من السياسة أو كقضية تعالج فوق الاعتبارات السياسية. إذا تعتبر

* يمكن أن تأخذ المجالية الأمنية ثلاث درجات، من السلبي (العدو) إلى الإيجابي (الصديق):

1- النزاع الخالص أو الصرف ويتمحور حول اعتماد متبادل من المخاوف وادراكات تثنائية للتهديدات. الحالات كثيرة: الشيشان الصراع الإسرائيلي-ال فلسطيني أو حرب البحيرات الكبرى في وسط افريقيا. 2-النظم الأمنية التي وعلى الرغم من وجود نوع من الريبة وعدم الثقة بين الجهات الفاعلة، الا انها اعتمدت تدابير إعادة الثقة وهذا للسيطرة على حدة المعضلة الأمنية. حالتان تبدو ذات صلة: مجلس التعاون الخليجي وSADC. 3-جماعة الأمن التعددي الذي يشير إلى إضفاء الطابع المؤسسي السلمي على علاقات القوة. فالحرب لم تعد خيارا مركزيا. الاتحاد الأوروبي يعد المثال الأكثر وضوحا. أنظر في هذا الصدد:

- Adler E., Barnett M. (eds.), **Security Community** ,(Cambridge, Cambridge University Press, 1998).

(1) Buzan B., **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post cold War Era**, (Londres, Longman, 1991), p. 190

(2) Oguz Dilek, Emre Iseri, Nihat Celik, "TURKEY'S REGIONAL POWERHOOD WITHIN REGIONAL" , **Journal of Regional Security**, (2015). Available at : <http://www.regionalsecurityjournal.com/index.php/JRS/article/view/98/62>

النسخة الأكثر تشددا للتسييس، أي قضية عامة يمكن وضعها في نطاق يتراوح بين غير المسيسة (حيث لا تعامل الدولة مع هذا النوع من القضايا، ولا تعتبر قضية للنقاش العام) ومن خلال تسييسها (اعتبارها جزء من السياسة العامة، تتطلب قرارات الحكومة وتخصيص الموارد) إلى أمنيتها (تقدم القضية كتهديد وجودي، يتطلب إجراءات استعجالية خارج الخدود العادية للإجراءات السياسية).⁽¹⁾

مسار يشكل فيها مفهوم التهديد الوجودي (As an Existential Threat) جزءا لا يتجزأ منها. فالتعامل مع ظاهرة ما على أنها تهديد وجودي لموضوع مرجعي ذي قيمة بالنسبة لجماعة، هو ما يسمح للدولة باتخاذ تدابير عاجلة واستثنائية للتعامل مع هذا التهديد". ففهم "عملية الأمانة" يعد أمرا حاسما في (تعريف/ تحديد) مركب الأمن الإقليمي والعكس، وتأتي هذه الأهمية من الدور الذي تلعبه مثل هذه العمليات المترابطة إقليميا في جعل مركب الأمن الإقليمي بنية على قدر كبير من التعقيد. كون الخصائص النابعة من فعل الخطاب هي التي تغير من طبيعة التهديد وترفعه الى مستوى الأولوية الأمنية. وهذا يعني ان مستوى التحليل متوقف على موقع الإعلان. على هذا النحو يصبح مركب الأمن الإقليمي: "مجموعة من الوحدات التي تقوم العمليات إضافة و/ أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل مد مترابط بحيث أن شاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها أو حلها بشكل منفصل من بعضها البعض".⁽²⁾

الفرع الثاني: البنى الفكرية الأمنية للمدرسة الويلزية

أحد النظريات المفتاحية في التقليد النقدي، التي استطاعت أن تجادل وتستقهم عبر طريقة نقد جوهرى حول أنماط التفكير التي يطرحها الميتا منظار العقلاني، هي "النظرية النقدية" (Critical Theory). أما في شقها الذي يبحث على الحقيقة الأمنية، فتبدأ برفض النظرية الأمنية

(1) عادل زقاغ، " المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 01 (سبتمبر 2011)، ص.67. للاطلاع أكثر أنظر:

• Emmers. Ralf, "Securitization ".In Contemporary Security Studies, 3rd Edition, (Oxford: Oxford University Press, 2013).

(2) Hamchi, Mohamed, "Libya as a Collapsed State and Security in the Sahel: More Fuel to the Fire?", Algerian Review of Security and Development Issue, n° 3 (July 2012).

التقليدية والواقعية الأرثوذكسية بشكل خاص. وتتحدى مفهوم الأمن المشتق من "العلم الكئيب (Dismal science) للعلاقات الدولية وليد مناخ الحرب الباردة على حد تعبير "بوث".⁽¹⁾

فالدراسات الأمنية النقدية، إعادة التفكير في الأمن من "أسفل إلى أعلى (Bottom Up). وذلك بدءاً بالتحقيق في معنى الأمن في النظرية والممارسة من منظورات مغايرة للسياقات السياسية، والمنهجية، والفلسفية، والتاريخية للواقعية السياسية. ووصولاً إلى التفكير حول الحقيقة الأمنية، من منظور أولئك الذين تم إسكاتهم تقليدياً من طرف البنى السائدة.

وانطلاقاً من عملية التوسيع الأفقي في قطاعات الأمن والعمودي في مرجعياته، ركز المنظرون النقاد على "الأفراد كموضوع مرجع" للدراسات الأمنية النقدية. حيث يجادل كل من "كيث كراوس" و"ميكائيل ويليامس"، على أن أحد التحديات التي توحد النقاد الدوليين هي الرغبة المشتركة لمعالجة موضوع الأمن بتركيزه على الفرد وليس الدولة ذات السيادة. "فالأمن" يكتبان: "هو الظرف الذي يتمتع به الأفراد، ولهم الأسبقية في تعريف التهديدات ومن (أو ما) ستضمنه".⁽²⁾

أولاً: الاعتقاد كأجندة معيارية للنظرية الأمنية الويلزية

تتطلق النظرية الأمنية النقدية من المبدأ الرفض للأطر الأمنية التقليدية: التي تضع الدولة وسيادتها في قلب الحقيقة الأمنية. والاعتقاد بأنها هي الحارس لأمن الشعوب، وهيمنة البنية على الفاعل، والفلسفة الوضعية غير الانعكاسية في الكثير من المناهج التقليدية للعلاقات الدولية.

مراجعة تقود إلى ضرورة استكشاف ما دعاه "بوث" بـ: "حقائق الأمن". فالحقائق الأمنية تبنى عبر المسافة النقدية، أي "ممارسة النقد التكويني" بهدف الترويج لسياسة إعتاقية". حيث قدم أنصار مدرسة "أبريستويث" في سعيهم لتجاوز الفرضيات القياسية التي فرضتها الطروحات التقليدية في بناء تصور عالمي للأمن يركز أساساً على الجوانب العسكرية ونموذج مركزية الدولة والفهم الصفري. مفهوم نظري جديد للأمن موجه بأفكار مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية للنقاش الثالث. يتبنى الادعاء الشهير

(1) أنظر في هذا الصدد:

- Booth K., « Security and Self: Reflections of a Fallen Realist », in Keith Krause et Michael C. Williams (eds), critical Security Studies : Concepts and Cases , (London: UCL Press, 1997). pp. 106-107

(2) Keith Krause, Michael C. Williams, "From Strategy to Security Concepts and Cases", *op. cit.*, p. 43.

لكل من "جون بوث" و "واين جونز": "الموضوع الرئيسي للدراسات الأمنية يجب أن يكون اعتناق الافراد".⁽¹⁾

فالاعتناق ببعديه المادي والمعياري، أصبح المفهوم الأساس الموجه للأجندة المعيارية للنظرية النقدية. حيث يعتبره "واين جونز" كمحاولة لتطوير طريقة فهم، موجهة بالاعتناق لنظرية وممارسة الأمن. أما "بوث" يكتب في تعريفه للاعتناق⁽²⁾:

"كخطاب سياسي، يسعى الاعتناق الى تأمين الناس من ذلك الجور الذي يعيقهم على تنفيذ ما يختارون عمله بحرية [...] الاعتناق فلسفة ونظرية وسياسة اختراع الانسانية".

فسعي مدرسة "إبريستويث (بلدة صغيرة في ويلز)" في عملها التأسيسي للدراسات الأمنية النقدية، انطلق من تعريف الأمن كسياسية اعتناقية إنسانية: التهديد الأمني للإنسان يأتي من دولهم وليس من العدو. فالاعتناق يظهر كمفهوم يرفض القيود الاجتماعية، "ريتشارد أشلي" يصفه كضمان الحرية من القيود غير المرئية وعلاقات الهيمنة، وظروف الاتصال والفهم المشوه الذي يقيد قدرة البشر على صياغة مستقبلهم الخاص".

لقد شكل الاعتناق القلب الصلب للنظرية الأمنية لمدرسة أبريستويث، فالأمن والاعتناق وجهان لعملة واحدة، ويظهر ذلك من خلال العملية التي يستكشف بها الأفراد معنى الإنسانية في إطار التحرر التقدمي من الأخطاء الإنسانية البنيوية والعرضية. يجادل "واين جونز" بأن الأمن يمثل الوسيلة وأما الاعتناق فهو نتيجة الممارسة الأمنية: (تحرير الناس من ظروف اللأمن والمعاناة) تكون بخلق فضاء اعتناقي (الحرية من الاضطهاد) وتحقيق الاعتناق (ليصبح أكثر إنسانية) يكون بممارسة الأمن (ليس ضد بعضهم ولكن مع بعضها).⁽³⁾

(1) C.A.S.E. Collective, op, cit., p. 448.

(2) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص، 37.

(3) Pierre Berthelet, Chaos international et sécurité globale: La sécurité en débats, (Paris : Publibook, 2014), p.

ثانياً: الفرد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية

بدلاً من ربط أمن الفرد بأمن الدولة (كما في النظرية الواقعية)، يوضح التركيز على أمن الأفراد الأشكال التي قد يتناقض فيها هذا الأمن مع ادعاءات أمن الدولة، يؤدي جعل الأفراد موضوعاً للأمن إلى فتح الكرة الصلبة للدولة، ووضعها أمام الفحص النقدي، حيث تؤدي ضرورة حماية الأفراد إلى التركيز على حقوق الإنسان الفردية، وترقية حكم القانون لحماية الأشخاص من بعضهم البعض ومن مؤسسات الدولة. وهكذا ينتقل التركيز إلى الأمن الشخصي بالتركيز على حقوق الأفراد ضد دولهم في مجالات مثل: الحرية من التعذيب، أو السجن الخاطيء، أو الحماية من العنف والتجريد اليومي. (1)

وجهت المدرسة "الويلزية" انتقاداً للدولة كمظهر رئيس للسياسة العالمية، وذلك باعتبارها مصدراً للأمن فـ"بوث وواين جونز" بحديثهم عن جوهر الدراسات الأمنية، ينطلقون من عرض أولوية وطبيعة التناقض التقليدي بين أمن الفرد والدولة، فلن يأتي الأمن أولاً؟

يرى "كروز" و "ويليامس"، أن التركيز على الأفراد المواطنين كمرجعية للأمن يلقي الضوء على الدينامية المركزية في الحياة المعاصرة التي تحجب من قبل النيوواقعية: "كيف تأتي التهديدات إلى الأفراد، ليس من العامل الفوضوي للعلاقات الدولية أو مواطني الدول الأخرى، ولكن من مؤسسات العنف المنظم لدولهم الخاصة، كيف يصبح مذهب السيادة والأمن القومي تبريراً لاستعمال مؤسسات الدولة ضد المعارضة السياسية؛ للمفارقة "تصبح المواطنة مصدر انعدام الأمن، وتصبح ادعاءاتها تبريراً للعنف". (2)

فجميع من تم استبعادهم من تخصص الأمن التقليدي أصبحوا الآن مواضيعه، بذلك المعنى الذي يجعل من "الأفراد الغير آمنين" هم موضوع الحقيقة الأمنية. حيث تكمن إعادة صياغة مفهوم الأمن، في تحديد الظروف الحقيقية لانعدام الأمن التي تعاني منها الأفراد والجماعات أو "مجتمع الخطر" بتعبير "Ulrich Beck"، والذي يتميز بالقلق واللايقين، حيث توضع انتهاكات حقوق الإنسان، اضطهاد الأقليات، الفقراء، العنف ضد المرأة في واجهة الأجندة الأمنية الجديدة.

الفرع الثالث: مدرسة باريس: الجسر "البين-تخصصي" للدراسات الأمنية

كردة فعل عن حالة التشاؤم الفكري، الذي استحوذ على منظري العلاقات الدولية بسبب الركود الذي عرفته المقاربة الوضعية التجريبية، والوعد الزائف للعلوم السلوكية التراكمية على حد تعبير

(1) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص، 32.

(2) نفس المرجع، ص، 32-33.

يوسف لبيد. القت بعد الحداثيّة الشك على الوضعية القائلة إنه يمكن أن يكون هناك معرفة موضوعية للظواهر الاجتماعية، ومثل النظرية النقدية، رفض التوجه البعد حداثي مزاعم وجود حقيقة موضوعية، وزج الموضوعية والحقيقة في بوتقة واحدة، مما شكل دوغما ذات مسار علمي ممنهج، فصل الحقائق عن القيم.

وفي سعيها لإدراك الحقيقة الأمنية، بلغت الطريق البعد حداثيّة مرحلة النضج النظري في تعريفها للأمن المركز على ثلاثية: " الدولة ذات السيادة-العنف-الهوية"، وهذا من خلال تأسيس ما عرف بمدرسة "باريس للدراسات الأمنية" كجسر بين تخصصي-يعالج فيه الأمن " كتنقية حكومية" (Technique of governance) تمارس فيه الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا، مثل كاميرات المراقبة، وأجهزة تحديد الهوية، والفحص والمراقبة عن بعد.... الخ. وكذا شبكات مهني الأمن (Security professionals)، وهم الخبراء في مجال الأمنين الداخلي والخارجي، مثل: الجنود، الشرطة والدرك، والجمارك، وحراس السجون وأعاون المطار، وآخرون.

أولاً: المسلمات ما بعد الحداثيّة في مفهومة الأمن

تبنت الما بعد حداثيّة مشروعاً مناهضاً للبناءات المعرفية الوضعية، رافضة ومشككة في الادعاءات المعرفية التي تنطوي على ابستمولوجيا قائمة على شرعية زائفة ومستمدة من خطاب العلم الوضعي الذي تدعيه. أو ما دعاه " جاك دريدا" بـ "المركزية الخطابية" (logocentri)، كنسق تفكير يعمل على إنتاج انقسامات تصويرية: داخلي/ خارجي، السيادة/ الفوضوية، الدولة/ المجتمع... الخ، ويسعى لدعم موقفه المهيمن من خلال الاعتماد على السرد والقصة المشرعنة للمعرفة اللاتاريخية.⁽¹⁾

لقد لفت الما بعد حداثيون، النظر إلى الروابط التي لا تنفصم بين المعرفة القوة في العلاقات الدولية على صعيدي النظرية والممارسة. كما رفضوا فكرة "الحقيقة" الكلية لأنها حسبهم تبني "غويا"، بذلك المعنى الذي يعيد تشكيل الحقيقة، وإنتاجها بشكل ثابت عبر استعمال اللغة في عملية غير منتهية من التعبير، فالحقائق تنتج عن صراع القوى أو حوارات القوى الحساسة في هذه العملية من إعادة البناء". أما الكشف عن التفاعلات النصية التي تقف وراء سياسات القوة، فيكون من خلال التشكيك في "ما وراء

(1) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص، 52.

السرديات " بمفهوم "ليوتارد".⁽¹⁾

ديناميكية انعكست على إعادة تصور جذري لمفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية، وذلك بوصفها برنامجا "تفكيكيا" قائم على رفض البنى والمفاهيم المشرعة بمنطق النظام القائم. يتعارض مع ادعاءات الدراسات الأمنية الواقعية بالتحديد التي يعبرها "ريتشارد آشلي" (Richard Ashley) ، إحدى المشاكل الرئيسية لانعدام الأمن الدولي بسبب خطابها المفعم بالقوة والمحفز للمنافسة الأمنية. فالواقعية الجديدة كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزمني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من امكانية القدرة على التغيير، بذلك المعنى الذي يجعل منها ايدولوجية توجه مشروعاً شمولياً لأطراف العالم وأجزائه.⁽²⁾

وكرده فعل على البيئة المتغيرة للتهديدات أو ما يسمى (بمخاطر الحداثة)، انطلق الما بعد حدثيون في تحليلهم للقضايا الأمنية من الطبيعة المركزية للأمن القائمة على العنف والدولة ذات السيادة والهوية، والعلاقة المتكاملة والاعتمادية بينها. وبدلاً من التسليم المسبق بوجود الدولة كما يعمل الواقعيون، تم فحص كيفية ظهور الوحدات السياسية في التاريخ عبر قدرتها على الاعتماد على القوة لتمييز الفضاء السياسي الداخلي أو المحلي عن الخارجي. فالدول، تعتمد على العنف لتشكيل نفسها كونه مؤسس في وجود الدولة السياسية وهذا كتنظيم سياسي للجماعة الأساسية. وجهة نظر تستفسر على "كيفية" تقسيم الفضاء السياسي العالمي. ونتيجة التساؤل، أنه لم يتم تقسيمه بطريقة طبيعية إلى فئات سياسية متباينة. وعليه، فإن النمط السائد للذاتية السياسية في العلاقات الدولية (الدولة ذات السيادة) ليس طبيعياً وليس ضرورياً ولا يجب أن يكون على ما هو. ورغم أن الجغرافيا بريئة من هذا إلا أنها ليست نتاجاً عادياً للطبيعة، بل نتاج تاريخ الصراع بين السلطات المتنافسة على القوة لتنظيم وإدارة الفضاءات على حد تعبير (G. Ó Tuathail).⁽³⁾

تصور يهتم بطريقة رسم الحدود بين الوحدات السياسية، بل كيف تعمل هذه العملية في إضفاء الشرعية على هوية سياسية؟ هذا السؤال الذي يكشف العلاقة الموجودة بين العنف والدولة السياسية من جهة، والعلاقة بين هذين المكونين والفكرة المركزية الثالثة في التحليل ما بعد الحداثي وهي مسألة الهوية المؤثرة بشكل كبير في فكرة الأمن. منطق الجغرافيا السياسية، مهد لمنطق "الأخر" الخارجي

(1) Gaëlle Bernard, " Sur la crise « postmoderne » de la légitimation et la confusion des raisons", Cités, n° 45(1/2011) : pp. 87-101.

(2) سليم قسوم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018)، ص. 160.

(3) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص ص، 57-58.

الذي يتوافق وتأسيس هوية سياسية داخلية "الذات الآمنة" في مقابل "الآخر" الذي يجب إقصاءه أو ضبطه أو احتوائه حسب "كامبل". الاعتماد على هذا المنطق يمكن من الوصول إلى نتيجة مفادها أن عملية تكوين الهوية، هي نتيجة للممارسات الانضباطية داخليا والتي توحى بالوحدة داخليا من جهة، وهي نتيجة للممارسات الإقصائية التي تحاول تأمين الهوية المحلية من خلال عمليات التمايز السكاني ومختلف العمليات الدفاعية الأخرى.*

إن القضية الرئيسية في سياق الدراسات الأمنية لما بعد حداثة، تكمن في كيفية تصور "الآخر-المختلف" كتهديد أو اعتباره الخطر الذي سيتم احتواءه أو إقصاءه. وحتى وإن كان ليس من الضروري بناء الهويات السياسية من هذا المنطلق، فإن الممارسات الأمنية والتوجهات الخارجية تميل إلى بناء وإنتاج نمط من التفكير، يحمل أبعاد سياسية وأخلاقية تخصص فضاء متدن أخلاقيا "للآخر" وراق "للذات" وهذا ما ينعكس في النظام الدولي الذي تعرف فيه الهوية السياسية من خلال الاستثناء الإقليمي.

ثانيا: الخارطة الجديدة للأمن العالمي: الأجندة التقنية للأمن.

أدت وتيرة وكثافة العولمة الأمنية غير المسبوقة، إلى تصاعد فكرة عالمية "انعدام الأمن" المنسوبة إلى تطور تهديدات الدمار الشامل، الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار الأوبئة وأعمال الشغب واللانظام. هذه العولمة الأمنية التي فرضت إلغاء الحدود الوطنية وفرضت على فواعل الساحة الدولية التعاون الأمني، ما يعني إلغاء التمييز التقليدي بين ظواهر الحرب والدفاع والاستراتيجية. وظواهر أخرى كالجريمة والأمن الداخلي وتحقيقات الشرطة. فالنقطة الأساسية التي أنطلق منها منظرو مدرسة باريس هي انتقاد الدراسات الأمنية ذات الطابع الاستراتيجي أو الجماعة المتشائمة بعبارة

* في دراسة حول علاقة الدولة والعنف والهوية قدم دافيد كامبل في عمله: "التفكيك الوطني: العنف الهوية والعدالة في البوسنة 1998"، فكرة مركزية حول وجود معايير خاصة بالمجتمع أو الجماعة هي التي حكمت العنف الشديد للحرب. هذه المعايير الانطولوجية بتعبير كامبل تشير الى فرضية ان الجماعة السياسية تتطلب التوافق العام للإقليم والهوية، الدولة والأمة. من هذا المنطلق، يرى كامبل بأن العنف الشديد في البوسنة لم يكن مجرد انحراف أو تشويه للقاعدة الانطولوجية. بل تقاوم واستفحال قاعدة التوافق العام والرغبة في وجود جماعة هوياتية متماسكة. أنظر:

- David Campbell, "National Deconstruction: Violence, Identity, and Justice in Bosnia", (U of Minnesota Press , 1998).

"بيغو"، التي تتصور الأمن أساسا حول الحرب والموت والبقاء. وليس الممارسات اليومية المتعلقة بالجريمة والخوف اليومي والعنف السياسي، وأشكال التعبئة العابرة للحدود والديناميات النابعة من فضاء انعدام الأمن.

سياق معلوم، يصبح معه الأمن "كتقنية حكومية" بدلا من تحليله كمفهوم متنازع عليه. أي ممارسة الرقابة و الضبط الاجتماعي و أجهزة تحديد الهوية و الفحص القبلي و المراقبة بالكاميرات... إلخ. ورسم خارطة معرفية جديدة للأمن، تنطلق من معالم فضاء اتخاذ مواقف انعدام الأمن (أنظر الشكل) يدمج بين خبراء الأمن الداخلي، كخبراء الشرطة وكذلك الجمارك وحراس السجون وأعوان المطارات وبين خبراء الأمن التقليدي من عسكريين واستراتيجيين.⁽¹⁾

ينطلق أنصار مدرسة باريس، من خطوة رئيسية هي إلغاء الحدود بين الداخلي والخارجي*. فطبيعة التهديدات الجديدة جعلت مفهوم الدولة غير قادر على التكيف ومسايرة وتيرة فكرة "انعدام الأمن" وكذا الأجواء المتوترة بين الدوائر البيروقراطية سواء الداخلية والخارجية. فالفصل بين المشاهد الداخلية والخارجية هو نتاج التكوين المعرفي في العلوم الاجتماعية وبالخصوص تجدر فكرة أن العلوم السياسية تهتم بالقضايا الداخلية وأن العلاقات الدولية مستقلة عن القضايا الداخلية. فميل الطروحات الأمنية التقليدية الى الأخذ بالتقسيم (Inside / Outside)، قسم الدوائر الأمنية الى أمن داخلي تتكفل به الشرطة وأنظمة العدالة وأمن خارجي يهتم بشؤون الجيش والدبلوماسية. الشيء الذي قلص من قيمة المؤسسات الأمنية الوسيطة.⁽²⁾

(1) Didier Bigo, " La mondialisation de l'(in)sécurité ? Réflexions sur le champ des professionnels de la gestion des inquiétudes et analytique de la Trans nationalisation des processus d'(in)sécurisation", Cultures et Conflits. Vol. 58 (été 2005) : p.... Available at : <<http://conflits.revues.org> > La revue > 58 > Articles>

* يكتب "بيغو": "هذا التمايز بين الأمن الداخلي والخارجي يسمح لنا بالتكثير بالطابع المبني اجتماعيا وتاريخيا لعملية التمايز، من حيث التكوين الاجتماعي للدولة الغربية. كما يتيح لنا أن نفكر في حقا الأمن كحقل عبور بين الداخلي والخارجي، وهو فضاء منتج جديد للصراع بين مهنيو الأمن الذين ينتجون مصالح مشتركة وبرنامج مطابق للحقيقة وأشكال جديدة من المعرفة".

(2) Didier Bigo, " Globalized (in)Security : the Field and the Ban-opticon", in Terror, Insecurity and Liberty. Illiberal practices of liberal regimes after 9/11, p. 11-13. Available at : <http://www.libertysecurity.org/.../pdf_Bigo_Tsoukala2.pdf>

ولإعادة دور الدوائر الأمنية المقصاة من قلب المعادلة الأمنية التقليدية، طرحت مدرسة باريس فكرة بناء جسر عبر-تخصصي، لا يشمل فقط توليفة بين حقول أكاديمية مختلفة فقط، بل يتجاوزه نحو قطاعات وتقنيات وفواعل أمنية ومختلفة. حيث شكلت عملية الدمج بين مستويي الأمن الداخلي والخارجي خروجاً صريحاً عن الطروحات التقليدية في فهم الظاهرة الأمنية وزعزعة لاستقرار الحدود التي كانت قائمة بين المؤسسات الأمنية الداخلية ونظيراتها على المستوى الخارجي. تصور خلق نوعاً من الرؤية الوظيفية للأمن بحيث يفسر من خلال تطور التهديدات والمخاطر وكذا الهلع، ودور الوكالات الأمنية المختلفة التي لا تشترك في نفس منطق الخبرة والممارسة ولا تلتقي ضمن وظيفة واحدة. ولكن "سلطة الإحصائيات والبيانات" المستمدة من الإجراءات التقنية، تسمح للمهنيين بتأسيس حقل للأمن، يدركون فيه اختلافاتهم وتنافسهم* حول احتكار المعرفة الشرعية لما يشكل "قلق مشروع" أو "تهديد حقيقي".⁽¹⁾

ينطلق الأمنيون الباريسيون من اعتبار الحقل الأمني كفضاء اجتماعي، يشكل شبكة أو ترتيب علاقات موضوعية بين المواقف على حد تعبير (Bourdieu Pierre)، حيث تتغير هذه التراتبية ومن ثم النشاطات اللاحقة بها، طبقاً لطريقة دمج / أو ترسيم الحدود بين الأمنين الداخلي والخارجي. التوسيع من دائرة نشاط الأمن الداخلي، أدى إلى تصدير أساليب الشرطة إلى السياسة العالمية، وإضفاء الطابع المحلي على أساليب الأمن الخارجي بإدخال الطابع الروتيني للعمليات العسكرية في الساحة الوطنية.⁽²⁾

هذا الدمج الأمني، يعكس القدرة الاجتماعية الأمنية للفواعل والأجهزة الأمنية التي كانت مهمشة في الطروحات الأمنية التقليدية، والتي أصبحت الآن في قلب الحقل الأمني لقدرتها على

* التنافس بين إدارة المخابرات الداخلية ومكافحة التجسس الفرنسية "La DST"، اثبات جدارتها أمام الجهاز المسؤول عن الاستخبارات الخارجية الفرنسية "La DGSE" بشأن المعلومات المتعلقة بالجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا. الأمر الذي أرسى قواعد لتبادل المعلومات والبيانات بين الوكلاء العاملين على قضايا الإرهاب وأولئك الذين يعملون في مكافحة التجسس. فالأمن الداخلي أستطاع موقفه الداخلي وفرض نفسه كشريك أمني مختص نتيجة حصوله على معلومات أمنية أكثر دقة.

(1) Didier Bigo, "Globalized (in) Security: the Field and the Ban-opticon", *op. cit.*, pp. 10-12.

(2) Didier Bigo, Emmanuel-Pierre GUITTET et Andy SMITH, "Participation des militaires à la sécurité intérieure : Royaume-Uni, Irlande du Nord", *Cultures et Conflits*. Vol.56 (2004) : pp. 34-35. Available at :

<<http://conflits.revues.org> > La revue > 56 > Articles>

التخفيف من حدة "انعدام الأمن" من خلال انتاج البيانات والمعلومات التي تبني عليها الاستراتيجيات الأمنية. انها شبكات "مهنيو الأمن" كمصدر لإنتاج الحقيقة الأمنية. يجادل "بيغو"⁽¹⁾:

"إذا أردنا محاولة أولى لتعريف تمهيدي لحقل مهنيي (انعدام الأمن)، أو بصفة أعم لإدارة القلق، لبدأنا بالقول إن الحقل يعتمد بدرجة أقل على الإمكانية الحقيقية لممارسة القوة، كما في علم الاجتماع الكلاسيكي ضمن تفسيرات "هوبز" أو "ويبر"، حيث سيعرف الحقل باعتباره وظيفة دالة على الإكراه. بل يعتمد على قدرة الفواعل على إنتاج بيانات حول هذا القلق والحلول لتسهيل إدارته، ويتوقف-أيضا-على قدرة الناس وتقنيات إجراء أبحاثهم في هذا الموضوع المكتشف بالبيانات على المستوى الاعتيادي والروتيني، وتطوير الارتباطات، ولمحات الحياة، وتصنيف الذين يجب تحديدهم، ووضعهم تحت المراقبة".

فالعاملون في الأمن الداخلي والخارجي على السواء أصبح يطلق عليهم "مهنيو الأمن" أو "إدارة القلق" والكل أصبح مرجعية أمنية بحكم قدرتهم على إنتاج البيانات والمعلومات المرتبطة ببناء الحقيقة الأمنية. سياق، يحذر فيه (Katzenstein)⁽²⁾ من تقسيم وتجزئة المسائل وكذا المعارف الامنية، فهو يطابق البعد الداخلي مع الخارجي. ففي كتابه "شبكات الشرطة" يقترح "بيغو" سوسولوجيا سياسية

⁽²⁾ Didier Bigo, " Globalized (in)Security : the Field and the Ban-opticon", *op. cit.*, p. 21.

⁽³⁾ أنظر في هذا الصدد:

- Peter J. Katzenstein, "The Culture of National Security : Norms and Identity in World Politics", (Columbia University Press, 1996).

للمجال الدولي و"تطبيع" الظواهر الدولية وتفسيرها كوقائع اجتماعية عادية. فبكسر الحواجز بين المعرفة الداخلية والخارجية، أصبحت الفواصل والحدود بين عالم الشرطة والعسكر أكثر نفاذية وسمحت بإعادة الاعتبار للوكالات والفواعل الأمنية التي كانت ضمن التمييز التقليدي إما مقصاة أو خارج التخصص مثل حرس الحدود، الجمارك، وكلاء الهجرة، مدراء السجون. "قتهديم" أو "إعادة رسم" الحدود المعرفية بين الداخل والخارج سمح ببروز حقل أو مجال تحليلي متجانس ممثلاً في مهنيو إدارة القلق أو انعدام الأمن.⁽¹⁾

الأمر الذي يجعل الحقيقة الأمنية، نتاج "نظام عبر الوطنية". ويظهر في الأعمال التعاونية للشرطة عبر الحدود وممارسات تبادل قواعد البيانات والخبرات الأمنية التي تؤسس لمفهوم "تكنو-استراتيجي" للأمن. يعتمد على تقنيات المراقبة عن بعد، ويعتمد بالأساس على شراكة أمنية اعتمادية بين الفواعل تنادي بضرورة التنسيق ضد المخاطر، عبر استراتيجية استباقية تقوم على تكثيف المراقبة على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم، وكذا مراقبة الأماكن العامة والحدود ومناطق الانتظار في المطارات والموانئ والمحطات العمومية، والسجون وغيرها. كما تتم عبر اللجوء إلى التقنيات الحديثة مثل الكاميرات وأجهزة التنصت، ونظم تحديد الهوية من خلال إدراج تقنية الرقائق في جوازات السفر البيوميترية وبطاقات التعريف.⁽²⁾

جادل البعض بأن النفوذ المتزايد لتقنيات وأساليب المراقبة قد حول المجتمعات إلى سجن كبير على حد تعبير "فوكو".⁽³⁾ غير أن هاجس معرفة أين يقع التهديد أو ضد من؟ زاد من حدة القلق حول هوية وموقع العدو، وهو ما شجع اللجوء إلى الإجراءات الاستثنائية الناجمة عن الظروف الاستثنائية.

⁽¹⁾ Didier Bigo, " La mondialisation de l'(in)sécurité ? Réflexions sur le champ des professionnels de la gestion des inquiétudes et analytique de la transnationalisation des processus d'(in)sécurisation", op.cit., p.

⁽²⁾ سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص ص، 66-67.

⁽³⁾ أنظر في هذا الصدد:

- Christian Laval, " SURVEILLER ET PRÉVENIR. LA NOUVELLE SOCIÉTÉ PANOPTIQUE", La Découverte | « Revue du MAUSS, n° 40(1012/2).

لقد استطاعت مدرسة باريس والدراسات الأمنية البعد حدثية، تسليط الضوء على العديد من نقاط الظل التي لم تستطع الطروحات التقليدية الإحاطة بها، وذلك بإدخال العديد من المفاهيم والأدوات التحليلية الجديدة إلى حقل الدراسات الأمنية. فالأمن، لم يعد مجرد الحماية من التهديدات الموضوعية ولكن عملية من المراقبة والاستباقية. وبالتالي، تحويل الأمن من موقع "دفاع" يتمثل في الحماية من التهديد، إلى موقع "الهجوم" من خلال استباق المصادر المحتملة لانعدام الأمن.

المبحث الثالث: الحوكمة الأمنية: التحول من "حكومة الدولة -المركز" الى "الحوكمة" المجرأة متعددة الأطراف

إن كانت "الحوكمة والأمن" مفهومين أساسيين لممارسة السياسة، فقد أدى كلاهما إلى إنتاج أدبيات واسعة، اتسمت بمرونة المعنى الذي يسوقه كل منهما. لكن يبدو أنه من المغامرة الاستمعية الجمع بين مفهومين متعبين معرفياً وهذا في خدمة الثالث. ومع ذلك، فقد وجدت فكرة "الحوكمة الأمنية" خلال العقدين الماضيين طريقها بشكل ملحوظ إلى المعجم الأكاديمي السياسي. صعود ساعد في انبثاقه التحولات الواسعة على مستوى الأجزاء المكونة له.

فالحوكمة، كدلالة على التغيير (a signifier of change) واستجابة متعددة لأوجه التغيرات السريعة والعميقة في بيئة السياسة، أدت إلى اضافة عمليات وشروط وأساليب جديدة في الحكم. تغيرات مست الصعيدين الدولي والعالمي: (1)

- طفرة في المعايير " (an upsurge of benchmark)، ونهاية الحرب الباردة، والهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، الانهيار المالي عام 2008، الربيع العربي 2011.
- تسريع عمليات العولمة ومعها تعميق الترابط والتعقيد.
- انتشار الجهات الفاعلة واصحاب المصلحة في التغيير العالمي خارج أطر الدولة القومية.

سياق استثنائي دعمه الاعتراف بحقيقة أن مقدمي الخدمات الأمنية التقليديين للنظام الدولي، لم يعد لديهم القدرة لمواجهة أخطار ما بعد الحادثة، أمام الترابط الأمني المعقد والتحول/ الانتشار

(1) Mark Webber, "Security governance", in **James Sperling, Handbook of Governance and Security**, (Published by Edward Elgar Publishing Limited. 2014). p. 17

للتحديات غير المستقرة على حد تعبير (Ikenberry). بحيث يمكن ملاحظة أن انتشار (اللا) أمن يحدث عبر أربعة أبعاد⁽¹⁾:

- انتشار القضية (زاد نطاق القضايا التي تتدرج في جدول أعمال الأمن).
- انتشار الجهات الفاعلة (زاد عدد الجهات الفاعلة التي تولد تهديدات ومخاطر أمنية، كما زاد عدد المشاركين في الحلول الممكنة).
- الانتشار المكاني (المخاطر الأمنية، غالبًا ما تكون عابرة للحدود ومستعرضة بطبيعتها: إنها تتجاوز حدود الدولة في نفس الوقت الذي تتجاوز فيه الفجوة بين الأمن الداخلي والخارجي).
- الانتشار الزمني (نظرًا لأن القضايا الأمنية أقل عرضًا للحل الذي تتراكم عليه بمرور الوقت، مما يؤدي إلى ظهور جداول أعمال معقدة؛ وهنا تكمن المشكلة في الإدارة بقدر ما هي الدقة).

باختصار، فإن الطلب على "حوكمة الشؤون الأمنية العالمية" لم يكن أكبر من أي وقت مضى.

المطلب الأول: الحوكمة الأمنية بين تغير التهديد وصعود الجماعة الأمنية ما بعد الوبستفالية

هناك حاجة مستمرة لتحديد الصفات الأساسية لحوكمة الأمن، بذلك المعنى الذي يسعى إلى مجانية فخ التطبيق العام*، المتمثل في ربطها بمختلف ترتيبات صنع سياسية [التي] كانت موجودة سابقًا.⁽²⁾

فإذا بقيت حوكمة الأمن غير قابلة للتمييز عن مفاهيم كالنظم الأمنية أو التعددية أو المؤسسية، فلن يكون هناك الكثير ما يمكن اكتسابه. فمن الناحية المفاهيمية والوصفية. فقد تتدرج هذه الأشكال من توفير الأمن ضمن نطاق الحوكمة ولكن ليست مرادف لها. فالحوكمة تشير إلى شيء إضافي، بتلك الدلالة التي تبحث فيه عن الآلية الجامعة التي يمكن من خلالها ربط مجموعة متنوعة من الأنشطة أو

⁽¹⁾ *Ibid.*, p. 28.

* أشار "هايدن" إلى الحوكمة "بشكل عام [ك] مهمة إدارة حكومة أو أي كيان مناسب آخر، على سبيل المثال، "منظمة".
أنظر في هذا الصدد:

- Hyden, G., 'Governance and the study of politics', in G. Hyden and M. Bratton (eds), Governance and Politics in Africa, Boulder, (CO, and London: Lynne Rienner 1992).

⁽²⁾ Elke Krahnemann, "Conceptualizing security governance", Cooperation and Conflict, (2003) : p.

تجميعها.⁽¹⁾ إذ لا يمكن النظر إلى المفهوم ببساطة وجاهزية، لأن دراسته تتسم بالتعقيد، كما أن مسعى تذليله يصطدم بضرورة حلحلة ثلاثة مسائل:⁽²⁾

• **المسألة الأولى:** غياب تصنيف واضح (تبيولوجيا) بشأن التهديدات الأمنية، أو إجماع مفاهيمي حول ما يشكل تهديدا أمنيا (**محتوى**)، والطريقة التي تتجلى بها هذه التهديدات (**الشكل**) ومصدر التهديد (**الوكيل**)، ودور المؤسسات كوسيط في النزاع (**البنية**).

• **المسألة الثانية:** مرور الدولة بتطور غير متزامن في إطار ما يمكن أن يوصف ب: تحول الدولة الما بعد وستفالي (**Post Westphalian**) واختراق جدار الدفاع (**The perforation of defensibility**).

• **المسألة الثالثة:** الطبيعة المتغيرة للدولة وكذا التهديدات الأمنية الجديدة، تشير إلى آليات مختلفة من العدوى: الوجود الواسع النطاق للمجتمعات المدنية المتخلفة أو هياكل الدولة الفاشلة بالتزامن مع انتشار الفضاءات الالكترونية العابرة أو المتجاوزة للحدود الوطنية.

الفرع الأول: تبيولوجيا التهديد: دلالات التحول في الشكل، الوكيل والبنية

يشدد "سبيرلينغ" (**Sperling**)، على أهمية توصيف التهديدات الجديدة ورصد تبيولوجيا لها. باعتبارها خطوة هامة تسد الفجوات التي يجب تضييقها، وهذا لتفسير الحوكمة الأمنية كمفهوم هجين. ومن أجل ذلك اعاد تصوير تبيولوجيا بشأنها (**الجدول رقم 01**).

⁽¹⁾ Emil J. Kirchner, "EU security governance in a wider Europe", in P. Foradori, P. Rosa and R. Scartezzini (eds), **Managing a Multilevel Foreign Policy: the EU in International Affairs** (Lanham, MD: Lexington Books, 2007). p. 26

⁽²⁾ Emil J. Kirchner, "Regional and global Security: Changing threats and institutional responses", in *Emil J. Kirchner, James Sperling (ed), Global Security Governance Competing Perceptions of Security in the Twenty-First Century* (New York Routledge, 2007), p. 4.

هذا التصنيف الذي يدعمه بشكل توافقي التوصيف البنائي ومنطق الأمانة لدى مدرسة كوبنهاغن التي تتصور التهديد الوجودي والكيان المرجعي بدلالة التهديد ووكيل التهديد. لكن الذي يهم هنا، هو مسألة التغيّر في شكل ومصدر التهديد؛ ذلك أن التهديدات اللادولالية مثل: الإرهاب والهجرة غير الشرعيّة، حلت محل التهديدات التقليدية القادمة من الحروب والمهاجمات النووية على مستوى الدولة والمجتمع. هذا التحول يعكس آثار العولمة ونمو اندماج وتكامل المجتمعات بشكل جزئي. وحسب الأستاذة كراهمان (Krahmann)، إنّما أثرت هذه الحروب على الاستقرار ونجم عنها خسائر كبيرة على مدى عقود، بأنّ تضمن الاقتصاد العالمي اليوم حروباً داخلية أو إقليمية يمكن أن يكون لها عواقب فورية وخطيرة على الدول حول العالم. (1)

الجدول رقم 01:

تبيولوجيا التهديدات الأمنية				
المستهدف من التهديد				
الوسط	المجتمع	الدولة		وكيل التهديد
استقرار النظام	المؤسسات أو البنى التحتية	الحروب الكلاسيكية	دولاتي	
<ul style="list-style-type: none"> الاقتصاد الكلي الطاقة المشاعات العالمية 	<ul style="list-style-type: none"> المؤسسات المدنية شبكات الإنترنت 	<ul style="list-style-type: none"> الحرب التقليدية الردع النووي شبكات الإنترنت 		
استقرار النظام:	الأفراد:	الحروب اللاتماثلية:	لا دولاتي	
<ul style="list-style-type: none"> البيئة المشاعات العالمية 	<ul style="list-style-type: none"> الجريمة العابرة للحدود الضغوط الصادرة من الهجرة الصحة 	<ul style="list-style-type: none"> الارهاب العابر للحدود الحرب الأهلية الانتشار النووي 		

Source : James Sperling, "Governance and security in the twenty-first century", in James Sperling (eds.), **Handbook of Governance and Security** (Edward Elgar, 2014), p. 8.

(1) Elke Krahmann, " Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", **Cambridge Review of International Affairs**, n°18:1((2005): pp .17-16

حيث لا يمكن اختزال الاستجابة لهذه التهديدات، في مجرد الأمن دولاتي التمركز. بدلا من ذلك، فإن العدد المتزايد للتهديدات وكذا وكلاء التهديد يتطلب معالجة الأمن بأكثر دقة وتعقيد. فالجهات الفاعلة من غير الدولة تلعب دورا مهما كوكلاء لانعدام الأمن، وهذا أمام تراجع مكانة الدولة كمستهدف ومصدر للتهديد. يمكن وصف بيئة التهديد الجديدة بناء على بعدين المستهدف للتهديد (الدولة، المجتمع، الوسط سواء الإقليمي أو الدولي) ووكيل التهديد (دولاتي وغير دولاتي).⁽¹⁾

تكشف هذه التبيولوجيا، عن صنف التهديدات التي تجب أن تأخذ بعين الاعتبار في عمليات تقسيم السياسات الأمنية. وهكذا، فإن تبيولوجيا التهديدات، لها تأثير مباشر على مشكلة حوكمة الأمن وصلاحيه فرضية ما بعد ويستفاليا. بحيث تحدد التهديدات على بعدين: هدف التهديد (الدولة أو المجتمع أو الوسط) وعامل التهديد (الدولة أو غير الدولة). حيث يؤكد هذا النوع من التهديدات على التعقيد النسبي ومتاعب المتطلبات النظامية للأمن وهذا لسببين:

- أولاً: تراجع دور الدولة النسبي، وهذا كطرف مركزي في النظام الأمني الحالي، وصعود جهات فاعلة غير دولاتية أصبحت تنسب إليهم الوكالة وهذا بعيدا عن متناول الوسائل "الصلبة" للدولة.
- ثانياً: وكلاء التهديد لم يعد لهم استهداف مباشر للدولة، بل أصبح موجه للغلاف المجتمعي أو البيئة الإقليمية. فالجهات الفاعلة عبر الوطنية من غير الدول، كونها مأكرة هي من تشكل مصدر قلق كبير لدول ما بعد ويستفاليا. بعكس التفاضل المتمركز حول الدولة في تأطير المخاوف الأمنية لدولة ويستفاليا.⁽¹⁾ فالعديد من التحديات الأمنية الجديدة تهدد الهياكل الاجتماعية أو تماسكها. كما تستهدف تهديدات أخرى هياكل الحوكمة المؤسسية أو أهداف وسط إقليمي معين، خاصة عندما تكون الأنظمة السياسية الوطنية محكومة ديمقراطياً وتلتزم الاقتصادات الوطنية بشكل من أشكال الرأسمالية الليبرالية أو الديمقراطية الاجتماعية. ففي ظل هذه الظروف، يتم تجاوز الدولة نفسها

(1) James Sperling, "Governance and security in the twenty-first century", in James Sperling (eds.), **Handbook of Governance and Security** (Edward Elgar, 2014), p. 5.

(1) James Sperling, "Security Governance in a Westphalian World", in Charlotte Wagnsson, James Sperling, and Jan Hallenberg (eds.), **European Security Governance: The European Union in a Westphalian World** (New-York: Routledge, 2009), p

إلى حد كبير كهدف للتهديد. كما أنها تصبح أقل مصدر تهديد محتمل، ما يعني حرمان السلطات الوطنية من موضوع مرجع أمني واضح المعالم كما كان في ظروف الدولة الوستفالية.⁽²⁾

الفرع الثاني: دحض النموذج الوستفالي وممارسة شكل بديل من أشكال الدولة

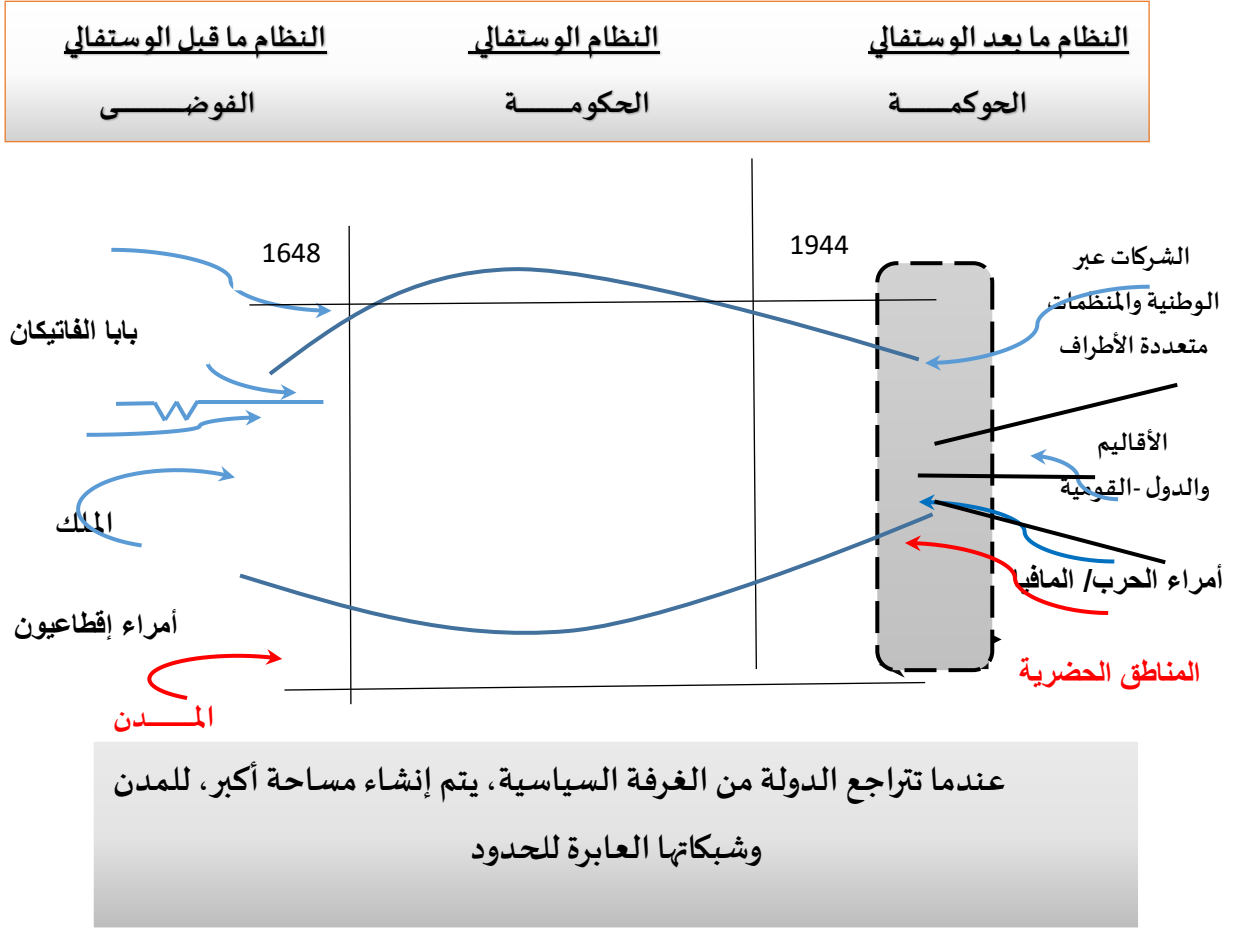
تتحدى دولة ما بعد وستفاليا (أنظر الشكل رقم 06) الافتراضات القائلة بأنه يمكن معاملة الدول كجهات فاعلة متجانسة، كما أن الدول تواجه نفس القيود البنوية كتوزيع القوة وتركيزها. فالحشاشات الموضوعية المتعلقة بالأمن، أجبرت دولة ما بعد وستفاليا على ممارسة شكل بديل من أشكال الدولة. وإن كان يكثرث للأمن القومي، فهذا الشكل الجديد قد تخلى على دوره السيادي الأبرز المتمثل في العون الذاتي والاعتماد على النفس، جراء شبكة الترابط التي فرضها الانفتاح الاقتصادي والحمية السياسية لتحقيق أكبر قدر من الرفاه. الأمر الذي جعلها عرضة الى تأثير الجهات الفاعلة الخطرة أو الحميدة في السياسة العالمية.

فواعل تتحرك في اتجاه ملئ الفراغ او الفجوات التي خلفتها طواعية (أو) خسرتها دولة ما بعد وستفاليا، كنتاج للتحويل الناجم من تآكل السيادة أو التنازل عليها. الأمر الذي يستدعي الانتقال من استراتيجيات الأمن القسري الى استراتيجيات أمنية مبنية على الاقناع، وهذا جراء الطبيعة المتغيرة لجدول الأعمال الأمني، وخاصة توسعه الوظيفي وتغير وكلاء التهديد⁽³⁾. بتلك الدلالة التي تقدم لصعود ما يسمى "جماعة أمنية ما بعد وستفالية" (Post Westphalien Security Community) تتقابل معياريا ومؤسسيا مع الشكل التقليدي السابق الموسوم بـ "جماعة أمنية وستفالية" وفق ما يمكن أن نطلق

(2) James Sperling, "Governance and security in the twenty-first century", *op. cit.*, p.104.

(3) Kirchner, E. and J. Sperling, "**EU Security Governance**", (Manchester and New York: Manchester University Press, 2007), p

الشكل رقم 06: الدور المتغير للدولة



Source : Hans Abrahamsson, "The great transformation of our time Towards just and socially sustainable Scandinavian cities". Available at :

<https://www.mistraurbanfutures.org/sites/mistraurbanfutures.org/files/essay_01_-_final_abrahamsson.pdf>

عليه باستمرارية أو مجالية (Continum) أشكال أو أنظمة الحوكمة الأمنية* كما هو مبين في (الجدول رقم 02).⁽¹⁾

الجدول رقم 02:

الخصائص المتعلقة بأشكال وأنظمة الحوكمة الأمنية				
المرجعية الأمنية	المنظم	الإطار المعياري	السياق التفاعلي	
الدول المختلفة المشكلة للنظام	الحرب	لا شيء، باستثناء الحفاظ على الذات	عداوة لا هودة فيها؛ معضلة أمنية شديدة	حالة الطبيعة
القوى العظمى	الحرب وموازن القوى	يقنصر على قواعد الحرب	لا حالة دائمة من الصدقة ولا عداوة دائمة تجاه أي دولة؛ معضلة أمنية كلاسيكية	التحالف غير الدائمة
عادة داخل المجموعة	التفاوض مع الإطار المؤسسية البدائية؛ اللجوء الى الحرب يبقى خيارا واردا.	ضيقة، ولكن ليس عميقة ولا ملزمة	ضلة أمنية خفيفة؛ استمرار عدم الثقة غياب العداء	الأمن التعاوني

* تشكل حالة الطبيعة الدولية البدائية ومجتمع دولي مدني حدود استمرارية (Continum) تقع عليها سبعة أشكال عامة للحوكمة الأمنية: التحالفات غير الدائمة، والأمن التعاوني، والمحافل الدولية، والدفاع الجماعي، والأمن الجماعي، ونوعان من جماعات الأمن -التعاقدية والمنصهرة أو المندمجة. يتم التخلص بسهولة من طرفي استمرارية الحوكمة الأمنية نظراً لعدم وجودها أو احتمال وجودها. حيث تتطلب حالة الطبيعة انهياراً كاملاً للنظام الدولي كما هو مُشكّل حالياً؛ سيتطلب المجتمع المدني الدولي عقدًا اجتماعيًا بين الدول على غرار ما هو موجود داخل الدول، مما يقضي على "جاذبية" الدول.

(1) James Sperling, "Regional security governance", *op. cit.*, p. 109.

الدفاع المشترك	عدو محدد خارج المجموعة	التوازن، الردع أو الحرب	تعهد غير ملزم في مساعدة حليف	صداقة داخل المجموعة؛ بدون عداوة؛ معضلة الأمن مضرة
الأمن المشترك	داخل المجموعة	الجماعية؛ إلزامية؛ الإنفاذ الجماعي لانتهاكات قواعد الجماعة	تتعرض قاعدة السيادة للخطر، ولكن يبقى الحق في الدفاع عن النفس	الصدقة. حل المعضلة الأمنية
جماعات الأمن التعاقدية	داخل المجموعة	القانون الدولي وآليات المؤسسة النزاعات	عميق، واسع، ملزم؛ الالتزام الطوعي؛ تآكل السيادة القانونية	الصدقة العميقة المستمدة من الهوية الإيجابية أو الجماعية؛ لقد تم استيعاب مجموعة مشتركة من المعايير؛ معضلة الأمن فئة مفاهيمية غير ذات صلة
الجماعات الأمنية المنصهرة او المندمجة	داخل المجموعة	القانون الدولي وآليات المؤسسة النزاعات	عميق، واسع، ملزم؛ الامتثال الطوعي؛ والسيادة شكلية وليست عملية	الصدقة العميقة المستمدة من هوية واحدة والغياب التام للتمييز بين أعضاء المجموعة
النظام الدولي المدني	داخل المجموعة	قانون العقود المدنية المعمول به؛ التحكيم الإلزامي الإرادي	لم تعد السيادة مبدأ يحدد ضمن التفاعلات الجماعية؛ الإطار المعياري موضوعي فعال	الصدقة المستمدة من عقد اجتماعي مصون بين أعضاء المجموعة

Source : James Sperling, "Regional security governance", in James Sperling (eds.), **Handbook of Governance and Security** (Edward Elgar, 2014), p. 110.

غير أن أحزمة النقل التي سهلت هذه المكاسب، هي نفسها التي ينتقل عبرها (وكلاء التهديد) الجدد. الأمر الذي يعيق دولة ما بعد وستفاليا على تحصين نفسها ضد هذه الجهات الفاعلة، المتحصنة بدورها الى حد كبير ضد الولاية القضائية السيادية وكذا ضد استراتيجيات الثني أو الدفاع والردع. فالسيادة المخترقة أو اختراق جدار الدفاع لدولة ما بعد وستفاليا جعلتها غير قادرة على تلبية متطلبات الأمن القومي وحدها. ما يعني أن الأمن أصبح سلعة جماعية مشروطة بنيويا. هذه التطورات التي أصبحت مقرونة مع ظهور الدولة الفاشلة وتزايد الجهات ما دون الدولة، أنتجت بيئة أمنية من نوع آخر، فعلت بدورها أو أدت الى التحرك نحو أمننة السياسات العامة الأمنية المعرفة حصرا بدلالة الرفاه المحلي أو حفظ النظام.⁽¹⁾

وهكذا، تختلف الدولة الوستفالية عن نظيرتها ما بعد الوستفالية في أربعة أبعاد: درجة تغلغل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وعواقب هذا الاختراق على السلطات الوطنية؛ طبيعة ومدى عملية الأمننة؛ مستوى السيطرة السيادية، بحكم الواقع وبحكم القانون (de facto and de jure)؛ والموضوع المرجع الذي تحتسب عليه المصالح الأمنية (الجدول رقم 03).

الجدول 03: الخصائص الرئيسية لحالات الدولة (ما بعد) ويستفالية		
الدولة ما بعد الوستفالية	الدولة الوستفالية	
درجة تغلغل الجهات الفاعلة من قبل الدول ومن غير الدول واسع النطاق وغير قابل للإلغاء	درجة تغلغل الجهات الفاعلة من قبل الدول ومن غير الدول محدود وقابل للإلغاء	التغلغل والاختراق
أمن الدولة يحدده إلى حد كبير مواطن الضعف في الدولة التي تتعرض للتآكل الطوعي والهيكلي للسيادة؛ الدول موجهة في المقام الأول نحو أهداف الوسط	يُعرّف أمن الدولة إلى حد كبير بتهديدات السلامة الإقليمية والاستقلال عن التأثير الخارجي وتعظيم السلطة	التهديدات المحدقة
هناك محو فعلي للحدود السيادية والحكومات غير قادرة على العمل كحراس بوابات في وجه التدفقات الداخلية والخارجية؛ توجد خسارة للسيطرة السيادية	تعمل الدولة كحارس فعال بين التدفقات الداخلية والخارجية؛ عدم الرغبة في تسليم السيادة لوكلاء محليين أو إلى مؤسسات دولية	السيطرة السيادية

(1) James Sperling, "Regional security governance", *op. cit.*, pp. 109-110.

على الوكلاء الاقتصاديين الفرديين ورغبة في نقل السيادة إلى المؤسسات الدولية		
تتشكل المصالح من خلال مجموعة واسعة من المعايير الأخرى	المصالح ضيقة وذاتية	الموضوع المرجع المصلي
<p>Source : James Sperling, "National security cultures, technologies of public goods supply and security governance", in Emil J Kirchner and James Sperling (eds.), <u>National Security Cultures : Patterns of global governance</u>. (LONDON AND NEW YORK : Routledge, 2010), p. 4.</p>		

حيث يشير وجود فئتين من الدول، ذات السمات الهيكلية المختلفة اختلافاً جوهرياً إلى الحاجة إلى تحليل أنظمة الأمن الإقليمية كوحدة تحليل مناسبة، على الرغم من أنها تشكل عقبة كبيرة أمام نظرية نظام موحد (قمع دولة ما بعد ويستفاليا، أصبح ظهور أشكال مؤسسية عالية من الحوكمة الأمنية أمراً ذو قبول).

المطلب الثاني: الحوكمة الأمنية: عدسة جديدة في إعادة أشكلة الإدارة الأمنية

وإن ظلت الحوكمة الأمنية، مستبعدة كمفهوم من الخلاصات النظرية للأمن. وهذا من باب إدراك الصعوبة الإبتيمية في التوليف أو المزوجة بين الحوكمة والأمن وإنشاء نظرية منفصلة للحوكمة الأمنية، تتنافس مع /أو تقبل من طرف أرثوذكسيا الدراسات الأمنية. غير أن المؤكد هو وجود هذا المفهوم على الصعيد الإمبريقي، كنتاج تعقد تفاصيل السياسة العالمية، بذلك المعنى الذي قد يجعل من الحوكمة الأمنية كحل ممكن للألغاز النظرية العالقة التي ترتبط بمقتضيات ما يوصف بمرحلة دولة ما بعد وستفاليا.

فالحوكمة الأمنية، التي رأت النور خارج أطر النقاشات التي عرفها الأمن، تتعلق بفهم خاص لكيفية معالجة المشاكل الأمنية (وما ينتج عنها من انعدام الأمن) التي لا تعد ولا تحصى. في هذا

الصدد، ينبغي النظر إلى الحوكمة الأمنية كمفهوم*، كوسيلة علمية للتحليل والفهم، وكآلية للسياسة، وممارسة يتم نشرها في السعي لتحقيق الأمن داخل (وفي كثير من الأحيان عبر) مجالات جغرافية أو سياسية محددة. وهذا من قبيل حوكمة السياسية الأمنية (حوكمة الأمن كمفهوم) وتحديد وصف الآليات التي يتم بها إنشاء السياسة الأمنية (حوكمة الأمن كممارسة). غير أن التوظيفات تبقى متعارضة، خاصة وأن الافتراضات القائمة على أن العالم أصبح أكثر تعقيدا، تغذي أوجها كثيرة لوسائل الاستجابة.⁽¹⁾

الفرع الأول: ملامح صعود هوية ما بعد وستفالية: تجزؤ وتشظي المساهمات الأمنية

بافتراض تأثير التهديدات المتغيرة على تفويض قدرة الدول لوحدها على المواجهة، ربما يستصاب كثيرا النظر إلى الحوكمة الأمنية العالمية كمفهوم ناشئ لمرحلة غير دولانية. أو بالأحرى في ظل مرحلة التساؤل حول مدى فقدان الدولة احتكارها الفاعلي، بخصوص إدارة الشؤون الأمنية، بالرغم من أنها تُرى كأهم الفواعل، إلا أنها تظل واحدة بين الكثير منها في مستويات متعددة. بتلك الدلالة التي تجعل منه تصور نظري جديد يدعمه التحليل الشبكي، كمنسق يستوعب الأنظمة الدولية وعبر الوطنية، كأداة ارشادية تُعيد صياغة مشكلة الإدارة الأمنية لأجل احتوائها على مستويات من تغيّر وكلاء التهديد وتجزؤ السلطة بين فواعل الأمن.⁽²⁾

تجادل "كراهمان" بأن الحوكمة الأمنية كمفهوم يستند إلى تغيير الهياكل والعمليات في صناعة السياسة الأمنية المعاصرة وتنفيذها دون احتكارها على مستوى الدول القومية، بذلك المعنى الذي يشير إلى ما وراء الحدود الوطنية، مهيكلة على أسس وظيفية، وتورط معها فواعل دول الدولة كالمؤسسات الدولية، المنظمات الغير الحكومية، الشركات الخاصة.⁽³⁾

* يمكن فهم الحوكمة الأمنية كمفهوم، إلا أنها لا تزال تقتقر إلى التنبئي النظري. بذلك المعنى الذي يُنظر إليها على أنها "سابقة للنظرية". من حيث أنها لا تنطوي على تعميمات قابلة للاختبار -على سبيل المثال"، تنص على الروابط السببية والعواقب المحتملة لكيفية إنشاء وصيانة أنظمة الحوكمة الأمنية في تصميم بحث [أو] يحدد [العلاقة] بين الاستمرارية والتغيير على حد تعبير "كيرشمر".

(1) Mark Webber, *op. cit.*, pp. 17-18.

(2) James Sperling, "Security Governance in a Westphalian World", *op. cit.*, p. 5.

(3) Elke Krahe, "Security Governance and Network: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", **Cambridge Review of International Affairs**, Volume 18, Number 1, (April 2005): pp. 16-17.

طرح يوافق أعمال الباحثين في الشؤون الحوكمة والأمنية، من أمثال "كريشر" (Kirchner) و"ويببر" (Webber) وآخرين⁽¹⁾ كونهم يشاطرون مقاربة تحليلية وظيفية، لمفهمة التجزؤ والتشطي المتزايد على مستوى صناعة السياسات بين الدول والمنظمات الدولية وكذا الفواعل الخاصة. وهذا في إطار التحول من مركزية حكومية قائمة على نموذج "الدولة المركز" إلى "حوكمة" مجزأة متعددة الأطراف.⁽²⁾

هذا التغيير في التنسيق السياسي من "الحكومة" الى "الحوكمة"، كتوجه ساد نهاية الحرب الباردة في مجال السياسة العامة الأمنية، يمكن رصده وتقصيه من خلال بنى الحوكمة الأمنية الناشئة في أوروبا (الجدول رقم 04)، كتجزؤ أو تشطي المساهمات الأمنية عن عديد الفواعل الأمنية، والتحرر من الهيراركية التصويرية في تمثيل العالم.

حيث بالإمكان رصد انبثاق هذا التحول في إدارة الشؤون الأمنية، في ملامح تجرد الدول الأوروبية تدريجيا من صلاحيات السيادة وإزالة فكرة العون الذاتي، كركيزة تعتمد عليها الدولة القومية ذات الاختصاص الإقليمي الخالص والحصري. حيث تكاتفت مجموعة من العوامل الى انبثاق بوادر هوية ما بعد وستقالية على المستوى الأوروبي: تراجع نقل الجغرافيا والحدود، قوة الابتكار التكنولوجي لا سيما ثورة المعلومات والربط الرقمي للاقتصاديات والمجتمعات الوطنية، التقارب حول الميتمعايير او المعايير الفوقية المتعلقة بالحریات المدنية غير القابلة للتفاوض، حوكمة ديمقراطية وانفتاح اقتصادي متقدم.⁽³⁾

(2) أنظر في هذا الصدد الى أعمال:

- Webber, M., Croft, S., Krahnann, E., Howorth, J. and Terriff, T. 'The Governance of European Security', **Review of International Studies**, 30(1) (2004).
- Kirchner, E.J. **European Security Trends** (Miami, Miami European Union Center, 2003).

(3) Elke Krahnann , "Security Governance and Network : New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", *op. cit.*, p. 22

(4) James Sperling, "National security cultures, technologies of public goods supply and security governance", in Emil J Kirchner and James Sperling (eds.), **National Security Cultures Patterns of global governance** (LONDON AND NEW YORK : Routledge, 2010), p.

الجدول رقم 05:

بنى الحوكمة الأمنية الناشئة في أوروبا		
الأبعاد	الحوكمة الأمنية خلال الحرب الباردة	اتجاهات الحوكمة الأمنية منذ 1990
المجال الجغرافي	دولاتي، اقليمي	دون الوطني، دولاتي، اقليمي، عالمي
المجال الوظيفي	عسكري	عسكري، سياسي، اجتماعي، بيئي
توزيع الموارد	مركزة في الدول NATO/WTO	مجزأة بين الفواعل العامة والخاصة عدة مستويات: الشركات، الجمعيات الخيرية، المنظمات غير الحكومية، الدول، UN, NATO EU OSCE
المصالح	مشتركة	متباينة
المعايير	السيادة "واحد لأجل الكل والكل لأجل واحد"، الأولويات الايديولوجية.	سيادة محدودة، ائتلافات الراغبين، فعالية التكلفة
صنع القرار	مركزية، إجماع، مساواة رسمية	مجزأة، تفاوض، لا مساواة
التطبيق	مركزة، تسلطية	مجزأة، طوعية

Source: Elke Krahmman, "Security governance and the private military industry in Europe and North America ", *Conflict, Security & Development*, Vol. 5:2 (August 2005): pp. 250-51.

فالتطور المستمر للترتيبات الأمنية في أمريكا الشمالية وأوروبا، المقرون بتحول البيئة الأمنية الدولية، أحدث تغييرات، أصبحت لها قابلية التوظيف كمتغيرات تفسيرية للتحوّل التدريجي من "الحكومة" إلى "حوكمة الأمن".⁽¹⁾

لقد مثل استبدال الحرب بين الدول باعتبارها أهم مصدر لانعدام الأمن في أوروبا وأمريكا الشمالية، بالتهديدات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مثل الإرهاب، والانتشار،

(1) Elke Krahmman, "Security Governance and Network : New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", op. cit., pp. 19–34.

النزاعات المدنية، تحديًا لقدرة الدول القومية ذات السيادة لضمان أمن مواطنيها. وبالتالي، أدركت دول منطقة عبر الأطلسي تدريجياً موارد وخبرات الجهات الفاعلة من غير الدول مثل المنظمات الدولية، والتي يمكن أن تساعد في تحسين أمنها الوطني والدولي. تحول يدعمه تغيير المعايير التي تقوم عليها عملية صنع السياسة العامة والتي تعتبر الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في صنع السياسة الأمنية أكثر أهمية من سيادة الدولة والحفاظ على احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة.⁽¹⁾

تجزؤ يدفع به البعد المتعلق بتوزيع الموارد والقدرات من خلال المطالبة بتقليص تكاليف التسليح وبناء القدرات العسكرية. بذلك المفهوم الذي يقتضي البحث عن مصادر جديدة من جهات غير حكومية بالأساس على رأسها القطاع الخاص، عبر خصخصة الأمن (**Privatization of Security**) بمقاربة تقوم على "كفاءة/ فعالية التكلفة" (**Cost-Efficiency**) كمعيار توجيهي اقتصادي جديد، يسمح لهذه الجهات للانخراط والمساهمة في صناعة السياسة الأمنية بعيداً عن دوغمائية المبادئ الايديولوجية الدولاتية التي تستديم ذهنية تبرير الأعباء الاقتصادية الضارة.

باختصار، يبدو أن: التفتت الوظيفي بسبب تصاعد التهديدات الأمنية من غير الدول وتفتت الموارد بسبب تنوع المهارات والقدرات المطلوبة في التعامل مع هذه التهديدات، والتغيرات المعيارية من الأيديولوجية وسيادة الدولة إلى التكلفة، التشرذم الجغرافي المتنامي لعملية صنع السياسات الأمنية بين مجموعات متعددة ومتنوعة من الجهات الفاعلة على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية . كلها تغييرات عززت قابلية التحول من "الحكومة" إلى "الحوكمة الأمنية".⁽²⁾

ومع ذلك، يبقى هذا الاتجاه الفعال محكومًا بالتوجه نحو التقليص من السيادة والتملص في بعض القضايا الأمنية الخاصة من المسؤولية المشتركة مع الاحتشاد ضمن ما يسمى "ائتلافات

(1) Elke Krahnmann, "Security governance and the private military industry in Europe and North America ", **Conflict, Security & Development**, Vol. 5:2 (August 2005): pp. 250-51.

(2) Elke Krahnmann, "Security governance and the private military industry", *op. cit.*, p. 251.

الراغبين" (Willing of Coalitions) كميول معياري آخر*، لا يلتفت إلى التعارض ضمن البعد المصلحي في الحوكمة الأمنية، طالما لديه القدرة على الانبثاق من غير أن يكون دائم. بتلك الدلالة التي تجعل التعاون أكثر ملاءمة لاستيعاب تأثير المصالح المعقدة والمتباينة إقليمياً والمصالح المتعلقة بالتهديدات الأمنية اللاتماثلية.

وعليه، يمكن اعتبار الحوكمة الأمنية من قبيل تصور نظري بديل، يشير إلى نظام القواعد المتعمدة والمقصودة التي تغيد التنسيق وإدارة وضبط المشاكل من قبل سلطات متعددة ومتفرقة، كما تغيد تدخل فواعل غير عامة وأخرى خاصة، وترتيبات رسمية وغير رسمية، موجهة نحو نتائج سياسية معينة.⁽²⁾ ما يجعل الأدبيات المتعلقة بالحوكمة الأمنية، تتراوح بين: نمط السلطات (الدول، الفواعل الخاصة، المنظمات الدولية)، طبيعة التنسيق (ترتيبات رسمية، وغير الرسمية) ومجالات السياسية التي يتم تطبيقها عليها (القضايا التقليدية للأمن أو القضايا المندرجة في مفهوم الأمن الموسع).

بتعبير آخر، فإن المفهوم يمتاز بنوع من المرونة بما يكفي لفهم معظم المميزات الجديدة التي تميز حوكمة قضايا محددة والمتعلقة بكل من الفاعلين ومستويات التعاون محل الرهان. يذهب "سبيرلينغ" (Spierling) إلى اعتبار مفهوم الحوكمة الأمنية كجهاز ارشادي لإعادة صياغة مشكلة إدارة الأمن من أجل استيعاب التعايش بين الأشكال البديلة لتنظيم وحل النزاع، أمام العدد المتزايد من الجهات الفاعلة

* يمكن القول إن تحالفات الراغبين هي مجموعات غير رسمية من الجهات الفاعلة ذات التفكير المماثل -على الرغم من أن التفكير المتشابه لجميع المشاركين مشكوك فيه بعدة طرق -، يجادل. (Rodiles) بأن هذا المفهوم لا يقتصر على الدول، وقد تم تطبيقه على المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية، وكذلك على المشاريع الدبلوماسية المشتركة التي عملت فيها الحكومات جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني في السعي لتحقيق الأهداف الإنسانية، مثل المبادرة الإنسانية التي لعبت دوراً حاسماً في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية مؤخراً. ومع ذلك، فالتعامل يكون بشكل أساسي مع مجموعات الدول التي غالباً ما تدمج القطاع الخاص في وظائفها، ولكن ليس دائماً. أنظر في هذا الصدد إلى:

- Alejandro Rodiles, "Coalitions of the Willing in Context : The Interplay between Formality and Informality", in Alejandro Rodiles, **Coalitions of the Willing and International Law : The Interplay Between Formality and Informality**, (New York, Cambridge University Press, 2018).

(2) Emil J.Kirchner, "Regional and global security:changing threats and institutional responses", in Emil J.Kirchner and James Spierling, **Global Security Governance Competing perceptions of security in the 21st century**, (New York : Routledge), p. 3.

غير الحكومية ذات الصلة بالتعاريف الخاصة بالأمن، وتوسيع جدول الأعمال الأمني. بما يستلزم في نهاية المطاف قابلية تغيّر وتجزؤ المساهمات الأمنية في القرن الواحد والعشرين بين عدة فواعل.⁽¹⁾

فإذا كانت حقيقة إدارة الأمن، تشير إلى نظام من القواعد الدولية، القائمة على قبول الأغلبية المتأثرة (نظرًا لوقوع التجزؤ في المساهمات الأمنية، فلا مناص من حدوثه خلال صناعة قرارات السياسة الأمنية وتنفيذها مع التحول نحو التفاوض، الطوعية واللامساواة)، وذلك من خلال الآليات التنظيمية (الرسمية وغير الرسمية)، التي تهتم بالأمن وجدول الأعمال المرتبطة بالأمن على حد تقدير "ويبر" (Webber).⁽²⁾

توصيف يمتاز بنوع من المرونة، بما يمكنه من استيعاب الأطر التحليلية التي تتعامل مع المؤسسات، كآليات تستخدمها الدول لتعزيز أهدافها، ولا سيما فيما يتعلق ب: تقسيم العمل بين الدول والمؤسسات الدولية أو فوق الوطنية، الوسائل والأهداف المسطرة أو المحضورة المتعلقة بكيان الدولة، وتعزيز التعريف الجماعي للمصالح والتهديد. بتلك الدلالة التي تمنح للحوكمة الأمنية ميزة التوفيق المفاهيمي: كونها تسمح بخلق أنماط التفاعل الهريراركية والهتراركية، بالإضافة إلى المحتوى المتباين للتجمعات الموضوعية والمعيارية للمؤسسات الأمنية. كما التمتع بميزة استقطاب امتيازات الدولة وكذا الجهات الفاعلة من غير الدولة في مجال إدارة الأمن، سواء بترك مسألة ما إذا كانت الدول قادرة على توفير الأمن عبر مستويات وأبعاد متعددة من جانب واحد. أو ما إذا كانت الدول مجبرة على العمل ضمن أطر مؤسسية متعددة الأطراف أو فوق وطنية.⁽³⁾

(1) James Sperling, '**Regional security**', in R. Valelly (ed.), Oxford Bibliographies Online: Political Science, (New York: Oxford University Press, 2011), p. 33.

(2) أنظر في هذا الصدد الى:

• Webber, M., **Inclusion, Exclusion and the Governance of European Security**, (Manchester: Manchester University Press. 2007).

(3) James Sperling, "National security cultures, technologies of public goods supply and security governance", *op. cit.* pp.7-8.

ومع ذلك، وأمام غياب اتفاق على تعريف محدد أو مجال تطبيق محددة للمفهوم*، جعل من عملية تجميع مفهوميين معقدين في علامة "حوكمة الأمن"، تقتصر إلى ذلك الوضوح المفاهيمي وقلة المتانة النظرية مقارنة بالمفاهيم الأخرى المستخدمة في الأدبيات التقليدية، وذلك مقارنة بمفاهيم التعاون الأمني (النظم الأمنية، ومجمعات الأمن، ومحافل القوى وما إلى ذلك). علاوة على ذلك، ساهم الاهتمام الغالب بمفهوم "الحوكمة" مقارنة "بالأمن"، في خلق نوع من الأدبيات المتعددة والمتسوعة (to create a sort of Babel literature)، بذلك المعنى الذي أقحم الباحثين في البحث عن الجوانب المختلفة للحوكمة في مجال الأمن.**

* تصنف مفاهيم حوكمة الأمن بشكل عام في واحدة من أربع فئات عريضة: كنهية عامة لتفاعل الدول (ويبر وآخرون)؛ كشبكات نظرية (الأستاذة كراهمان)؛ كنظام للأنظمة الدولية وعبر الوطنية (يونغ؛ كيرشنر)؛ وكأداة ارشادية لإعادة صياغة مشكلة إدارة الأمن من أجل استيعاب التعايش بين الأشكال البديلة لتنظيم الصراع، والعدد المتزايد من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعتبر ذات صلة بالتعاريف الوطنية للأمن، وتوسيع جدول الأعمال الأمني (هولستي)؛ وأيضاً: سبيرلنج).

** إذا كان يتعين علينا سرد نقاط الضعف الأكثر صلة في الأدبيات المتعلقة بالحوكمة الأمنية، فسنشير إلى ما يلي: أولاً: عدم التجانس الأنطولوجي، بحيث ركز الباحثون على العمليات المختلفة لصنع القرار وتنفيذ السياسات الأمنية، التي تتميز بالقوة والسلطة المجزأة داخل الدولة وخارجها (Krahmann 2003). الأمر الذي يمكننا من القول بأن الأدبيات المتعلقة بحوكمة الأمن تنقسم إلى فرعين رئيسيين: أحدهما يتعامل مع الجهات الحكومية (الدول والمنظمات الدولية)، والآخر يتعامل مع الجهات الفاعلة من غير الدول، مع القليل من التفاعل بين الاثنين. لذلك، إذا نظرنا لأدبيات التفاعل بين الجهات الحكومية الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي (مثل Van Langenhove و Lucarelli و Wouters)، تبحث أدبيات واسعة أخرى في دور الجهات الفاعلة الخاصة مثل الوكالات الأمنية والعسكرية الخاصة والشركات (بيجو 2006؛ ليندر 2006؛ واتسون 2009). هذا الفهم لحوكمة الأمن ينظر بشكل خاص إلى العناصر الفاعلة والمستويات مع القليل جدا إلى ما يتشاركه هؤلاء الفاعلون. ثانياً: عدم التجانس المعرفي. جزء من الأدبيات لديها نهج واقعي وينظر حصراً في شبكة العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة؛ جزء آخر ينتبه إلى العمليات التذاتية intersubjective الواردة في محاولات التنسيق. على سبيل المثال، يؤكد "كيرشنر" كيف يمكن للأفكار والقيم أن تكون بنفس أهمية القوة كما تسمح دراستهم ليس فقط لتقييم فعالية حوكمة الأمن، ولكن أيضاً بالتحقيق في أهمية القوة النسبية والمصالح المادية، والتفاهات والقواعد المتبادلة، أو المؤسسية التي تميز عملية الحوكمة (كيرشنر 2007). كما يؤكد "جيمس سبيرلنج" على أهمية المعايير باعتبارها سمات مميزة للترتيبات الأمنية. حيث يجادل، بأن الدور الذي تلعبه المعايير في تعريف "مصالح الدولة والسلوك المقبول"، هو نقطة انطلاق لديناميات التنظيم. ثالثاً: نهج تجريبي في الغالب. تمتاز معظم المؤلفات الموجودة حول الحوكمة الأمنية بدراسات حالة تجريبية. أحد الاستثناءات ذات الصلة هو العمل المكثف المفاهيمي "لكيرشنر وسبيرلنج" بشأن الحوكمة الأمنية في أوروبا، والذي يوفر إطاراً لتقييم الأدوات المستخدمة لإنجاز وظائف الحوكمة المحددة في ضوء النظام المستمر للتهديدات الأمنية. على ما يبدو، كما أن محاولة (Sperling et al) لتوفير تصنيف لأنظمة حوكمة الأمن قد وسع النطاق النظري للمفهوم، وجعله متاح للتحقيق في

الفرع الثاني: انبثاق أطر حوكمة أمنية متقدمة: توافق الفهوم التذاتانية والتفضيلات الأمنية

إن الاستجابة للتحديات هي بالضرورة نتيجة تفاعل معقد بين الجهات الفاعلة التقليدية وغير التقليدية، ذات النطاق العالمي أو الإقليمي أو دون الإقليمي. فإذا كانت الحوكمة تشير إلى "الطريقة"، فإن الأمن يحدد ذلك السيناريو الذي يتم من خلاله محاولة التنسيق.

تجادل كل من (Michela Ceccorulli and Sonia Lucarelli)، بأنه ينبغي بذل جهد تحليلي أكثر وهذا لتقصي تلك الديناميات الخارجة عن أوروبا. بتلك الدلالة التي تعني تقييم العلاقة بين الثقافة السياسية / الأمنية والحوكمة الأمنية، وكذلك بين التنمية السياسية / الاقتصادية وإدارة الأمن. امبريقيا، تشير الأدبيات التي تستخدم مصطلح "حوكمة الأمن" بشكل صريح إلى الاتحاد الأوروبي كمثال على طريقة ترتيب العلاقات في سياق ما بعد ويستقالي أو تطبيقها لفهم محاولات التنسيق داخل الاتحاد الأوروبي بين مختلف الجهات الفاعلة. ومع ذلك، ليس من المحتمل دائما أن يتحرك الاتحاد الأوروبي بالضرورة تحركا "ما بعد ويستقالي" في عمله الخارجي، وفي الوقت نفسه، يمكن الدفع بالمزيد من "الكيانات الويستقالية" إلى تنسيق أكبر نحو إدارة الأمن. فالمخاطر العابرة للحدود تقلص إلى حد كبير أهمية ترسيم الحدود المادية، بذلك المعنى الذي يجعل من الإجراءات المنسقة هي الخيار المفضل في معظم الأوقات. في الواقع، ما يشكل تحديًا فعليًا هو مسألة توافق التصورات الأمنية، كشرط ضروري

مجموعات متنوعة للغاية من جهود التنسيق الأمني. رابعا: التركيز الأوروبي الضيق في الغالب من الدراسات المبكرة. كانت دراسات الحالة التجريبية لفترة طويلة تتمحور حول أوروبا على وجه الخصوص، فالأدبيات إما قد تركز على مساهمة الاتحاد الأوروبي في الحوكمة العالمية للأمن أو أنها تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي قام بوضع نظام حوكمة أمنية. هذا ليس مفاجئًا بالنظر إلى تقارب النظام المؤسسي المعقد للاتحاد الأوروبي وعلاقته مع الجهات الفاعلة. كما أنه ليس من المستغرب بالنظر إلى تزايد الأدبيات الدراسية بشأن مساهمة الاتحاد الأوروبي في الأمن الشامل. ومع ذلك، فإن الاهتمام الغالب بديناميات الاتحاد الأوروبي ربما يكون منحازًا لنظريات وتحليلات حوكمة الأمن العالمي أو أنظمة حوكمة أمنية تم تطويرها وتنفيذها في سياقات إقليمية محددة. في الواقع، قدم عدد متزايد من الدراسات حول الحوكمة الأمنية الإقليمية تريبًا مهمًا لهذا المنظور الأوروبي. هنا ينصب التركيز على محاولات إدارة الأمن في سياقات جغرافية مختلفة. في هذا السياق، تعد المساهمة المقدمة من (Adler and Greve)، بافتراض التعايش بين أنظمة متوازنة ومختلفة للحكم الأمني تعرض ممارسات مختلفة (مثل توازن القوى ومجتمعات الأمن) كمحاولات لإنشاء النظام. بالاعتماد على الدراسات حول مجتمعات الأمن الإقليمي (بوزان وويغر)، تؤكد الدراسات حول "الإقليمية" كيف يمكن أو يمكن تحقيق الأمن بشكل أفضل من خلال أطر التعاون الإقليمي. في هذه الحالة، يتم التركيز على الدول أو المنظمات الأمنية الإقليمية باعتبارها الجهات الفاعلة الرئيسية والوحيدة في إدارة الأمن (في حين يتم تكريس اهتمام نادر للجهات الفاعلة غير الحكومية).

لاتخاذ إجراءات منسقة، وكذا اعتبارات السلطة والثقافات الاستراتيجية المتباينة بين الفاعل كون التطابق في الرؤى الأمنية قد يعد غير كاف في بعض السياقات لترتيب التنسيق الجماعي.⁽¹⁾

سيكون من الأهمية البالغة التأكيد على البعد التذتاني للأمن من خلال النظر إلى التصورات الأمنية للجهات الفاعلة المختلفة. يأتي هذا بشكل جيد مع فكرة أن كل من الأمن والمناطق الجغرافية عبارة عن بنى اجتماعية. فإذا كان المكون التذتاني في تقييم التهديد يعزز البصمة البنائية على التصورات الأمنية، فإن خطوة أو احتمال إنشاء مجتمعات تعددية لا يمكن التفكير فيها من مقارنة المجمعات الأمنية الإقليمية، التي تعاني من الحتمية الجغرافية التي لا تعترف بوجود "المناطق غير المحددة إقليمياً" (*regions' which are not territorially defined*). وعليه يجب البحث حول دور الجهات الفاعلة في إدارة وحوكمة الأمن، خاصة في بعده الإقليمي (الإقليم كإطار محدد جغرافياً حيث يتم تبادل المخاوف الأمنية على نطاق واسع بين الدول بسبب الترابط الأمني). أين ينظر إلى تفسير الدولة لما هو مرجعية إقليمية، وكذا كيفية تفسيرها للتهديدات الأمنية في تشكيل منطقة معرفية (فالتهديدات تعمل على إشراك الجهات الفاعلة المجاورة بطريقة غير متماثلة، ما يعني الأخذ بعين الاعتبار كل المحددات المعرفية التي قد تساعد في انبثاق أطر حوكمة أمنية متقدمة من غيره)، من المرجح أن تكون بمثابة أساس لنظام إقليمي لإدارة وحوكمة الأمن.⁽²⁾

على هذا الأساس، فإن ثقافات الأمن القومي* توفر لنا تلك العدسة التي من خلالها تعكس السلطات الوطنية تموقع الوضع البنوي للدولة في النظام الدولي. وهو يفسر الفهم التذتاتي للتهديدات

(1) Michela Ceccorulli and Sonia Lucarelli, " Security Governance : making the concept fit for the analysis of a multipolar, global and regionalized world", **Robert Schuman Centre for Advanced Studies Global Governance**, (2014) : pp. 5-6.

(2) *Ibid.*, p. 6.

* يمكن تعريف ثقافات الأمن القومي وفقاً لأربعة معايير: النظرة العامة للبيئة الخارجية؛ الهوية الوطنية؛ التفضيلات الفعالة والمفيدة. وتفضيلات التفاعل يعتمد هذا التعريف على مفاهيم الثقافة الأمنية الموجودة. تشير النظرة العامة للبيئة الخارجية إلى إجماع النخبة على الديناميكية الأساسية للنظام الدولي، وأهمية وصلاحيّة سيادة الدولة، وتعريف التهديدات الأمنية. تعبر الهوية الوطنية عن مدى احتفاظ النخب الوطنية بتعريف "الأنا" للمصلحة الوطنية أو إلى أي مدى قامت النخب بدمج المصلحة الوطنية في "أنا" أوسع نطاقاً " في مقابل " الآخر". تحدد التفضيلات الفعالة تلك الدول التي تواصل الاعتماد التقليدي على الأدوات "الصلبة" لفن الحكم والاستخدام القسري للقوة الاقتصادية، على عكس تلك الدول التي تعتمد على أدوات القوة "اللينة"، لا سيما القانون الدولي، والمساعدات الاقتصادية، وإنشاء أطر معيارية ملزمة تشكل تصورات ومصالح التهديدات الوطنية وتحدد معايير الخيارات السياسية (غير)مشروعة. أما تفضيلات التفاعل، فهي التي تشير إلى مستوى التعاون الذي تفضله الدولة عندما تسعى إلى التخفيف من تهديد أمني ما، يقع على طول متصلة أو مجالية (Continuum) تتميز في أحد طرفيها بعمل أحادي الجانب وفي الجانب الآخر تعددية تأملية (reflexive) multilateralism داخل هياكل مؤسسية ذات طابع رسمي رفيع.

الموضوعية للأمن القومي، الوسائل التي تعتمد عليها لمواجهة تلك التهديدات وكذا أفضلية العمل الأحادي أو المتعدد الأطراف. فتصادم ثقافات* الأمن القومي أو اعاقه مجرد القدرة على ترجمة التهديدات إلى إطار مرجعي مشترك، قد يضعف من فرص انبثاق أشكال مؤسسية عالية من الحكم الأمني، ومن المرجح أن يكون التعاون في هذه الحالة تكتيكياً وليس استراتيجياً وروتينياً. كما أنه حتى في حالة تداخل ثقافات الأمن القومي بشكل كبير (أي يتم التعامل مع التهديدات على أنها شائعة ومفهومة فيما يتعلق بالسبب والنتيجة، ويفضل فيها التعاون متعدد الأطراف على العمل الثنائي أو الأحادي)، فقد تكون الدول غير قادرة على مواجهة تلك التهديدات بشكل فردي أو جماعي. والحاجز. أما العائق الآخر للتعاون المتعدد الأطراف، فيمكن في الطبيعة المتميزة للسلع الأمنية قيد النظر، فالاختلافات في تكنولوجيا توريد السلع العامة تعمل كمتغير وسيط يمكنه من تخفيف مشاكل العمل الجماعي أو يفاقمها على الرغم من وجود ثقافات متوافقة أو أمنية.⁽¹⁾

يقوم كل نموذج من نماذج الدولة (وستفالي/ ما بعد وستفالي) على اختبار الفرضيات القياسية الثلاث التي تربط المفهوم المتعلقة بالثقافة الأمنية بمضمون سياسات الأمن القومي وشكلها:

- **الفرض القياس 01:** ثقافات الأمن القومي مسؤولة عن أمنته التهديدات والأدوات المفضلة التي يتم الاعتماد عليها لمواجهتها.
- **الفرض القياس 02:** الثقافات الأمنية "لما بعد وستفاليا" تخفف من مشاكل العمل الجماعي، في حين أن الثقافات الأمنية "الوستفالية" تكثف من مشاكل العمل الجماعي في توفير الأمن.
- **الفرض القياس 03:** ثقافات الأمن القومي تنتج تفضيلات لأشكال محددة من نظم إدارة وحوكمة الأمن التي بدورها تسهل أو تمنع التعاون متعدد الأطراف.

حيث تتمتع دولة ما بعد ويستفاليا والدولة الويستفالية بثقافات أمنية مختلفة، حتى وإن لم تتعارض، (أنظر الجدول رقم 06). حيث تفرض الثقافات الأمنية المتباينة عائقاً بديهيّاً إلى حد كبير أمام التعاون بين الدول عبر سياسات حوكمة الأمن: لن تتفق الدول على ما يشكل تهديداً فحسب، بل على الوسائل

** تشكل ثقافات الأمن القومي عائقاً محتملاً أمام الإدارة الأمنية الفعالة. هناك أولئك الذين يتعاملون مع الثقافات الاستراتيجية الوطنية على أنها ثابتة نسبياً وقومية لا يمكن تغييرها (Lindley-French 2002، Rynning 2003، Longhurst and Zaborowski 2005)، بينما يسعى آخرون لاكتشاف أوجه التقارب بين الثقافات (Meyer 2006، Matlary 2006، Eilstrup-Sangiovanni and Verdier 2005). ورغم أن هذين الاتجاهين متعارضين، فإن التفرقة العملية تبقى ضعيفة إذا لم تتمكن الثقافات المتباينة من شرح وتفسير ديناميات الفهم التذاتية المتباينة للمصالح أو إذا كانت النتائج السلبية لهذا التعارض الأيديولوجي وهمية.

(1) James Sperling, "National security cultures, technologies of public goods supply and security governance", op, cit., p. 11.

المناسبة لاحتوائه. لا تنتج الثقافات الأمنية المشتركة التعاون الا عندما تميل نحو البديل ما بعد ويستقالي، بينما قد يعيق كما قد لا يعيق النموذج ويستقالي فرص التعاون. أما البديل ويستقالي، فمن المرجح أن تنظر الدول إلى تعددية الأطراف باعتبارها استراتيجية الاختيار بشكل تلقائي، وهذا لتأمين مجموعة غير متباينة من التهديدات واعتماد خيارات سياسية تقلل من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة أو على مستوى المنطقة المستهدفة. في المقابل، فإن الثقافات الأمنية في النموذج ويستقالي، تتشابه بذلك القدر الذي يستهدف الحد الأقصى للسلطة، والاعتماد على القوة العسكرية لتحقيق أهدافها، والاعتراف بمجموعة من التهديدات المحددة. على الرغم من هذا القاسم المشترك، إلا أن الثقافات الأمنية نفسها لا توفر الأساس للتعاون الروتيني لأنها تستوعب وتتصرف بطريقة تتسق مع ضرورات الفوضى كما يفهمها الواقعيون والواقعيون الجدد على حد سواء.⁽¹⁾

فمثلما تؤدي الاختلافات في الثقافات الأمنية داخل النظم الفرعية للأطلسي إلى منع التعاون الدائم والمؤسسي بشأن مجموعة من سياسات حوكمة الأمن، فإن الثقافات الأمنية الأمريكية والصينية والروسية، على سبيل المثال، تستبعد فعلياً الإدارة الأمنية المستدامة أو المؤسسية مع بعضها البعض، لا سيما فيما يتعلق بالاحترام لسياسات الضمان والوقاية والحماية.⁽²⁾

الجدول رقم 06:

المعايير	النموذج ويستقالي	النموذج ما بعد ويستقالي
النظرة العامة للبيئة الخارجية	تشير إلى إجماع النخبة على الديناميكية الأساسية للنظام الدولي، وأهمية سيادة الدولة، وتعريف التهديدات الأمنية.	نظام دولي تنافسي من دول لا تبال إلى حد كبير بالامتيازات السيادية، الأراضي الترابية مأمنة وتعظم الرفاهية؛ التفاعل بين الدول هو عموماً مشترك
الهوية	يعكس الطريقة التي تحدد بها النخب الوطنية مفهوم "الأمة" مقارنة بالعالم الخارجي	تحتفظ النخب بتعريف "الأنا" للمصلحة الوطنية وتعرف الأمة في معارضة "الأخر"

(1) *Ibid.*, p.12.

(2) *Ibid.*, pp. 12-13

	الذي يشكل تهديدًا وجوديًا		
التفضيلات الفعالة	يحدد الأدوات المفضلة لدى الدولة التي يمكن تقييمها وهذا بدلالة تيبولوجيا السلطة	موارد القوة الواقعية، لا سيما الاعتماد على الأدوات القسرية لفن الحكم	السلطة المؤسساتية المباشرة وغير المباشرة، تفضيل الاعتماد على أدوات الاقناع في ممارسة فن الحكم
تفضيلات التفاعل	يشير إلى تفضيل التعاون والثنائي والمتعدد الأطراف في مواجهة التهديدات الأمنية	يتراوح من تفضيل الأحادية إلى الثنائية المشروطة والمؤقتة أو التعددية	تتراوح من تفضيل التعاون متعدد الأطراف داخل المؤسسات إلى التنازل عن الامتيازات السيادية لتمكين العمل المؤسسي وليس الوطني
Source : James Sperling, "National security cultures, technologies of public goods supply and security governance", op, cit., p.12.			

فوضع الفواعل الدولاتية على طول سلسلة متصلة تتراوح بين نموذج دولة وستقالية ودولة ما بعد وستقاليا، سيضع كل دولة في مواجهة حالات من هشاشة وانعدام الأمن المختلفة، والمتداخلة أيضاً، والتي بدورها قد تنتج أجنداث أمنية وطنية بديلة وربما متنافسة. وبالمثل، فإن قدرة النخب الوطنية على مواجهة حالات اللأمن سوف تتشكل بدورها وتسقف انطلاقاً من ضروريات ومتطلبات، وكذا من محضورات ثقافة الأمن القومي. فالاختلافات الدقيقة في بنية الدولة وثقافة الأمن القومي بين دولتين أو أكثر قد تخلق سياقاً (غير) مناسباً للتعاون الأمني الثنائي أو متعدد الأطراف. كما أن العمل الجماعي في توفير الحوكمة الأمنية بمستوياتها الإقليمية والعالمية قد يتعقد مع أحد أهم المتغيرات الذي غالباً ما يتم تجاهله، وهو التقنيات المختلفة لتوريد السلع العامة. بتلك الدلالة التي تشير الى أنه حتى مع توفر سياق تواصلية إيجابي يعزز من الخصائص الهيكلية وثقافات الأمن القومي بين الدول المتعاونة، يمكن لتكنولوجيا توريد السلع العامة* (Technology of public goods supply) كالأمن مثلاً (تسليح الأمن)،

* يمكن لهذه التقنيات البديلة لإنتاج السلع العامة (هناك ثلاث تقنيات أساسية للدعاية: الجمع، الحلقة الضعيفة و "أفضل طلبة أو تصويبة) أن تساعد في تفسير العوائق أمام الإدارة الأمنية الفعالة عبر كامل نطاق سياسات إدارة الأمن وعدم استعداد الدول للتخلي عن الامتيازات السيادية، حتى عندما تتطلب الاستجابة السياسية المثلى ذلك. علاوة على ذلك،

أن تخفف أو تعقد من معضلة العمل الجماعي في المجال الأمني. الأمر الذي يجعل من تقاسم العبء في إدارة الأمن العالمي، يتفاوت عبر سياسات الحوكمة والمناطق حسب التكنولوجيا المحددة لتوريد السلعة الأمنية العامة (توجد آليات لضمان العرض الأمثل للسلعة بمجرد قيام المؤسسة أو الدول الأعضاء بتعريف محتواها بشكل مشترك).⁽¹⁾

الفرع الثالث: تشكيلات عامة وخاصة لتسليح الأمن: تفكيك الجهود الأمنية وإعادة التجميع

التصاعد الملحوظ في التهديدات الأمنية من غير الدول مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والانتشار، عزز الانطباع بأن الأمن يمكن أن يتحقق بشكل أفضل من خلال تدابير فردية وليس جماعية. علاوة على ذلك، فقد ساهمت هذه التهديدات في تقويض فكرة أن الدول قادرة على ضمان أمن مواطنيها. فالطبيعة المنعزلة لهذه التهديدات وعدم فعالية الردع الجماعي أعطى الانطباع بأن موردي سلعة الأمن التقليديون وصلوا درجة الإرهاق. إذ يبدو أن توصية الشرطة البريطانية، بضرورة قيام الشركات باستئجار شركات خاصة لحماية نفسها من تهديد الإرهاب هي بمثابة اعتراف علني بفشل الأمن الذي توفره الدولة. في حين يمكن الإشارة إلى أن رفض الجيش الأمريكي، ضمان الأمن في العراق المحتل وعدم الاستعداد للتدخل في دارفور تنازلاً عن مسؤولية الدولة عن الأمن الدولي.* هذه الفجوات التي يتوسع السوق لمملؤها، حيث عرضت بالفعل شركات مثل "بلاكواتر" (Blackwater) خدماتها لحفظ السلام الدولي.⁽¹⁾

لقد نشأ واقع جديد في الحرب الحديثة: الصناعة الخاصة، كلاعب أساسي في سياق يتم فيه تحدي مفهوم الدولة القومية باعتباره المالك الوحيد لاحتكار الاستخدام المشروع للقوة. فبعض الوظائف، التي كانت في السابق وظائف حكومية بطبيعتها، بدأت من هذه اللحظة إلى الأمام في الاستعانة بمصادر

تشرح هذه التقنيات المختلفة سبب تطور هياكل الحوكمة بشكل غير متماثل حتى في الأماكن التي ينبغي أن تعزز فيها هياكل الدولة والثقافات الأمنية الحوكمة الأمنية الفعالة بدلاً من أن تمنعها.

⁽¹⁾ James Sperling, "National security cultures, technologies of public goods supply and security governance", *op. cit.*, pp. 14-1.5

*تشكل ثقافات الأمن القومي عائقاً محتملاً أمام الإدارة الأمنية الفعالة. هناك أولئك الذين يتعاملون مع الثقافات الاستراتيجية الوطنية على أنها ثابتة نسبياً وقومية لا يمكن تغييرها (Longhurst, Rynning 2003, Lindley-French 2002) وبينما يسعى آخرون لاكتشاف أوجه التقارب بين الثقافات (Eilstrup, Meyer 2006) and Zaborowski 2005)، فإن التقرفة العملية تبقى ضعيفة إذا لم تتمكن الثقافات المتباينة من شرح وتفسير ديناميات الفهم التثنائية المتباينة للمصالح أو إذا كانت النتائج السلبية لهذا التعارض الأيديولوجي وهمية.

⁽¹⁾ Elke Krahnemann, "Security: Collective Good or Commodity? ", European Journal of International Relation, Vol.14, no.3(2008) : p. 397.

خارجية للمؤسسات الخاصة التي توفر للدول خدمات أكثر وأكثر قد تصل للعمليات العسكرية. حيث سمحت عملية العولمة المستمرة إلى جانب تأثير النظرية الليبرالية الجديدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالازدهار وزيادة عددها بشكل لافت (الشكل رقم 07).⁽²⁾

وقد يفهم هذا كله من أن العولمة النيوليبرالية أعادت فتح الأسواق*، وأنتجت رؤية معولمة إزاء تفكيك الدولة وإعادة تجميع أدائها في المجال الأمني في شكل علاقة تفاعلية تعاونية جديدة بين الجهات المعنية العامة والخاصة، قائمة على الخصخصة** ومن ثم تسليح وتسويق الأمن. وهذا قصد المتاجرة بالخدمات الأمنية وتسليح الأمن كسلعة خاصة، وليس كسلعة عامة محتكرة بيد موردي الأمن التقليديون، كالجيش والمؤسسات الأمنية داخل الدول الوطنية. توجهه يجانب قدر الإمكان التموضع الجدلي ضمن ثنائيات: "قطاع عام/قطاع خاص"، "مصلحة عامة/مصلحة السوق"، بذلك المعنى الذي يلغي علاقة التنافس بين الفواعل العامة والفواعل الخاصة، أين لا يكون مسعى الفواعل العامة التخندق وراء المسلمات الوبيرية التي ينطوي فيها الأمن على دور مؤسسات الدولة العامة من الجيش والشرطة فحسب، مع احتكار استخدام القوة. وفي المقابل، لا يكون فيه مسعى الفواعل الخاصة تفويض سلطة الفواعل العامة. فالاحتكاك ليس ضمن مباراة صفرية، بل من خلال علاقات تفاوض، ضمن بنى شبكية عبر وطنية

⁽²⁾ Michele Turzi, " The effects of Private Military and Security Companies on local populations in Afghanistan A case-study based analysis on the impact of the large presence of private firms on Afghans", **Centro Ricerca Sicurezza e Terrorismo**, (2019) : p. 5.

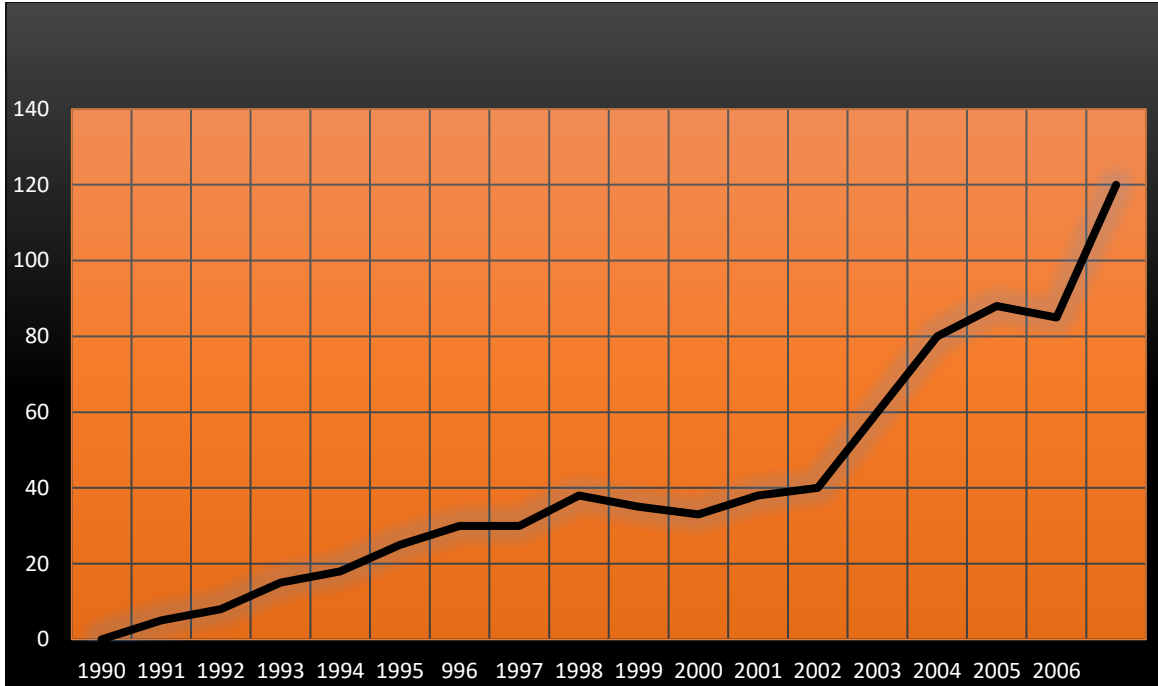
* يمكن للسوق صياغة سياسات أمن الدولة من خلال صنع أو تقديم سلع وخدمات معينة. على مستوى أكثر تحديداً، فإن توظيف المتعاقدين من القطاع الخاص في المناصب المشاركة في تحديد وتقييم التهديدات والسياسات يسمح لهم بالتأثير على سياسات الأمن العام.

** تجادل الأستاذة كراهمان (Krahmann)، بأن النموذج الألماني يوضح بأن التحول نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو من باب خصخصة انتقائية تسعى إلى إرساء قواعد لحكومة الصناعة الأمنية والعسكرية الخاصة. تحول تدريجي حسب الاقتضاء قوامه الحذر في إقحام ميكانيزمات السوق على جيشها. تم إحراز تقدم كبير منذ توقيع الاتفاقية الإطارية "الابتكار والاستثمار والكفاءة في البوندسوير" (Framework Agreement 'Innovation, Investment and Efficiency in the Bundeswehr) بين وزير الدفاع وممثلي الاقتصاد الألماني في 15 ديسمبر 1999. وبحلول عام 2003، وقعت حوالي 700 شركة خاصة في ألمانيا هذا الاتفاق الإطار الذي حدد 14 مشروعاً تجريبياً للخصخصة تتراوح بين تكنولوجيا المعلومات والتدريب العسكري واللوجستيات. مع الحفاظ على السيطرة المباشرة على خدمات الدعم العسكري من خلال الملكية الحكومية الكاملة أو الجزئية. أنظر في هذا الصدد إلى:

- Elke Krahmann, "Private Military Services in the UK and Germany: Between Partnership and Regulation" , **European Security**, Vol. 14, No. 2, (June 2005).

تتضمن مجموعة من الفواعل الأمنية العامة والخاصة، ومعاييريات تتفاعل، تتنافس وتتعاون من أجل إنتاج أشكال، ممارسات جديدة للحوكمة الأمنية.⁽¹⁾

الشكل رقم 06: عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) سنويًا منذ عام 1990



Source : Michele Turzi, " The effects of Private Military and Security Companies on local populations in Afghanistan A case-study based analysis on the impact of the large presence of private firms on Afghans", Centro Ricerca Sicurezza e Terrorismo, (2019) : p. 5.

يمكن الجزم بأن التحدي الذي يواجهه الفهم النظرية المتعلقة بالممارسات الجديدة للأمن، يكمن في صعود أنماط وصيغ للتنسيق الشبكي بين التهديدات الأمنية الجديدة وبين تعدد الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تسعى لمعالجتها. ولضبط صيغ التنسيق الشبكي بين تعدد الفواعل، عمل مزودوا الأمن (الوطني، الإقليمي، العالمي) على توظيف أساليب تتراوح من إعادة الهيكلة الداخلية للوكالات الرسمية

(1) Benoît Dupont, "Security in the age of networks", Policing and Society : An International Journal of Research and Policy. Vol. 14, n°1(Mars 2004) : p, 76

إلى إنشاء روابط رسمية وغير رسمية من الجهات الفاعلة العامة والخاصة⁽¹⁾. بذلك المعنى الذي يسعى إلى تحديد المساحات الأمنية، بين مقدمي الأمن والجهات الفاعلة من غير الدولة والناعبة بالأساس من تحول الترتيبات الأمنية المركزية التي ميزت القرن الماضي، نحو تحول أكثر تجزؤاً للأمن يشمل مجموعة مزيدة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة.

الفرع الرابع: الحوكمة الأمنية الشبكية: تفاعل، تنافس وتعاون المعايير لإنتاج الممارسات

الأمنية

انطلاقاً من فكرة مسائلة التشغيل الفعال والكفاء لأنماط التنسيق الشبكي في مجال الأمن، يمكن فحص بعض أوجه نجاعة التحليل الشبكي، في الإجابة عن كيفية تشكل العلاقات بين الجهات الفاعلة وكذا نتائج التنسيق فيما بينها بخصوص التهديدات وصنع وتنفيذ السياسات الأمنية. بمعنى آخر، تخطي الافتراضات التقليدية التي تعيق الاستكشاف النظري للظروف البديلة وآثارها على أمن ما بعد الحادثة. الأمر الذي يعد بمثابة تحدي آخر، على حد تعبير الأستاذة "كراهمان". كونه ينطوي على ظهور ألباز بحثية جديدة، لا يمكن التعامل معها من خلال النهج النظرية التقليدية. ألباز من قبيل التساؤل حول عواقب تجزئة صنع السياسة الأمنية بين الجهات الرسمية وغير الرسمية، وتأثيرها على الأمن. أو مسائلة شروط التشغيل الفعال والكفاء لأنماط التنسيق الشبكي في مجال الأمن؟

إن الافتراض القائل بأن الحوكمة الأمنية والتحليل الشبكي، بإمكانهما تقديم مقاربة مناسبة بالاستجابة على الألباز البحثية الجديدة، يعتمد بالأساس على قدرتهما على نمذجة التحولات التي طرأت على سياسات الأمن الوطنية والدولية خاصة على مستوى الدوائر النافذة في صنع السياسة الدولية، (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية).

لقد استحدث الجيش الأمريكي مثلاً عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 ما أطلق عليه (الحرب القائمة على الشبكات) والتي تعتمد على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وهذا الخلق روابط مباشرة بين الوحدات العسكرية لزيادة فعالية القيادة بين الوحدات وخلق نوع من المزامنة الذاتية (Self-Synchronizing) كما يضيف كل William Wangh و Richard Sylves ، بأن المرحلة التي تلت

(1) Elke Krahnann, " Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security" , op, cit., p. 22.

الهجمات الإرهابية تم إدارتها من قبل شبكات أمريكية عامة وخاصة، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية ومتطوعين خواص. (1)

على المستوى الأوروبي، فقد سعى الاتحاد الأوروبي على تعزيز مقاربة تعدد الأطراف، لاسيما في التعامل مع القضايا الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، سواء خلال الحرب الباردة أو ما بعدها. حيث أثبت أنه مجهز من الناحية الوجودية للمساهمة بشكل كبير في الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف. (2)

أما على الصعيد الدولي، فالتحول نحو نمط التنسيق الشبكي أصبح مرئيا من خلال شبكات متعددة الأطراف ما بين حكومية وغير الحكومية تنشط في تقصي ورصد قضايا من قبيل تبييض الأموال وتجميد أصول الحركات المصنفة إرهابية، بالإضافة إلى تقاسم المعلومات الحساسة والحيوية. أو كحالة التدخلات الإنسانية ومهمات الإنقاذ، التي عادة ما يتلاقى فيها العسكريون مع المنظمات غير الحكومية المدنية والشركاء المحليين في إطار الترتيبات الجديدة لحوكمة الأمن. (3)

وإن كان التحليل الشبكي، يقدم لنا رؤية قيمة حول بنية ووظيفة آليات التحكم والرقابة وترتيبات التنسيق المتداخلة في الكثير من الأحيان والمشكلة معا لحوكمة أمنية. كيف يمكن بروز حوكمة أمنية وذلك في سياق نمو مختلف أشكال التنسيق الشبكي؟

يجادل (Mette Eilstrup-Sangiovanni) بأن الشبكات هي الإطار الأنسب لاستيعاب التطورات التي شهدتها الساحة الأمنية لما بعد الحرب الباردة. وهذا لعدة أسباب: **أولا**، تحول العلاقات غير الرسمية لأمر واقع، كون الشبكات يمكنها أن تتكيف بسرعة مع الفواعل الجديدة. إذا ما قورنت بالروابط المؤسسية الرسمية التي تتطلب وقتا طويلا وموارد كبيرة من أجل تأسيسها في القوانين الوطنية والأنظمة الدولية. حيث يمكن إقامة علاقات غير رسمية آنية بين الجهات الفاعلة المهمة، التي لديها

(1) Elke Krahnemann, " Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security" , op. cit. p.

(2) Michela Ceccorulli and Sonia Lucarelli , " Conceptualizing multilateral security governance", in Sonia Lucarelli, Luk Van Langenhove, Jan Wouters, **The EU and Multilateral Security Governance**, (New York : Routledge, 2013), pp. 14-19.

(3) Mette Eilstrup-Sangiovanni, "Network theory and security governance", in James Sperling (eds.), **Handbook of Governance and Security** (Edward Elgar, 2014), p. 51.

مصلحة في التبادل أو التعاون بشأن مسألة أمنية معينة. فالجهات الفاعلة الجديدة بمقدورها أن تبني هذه العلاقات على أساس قدرتها وقنوات الاتصال المفتوحة. كما يمكن الاستجابة للرهانات الجديدة من خلال خلق شبكات جديدة بين الجهات الفاعلة المعنية أو تحويل الشبكات الموجودة من أجل توسيع نطاقها أو قدراتها. وبالتالي فإن الشبكات تعمل بشكل خاص على التنسيق بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في حالات الطوارئ الإنسانية المتعددة أو الاحتشاد الحكومي ضمن "إنتلافات الراغبين". **ثانياً**، يرى كل من (Keck) و(Sikkink) أنه بمقدور الشبكات أن تمتد بسهولة أكبر من خلال علاقاتها غير الرسمية والأفقية، إذا ما قورنت بالهيكل الرسمية الهراركية، وذلك عبر الحدود والسيادة الوطنية. وبالتالي تتمتع الشبكات بمهارات خاصة في معالجة القضايا الأمنية عبر الوطنية مثل إدارة اللاجئين ومراقبة انتشار الأسلحة الدمار الشامل. **ثالثاً**، من خلال بعدها اللامركزي، تعمل هذه الشبكات على تعزيز التخصص الجغرافي والوظيفي من خلال تطوير حلول مختلفة لعالم معقد بدلاً من فرض سياسات موحدة مركزية.⁽¹⁾

فإذا فشل النموذج النظري التقليدي في توضيح كيفية التنسيق في إطار ترتيبات حوكمة معينة، فإن تحليل الشبكة يقترح بعض الإجابات الجادة التي تساهم بتقديم مجموعة من الأدوات المنهجية التي تسمح بتحديد ووصف هيكل وبنى الحوكمة الأمنية. بذلك المعنى، الذي يوضح خطوط الفصل بين مختلف أشكال الحوكمة (الهيراركية والهيراركية). وتحديد تلك الخصائص القادرة على التأثير على الحوكمة في بعدها الوظيفي كخاصية: التمرکز-(Centrality)، الكثافة-(Density) وخاصية الأحادية-(Homophilie).⁽²⁾

فالمقاربة الشبكية، تسعى إلى إجراء تحقيق بنيوي على مستويات متعددة من التحليل، بما في ذلك الوحدات ذات الحجم الصغير وكذا المستويات المألوفة في العلاقات الدولية (Monadic / Dyadic and Systemic Levels). علاوة على تحقيق بنيوي لأشكال متعددة من التفاعل (تبادل المعلومات، تبادل الموارد، التفاوض، التداول، نشر المعلومات والأفكار) وجوانب مختلفة من السلطة (المادية، الاجتماعية، الإيديولوجية القائمة على الخطاب). وهذا يجعل من تحليل الشبكة مناسباً بشكل خاص لتحليل ترتيبات الحوكمة

(1) Elke Krahnann, "Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", op. cit. p.

(2) Mette Eilstrup-Sangiovanni, "Network theory and security governance", op.cit. p. 50-51.

الأمنية، حيث تعمل الجهات الفاعلة المتعددة عبر إعدادات رسمية أو مجالات تدخل مختلفة، حيث من المفترض أن تهيكّل الخطابات والقيم هذه التفاعلات بجانب السلطات الرسمية.⁽¹⁾

غير أن كل من (Stolting و Brie) يؤكدان بأنه في الصعب منهجياً الإلمام بالممارسات غير الرسمية، مقارنةً بنظيراتها الرسمية، كونها غير مقننة في دساتير ومواثيق، ما يجعل من عملية رصدها وتقصي أثرها أمر بالغ الصعوبة. لكن باقتراح أدوات تعين على قياس التفاعلات الاجتماعية، من قبيل تدفقات الموارد كالمعلومات والأفكار والسلع المادية، وباللجوء إلى تقنيات جمع المعطيات كتقنية "عينة كرة الثلج" (Snowball Sampling) و "العينة الموجهة" (Responding-driven Sampling)، يصبح بمقدور التحليل الشبكي أن يعين الباحثين والمختصين على ضبط حدود ومحتوى المؤسسات غير الرسمية.⁽²⁾

فالحوكمة الأمنية، تصادف أشكالاً من النظم المعقدة التي تعج بالعقد الأمنية المتداخلة. كحالة التدخلات الأنسانية أو مهمات الإنقاذ الطارئة، التي يرى في شأنها (Mordie) بأنها مهمات تتلاقى فيها المنظمات غير الحكومية العسكرية والمدنية، للعمل جنباً إلى جنب على المنظمات الدولية والشركاء المحليون. كما أن النشاطات الدولية الخاصة بحفظ وتعزيز الأمن، تتورط فيها الكثير من الجهات الفاعلة (الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية، المنظمات الدولية غير الحكومية بالإضافة إلى المقاولين الخواص). في هذا الصدد، يحاجج (Mette Eilstrup-Sangiovanni) بأن أحد الأطر المناسبة التي قد تساعد على اكتشاف كيفية تفاعل مختلف هذه العقد هو الإطار الذي منحه "التحليل البنوي للشبكة" (Structural Network Analysis -SNA).^{*} وهذا كإطار يكشف النقاب عن الوجود المتزامن للعلاقات (الرأسية الأفقية) بين الجهات الفاعلة الأمنية. حيث يشير (Faul) إلى أن هذه الشبكات المعقدة، تستلزم قياسات تمكن المحللين من عزل الهياكل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية

⁽¹⁾ Ibid., p. 51

⁽²⁾ Ibid., p.

* دراسة العلاقات الاجتماعية من حيث نظرية الشبكة التي تتكون من العقد والروابط (وتسمى أيضاً الحواف أو الروابط أو الاتصالات).

واكتشاف ما إذا كانت أنماط التفاعل غير الرسمية تتلاقى أو تتباعد عن الهياكل الرسمية، وهذا من حيث نمط توزيع الموارد الأساسية مثل المعرفة، السلطة المادية وكذا التأثير الاجتماعي.⁽¹⁾

بالإضافة إلى تقديمها وصفا أكثر دقة وأكثر ثراء، بمقدور قياسات الشبكة أن تستخدم أيضا في التحقق من الافتراضات النظرية المتعلقة ببنى التفاعل داخل إطار الحوكمة العقدية. فغالبا ما يتم افتراض الخصائص الهيكلية** الخاصة بها بدلا من إخضاعها للتحليل الإمبريقي الصارم. فجل الأدبيات المتخصصة، تميل إلى وصف أطر الحوكمة العقدية، على أنها علاقات تبادل وتواصل أفقي وغير رسمي، مبنى بالأساس على المساواة، دون التحقق من هذه الافتراضات بالضرورة. فبدلا من الجزم بغياب الهراركية داخل أطر وبنى الحوكمة الأمنية، فإن "التحليل البنيوي للشبكة" يسمح بإجراء تحقيق إمبريقي حول توزيع السلطة وعلاقات التأثير بين مختلف الجهات الفاعلة.⁽²⁾

فعلى سبيل المثال، وفي تحليلها للدعوات الخاصة بنزع السلاح استعملت (Carpenter) تحليل البنية الشبكية وهذا لتسليط الضوء على البعد الهراركي الذي غالبا ما يتم تجاهله من طرف شبكات الدعوة عبر الوطنية العاملة (transnational advocacy network) في مجال نزع السلاح. ففي حين أن الكتابات المتعلقة بهذه الشبكات تميل إلى الافتراض بأنها شبكات تتميز بعلاقات أفقية

(1) Mette Eilstrup-Sangiovanni, "Network theory and security governance", *op.cit.* p.

** من حيث الخصائص الهيكلية، فإن أكثر خصائص الشبكة تقاسما هي: "الكثافة" (Density) و "المركزية" (Centrality) و "التماثل" (Homophilie). تشير الكثافة إلى عدد وقوة الروابط بين العقد الفردية (Smith-Doerr and Powell 2005)، في الشبكة الرسمية، حيث تقيس الكثافة عدد الروابط التي لوحظت كنسبة من إجمالي عدد الروابط المحتملة في مجموعة محددة. وبالتالي، فإن الشبكات الكثيفة هي شبكات متصلة بشكل كبير. أما المركزية، فتشير إلى ميل نقطة واحدة لتكون أكثر مركزية من جميع النقاط الأخرى في الشبكة. في النهاية، يعبر التماثل عن ميل الشبكة إلى التجزؤ إلى مجموعات فرعية متصلة بشكل فضفاض. يمكن أن يحدث هذا بسبب وجود "مجموعات" (مجموعات ترتبط فيها كل عقدة فردية ارتباطاً مباشراً بكل عقدة فردية أخرى) تتميز بعلاقات كثيفة داخل المجموعة واتصالات متفرقة خارج المجموعة. تبرز خاصية الهوموفيليا أو التماثل في الشبكة، من حيث قياس مدى تكوين الجهات الفاعلة لعلاقات مع العقد الأخرى التي تشبه نفسها.

(2) Hafner-Burton, E., M. Kahler and A.H. Montgomery, "Network analysis for international relations", International Organization, n° 63(2009) : pp. 682-83.

ومتبادلة في مجال المعلومات والاتفاقات المبدئية المشتركة، وجدت (Carpenter) أن (TAN.s) تنزع إلى أن تأخذ شكل شبكات غير هيراركية (Scale free Networks) يسيطر عليها عدد صغير من المحاو المركزية (Central Hubs)، والمتصلة فيما بينها بشكل كبير. حيث تعمل هذه المحاور كحراس بوابات (Act as gate keepers) ، وتمارس تأثيرا صريحا على القضايا التي يتم اختيارها وعلى كيفية تأطيرها.⁽¹⁾

كما لجأ (Merand) وآخرون الى تحليل البنية الشبكية (SNA)، وهذا لتحليل بني الحوكمة الأمنية الأوروبية على النحو الوارد في سياسة الأمن والدفاع الأوروبي المشترك (CSDP). باستخدام مقاييس "درجة التمرکز" (Centrality Degree) وكذا "السمسة" (Brokerage) توصلوا إلى أنها سياسة مأطرة من كوكبة معقدة من الجهات الفاعلة، ترتبط بعلاقات عبـر حدودية وعابرة للمستويات (Cross Level) بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والأوروبية. فرغم الكثافة العالية للشبكات المحيطة بالمؤسسات الأوروبية، إلا أنهم توصلوا إلى أن شبكة الأمن والدفاع الأوروبي المشترك تتغلب عليها (جماعة صغيرة) من الجهات الفاعلة الدولية التقليدية ممثلة في سفراء الدول الأعضاء في بروكسل. (يقومون بدور حراس البوابة) ويشغلون مواقع مركزية في الشبكة، مقارنة بالفواعل فوق دولاتية ومن دون الدولة. وهكذا يكشف لنا التحليل البنوي للشبكات، على أن سياسة الأمن والدفاع الأوروبي المشتركة وإن كانت هيتاركية مقارنة بما يوحي به النهج الحكومي التقليدي، إلا أنها لا تعك الافتراضات البنوية النظرية، حيث أنها أقل مساواة وعدالة مما قد توحى به بعض وجهات نظر الحوكمة العقدية.⁽¹⁾

في نفس التوجه، الذي يوضح لنا دور التحليل البنوي للشبكة في فحص الفرضيات القياسية الخاصة ببنية الحوكمة الأمنية. يمكن الاستدلال بالدراسة التي قام بها كل من (Wright) و (Nixon) وذلك سعيا لاكتشاف التغيرات على مستوى الشدة وكذا الكثافة في الروابط بين الدول وهذا لغرض تمييز "الأوامر الأمبريالية" (Imperial orders) الخاصة بالأنظمة الأحادية القطب القائمة على الهيمنة.

⁽¹⁾ Carpenter, C.R., "Vetting the advocacy agenda: network centrality and the paradox of weapons norms", International Organization, n°65(2011) : pp. 72-73.

⁽¹⁾ Mérand F., S. Hofmann and B. Irondele, "Governance and state power: a network analysis of European security", Journal of Common Market Studies, n°49 (2011) : p. 121

حيث يجادل كل (Wright) و(Nixon) على أن هذه الأنظمة، تلجأ إلى ترتيبات الوساطة (Intermediaries) من حيث ممارسة سلطة مركزية غير مباشرة وغير رسمية وهذا عن طريق ممثلين، تسمح ببناء علاقات تعاقدية متباينة بين النواة والأطراف.⁽²⁾

وبالتالي، تأخذ هذه الشبكة من العلاقات بنية "المركز والأطراف" (Hub-and-spoke structure)، أين تبقى فيه الأطراف مجزأة عن بعضها البعض، وتتصل فيما بينها إلا عبر النواة. ما يعني غياب الروابط الجماعية بين سياسات الأطراف، الأمر الذي يحد من تعبئة الموارد الخاصة بالعمل الجماعي المناوئ للتوجه الامبريالي، الأمر الذي يجعل منها شبكات هشة أو أقل صلابة.⁽³⁾ فمستوى التمركز لدى شبكة قد يؤثر على فعاليتها، لأن الخلل الذي قد يحدث على مستوى العقد المحيطة بمقدوره قطع الاتصال في مجموع الشبكة. الأستاذة "كراهمان" في هذا الصدد، تؤكد بأن الشبكات ذات التمركز العالي تمتص بصورة أقل الأفكار الواردة من العقد المحيطة. ما يعني غياب الابتكار، بعكس الشبكات ذات التمركز الأقل التي تشجع المعرفة والأفكار من مختلف العقد الفاعلة بما في ذلك الواردة من هوامش وأطراف الشبكة.⁽⁴⁾

فالتمركز العالي داخل الشبكات، يعني فقدان الفعالية على مستوى تبادل واقتسام المعلومات. وبالتالي، كبح الابتكار لأن عامل اقتسام المعلومة والاكتماب على مستوى المعرفة يبقى محصورا على مستوى المجموعة الصغيرة في الشبكة. كما قد ينجم عن هذا التمركز، نوع من "الهيموفيليا" والتي تعني التوجه الى تقاسم نفس النوع من المعلومات والذي قد يؤثر بدوره على وظيفة الشبكة. لنتصور مثلا عملية اتخاذ القرار داخل أحد البنوك، فعادة ما يميل المصرفيون إلى استشارة زملائهم المقربين أو المرتبطين معهم ارتباطا وثيقا، وهذا من أجل الشعور بمزيد من اليقين بشأن المعلومات المصرفية. ومع ذلك، فإن العلاقات الأوثق لا تعني بالضرورة التقييم الأمثل، بل قد لا تتعدى تعزيز الآراء الموجودة مسبقا، ما يعني غياب الفعالية. لنتصور هذه الديناميكية، على مستوى الفواعل الدولية في تشارك المعلومات الخاصة بانتشار الأسلحة ذات الدمار الشامل أو فيما يخص التكنولوجيا الدقيقة ذات الاستعمال المزدوج عسكري /مدني. إذا اعتبرنا أن النظم العالمية لمنع هذا النوع من الأسلحة ومراقبة

(2) Mette Eilstrup-Sangiovanni, Network theory and security governance, op,cit., pp. 52-53.

(3) Ibid., p.53

(4) Elke Krahmman," Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security" , op, cit., p.

الصادرات على أنها شبكة، سنجد أنها تتميز بوجود عدد من الزمر الصغيرة (مجموعة من الدول ذات الترابط العالمي) والتي تظهر درجة عالية من الهيموفيليا، كونها تميل إلى مشاركة المعلومات داخل الزمرة. ما يجعل منها عرضة لتقويت فرصة التعرف على التطورات التي قد تشكل تهديدا في محيط الشبكة.⁽¹⁾

المفارقة في الأمر، أن الهيموفيليا التي قد تؤثر سلبا على فعالية الشبكات. قد تخدم في المقابل شبكات من نوع آخر⁽²⁾، أو ما يطلق عليه بشبكات الرفض أو الشبكات غير المشروعة، التي تربط الجماعات الإرهابية أو الجريمة العابرة للحدود. فالدرجة العالية من التجزئة بين أطرافها وهيموفيليا النواة الصلبة، قد تزيد من تعزيز الثقة بين العقد وكذا حماية هذه العقد من التدمير عن طريق التسلسل والافلات من قبضة القانون. حيث يتفق الخبراء على وصف البنية، بأنها على شكل خلايا أو عقد منفصلة ومستقلة لا تنتقل بينها سوى رسائل من دون أي منظومة قيادية واضحة. كما تشدد على التنظيم الشبكي في جمع الأموال التي تمول الحركات الإرهابية، فهي تتعاقد أي الخلايا، من أجل صناعة شكل الشبكات العابر للحدود.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Mette Eilstrup-Sangiovanni, "Network theory and security governance", *op. cit.*, p. 49.

⁽²⁾ أنظر في هذا الصدد:

- Kenney, M., **"From Pablo to Osama : Trafficking and Terrorist Networks, Government Bureaucracies, and Competitive Adaptation"**, (University Park, PA : Penn State University Press, 2007).

⁽¹⁾ Gérard Dussouy, **Traité de relations internationales. Tome III : Les théories de la mondialité**, *op. cit.*, p.

الفصل الثالث:

فرص توطين نموذج حوكمة أمنية في غرب
المتوسط: تفكيك الهندسة الأمنية واختبار الفروض
القياسية

بالنظر إلى طبيعته كفضاء للمفارقات، جامع بين التنوع والتناقض على مختلف المستويات. فإن غرب المتوسط، يمارس ضغطاً على تحليلاتنا النظرية، بذلك القدر الذي يجعل الباحث في شأنه يستنهم دائماً حول الأطر والمرجعيات التي يمكن من خلالها تفسير الديناميات الأمنية المتضاربة في هذا الفضاء الجغرافي. فالمدرجات الأمنية حتماً تختلف بين ضفتيه، كما أن الإشكال يتعدى مجرد خط الفصل الجغرافي، ليلسط الضوء على "مفارقات الجوار" التي تعقد من مسعى تقديم شبكة تحليل موحدة للضفتين، تساعد في فحص الفهوم النظرية التي تسوقها الحوكمة الأمنية، واستغلال المخارج الامبريقية التي تقدمها بغية التخفيف من تكاليف العلاقات الدولية بمفهومها الأرتوذكسي بين الضفتين.

وبناء عليه، يسعى هذا الفصل الى تقصي تلك المؤشرات التي قد تجعل من انبثاق "إقليم معرفي أمني" أمراً ممكناً في فضاء غرب المتوسط"، خاصة أمام ما اكتسبه من ميزة جهوية وليدة تراكم الممارسات الخطابية الكثيفة، التي تبنتها الوحدات الفاعلة في هذا الفضاء وتشبعت بها. خطاب جاء في شكل أفكار ومفاهيم، اكتست طابع ممارسات اجتماعية بين شركاء تاريخيين، تطورت إلى سلطة مؤسساتية. فهل يمكن الجزم بتشكيل بؤار هذا الاقليم حسب تعبير "ايمانويل أدلر"، يسمح لنا بمقاربة هذا الفضاء الجغرافي بمصطلحات تتناسب والمعطيات السياقية والبنوية التي فرضتها السياسية العالمية على المستوى "المحلي - الإقليمي - الدولي"؟

خاصة أمام العدد المتزايد من الجهات الفاعلة غير الحكومية، ذات الصلة بالتعريف الخاصة بالأمن. وتوسيع جدول الأعمال الأمني، بما يستلزم في نهاية المطاف استقراراً قابلية تغيير وتجزؤ المساهمات الأمنية في هذا الفضاء بين عدة فواعل. ومن ثمة إعادة صياغتها ضمن بنى شبكية وعبر وطنية تحتمل توليفة من العقد الأمنية المختلفة العامة والخاصة العالمية والمحلية، وتتضمن معياريات تتفاعل (تتعاون/تتنافس) وقد تتصارع لإنتاج أشكال، ممارسات ومؤسسات جديدة للحوكمة الأمنية في غرب المتوسط.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الدائرة في فضاء غرب المتوسط: تكامل أدوار لتيولوجيا

خاصة

يعد موضوع التهديد بارومتر قياس قدرة الدولة على تحمل الضغوطات التي تعترضها سواء على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي أو العسكري. الأمر الذي يجعل منه (أي التهديد) تلك النواة الصلبة للبرامج البحثية الأمنية، وليدة الانتقال من سلوك التهديد التماثلي إلى انتشار مظاهر التهديد اللأتماثلي، وقدرته الهائلة على التدخل والتعقيد بتلك القوة التي تمكنه من اختراق جدران الدفاع على حد تعبير الأستاذ "كيشنر" (Kichner). أما توصيف هذه التهديدات الأمنية وتصنيفها، فهي ضرورة يلح عليها الأستاذ "سبيرلينغ" (Sperling) ويعتبرها أمرا حاسما، بغية تقصي أثر تلك المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها لتفسير وجود تحول نحو أنماط الحوكمة الأمنية من عدمها.

فضاء غرب المتوسط لا يحدد عن هذه الضرورة، إذ تعد خطوة جرد التهديدات الأمنية التي أثقلت كاهله، وضبط تيولوجيا خاصة به خطوة يجب على كل متهم بشؤون هذا الفضاء الجغرافي القلق القيام بها. وهذا لمجانبة الوقوع في مشاكل قد تعيق مسألة قياس فعالية وفعالية مفهوم معقد "كالحوكمة الأمنية"، في فضاء أقل ما يمكن أن يوصف به أنه مطوق بحزام أزمات من سوريا وفلسطين شرقا إلى ليبيا غربا والساحل جنوب الصحراء جنوبا لتعلق عليه الكماشة من الشمال أين تتحرك دول البوابة الجنوبية لأوروبا لدرء آثار الجوار الجغرافي السيئ عليه. تزامم جيو-سياسي كانت تداعياته في تشكيل وإعادة تشكيل الهندسة الأمنية غرب متوسطة، بتلك الدلالة التي أصبحت تقم فيها فواعل متعددة في مسارات وترتيبات أمنية لا يمكن فهمها إلا بضبط طبيعة التهديد وكذا المستهدف من هذا التهديد.

المطلب الأول: تثبيت هياكل الدولة العاجزة جنوب غرب المتوسط وتكامل أدوار التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

لقد أثارت أدبيات السياسة العالمية النقاش حول مدى إمكانية صمود النموذج الوستقالي*، وهذا أمام قوة نظام معولم خلق حالة من التحولات الطارئة البنوية والوظيفية على بعض خصائص الدولة. ما أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة من قبيل الدولة العاجزة والدولة الفاشلة والدولة المنهارة**. فعلى المستوى الأمبريقي، أفرزت موجة العولمة (السياسية/الاقتصادية) تهديدات أمنية أصبحت تمارس ضغطا بنيويا، يقترن مباشرة بالأداء الوظيفي والمؤسسي للدولة. كما الاكتظاظ الأنطولوجي، على مستوى بيئة النظام الدولي والمقرون بالزيادة المطردة لحجم وقوة الفواعل من غير الدولة وعبر دولاتية في نفس الوقت، أفقدت الدولة احتكارها الكلي للفضاء السيادي، لتزاحم في شغل الفراغات السياسية من حيث النشاط والقدرة على صناعة الأحداث والتأثير في مجرياتها. تأثير صاحبه تراجع المفهوم التقليدي لاحتكار أدوات العنف والإكراه الشرعي في يد الدولة، بتلك الدلالة التي وضعت بعض دول غرب المتوسط (كليبيا مثلا) على مسار غير خطي، لانحطاط نسبي، وضع على طول كل تطوري على حد تعبير "دافيد كارمن"⁽¹⁾. (David Carmen)

* قبل معاهدة ويستقاليا، كانت الحروب وما أكثرها عبارة عن حروب خاصة، أطلق عليها "هوريو" (Houriou) إسم "الصوصية" (robbery). وهذا ما كان يميز العصور الوسطى جيو-استراتيجيا. لكن مع إضعاف الدولة الوستقالية، أصبحنا نشهد عودة "الصوصية" من نوع جديد. انطلاقا من حقيقة أن عالم ما بعد ويستقاليا وما بعد الديمقراطية اختفت فيه كل الخطوط الواضحة التي رسمت العصور القروسطية. فلم يعد هناك إجماع على التعريفات والخصوصيات التي أصبحت ضبابية وغير واضحة: بين السلام والحرب، بين الصديق والعدو، بين العام والخاص، بين الشرطة والجيش، وبين الإرهاب والعصابات، وبين القانوني وغير القانوني، وبين الشرعي وغير الشرعي... إلخ. الضباب يهيمن. ما يفسر ذلك الشعور بأن عالم ما بعد ويستقاليا أخذ يشبه أكثر فأكثر شكل عالم ما قبل ويستقاليا، فالحدود غير واضحة ومختلطة. باختصار، الكل مهجن. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تسمية هذا الواقع الجديد بالتهجين (Hybridization).

** يمكن التنبه لعجز الدولة، حينما يتم قياس مسارها من ناحية الأداء الوظيفي بالقياس الدال على المنحى الخطي التصاعدي وبالتالي يمكن ملاحظة التذبذب في المسار بالشكل الذي لا ينطبق على "كل تطوري".

(1) David Carment, " Assessing State Failure : Implications for Theory and ploicy", **Third World Quarterly**, Vol. 24 .N° 3 (2003) : p.

ففي الحالات التي تتوقف الحكومة المركزية على تزويد مواطنها بالمواد الأساسية ولا تستطيع حماية نفسها من الاخطار الداخلية والخارجية إلى جانب التدهور الاقتصادي وتراجع البنية التحتية، مع تصاعد الجريمة والعنف بالشكل الذي يجعله خارجا عن سيطرة الحكومة المركزية. كلها ظروف تدفع إلى بروز مجموعات داخلية معارضة عادة ما تلجأ إلى خيار العنف في التعبير عن مطالبها، وهي الظروف التي تقاوم أو تضيف أعباء جديدة تشكل على حد تعبير "روبرت روتبرغ" (R.Rotberg) تلك العلامة التحذيرية أو المنذرة لدولة متجهة نحو الفشل أو العجز.

الفرع الأول: فشل الأداء الوظيفي للدولة وصعود الجماعات الإرهابية المناوئة

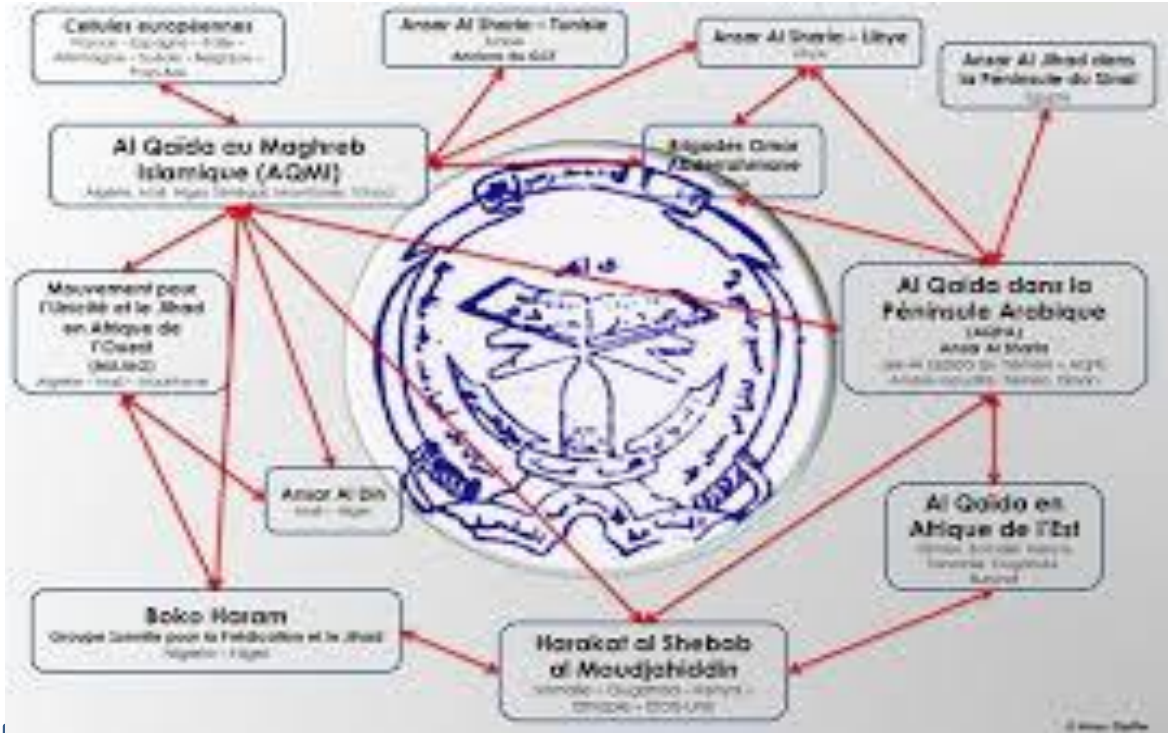
حالة الإرهاق أو الإجهاد الأمني المؤسساتي في يد الدولة السيادية، فتح الباب على مصراعيه لجماعات مسلحة بمختلف مشاربها، تتصارع بالأسلحة وتنخرط بقوة في لعبة صراع القوى الإقليمية والدولية وهذا من أجل القوة والنفوذ، الأمر الذي كرس معه عجزا في الأداء الوظيفي المؤسساتي المنوط بالدولة. حيث استغلت الجماعات الإرهابية العابرة للحدود حالة الفوضى والفراغ الأمني في ليبيا نتاج ما يمكن أن نسميه حالة "التيه الديمقراطي" الذي عرفته بعض الدول العربية، لتمدد في المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، وهذا بغية بناء وتدعيم قوتها [المنفذ البحري لخليج سرت مثلا والذي يشكل عصب الاقتصاد الليبي حيث استولى "تنظيم داعش" على المناطق الساحلية الليبية نظرا لأهميتها الاستراتيجية اقتصاديا وعسكريا]. وهذا بالاستناد على مدلول على ما يسميه تنظيم داعش "جغرافيا الخلافة" (La géographie du Califat) التي تشمل [العراق وسوريا، كردستان، كازاخستان، بلدان الخليج، اليمن، القوقاز، بلدان المغرب العربي، الأناضول مصر وإثيوبيا وكل القرن الإفريقي، الأندلس، جزء من أوروبا] يمكن فهم إيديولوجيا التعبئة للقتال لهذا التنظيم.⁽¹⁾

أما مكن التحدي الأمني بالنسبة للدولة المركزية فهو مسألة تجنيد الارهابيين. حيث لا يقتصر الأمر على مواطني الدول المرهقة أمنيا/ مؤسساتيا، بل يمس حتى الدول القوية مؤسساتيا، أين شهدت

(1) La géographie du "Califat" selon le Daech, HuffPost Algérie, Publication 09/10/2014. Visité le 10/10/2019. Disponible sur le site : <https://www.huffpostmaghreb.com/entry/califat-geographie-daech- mg_5957654>

حالات متزايدة من تحول الولاء والتضامن. ما يجعل من التهديدات الإرهابية التي تعرفها منطقة غرب المتوسط عابرة للحدود، راسمة بذلك شبكة تنظييمات إرهابية عبر وطنية (أنظر الشكل 07).

الشكل رقم 07: يوضح الترابط الشبكي الذي قد تشكله التنظييمات الارهابية



Source : <<https://infoguerre.fr/2013/11/financement-criminalite-et-terrorisme-au-sahel/>>

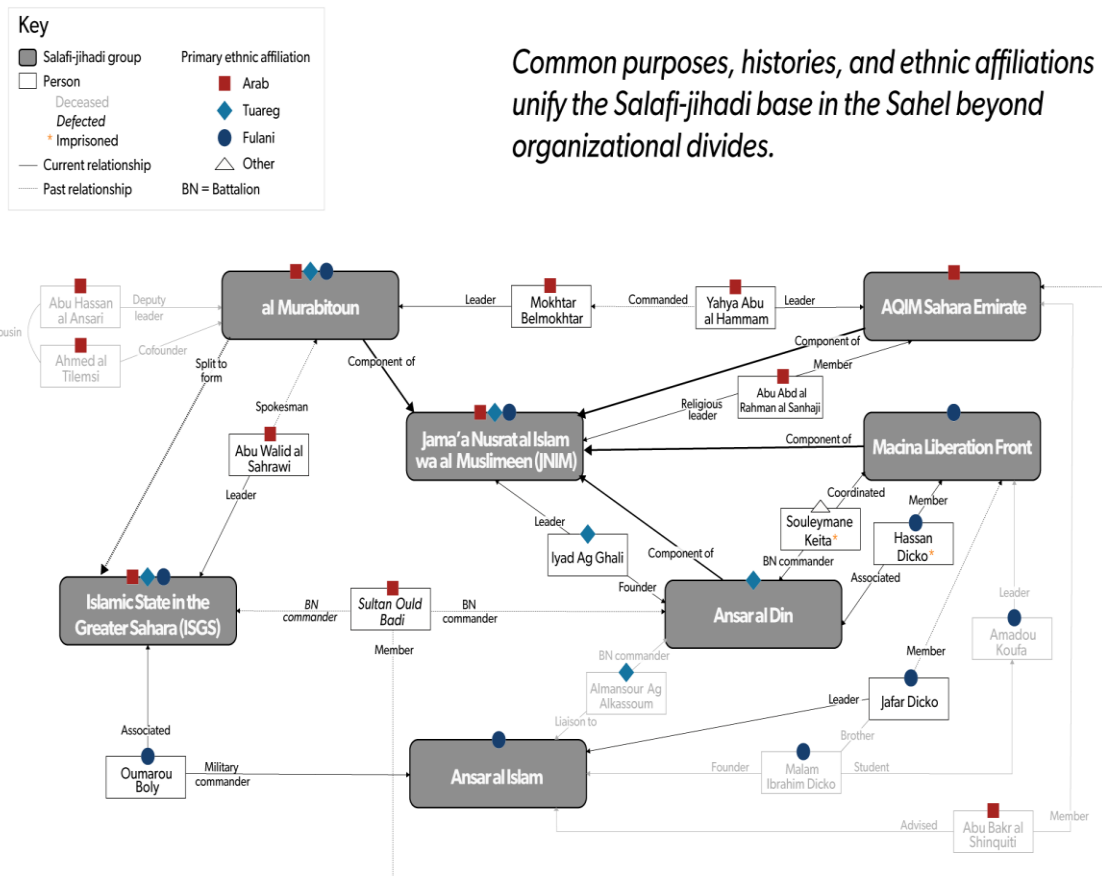
وطالما أنها تربط بين الجهات الفاعلة التي تعمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة، فإن هذه الشبكات هي وسائل مهمة لتحقيق غايات إرهابية. بتلك الدلالة التي تتيح للجماعات الإرهابية التغلب على مشاكل العمل الجماعي الناشئة عن التعقيد والتوزيع غير المتكافئ للأصول التي يحتاجون إليها لتنفيذ الهجمات. ففي "الجهاد السلفي العالمي" (أنظر الشكل رقم 08)، يؤثر توزيع الأصول جدياً في مهمة شن الهجمات ضد الولايات المتحدة. حيث تلجأ الجماعات الإرهابية للشبكات للتجنيد والتدريب والإعداد، وهذا لتعويض عن عدم الكفاية في الموارد. ولتقديم "القدرة على التوسعة والقدرة على التكيف والقدرة على

التنكر، والقدرة على القيام بالأشياء عن بعد، يتم اللجوء في كثير من الأحيان الى بدائل من نوع "الأم البديلة" (Surrogates).⁽¹⁾

الشكل رقم 08: تموقع الجهاد السلفي في منطقة الساحل

The Salafi-jihadi Base in the Sahel

December 2018



Source : Emily Estelle, « The Salafi-Jihadi Base in the Sahel », (December 2018).

(1) Christian Leuprecht and Kenneth Hall, « Why Terror Networks are Dissimilar: How Structure Relates to Function », in Anthony J. Massys, **Networks and Network Analysis for Defence and Security**, (Springer Cham Heidelberg New York Dordrecht London, 2014), p.

أين يُفترض أن تكون هذه الشبكات متعددة المهام: تقوم الشبكة نفسها بتجنيد وجمع التبرعات والهجمات. حيث يتم تقسيم العمل من خلال الجهات الفاعلة وليس الشبكات. وفقاً لهذا المفهوم، يشغل الأفراد مناصب جامدة داخل شبكة لها مسؤوليات عن مهام محددة، ويتم تجنيد الأفراد في شبكات (بواسطة أخصائي توظيف) لتحديد أدوار معينة. للتوضيح أكثر، يفترض "يانغ وساجمان" (Yang and Sageman)، أن الأطراف الفاعلة لها مهام محددة ومتفق عليها بشكل كبير داخل شبكة واحدة. فبعض الأعضاء الرئيسيين قد يتصرفون كقادة يتحكمون في أنشطة المجموعة بأكملها، بينما قد يعمل آخرون كحراس بوابة لضمان التواصل والتنسيق بين مجموعات مختلفة من شبكة أكبر. هذه الدرجة من التخصص بين العقد الفردية (Individual nodes) مبنية على عملية صنع القرار المركزية والتفويض لتخصيص الأدوار.⁽¹⁾

افتراض قائم على أن الشبكات مشغولة بالتخطيط للهجمات وتنفيذها بالتزامن مع موقعها. يلاحظ توبمان (Tupman)، على سبيل المثال، أن "أوروبا الغربية لا تزال هدفاً للتجنيد وربما هدفاً مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية". ويرجع السبب إلى وجود خلايا إرهابية مُدمجة سراً في نسيج المجتمع الغربي. أما أحد النسخ التي تؤكد هذا التوجه، فتلك التي تركز على تراجع نشاط تنظيم القاعدة بعد 9/11، مما أدى إلى زيادة التركيز على المجموعات المستقلة ذاتياً والممولة ذاتياً. فالشبكات المنفصلة رسمياً عن المنظمة الجامعة، يبقيا مرتبطة بشكل غير رسمي من خلال التضامن الأيديولوجي والانتماء إلى نفس العلامة التجارية (self-branding)، مركزة في نهاية المطاف على "الخلايا الطرفية". سيناريو يشتمل على أن القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر تعمل على تزويد "الأموال والموارد" في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك تلك الكيانات الإرهابية المنفصلة ولكنها "منتسبة" وتتخذ الهجمات بشكل

⁽¹⁾ Christian Leuprecht and Kenneth Hall, " Why Terror Networks are Dissimilar: How Structure Relates to Function ", *op.cit*, p. 87-88.

دائم في الديمقراطية الغربية*. حيث يُعتقد أن "المنظمة الأم" ** تفرغ "رأس المال الأولي" في الخلايا الطرفية.⁽¹⁾

تشير التقديرات إلى أن عدد المقاتلين الأجانب في العراق وسوريا يقدر بـ 22 ألف مقاتل من ضمنهم ما لا يقل عن 700 مقاتل من جنسية فرنسية.⁽²⁾ كما أن التقرير الصادر من قبل الأمم المتحدة، يعزز هذا الطرح ويؤكد على وجود مقاتلين من 100 دولة إلى جانب التنظيم الإرهابي "داعش" في العراق وسوريا، وهذا بزيادة 71% بين مارس 2014 ومارس 2015.⁽³⁾ حيث يقدم في هذا الصدد المركز

* سيناريو القاعدة لما بعد 11 سبتمبر يزود "أموالاً لكتابتها في العديد من أنحاء العالم"، بما في ذلك تلك التي تتطوي على كيانات إرهابية منفصلة لأغراض محددة، وتدبير الهجمات أو تنفيذها دائماً.

** يُعتقد أن الشبكات الناجحة تتطلب قادة فرديين أقوياء يمكنهم وضع استراتيجيات استجابة للظروف سريعة التغيير وفرض إرادتهم على الأحداث الفرعية لتفعيل قراراتهم. ويتضح هذا في بعض الاقتراحات المتعلقة بسياسة مكافحة الإرهاب التي تتفهم أن الشبكات سيتم تنظيمها في مراكز هرمية حيث تؤدي إزالة العقدة المركزية أو القائد إلى فوضى الشبكة وحلها. بالمقابل، من المفترض أن تترك إزالة "القاعدة الشعبية" للجهات الفاعلة ذات المستوى الأدنى الزعيم عالقاً وعاجزاً. ومع ذلك، فإن التسلسل الهرمي يتعارض مع خصائص الشبكات ذاتها، والتي تُعرف بأنها "هيكل مؤقتة وديناميكية وناشئة وقادرة على التكيف وذات تصميم عصري (Cutting-edge design)". كما أن التمثيل غير المرن للشبكات، يتناقض بشكل صارخ مع الشبكات كهيكلي تنظيمي يتكون من "نشطاء [الذين] لديهم قدرة تكيف عالية ومجزأة [أو] متنقلة". يكمن التعارض من ناحية، أن الشبكات الإرهابية تشكل تهديداً للمصالح الغربية بسبب صلاتها المرنة بأعدائها المعلنين في الخارج، مثل "تنظيم" القاعدة أو "داعش". ومن ناحية أخرى، تشكل هذه الشبكات تهديداً محلياً بسبب قدرتها على العمل بشكل مستقل من خلال قدرتها على إكمال المهام المتنوعة للتخطيط والتمويل وتنفيذ الهجمات بأقل دعم إيديولوجي يمكن أن تقدمه منظمة مركزية. وهذا يعني أن التركيز على الشبكات الهجومية يخاطر بإخفاء كيفية دعم الشبكات الطرفية لمنظمة مركزية بطرق متنوعة، مع كل طريقة دعم تستلزم علاقة مختلفة بالمنظمة المركزية. أنظر في هذا الصدد إلى:

- Vertigans S, "The sociology of terrorism: people, places and processes". (Taylor and Francis, New York, 2011)
- Stohl M Networks, terrorists, and criminals: the implications for community policing. (Crime, Law Soc Change 50, 2008).

(1) *Ibid.*,

(2) Guillaume Fontaine, « Combien L'état islamique compte-t-il réellement de combattants ? » Monde, Publication 12 mai 2015. Visité le 11/10/2019. Disponible sur le site : <<http://www.slate.fr/story/100937/etat-islamique-nombre-combattants>>

(3) Marie Bourreau, « L'ONU s'alarme du nombre de djihadistes étrangers présents en Syrie et en Irak », LE MONDE | 30.05.2015 à 10h42 • Mis à jour le 30.05.2015 à 10h46 <http://www.lemonde.fr/international/article/2015/05/30/l-onu-s-alarme-du-nombre-de-djihadistes-etrangers-presents-en-syrie-et-en-irak_4644037_3210>.

الدولي للدراسات ومكافحة التطرف، دراسة رقمية توضح مدى خطورة الوضع: 3 آلاف تونسي و2500 سعودي، تليها المغرب والأردن وروسيا بـ 1500 مقاتل. أرقام تؤرق صانع القرار الأمني في دول جنوب غرب المتوسط، لما تستطيع أن تلحقه هذه الجماعات (أنظر الشكل رقم 09) من أضرار حال عودتها إلى موطنها الأصلي (هاجس الخلايا الإرهابية النائمة أو الذئب الأعزل). الأمر الذي حتم مثلا على السلطات التونسية منع قرابة 8 آلاف تونسي من اللحاق بسوريا، في الوقت الذي عاد 400 تونسي بعدما قضوا فترة هناك.⁽¹⁾ أما "إليزابيتا كارسكا" (Elezbieta Karska) التي ترأس مجموعة عمل محاربة المرتزقة التابعة للأمم المتحدة، فقد قدمت أرقام جديدة بعد لقاءها مع مجموعة الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني التونسي، حيث تشير إلى وجود 4 آلاف مقاتل تونسي في سوريا، وقرابة 500 مقاتل في ليبيا، 200 في العراق، 60 في مالي، و50 في اليمن، و250 عادوا من العراق هم متابعون قضائيا.⁽²⁾

وإن كانت عودة المقاتلين الاجانب من مناطق النزاع (سوريا، اليمن، العراق، ليبيا) يشكل تهديدا صريحا لمصالح دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط. فالتهديد لا يقل خطورة أيضا بالنسبة لدول الضفة الشمالية، حيث يعيش صانع القرار الأمني في فرنسا قلقا شديدا من خطر عودة المقاتلين الحاملين للجنسية الفرنسية. تشير التقارير السياسية الفرنسية، الى وجود 1500 مقاتل فرنسي توجهوا لمناطق القتال في سوريا والعراق. رقم تضاعف مقارنة بشهر جانفي 2014 حسب لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي المنكبة حول سبل مواجهة شبكات الجهاديين في فرنسا وأوروبا. كما يشير ذات التقرير إلى أن مصالح المديرية المركزية للأمن الداخلي الفرنسي تعقبت في أبريل 2015 قرابة 3 آلاف مشبه في تورطهم ضمن الجماعات السورية المقاتلة، بزيادة تراوح 25% مقارنة بشهر نوفمبر 2014.⁽³⁾

⁽¹⁾ مصطفى صايح، "التحديات الامنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط"، مجلة القانون للمجتمع والسلطة، العدد 6(2017)، ص. 16.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص. 16. أنظر أيضا في هذا الصدد إلى:

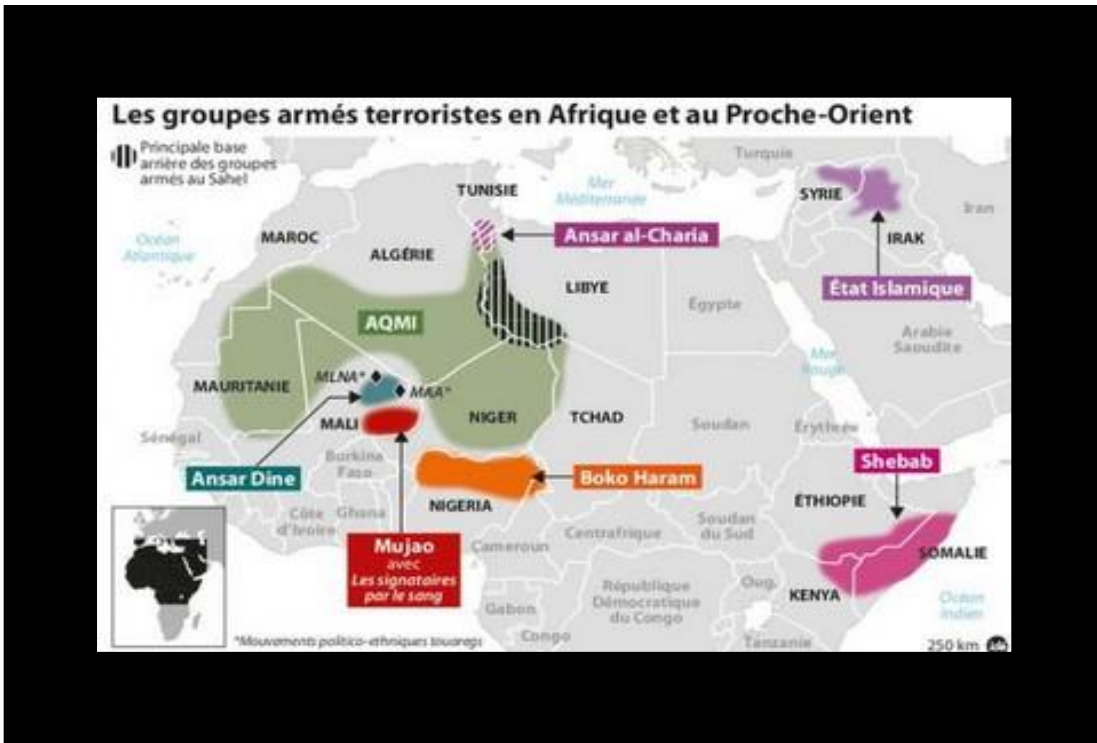
• Nouvelle observateur, publié le 10/07/05 : <[https // tempsveel, nouvelobs. Com](https://tempsveel.nouvelobs.com)>.

⁽³⁾ Rapport de M .Jean-Pierre SUEUR: pour une réponse globale et sans faibles, commission d'enquête sur l'organisation et les moyens de la lutte centre.

فتونس وفرنسا كأطراف فاعلة في الهندسة الأمنية غرب متوسطة، ليستا بالمعزولتين عن تسارع الأحداث الإمبريكية الحاصلة [الاهتزازات الجيو-سياسية للشرق الأوسط المرتبط مباشرة بالأحداث السورية، بالإضافة الى في منطقة الساحل جنوب الصحراء كعمق استراتيجي].

الشكل رقم 09: خريطة تموقع الجماعات الإرهابية في الضفة الجنوبية للمتوسط والشرق

الأوسط



- الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام DAECH
- فضاء تحرك ونشاط جماعة AQMI
- فضاء تحرك جماعة أنصار الدين
- فضاء تحرك جماعة MUJAO
- فضاء تحرك جماعة بوكو حرام
- فضاء تحرك جماعة الشباب
- أهم القواعد الخلفية للجماعات الارهابية
- فضاء تحرك جماعة أنصار الشريعة

Source : <https://www.palestinesolidarite.org/actualite.luc_michel.270817a.htm>

تصاعد وتيرة الإرهاب العابر للحدود، وفقدان الدولة الليبية القدرة على ممارسة صلاحياتها السيادية، فتح أحد أخطر الأقواس الأمنية وهو تكامل أدوار جريمة الإتجار بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود. ففي ظل نظام القذافي، كان الاقتصاد غير المشروع برعاية الدولة إلى حد كبير، وظل الاتجار والتهريب إلى حد كبير في أيدي من يفضلهم النظام. لكن وبعد سقوط النظام، أصبحت السيطرة على الاتجار والتهريب لا مركزية. فالاقتصاد الناشئ غير المشروع، يضم أربعة أسواق مترابطة: الأسلحة والمهاجرين والمخدرات والتهريب. طورت هذه الأسواق تسلسل هرمي* طبيعي من حيث العائد المالي والأهمية الاستراتيجية كما هو مبين في (الشكل رقم 10).⁽¹⁾

* في قاعدة التسلسل الهرمي، يتم تهريب البضائع والسلع المدعومة من ليبيا وإليها. كلاهما لهما مشاركة مجتمعية كبيرة، خاصة في المناطق الحدودية، وكثيراً ما يتشابه الاثنان في نفس الشكل من وسائل النقل والتنظيم المستخدمة، على الرغم من أن المقابلات أشارت إلى درجة من التخصص حسب السلع. يرتبط تهريب البضائع المدعومة ارتباطاً وثيقاً بحركة الأشخاص غير القانونية. مرة أخرى، يمكن استخدام نفس أشكال النقل، والمشاركة المجتمعية واسعة الانتشار. يرتبط تهريب المهاجرين بشكل متزايد بالاتجار بالمخدرات، حيث يدفع بعض مواطني غرب إفريقيا تكاليف نقلهم عن طريق حمل كميات صغيرة من المخدرات، بما في ذلك الهيروين والكوكايين. ومع ذلك، لا يزال الاتجار بالمخدرات معزولاً نسبياً ومحلياً بإحكام ويشتمل على عدد أقل بكثير من الأشخاص من التهريب. يتصدر التسلسل الهرمي الاتجار بالأسلحة والأسواق المرتبطة بها للحماية. أدى انتشار الأسلحة على نطاق واسع أثناء الثورة وبعدها إلى تغيير الاقتصاد الإجرامي في ليبيا وعزز سوقاً للحماية. كانت كل هذه الأسواق الإجرامية تقريباً حاضرة في أشكال مماثلة قبل الثورة، لكن مزيجاً من الديناميات الوطنية والإقليمية الأوسع نطاقاً أدى إلى تغييرات مهمة متشابكة في طبيعتها في الفترة الانتقالية. اتخذ الاتجار بالأسلحة مكانة بارزة جديدة لأن الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد في حالة تغير مستمر. كما لوحظ، فإن المشهد السياسي يتسم الآن بتحالف هش للمصالح التي تعتمد قدرتها على توحيد القوة العسكرية والقدرة على ترجمتها إلى نفوذ سياسي. وبالتالي فإن القدرة على الحصول على مصدر الأسلحة وشرائه والتحكم فيه دفعت بعض المجموعات إلى الظهور على حساب الآخرين. كانت الأسلحة حاسمة أيضاً في شراء الحماية، وتهديد الآخرين، والسيطرة على الأسواق غير المشروعة اللازمة لتمويل استمرار القوة العسكرية والنفوذ.

(1) Mark Shaw and Fiona Mangan, « ILLICIT TRAFFICKING AND LIBYA'S TRANSITION », **the United States Institute of Peace**, (2014) : p. 10.

شكل رقم 10: يوضح تقاطع التسلسل الهرمي للسلع المتداولة



Source : Mark Shaw and Fiona Mangan, « ILLICIT TRAFFICKING AND LIBYA’S TRANSITION », **the United States Institute of Peace**, (2014) : p. 10.

حيث يقف الاتجار بالأسلحة الصغيرة الخفيفة* في ذروة التسلسل الهرمي للأسواق غير المشروعة في ليبيا، بل وأصبح أكثر الأدوات المحورية في الاقتصاد غير المشروع. التدفق الرئيسي يأتي من الشمال الغربي، ولا سيما بنغازي وطرابلس، إلى الجنوب الشرقي. بعد الثورة، كان تهريب الأسلحة من

* بالرغم من نهاية الحرب الباردة، فإن الاتجاه فيما يخص تحويل الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) يبقى مرتفعاً. حيث أصبحت البيانات الطولية الشاملة (Longitudinal data) والموثوقة حول حجم تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة متاحة، وتؤكد التوجه المتعاظم لتدفق هذا النوع من الأسلحة. فانتشار الحروب المنخفضة الكثافة أو الحدة، التي تنصدر فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مكانة بارزة، وتعد مصدرًا للطلب المتزايد. فمخزونات الفائض العسكري التي نتجت عن حل معاهدة وارسو وانهيار الاتحاد السوفيتي في السابق أو النزاعات التي أدت إلى انهيار كيانات سياسية وخلق فضاءات الدولة العاجزة أدت إلى زيادة العرض بشكل كبير. كما أن إنتاج الأسلحة الخفيفة -من خلال عدد متزايد من الشركات المصنعة لا يزال، والعديد منها مدفوع للتصدير لتحقيق وفورات الحجم بالإضافة إلى المعدات المستعملة المتداولة في مناطق الحرب اليوم. تشير بعض التقديرات المختصة، إلى أن قيمة التجارة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقدر بأربعة (04) مليارات دولار للسنة. 10-20% من هذه القيمة متداولة في السوق السوداء والرمادية. تقديرات نابذة من الاستقصاءات الصحفية وتقارير عن الأنشطة الميدانية للمنظمات غير الحكومية المشاركة في تحديد الأسلحة الصغيرة ونزع السلاح. علماً أن الكثير من هذه المعلومات قد تم جمعها ومقارنتها وفحصها من قبل الباحثين في المجتمعات الأكاديمية والناشطين. إلا أن جمع البيانات وتحليلها بشكل منهجي لم يتم بعد لصعوبة المهمة، بصرف النظر عن الصعوبة الواضحة المنبثقة عن جهود المسوّقين غير الشرعيين في إبقاء أنشطتهم بعيدة عن الأنظار. فتنوع الجهات الفاعلة والمحليات والمعدات وأشكال المعاملات التي ينطوي عليها الاتجار غير المشروع بالأسلحة يمثل تحديًا كبيرًا لأي محاولة لفهرستها بطريقة منهجية. ومع ذلك، يتم إحراز بعض التقدم وليس من السابق لأوانه البدء في تحديد بنية تحويلات السوق السوداء للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. للمزيد من الاطلاع، أنظر:

- Small Arms Survey, **Small Arms Survey 2006: Unfinished Business** (Oxford: Oxford University Press, 2006).
- Nicholas Marsh, "Two Sides of the Same Coin? The Legal and Illegal Trade in Small Arms," **Brown Journal of World Affairs**, n° 9(2002).

ليبيا إلى بلدان الساحل في الجنوب -وتحديداً مالي والنيجر وتشاد- شديداً. نسبت الأسلحة الليبية إلى أنها لعبت دوراً حاسماً في التمرد والحرب الأهلية في مالي بين عامي 2011 و2012.⁽¹⁾

لقد كان لسقوط النظام الليبي (نظام القذافي) أثر بالغ في هذه النقطة، لما كان يمتلكه من ترسانة (20 ألف صاروخ مضاد للطيران من نوع "ستينغر" (Stinger) حيث تراجع سعر هذا النوع الخطير من الأسلحة في السوق السوداء من 10 آلاف دولار إلى 4 آلاف دولار في الأيام الأولى التي تلت سقوط القذافي وهذا جراء اغراق السوق السوداء. بالإضافة إلى التقارير التي تشير إلى اقتناؤه ترسانة متنوعة من الأسلحة الخفيفة*: 100 ألف بندقية استوردت من أوكرانيا ما بين (2007-2008) اقتناء صواريخ مضادة للطيران من روسيا سنة 2010، وتنظيم معرض للسلاح استقدم فيه 100 عارض من 24 دولة مختلفة. الأمر الذي جعل من ليبيا بعد القذافي خزان سلاح مفتوح على دول الجوار، أين

⁽¹⁾ Mark Shaw and Fiona Mangan, *op., cit.*, p. 17.

* تشمل عمليات نقل الأسلحة الصغيرة على تجارة الرموز الجمركية التالية: 930100 (الأسلحة العسكرية)، 930120 (قاذفات الصواريخ والقبائل اليدوية، إلخ)، 930190 (الأسلحة العسكرية)، 930200 (المسدسات والمسدسات)، 930320 (البنادق الرياضية وبنادق الصيد)، 930330 (رياضات الصيد والقنص)، 930510 (قطع غيار وملحقات المسدسات والمسدسات)، 930529 (قطع غيار وملحقات البنادق والبنادق)، 930521 (براميل الرشاشات)، 930621 (خراطيش البنادق الصغيرة)، و930630 (خراطيش الأسلحة الصغيرة). يتم الحصول على معلومات تجارة الأسلحة الصغيرة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية (UNCOMTRADE). تلتقط قاعدة البيانات المفتوحة المصدر هذه، عمليات النقل الدولية للبضائع لأكثر من 170 دولة مراسلة وشركائها التجاريين. يتم جمع البيانات التجارية السنوية وصيانتها من قبل الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة (UNSD). إجمالي التحويلات، كما تم قياسه بالدولار الأمريكي، كان متاحاً للاستيراد والتصدير وإعادة التصدير وعمليات إعادة الاستيراد بين المناطق المعترف بها. على الرغم من أن هذا مصدر واسع الاستخدام للمعلومات التجارية، إلا أنه توجد قيود ملحوظة، خاصة بالنسبة لتجارة الأسلحة الصغيرة. تتضمن البيانات فقط ما الدول التي ترغب في الكشف عنها؛ لأسباب مختلفة، أي أغراض سياسية أو عسكرية، تم حذف بعض التجارة أو حجبها. على سبيل المثال، قد يتم سرد عمليات النقل على أنها شحن إلى منطقة وليس إلى منطقة إحصائية محددة. علاوة على ذلك، فإن المناطق المرسلة مسؤولة عن ضمان الدقة: نظراً لوجود مشكلات في تحويل العملات أو مشكلات فنية أخرى، لا تتطابق الصادرات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل دولة واحدة مع القيم التي أبلغ عنها الشركاء التجاريون. لهذه الأسباب، تم استخدام المعلومات التجارية لإنشاء شبكات ثنائية كما هو موضح أدناه. **أنظر في هذا الصدد:**

- United Nations International recommendations for distributive trade statistics. **Statistical papers:** series M. No. 89, (New York, 2009). Available at : <http://unstats.un.org/unsd/trade/M89%20EnglishForWeb.pdf>.

تعززت الحركات الانفصالية في النيجر، التشاد، السودان ومالي*. وهذا ما أكدته التقرير الصادر عن الأمم المتحدة رقم 2012/42 الصادر بتاريخ 18 يناير 2012⁽¹⁾، والذي يشير إلى حصول الجماعات المسلحة في الساحل الصحراوي: مثل بوكو حرام في نيجيريا وتنظيم القاعدة في المغرب العربي على أسلحة نوعية مضادة للطيران ومحمولة على متن عربات صغيرة وسريعة. تصريح الأميرال "جيانباولو ديباولا" رئيس اللجنة العسكرية لقادة أركان بلدان حلف الناتو يؤكد اختفاء قرابة 10 آلاف صاروخ "أرض-جو" بعد انفلات الوضع الأمني في ليبيا**. تجدر الإشارة إلى أنه تم التقليل من هذا التدفق إلى حد كبير، بسبب انخفاض عدد الأسلحة المتداولة الآن ولكن أيضًا لأن السعر ارتفع بسبب الطلب المتنافس في أماكن أخرى: بندقية الكلاشنيكوف AK-47 مثلاً كانت متوفرة في الأسواق المحلية مقابل حوالي 3000 دينار في عام 2012 هي متاحة الآن بسعر 12000***.

* رغم أن عدد المتمردين غير معروف في مالي، فإن التقديرات باختلافها تشير إلى أنها تتراوح بين 1500 إلى 2000 من مرتزقة الطوارق قد عادوا مؤخرًا من ليبيا (غالييتهم تحتفظ بسلاحها الخاص). ووفقًا لبيانات التعداد والاحصاء، تعد مالي حاليًا حوالي 800000 من الطوارق، بمن فيهم حوالي 80,000 من الرجال البالغين. إذا شارك 20% منهم في الصراع، فهذا سيمثل 16,000 جندي، بالإضافة إلى القبائل من غير الطوارق في الشمال التي شاركت هي أيضًا في القتال. ما يجعل من المحتمل أن عدد الجنود بلغ أيضًا عشرات الآلاف من الرجال. ناهيك عن الفارين من الجيش المالي إلى صفوف المتمردين، بأسلحتهم. توفر برامج نزع السلاح السابقة في منطقة الساحل بعض الدلائل على الطلب على الأسلحة. حيث تم تسريح ما يقرب من 12000 مقاتل متمرّد، معظمهم من الطوارق، بعد التمرد الأول في مالي (1996-2003)، لكن لم يتم استسلام أكثر من الثلث تقريبًا من الأسلحة، مما يشير إلى أنه قد يكون هناك لدينا الآلاف منها مخبأة في مخابئ.

(1) Rapport de la mission d'évaluation des incidences de la crise libyenne sur la région du Sahel, Conseil de sécurité, Nations Unies, S/2012/42, du 18 janvier 2012.

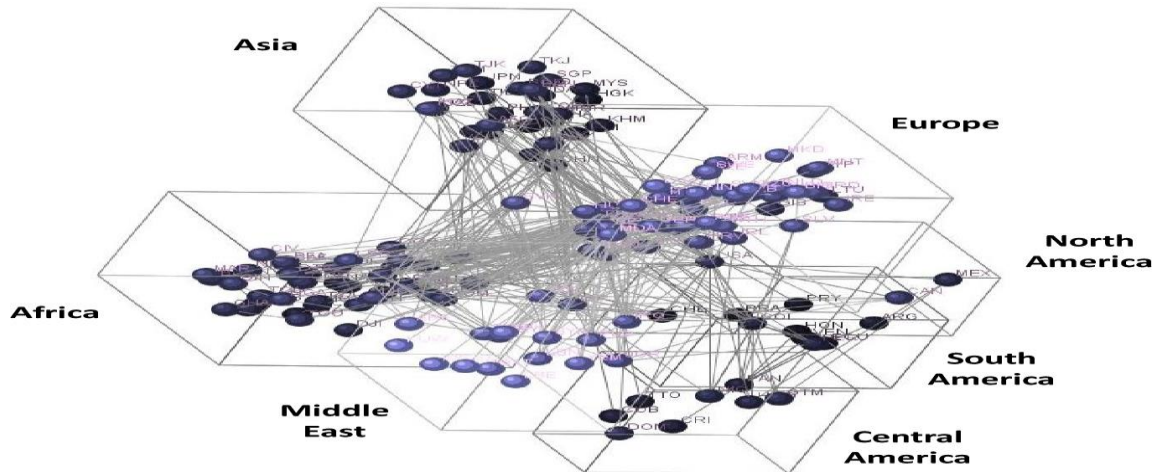
** تشير مصادر الناتو إلى ضياع أكثر من 10 000 صاروخ موجه أرض-جو. أنظر الرابط التالي:

http://www.lemonde.fr/libye/article/2011/10/02/plus-de-10-000-missiles-sol-air-perdusen-libye-selon-l-otan_1581172_1496980.html

*** المبالغ المصرح بها لاقتناء الأسلحة على الرغم من أنها تختلف بين العديد من المحاورين. لكنها كانت متسقة، كون جميع المقابلات أشارت إلى أن السعر المحلي للأسلحة أخذ في الازدياد.

لقد غير انتشار تجارة الأسلحة غير المشروعة* (شكل رقم 11) جميع الأسواق الإجرامية الأخرى. حيث أبرزت المناقشات مع المهربين الدرجة التي يستفيد بها الاتجار غير المشروع من عدم الاستقرار والأهمية التي توليها الأسلحة والحماية في تجارة التهريب في الشمال الشرقي على وجه الخصوص. "لم يكن من الضروري أن تكون مسلحاً في الماضي"، هذا ما قاله أحد المهربين الذي لديه حرس شخصي بدوام كامل يرافقه، "لكن من الضروري الآن إجراء أعمال. هناك قدر كبير من المنافسة في السوق". وقد أدت هذه المنافسة، وخاصة على الحدود الشمالية الغربية، إلى تغييرات جذرية في طبيعة اقتصاد التهريب في ليبيا. تُباع الحماية الآن كسلعة للمهربين، وما تطورت هو تصنيف لأدوار التهريب أو الاتجار.

شكل رقم 11: شكل يوضح هيكل شبكة اتصالية عالية التركيز بين عقد تجارة الأسلحة غير المشروعة



Source: David Todd Kinsella, « The Illicit Arms Trade: a Social Network Analysis », Portland State University, 2008-3.

* تتكون الشبكة، الموضحة بيانياً في الشكل رقم 13، من 156 عقدة مشكلة 680 رابطاً بينها، يتم ضبطها وفقاً للمنطقة الجغرافية. كل عقدة تحمل رمز بلد من ثلاثة أحرف. يشبه هيكل تجارة الأسلحة غير المشروعة هيكل شبكة خالية من المقاييس. على عكس الشبكات العشوائية، التي يتم فيها توزيع الروابط أو الروابط الاجتماعية بشكل عشوائي عبر العقد، تتكون الشبكات الخالية من المقاييس من عقد ذات اتصالية عالية (تركيز في الشبكة)، بالإضافة إلى عقد أقل اتصالية. الأمر الذي يترتب عليه تعطيل تجارة الأسلحة غير المشروعة بشكل أكثر كفاءة من خلال استهداف مراكز محاور (Hubs) محددة، والتي تعتبر الأكثر اتصالية في الشبكة.

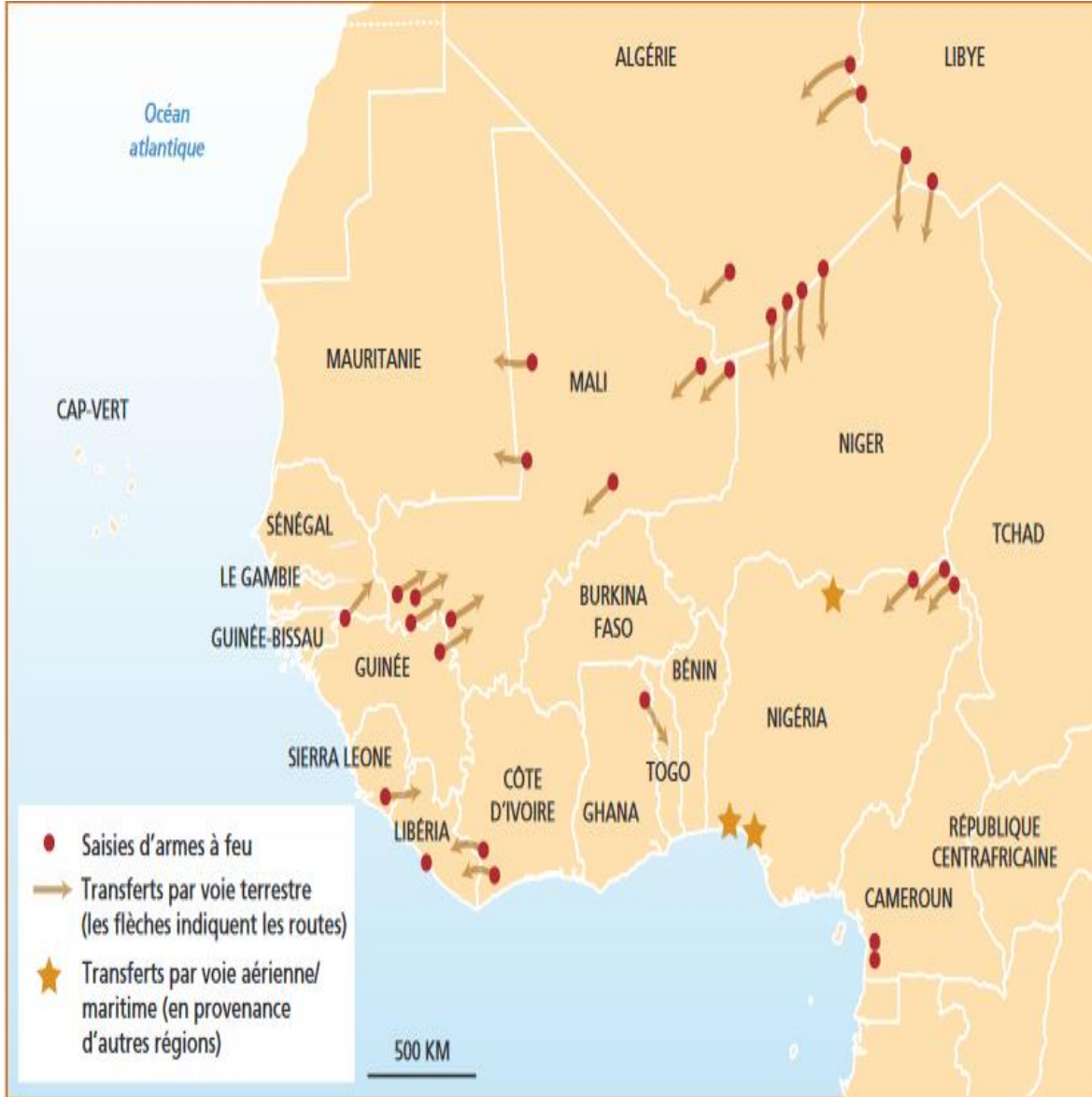
تشير بعض المصادر الحكومية والإعلامية الجزائرية، أن الأسلحة إلى جانب الزي الرسمي والمركبات التي استخدمت في أزمة يناير 2013 التي شملت مئات العمال كرهائن في منشأة للغاز الصحراوي (تيقنورين) كانت ليبية المصدر (على الرغم من أصل الأسلحة لم يتأكد)*.

كما نشر تقرير لجنة مجلس الأمن الدولي⁽¹⁾ لعام 2013 إحصائيات موجزة عن مصادرة الجزائر للأسلحة القادمة من ليبيا خلال شهر أبريل. من 2011 إلى مارس 2012، والتي تضمنت: 103 رشاشات كلاشينكوف و63 رشاشًا و17 سلاحًا ناريًا و510 صاروخًا و3 صواريخ دفعية. قنابل يدوية. حيث أبلغت السلطات الجزائرية لجنة مجلس الأمن الدولي أن الاتجار بالبشر قام به مجرمون صغیرون وأيضًا "شبكات إرهابية وإجرامية منظمة". (أنظر الخريطة رقم 01)

* وفقًا لتقديرات عام 2011 من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، كانت القوات المسلحة الليبية تتألف من 76000 جندي نشط و40,000 جندي احتياطي. أما نسبة الأسلحة لكل جندي فتختلف بنسبة بندقية إلى عشرة بنادق. إذا نظرنا إلى الوضع الليبي، من المحتمل أن تكون هذه النسبة بين سلاحين وستة أسلحة لكل جندي. هذا يشير إلى أن هناك ما بين 250,000 و700,000 سلاح ناري، 70% إلى 80% منها عبارة عن بنادق هجومية (استنادًا إلى التكوين القياسي للترسانات). تشير العديد من التقديرات إلى أنه قبل النزاع، كانت ليبيا تمتلك مخزونًا يبلغ 22000 من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة (MANPADS)، حوالي 5000 تم تأمينها في ليبيا، الذي يترك 17000 وحدة لم يتم العثور عليها. 43 نظامًا في هذا المجموع جرى ضبطها كلها في الجزائر. فإذا تم حجز 10% من التدفق، فهذا يعني أنه تم تهريب حوالي 400 من منظومات الدفاع الجوي المحمولة، أو حوالي 2.5% من العرض الإجمالي. وإذا كانت نسبة الأسلحة لكل جندي أربعة بنادق لكل جندي، فإن ترسانة القذافي ستحتوي على أكثر من 450,000 سلاح ناري. إذا طبقنا معدل تهريب بنسبة 2.5%، فإن التهريب سيمثل حوالي 12000 قطعة سلاح، منها حوالي 9000 من المحتمل أن تكون بنادق هجومية. وإن اعتبرت هذه البنادق أقل أهمية من منظومات الدفاع الجوي المحمولة (MANPADS)، أي أن يكون معدل الاعتراض سيكون أقل. وبالتالي، يمكن أن يكون عدد الأسلحة ضعف أو ثلاثة أضعاف الرقم المعلن. فعشرات الآلاف من الأسلحة يشكل رقمًا معقولًا على هذا النحو. أنظر في هذا الصدد إلى:

- International Institute for Strategic Studies (IISS). 2011. The Military Balance 2011 : The annual assessment of global military capabilities and defence economics. (Routledge : Colchester).
- Rapport de la mission d'évaluation des incidences de la crise libyenne sur la région du Sahel. Nations Unies, 18 janvier 2012 ,S/2012/42.

⁽¹⁾ United Nations Security Council (SC), "Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Concerning Libya", (New York : United Nations S/2013/99, 2013), p. 30.



خريطة رقم 01: توضح أهم الحجوزات المتعلقة بالأسلحة المهربة وكذا اتجاهات التهريب في أفريقيا الغربية، (2011-2008)

Source : Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest : Une Evaluation des Menaces, Office des Nations Unies contre la drogue et le crime (L'ONUDDC), 2013, p. 37.

يشار أنه تم ضبط أسلحة في الجزائر أكثر من تونس، الأمر الذي يمكن أن يفسر بالموقع الذي تحتله الجزائر كونها تقع على طريق مباشر بين ليبيا ومالي. كما تظهر التقارير الصحفية من الجزائر حول مضبوطات الأسلحة نمطاً مشابهاً ويتم تلخيصها في (الجدول رقم 07).

الجدول رقم 07: ملخص مخابئ الأسلحة المضبوطة المبلغ عنها في الجزائر بين 2011-16

الموقع	عدد المخابئ	البنود المدرجة	الكمية
حددت كأسلحة قادمة من ليبيا	16	ذخيرة	أكثر من 49104 طلقة
		أسلحة المضادة للطائرات	1
		صواريخ مضادة للطائرات	< 43
		صواريخ مضادة للدبابات	--
		الأسلحة النارية	175
		قذائف الهاون	--
		قاذفات RPG	--
يشتهب فيها أنها قادمة من ليبيا	3	أحزمة ناسفة	2
		البنادق	20
		"الأسلحة الثقيلة"	52
		صواريخ الكتف - أطلقت -	--
		صواريخ أرض جو	6
		قاذفات RPG	3
		الذخيرة -	--
بالقرب من الحدود مع ليبيا	6	المتفجرات -	--
		الأسلحة النارية --	--
		الألغام الأرضية -	--
		مدافع الهاون -	--
		قاذفات الصواريخ	--
			--

Source : NICHOLAS MARSH, « Brothers Came Back with Weapons The Effects of Arms Proliferation from Libya », **PRISM**, Vol. 6, n° 4(2017) : pp. 84-85.

هذا الوضع الأمني الحرج والحساس، أدخل القوى الأمنية الإقليمية كالجزائر مثلا في حالة استنفار كامل، خاصة وأن مهمة مراقبة الشريط الحدودي أمر بالغ الصعوبة (6 آلاف كلم) وتتطلب استحداث استراتيجيات أمنية تتماشى مع طبيعة تهديدات أمنية جديدة تتكامل أدوارها وترتبط عضويا ووظيفيا من منطلق "رابح - رابح".

فعلى الرغم من أن التهريب يقع في قاعدة هذا التسلسل الهرمي وغالبا ما يعتبر طريقة غير ضارة نسبيا لتكميل سبل العيش في المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات كافية، إلا أنه يلعب دورا مهما. ففي الوقت الذي تكافح فيه خدمات الدولة لإعادة تأكيد نفسها، ومع إعادة التفاوض بين سماسرة السلطة المحليين على التحالفات، دخل العديد من اللاعبين الجدد في الاقتصاد غير المشروع، وزاد حجم السلع غير المشروعة والأنشطة المرتبطة بها. حيث أوجد التهريب والاتجار غير المشروع أساسا مؤسسيا لأنشطة إجرامية ذات ربح أعلى، وبناء شرعية وسيطرة سماسرة السلطة المحليين في محيط الدولة، ويشكلون عقبة أمام المجتمعات الحدودية للمشاركة في عملية بناء الدولة المركزية.⁽¹⁾

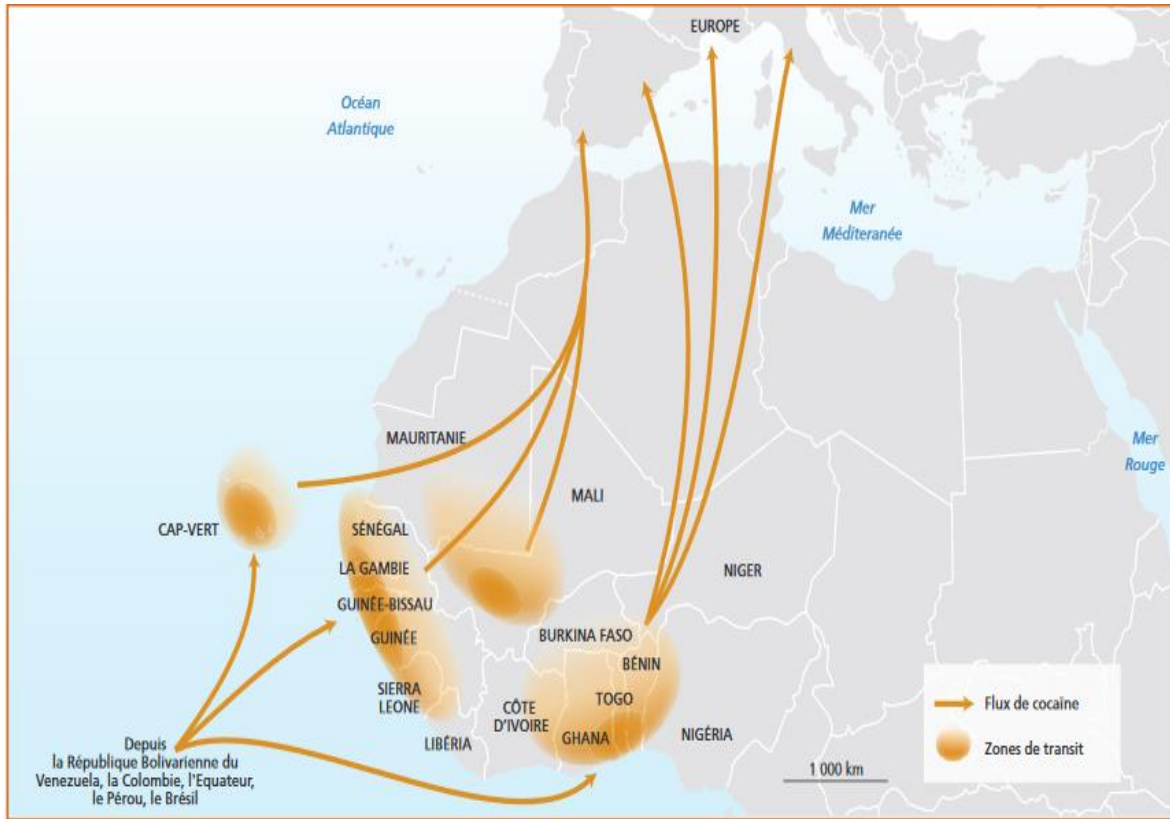
النمو الناشئ لتهريب الكوكايين في ليبيا ما بعد القذافي، وعلى الرغم من صعوبة تحديد المدى الفعلي، تشير المقابلات إلى أن تجارة الترانزيت* لكل من الكوكايين والهيروين في ازدياد. يبدو أن حركة

(1) Mark Shaw and Fiona Mangan, *op. cit.*, p

* تكمن فائدة التحليل الشبكي هنا في تحديد أوجه التكافؤ بين العقد. تتضمن النمذجة بالكتلة (Block modeling) مجموعة من الأدوات الإحصائية التي يمكن استخدامها للكشف عن مجموعات العقد على أساس أوجه التشابه العلائقية بينهما. إنها شكل من أشكال التجميع إلى وحدات أكبر - من الجزئي (Micro) إلى الكلي (Macro). يتم بعدها تحليل العلاقات بين مجموعات العقد للكشف عن الأنماط العامة. على سبيل المثال، تم استخدام نمذجة الكتل في اختبارات منظور النظام العالمي لدراسة وفحص وجود نواة ومحيط مكون من بلدان ذات أنماط تجارية متشابهة ولكنها ليست قريبة بالضرورة من حيث المسافة الجغرافية. وبالمثل، تبرز نمذجة الكتل وجود أدوار مختلفة على المستوى القطري في شبكات مكافحة المخدرات. يمكن تقسيم بلدان العبور أو الترانزيت (Transit country) إلى ثلاث فئات: الإقليمية، وحراس البوابة، ونقاط الخروج. تستند هذه الأدوار إلى موقع بلد داخل قارة: عادة ما تمر المخدرات بالعبور الإقليمي عن طريق البر وتكون أكثر انتشارا في شبكة تجارة الهيروين (مثل طريق البلقان) مقارنة بشبكة تجارة الكوكايين. يشير حراس البوابة عادة إلى البلدان التي تستورد من بلدان المصدر للتصدير إلى البلدان المجاورة. إسبانيا هي المثال الكلاسيكي لنقطة عبارة حارس البوابة للكوكايين بين أمريكا الجنوبية وأوروبا. نقاط الخروج هي العكس تماما: المخدرات المستوردة من البلدان المجاورة متجهة إلى المناطق الأجنبية. كانت فنزويلا، على سبيل المثال، نقطة خروج إلى الأسواق الخارجية للكوكايين في أوائل القرن العشرين.

المخدرات، لا سيما الكوكايين، معزولة بإحكام عن التهريب والاتجار وتحميها عصابات مسلحة تسليحا جيدا ومنظمة تنظيما جيدا وعنيفة. كما إن قيمة تجارة الكوكايين كبيرة للغاية لدرجة أن الاتجار بالمخدرات يمكن أن يطغى بسهولة على تجارة التهريب التقليدية بين المتاجرين المحترفين. هذا من شأنه أن يفسد مؤسسات الدولة الناشئة وبالتالي لديه القدرة على إدامة عدم الاستقرار وتقويض عملية بناء السلام وتوطيد أركان الدولة.(1)

خريطة رقم 02: توضح أهم مناطق عبور مادة الكوكايين القادمة من أمريكا الجنوبية



Source : Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest : Une Evaluation des Menaces, Office des Nations Unies contre la drogue et le crime (L'ONUDDC), 2013, p. 10.

حيث تتحالف الجماعات الإرهابية وشبكات تجارة المخدرات، على تأمين الممرات لما تدره من أرباح خيالية. يشير في هذا الصدد "جون بيرنار فيرون" (Jean Bernard Véron) وهو مسؤول

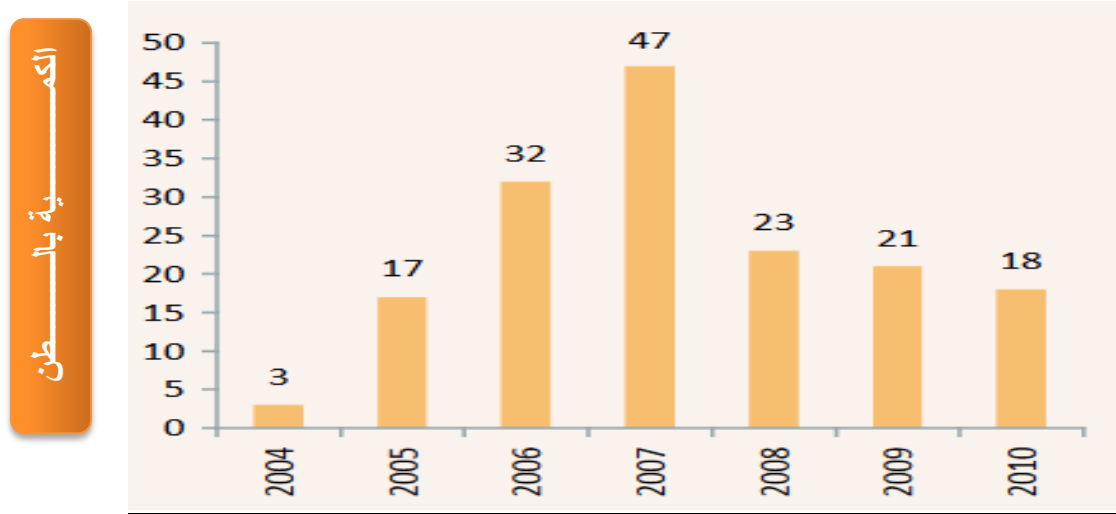
(1) Mark Shaw and Fiona Mangan, *op.cit.*, p. 11.

خلية الوقاية من الأزمات في الوكالة الفرنسية للتنمية من أن سعر الكلغ الواحد من الكوكايين في بلده الأصلي كولومبيا يراوح 2000 إلى 3000 دولار، يصل إلى منطقة الساحل بـ 20 ألف دولار ليتضاعف سعره إلى 45 ألف دولار للكلغ عند دخوله أوروبا.⁽¹⁾ تقرير وكالة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNDOC) لسنة 2013 يشير إلى أن تدفق الكوكايين إلى أوروبا سنة 2010 عبر شبكات التهريب* والذي يمر عبر غرب إفريقيا انخفض إلى حوالي 18 طنا، بعد ما بلغ ذروته في حوالي 47 طنا في عام 2007. هذه الكمية التي تمثل قيمة ما يقارب 1.25 مليار دولار أمريكي في أوروبا، وهو ما يعد إيرادات كبيرة للمهربين في غرب إفريقيا (الشكل رقم 12).⁽²⁾

¹⁰ Sarah Diffalah, «SAHEL. Les djihadistes et la "cocaine connection", Nouvel Observateur, Publié le 01 mars 2013 à 19h06 . Visité le 15-03-2019. Disponible sur le site : <<https://www.nouvelobs.com/monde/guerre-au-mali/20130225.OBS9921/sahel-les-djihadistes-et-la-cocaine-connection.html>>

* لشبكات المخدرات غير المشروعة ميزة مثيرة للاهتمام كونها توجه التجارة في الاتجاه المعكوس: الدول المشكلة لعصب الاقتصاد العالمي هي أقل هيمنة والبلدان الهامشية هي الأكثر مشاركة. حيث تعد هذه البلدان مصدر معظم عمليات تبادل المخدرات غير المشروعة، أين يتم توجيه حصة كبيرة من التبادلات نحو مركز النشاط التجاري العالمي. وبالعكس القطاعات القانونية، تعتمد بلدان المركز على دول الهامش الاقتصادي لإمدادهم بالمخدرات غير المشروعة -أو على الأقل لتزويدهم بالكوكايين والهيروين. لأسباب مختلفة، بدءًا من تطبيق قانون المخدرات المحلي الأكثر صرامة ونشاطًا فلا تستطيع البلدان الأساسية تلبية الطلب الوطني على المخدرات. علاوة على ذلك، يرتبط موقع الدولة ودورها في أسواق المخدرات العالمية ارتباطًا وثيقًا أيضًا بقيمة المخدرات. تماشيًا مع مبدأ "المخاطر والأسعار"، تزداد الأسعار بشكل حاد عندما تنجح المخدرات والعقاقير إلى البلدان التي يفرض فيها تطبيق القانون تكاليف أعلى على المتجرين. فالأسعار تكون أقل إذا كانت دولة الوجهة، نقطة عبور في التجارة للأسواق المحتملة الكبيرة.

²⁰ Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest :Une Evaluation des Menaces, Office des Nations Unies contre la drogue et le crime Vienne, 2013, p. 1. Available at :<https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_FR.pdf>



شكل رقم 12: بيان يوضح كمية الكوكايين التي تعبر الى أوروبا بالطن.

تقاطع عضوي ووظيفي بين الجماعات الإرهابية المنظمة في تجارة المخدرات كمصدر تمويل أساسي للجماعات الإرهابية. حيث تؤكد دراسة الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات (Us Drug Enforcement Agency) بأن 60 % من الجماعات الإرهابية المحلية والأجنبية مرتبطة بتجارة المخدرات، كما أن 80% من زعماء طالبان في أفغانستان لهم مسعى ربحي بالدرجة الأولى يتكفل به الغطاء التبيولوجي.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تنامي ظاهري الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

تعد المنطقة الحدودية للبحر المتوسط في معظمها بحرية، مجزأة تتكون من المياه الإقليمية والمياه الدولية والجزر والمضايق والموانئ والسفن والمطارات المزدهمة والجيوب الغير الساحلية، كما ان السواحل المطلة عليه كلها متقاربة. الكل يزداد تعقيدا في سياق العلاقات التاريخية والاجتماعية الكثيفة

¹⁰ Abdelkader Abderrahmane, «Terrorisme et trafic de drogues au Sahel», Le Monde.fr | 19.07.2012 à 09h15. Mis à jour le 19.07.2012 à 09h15. URL : | <http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/07/19/terrorisme-et-traffic-de-drogues-ausahel_1735046_3232.html#KZSXc4s0Y4LcBsv8.99> 3>

بين الضفتين. فمن وجهة نظر انثروبولوجية، يعد الفضاء المتوسطي كفضاء اجتماعي للتبادلات الكثيفة، شهدت تغييرا عميقا عندما تحول هذا الفضاء الجغرافي إلى منطقة "جد مراقبة" تعاني من الطوابق المفروضية على حركة السير والتنقل، مصحوبة بفترات من التوتر والحداد على حد تعبير "إيفلين ريتان" (Evelyne Ritaine). ولدراسة آثار هذا العنف الذي أصبح يمارسه هذا الفضاء، على الروابط بين الأشخاص المنفصلين جغرافيا وكذا حول التنقل أو قدرة الفاعلين الاجتماعيين على التصرف حيال الآثار المحلية للتدابير فوق إقليمية.⁽¹⁾ يمكن تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والسعي لفهم تشكل ذلك الميدان السياسي المقرون بهذه الظاهرة.⁽²⁾

لقد شكلت الهجرة عبر منطقة الساحل في كثير من الأحيان استراتيجية مرونة بين المجتمعات البدوية في المناطق الحدودية والمناطق المحيطة بها، والتي طالما كانت مهمشة من قبل الدولة المركزية. مجتمعات سعت لخلق شبكات من التبعية مع أقاربهم في البلدان المجاورة واستخدام المراجعة أو المقايضة وتهريب السلع كاستراتيجية أساسية لكسب العيش، لا سيما في فترات عدم الاستقرار.⁽³⁾ أما ليبيا فقد كانت دائما بلد المقصد للمهاجرين من غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الذين يبحثون عن فرص اقتصادية مواتية. خلال الثورة انحسر التدفق القادم إلى حد ما، لكن مع استمرار الصراع في ليبيا وانتشاره في مالي عاد التدفق من جديد. مع، اختلاف في طبيعة هذه الهجرة كثيرا عما كانت عليه في الماضي وهي "ظاهرة تكشف عن الآثار الاقتصادية والديمغرافية الأوسع نطاقا للانتفاضات" ضد الأفارقة جنوب الصحراء الكبرى.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ أنظر في هذا الصدد :

• Ryan B., Mitsilegas V. (eds.), "Extraterritorial Immigration Control. Legal Challenges", (Leiden, Boston, Martinus Nijhoff Publishers, 2010).

⁽²⁾ Évelyne Ritaine , "Blessures de frontière en Méditerranée", *Cultures & Conflits*, 99-100, (automne/hiver 2015).

⁽³⁾ Tuesday Reitano and Mark Shaw, "Check Your Blind Spot : Confronting Criminal Spoilers in the Sahel", *ISS Policy Brief*, No. 39, (March, 2013) : p. 14.

⁽⁴⁾ Mark Shaw and Fiona Mangan, *op., cit.*, p. 11.

كلها عوامل تكافقت لتساهم في تكثيف موجات الهجرة باتجاه الضفة الأوروبية.⁽¹⁾ الأمر الذي فاقم من الخسائر البشرية بتلك الدلالة التي أصبح من الصعب مراقبة فضاء من المفترض أن عبوره يعد أمرا عاديا بمعايير الملاحاة. فعسكرة هذا الفضاء* أدى إلى البحث عن ممرات بحرية جديدة سرية، لكنها في نفس الوقت مميتة بالنسبة للمهاجرين. كونها في حالة تحويل دائم بتحول الأزمات الجيوبوليتيكية: فحتى على حدود العالم المتقدم هناك نوع من التعقيد الدائم الناجم عن التعزيزات الأمنية.⁽²⁾

تؤكد المصادر الرسمية الإيطالية أن الهجرات غير الشرعية ما بين 2005-2011 نحو إيطاليا كانت تأخذ من تونس منطلقا لها، حيث تنطلق زوارق الموت من المدن التونسية (سفاقس - غابس - زارزيس).⁽³⁾ لكن المسار التطوري في ليبيا نحو تثبيت هياكل الدولة العاجزة بعد انهيار نظام القذافي أوجد محطة عبور جديدة (مصراته، زوارة، طرابلس، ألمس، سبراتة) وهذا بتوثيق من تقرير صادر من الأمم المتحدة (حوالي 701 ألف مهاجر غير شرعي نحو إيطاليا سنة 2014، 85% منهم كان يأخذ

(للحصول على نظرة تاريخية في هذه النقطة، يمكن تصفح عمل "يفلين ريتان":¹

- Ritaine E. (ed.), *L'Europe du Sud face à l'immigration. Politique de l'Étranger*, (Paris, PUF, 2005).

* تنتشر الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الخارجية الأوروبية Frontex في النقاط الرئيسية في البحر المتوسط من خلال عمليات مثل "Triton" بين إيطاليا ومصر وليبيا، أو "بوسيدون" Poséidon، بين اليونان وتركيا. يتمثل دورها الرئيسي في المراقبة عن بُعد (رحلات الاستطلاع والرادار وما إلى ذلك) لمسارات المهاجرين واعتراضهم في البحر لقوارب الأشخاص الذين يُعتبرون "غير مرغوب فيهم". منذ ديسمبر 2013، أصبح بمقدور Frontex استخدام نظام Eurosur لتبادل المعلومات والبيانات، الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي، من حيث المبدأ لعمليات البحث والإنقاذ، ولكن في الواقع، لمكافحة الهجرة المعروفة باسم "غير الشرعية" على سبيل الأولوية. بعد مآسي أبريل 2015، والتي خلفت أكثر من 1000 قتيل، حددت الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي الجناة الوحيدين: المهربين. Triton كعملية عسكرية، يتم إدارتها في سياق عسكري ومن قبل الجهات العسكرية الفاعلة. فهي تتطلب مساهمات عسكرية وتكنولوجيات حرب جديدة (السفن والطائرات وقوارب الدوريات وأنظمة الانزال البحري والطائرات بدون طيار والرادار والأقمار الصناعية، إلخ). ويترتب على ذلك تقوية عمليات عسكرة هذه المنطقة الجيو-استراتيجية الهامة للغاية، حيث تضاف حروب الهجرة إلى العديد من النزاعات التي كانت قائمة منذ عقود.

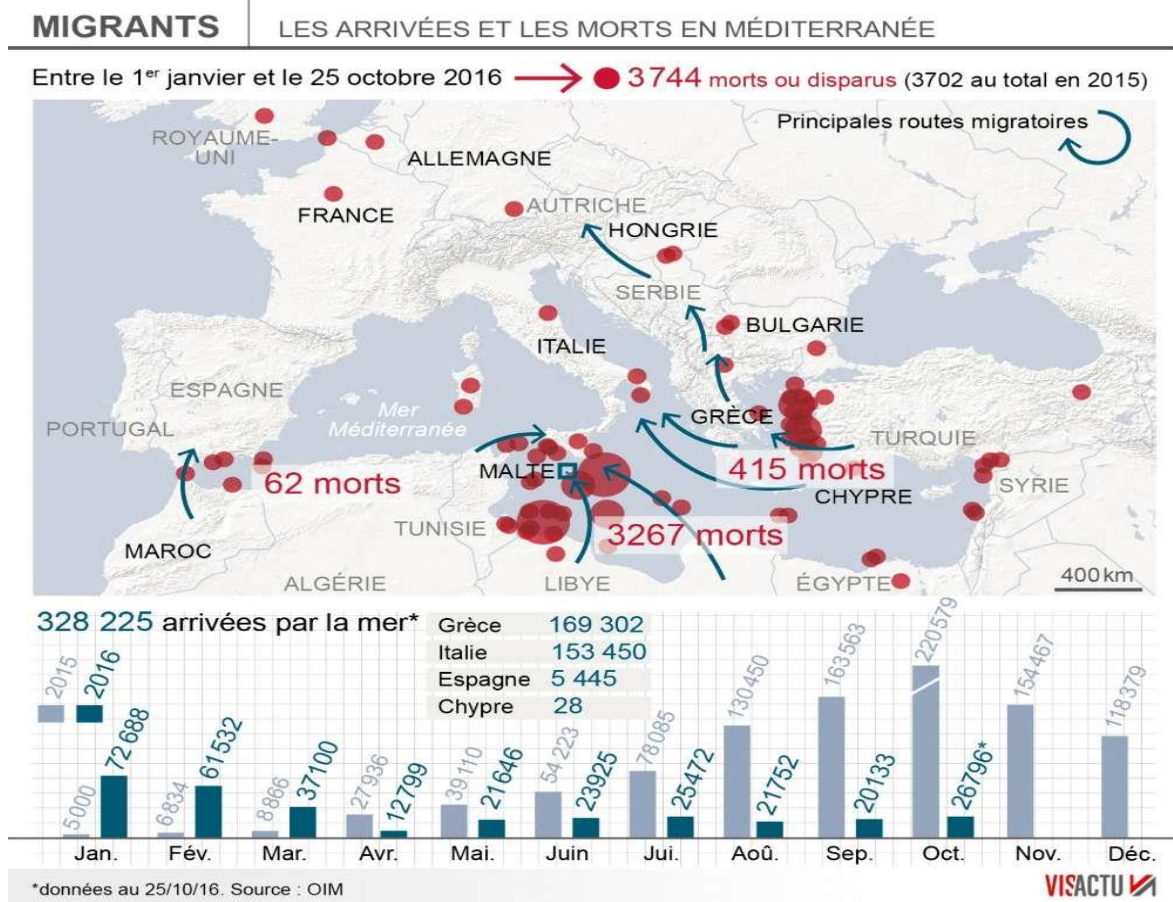
(2) أنظر في هذا الصدد:

- Andreas Peter, "A self-perpetuating escalation", in Andreas Peter, *Border Games. Policing the U.S.-Mexico Divide*, (Londres, Cornell University Press, 2000).

(3) مصطفى صايح، نفس المرجع، ص. 29.

من السواحل الليبية منطلقا له. (1) مع العلم أن هذه الرحلات غير الشرعية في غالبها تتحول إلى كارثة إنسانية (أنظر الخريطة رقم 03)، بتلك الدلالة التي أصبح فيها المتوسط مرادفا للمقبرة: الحادث المروع الذي وقع في 21 أبريل 2015 في عرض السواحل الليبية (عرق ما بين 80 إلى 90 مهاجر). (2) وقبلها عرق 366 عابر من بين 500 مهاجر سري في أكتوبر 2013. كما أن الفترة ما بين جانفي وسبتمبر 2014 شهدت هلاك قرابة 3500 مهاجر كحصيلة 219 ألف محاولة عبور. أرقام مخيفة تجعل ما نسبته 75% من المهاجرين العرقى من نصيب "مار نوستروم" بتعبير (Vicent Geisser).

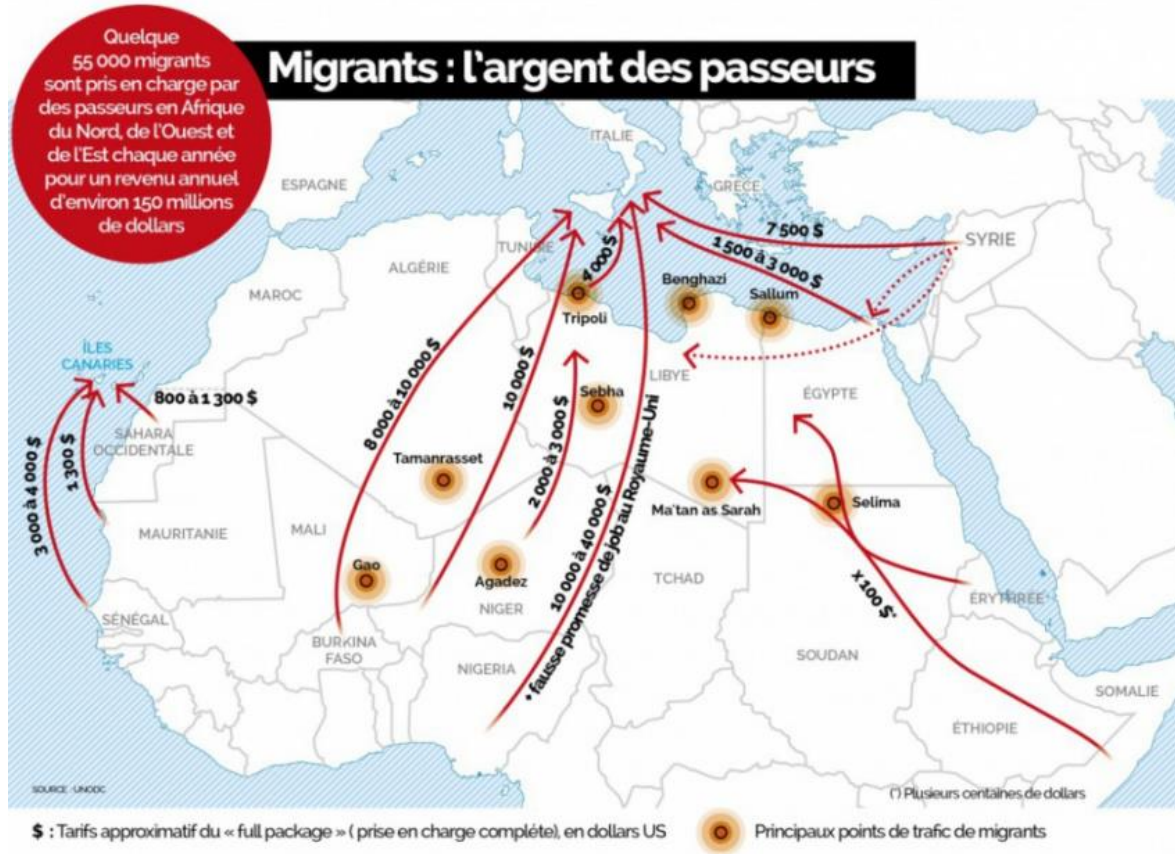
الخريطة رقم 03: توضح عدد الموتى من المهاجرين غير الشرعيين



(1) مصطفى صايح، نفس المرجع، ص. 30.

(2) Vincent Geisser, " MÉDITERRANÉE, "MORTE NOSTRUM : UN TERRORISME DE L'INDIFFÉRENCE? ", Centre d'information et d'études sur les migrations internationales | Migrations Société , N°3(2015) : pp. 159-160, p.

هذه الأرقام المخيفة، التي تخفي وراءها أحد أبشع الظواهر لما فيها من انتهاك للجانب الإنساني ومأساة للفرد وهي ظاهرة الاتجار بالبشر. أما خطورة هذه الجريمة اللإنسانية، فعندما تأخذ بعدا أمنيا صرفا إذا ما تم توظيف عوائدها في تعزيز الموارد المالية للجماعات الإرهابية في حال سيطرتها على السواحل والمنافذ البحرية، كما هو الحال في ليبيا بعد القذافي. قدرت وكالة محاربة المخدرات والجريمة (ONUDC) التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الصادر سنة 2004، الأرباح (أنظر الخريطة رقم 04) التي تمكنت شبكات تهريب المهاجرين من جنيها ب (7 مليار دولار)⁽¹⁾. حيث يتركز عمل هذه الشبكات على محاور إفريقيا نحو أوروبا وأمريكا الجنوبية أو الشمال. ما يجعل هذا النوع من الجريمة أكثر ربحية من تجارة السلاح أو المخدرات.



الخريطة رقم 04: توضح مقدار الأرباح التي تجنيها شبكات تهريب المهاجرين

⁽¹⁾ مصطفى صايح، مرجع سابق - ص 30.

المطلب الثاني: تكاتف عنصر الجوار الجغرافي مع الأنطولوجيا التواصلية في ارتسام ملامح

المركب الأمني في غرب المتوسط

تستدعي الضرورة التحليلية مساءلة بعض الأطر التي قد تساعد في تصويب الرؤية وإزالة التشويش حول خصوصية الواقع الذي يمتاز به هذا الفضاء الجغرافي القلق. فمنطق انتهاء الربط بين التهديدات الأمنية بفضاءات معينة، أعاد النظر في مدلولات الحدود الجغرافية، ذات الطبيعة المتحركة (Fuzzy Borders) باختلاف أنماطها: من حدود جيوبوليتيكية تفصل بين مناطق الاستقرار والأمن، إلى حدود مؤسساتية غير شرعية أو حدود تجارية تبادلية، وصولاً إلى الحدود الثقافية/الهوياتية. منطقيات بعيدة متباعدة، ساهمت في ارتسام وتشكل معالم مركب أمني غرب متوسطي من نوع خاص يستمد مادته من طبيعة التهديدات التي تحيط به وديناميكيته بالتعمق في ثنائية (توازي/ تداخل) ثلاثة مناطق (جنوب أوروبا، المغرب العربي، ومنطقة الساحل): خاضعة لعملية مزدوجة تنطلق من "أمننة/تجريم" هذه التهديدات، لتصل إلى عملية دفع نحو الخارج (Outsourcing) من الاتحاد الأوروبي نحو الجوار الأوروبي.

الفرع الأول: الأنطولوجيا العلائقية: إطار معرفي/قيمي في تحديد طبيعة المركب الأمني

أما ضبط مفهوم الإقليم، فكونه يسمح بتخطي حالة الوصف الجامد والاحاطة بتلك العوامل الأساسية التي تجعل من انبثاقه أمراً ممكناً. الأمر الذي يمر حتماً بتحديد المعالم المشكلة للأمن الإقليمي: التفاعل بين الأطراف أو الفواعل المشكلة له، الجغرافيا وكذا الأنطولوجيا العلائقية والتي يقصد بها طبيعة التراكمات الخاصة بعلاقات الصداقة، العداوة أو التنافس. حيث أن منطق الأمن الإقليمي يكمن في لب حقيقة بديهية حاسمة: الطبيعة العلائقية للأمن.⁽¹⁾

¹⁰ Thierry Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », *op.cit.*, p. 34.

يأسس ويليام طومسون (William Thompson) لما يسميه ب(النظام* الإقليمي الفرعي) انطلاقا من ثلاثة عناصر: 1- الخصائص (Attributes): القرب أو الجوار الجغرافي، انتظام وحجم التفاعلات والتي توضح أن التغيرات التي تطرأ على أية وحدة تؤدي إلى تغييرات على مستوى نقاط أخرى من النظام الفرعي: 2- الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول كأعضاء في منطقة محددة. 3- حجم هذه المجموعة بدلالة العدد والقوة التراكمية للوحدات المعنية أو المتورطة.⁽¹⁾ هذه المتغيرات التي يعيد (Väyrynen R) ترتيبها لتجعل من النظام الإقليمي الفرعي يمتاز ببعض التفرّد والقرب أو الجوار (الحقيقي) ليس بالمفهوم الجغرافي الصرف، ولكن من الناحية الاقتصادية والسياسية، أين يتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا القرب من خلال التفاعلات المتبادلة والتنظيمات المشتركة.⁽²⁾ وعليه، فإن الدعامة أو الأساس لتحديد المتغيرات الحاسمة لمنطقة معينة في العلاقات الدولية هي: القرب الجغرافي والكثافة التفاعلية التي تؤدي قوتها تدريجيا إلى إنتاج واضح لأنطولوجيا اجتماعية محددة، ناقلة سواء لقوة إدماجيه أو إقصائية. أو هو ما يعبر عنه دوركايم (Durkheim) "بتزايد الحجم والكثافة الديناميكية المجتمعات يغير بصورة جذرية وجودها الاجتماعي". غير أن مجرد وضع هذا التعريف يتبعه تساؤلين لصيقين: ما لمقصود بالحجم؟ وماذا يراد بالكثافة الديناميكية؟ أما الحجم "دوركايم" يريد به عدد الوحدات الاجتماعية ذات الصلة. أما الكثافة الديناميكية فتتوافق مع كمية، سرعة وتنوع التفاعلات النشطة (الاقتصادية والسياسية...) وهذا داخل بنية أو هندسة اجتماعية.⁽³⁾ يليه أنه داخل منظومة

* يراد بالنظام هنا تلك النظرة التي توافق توجه (Michael Brecher) الذي يراه: " مجموعة من الفواعل الخاضعة لمعوقات داخلية (السياق) وكذا الخارجية (البيئة)، الكل في منظومة من السلطة (البنية) المقحمة في شبكات منتظمة من التفاعلات (مسار)". أنظر في هذا الصدد:

- Brecher M., « Système et crise en politique internationale », in Korany B , **Analyse des relations internationales. Approches, concepts, donnés**, (Montréal, Gaétan Morin2 , éd., 1987).

(1) Thompson W.T., "The regional subsystem: a conceptual explication and a propositional inventory ", **International Studies Quarterly**. Vol.17, n°1(1973) : p. 101.

(2) Väyrynen R., "Regional conflict formation: an intractable problem of international relations ", **Journal of Peace Research**, vol. 21, n°4, (1984) : p. 340.

(3) أنظر في هذا الصدد:

- Durkheim E., **Les Règles de la méthode sociologique**, (Paris, Alcan, 1895).

الأمن الإقليمي، فإن وظيفة "الحجم" مقرونة بوظيفة "الكثافة الديناميكية" بتلك الدلالة التي تولد معها مسارا أو عملية تأخذ بعدا مصيريا ومحددا بالنسبة للدولة في النظام الفرعي.

بناء على ما تقدم، فإن مسألة بناء الأمن الإقليمي تتم عبر تقاطع ظاهرتين* : 1- الانضمام والترابط التدريجي لمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. 2- شدة التفاعلات الخارجية. وهذا يدل على أن الخط الرئيسي للأمن الإقليمي يكمن في الاعتماد المتبادل. ومع ذلك، فإن طبيعة هذا الأخير، تختلف باختلاف الأنطولوجيا العلائقية السائدة وكذا توزيع القدرات (العسكرية/والاقتصادية بشكل خاص). افتراض نظري، يؤدي بالتأكيد إلى الدائرة الأساسية للأمن الإقليمي التي تشتمل على الاعتماد المتبادل الإيجابي وكذا السلبي. فكلا قطبي مجال الأمن الإقليمي** (Continuum of regional security) والتي تشتمل على كل من الصراع والتعاون الصرف يتم إقامهما في المفهوم المأطر "للمركب الأمني"***. وصف يجعل من الجوار الجغرافي والمقرون بغائية الأنطولوجيا التواصلية داخل المؤسسات الرسمية (الحلف الأطلسي مثلا) أو (العقد الصراعية في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا الوسطى) كمركز للتحليل. وهيكل نظري يجعل من عملية الاقتراب من "المركبات الأمنية" من زاوية تشابك العلاقات المقيدة جغرافيا، بتلك الدلالة التي تموقع الأمن الإقليمي في الواجهة بين الأمن الداخلي والأمن الدولي. أخذا في الاعتبار الديناميات الداخلية بين الفواعل المشكلة له من جهة، وأثر التدخلات الخارجية التي تفسد تشكل وطبيعة المركب الأمني من جهة أخرى⁽¹⁾.

* هذه طريقة أخرى للقول إن هذه الشروط ضرورية، ولكنها ليست كافية. لأنه في تشكيل الأمن الإقليمي أو انعدام الأمن، من غير المناسب حذف متغير دور النخب السياسية أو هويتها الشخصية والاجتماعية. في الواقع، يعتمد تطوير المنطقة (كثيرًا) على هذه المتغيرات ويستحق المزيد من الاهتمام في هذا الصدد.
** يمكن الرجوع الي الفصل الثاني وبالتحديد الصفحة رقم 142 لمعرفة المراد من "مجالية الأمن الإقليمي" (Continuum of regional security).

*** للتذكير، فإن المركب الأمني" يوصف: بمجموعة من الوحدات التي تقوم العمليات إضافة و/ أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل مد مترابط بحيث أن شاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها أو حلها بشكل منفصل من بعضها البعض"

(1) أنظر في هذا الصدد:

- M. Ayoob, The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System, (Boulder, Lynne Rienner, 1995).

انطلاقاً من فكرة أن: "مسألة تشكل المركبات الأمنية، تجعل منها كتل مستقلة" نسج جزئية (Micro – versions) من النظام الدولي التي تنتمي إليه. فإن "بوزان يجادل بأن المركبات الأمنية الواقعية المبنية على نموذج الدولة المركز، هي نسج قاربة أو دون القارية: أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط، آسيا الجنوبية الخ. ما يجعل من النسخة الواقعية محدودة إلى حد كبير في فهم الديناميات الفعلية للمركبات الأمنية⁽¹⁾. فمن هذه الزاوية، فإن مقترح "بوزان" و"وايفر" و"وايلد" في تبني قراءة بنانية في دراسة المسائل الأمنية، [وبالتحديد الفهم النظرية التي تقدمها "مدرسة كوبنهاغن"*. من حيث تفعيل عملية "التحرك نحو الأمانة"]. يثير أحد أهم الاستفهامات: ما الذي يحدد اختيار القضية في المقام الأول؟ تقدم نظرية الأمانة طريقتين متميزتين تماماً لمعالجة هذا السؤال: سياسات الاستثناء والسياسة الروتينية*. أما سياسات الاستثناء فتعد هي الأقرب إلى طروحات مدرسة كوبنهاغن بسبب تركيزها على

(1) Thierry Balzacq, *op. cit.*, p. 37.

* للتذكير فقط، يعتبر نهج مدرسة كوبنهاغن بحق بمثابة تقدم كبير في الدراسات الأمنية. ومع ذلك، يرى الكثير من الباحثين في الدراسات الأمنية بأن الادعاء المركزي -أن التهديدات هي بناءات اجتماعية -مبالغ فيها إلى حد كبير. حيث يشير (Ciuta) إلى أن ارتكاز الأمن على الفرض القياس القائم على أن البقاء على قيد الحياة مهدد، فيجب أن يكون للتهديد كيان مسبق. فالتهديد لا يستحضر من خلال فعل الخطاب، بل هو موجود بالفعل في سياق خارجي للفاعل. ولكن ما يهم، كما يعترف (Waever) أحد أعمدة "مدرسة كوبنهاغن"، هو الخيار السياسي الذي من خلاله يتم اختيار التهديد ومن ثم تقديمه إلى الجمهور المستقبل. **أنظر في هذا الصدد إلى أعمال:**

- Felix Ciuta, 'Security and the Problem of Context: Hermeneutical Critique of Securitization Theory', **Review of International Studies**, Vol. 35, n°2 (2009): pp. 301-326.
- Ole Waever, 'Politics, Security Theory', **Security Dialogue**, Vol. 42, n°
- 4-5 (2011): pp. 465-480.

** تتبع سياسات الروتين منطقاً مختلفاً تماماً: فالأمن يهتم بدرجة أقل بتهديدات الدرجة الأولى للبقاء ("الأسباب المباشرة للأذى") حيث يهتم بإدارة مخاطر الدرجة الثانية ("ظروف احتمال الضرر") الأمر الذي يقلل من الحد الأدنى للعمل دون المستوى الاستثنائي. فإذا كان الفاعل مهتماً باحتمالية حدوث ضرر، في الحاضر واستشراف المستقبل على حد سواء، فإن التحديات العابرة للحدود الوطنية تصبح عرضة لتدابير التخفيف من المخاطر المتمثلة في الحماية والوقاية والمرونة كمسألة طبيعية. بتلك الدلالة التي تأخذ فيها التدابير الأمنية صفة التراكمية بدلاً من صفة الطوارئ. بحيث لا تظهر نتيجة "تفويض قرار حاسم" من خلال خطاب الكلام. ما يمكن أن يفهم هو أنه من الممكن تصويب التعبير عن خطاب الأمانة، ولكن تبقى مبررات التدابير الأمنية على أساس الكفاءة قائمة (مراقبة الأماكن العامة الضعيفة مثل الموانئ والمطارات) حيث يتم ترك الأساس المنطقي للعمل وتسليمه للمحترفين من الجمهور. وبالتالي، تحييد فكرة الفعل الخطابي والفاعل المسؤول عن الأمانة. ويتم استبداله بمنطق إدارة المخاطر الذي يصبح فيه تجنب الأذى حتمية تكنوقراطية.

التحديات الوجودية. فمثل هذه التحديات لا تحتاج إلى أن تكون مطلقة وشديدة، كما في ضربة نووية وشبكة أو حدث مناخي كارثي. فالأمننة بارعة في تضخيم تهديدات اقل الحاحا على أساس انه في حالة تركها دون مراقبة، فإن كيان الموضوع المرجع للأمن يصبح على المحك. بهذا المعنى، فهي تكتسي أهمية خاصة في المواقف التي تتعرض فيها "شرنقة الحماية" الخاصة بالروتين وحالات اليقين (**the protective cocoon' of routines and certainties**) للصدمات الخارجية، وهو ما يعطي "الشعور بالانتماء للنظام القائم" لمختلف الفواعل.⁽¹⁾ وهو الأمر الذي يجعل من الأمن انطولوجيا وماديا، من خلال البحث عن خصائص الاستقرار واليقين في البيئة المعرفية للفاعل، والتي تسمح له بالتصرف بحرية ومؤكدة للهوية على حد تعبير "ميتزن" (Mitzen).⁽²⁾ فالأمننة على هذا النحو تسعى الى توجيه الخطاب بهدف العودة الى حالة الاستقرار: فالتهديد قد رصد، وقيمة النظام والهوية قد أكدت، كما أن "المسار الاستراتيجي الجديد" قد بدء فيه. وإن كان المسار يبني اجتماعيا، لكنه "لم ينتج من العدم"؛ فالأحداث حقيقية على حد تعبير "كروفت" (Croft).⁽³⁾

فمركب الامن الإقليمي يتحدد من خلال مستوى عال جدا من الترابط (الاعتماد المتبادل) الأمني بين الوحدات المشكلة للمركب. ويشمل هذا الترابط الأمني مختلف عمليات بناء الأمن سواء تعلق الأمر بإضفاء أو نزع الطابع الأمني للتهديدات أو أساليب لتعامل معها. فالالاتجاه السائد في دراسة ديناميكيات المركبات الأمنية يركز على التهديدات، لأن معظم هذه التهديدات غالبا ما تكون قادرة على التنقل بسهولة عبر مسافات قصيرة. كما أن حالة الأمن كثيرا ما ترتبط "بالقرب الجغرافي السيء"، وهذا بتنشيط عمليات إضفاء /نزع الطابع الأمني من خلال عقدة (الادراك وسوء الإدراك) المتمركزة بين الوحدات المشكلة لمركب الأمن الإقليمي. فالجوار الجغرافي المقرون بنمطية وموضوعية الأنطولوجيا التواصلية

(1) Ejodus, Filip, 'Critical Situations, Fundamental Questions and Ontological Insecurity in World Politics', **Journal of International Relations and Development**, Vol. 21, n°4 (2018) : pp. 883–908.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Mitzen, Jennifer, "Ontological Security in World Politics : State Identity and the Security Dilemma", **European Journal of International Relations**, Vol. 12, n°3 (2006) : pp. 341–370.

(3) James Sperling & Mark Webber, "The European Union: security governance and collective securitisation", in **West European Politics**, (January 2019) : p. 239.

من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، يشكل مركز التحليل في المنظومة النظرية لبوزان وزملائه. وعليه، يفهم المركب الأمني الإقليمي على أنه تداخل تلك العلاقات الجغرافية الضيقة، وهذا ما يسمح، من جهة، بالإدراج المتواصل للحركات المتنامية من الداخل نحو الخارج (*Dynamique Endogène*) بين الفواعل المشكلة للمركب الأمني، وأثر التدخلات الخاصة التي تؤثر وتغير من هندسة وطبيعة المركب من جهة أخرى. فمستوى التحليل مرهون بالموضوع المرجعي أو الجهة الذي صدر منها الإعلان. فعملية التملص من الرؤية الكلاسيكية للمركبات الأمنية، والتي تجعل من القطاع السياسي العسكري النواة الصلبة لبرامجها البحثية، يكون من خلال: البناء الخطابي لحالة "اللاأمن"، تنوع واختلاف قطاعات الأمن وكذا طبيعة المرجعيات المهتدة. الأمر الذي يجعل من المركبات الأمنية تأخذ صورة التجانس أو بالعكس تأخذ صورة اللأتجانس.⁽¹⁾

بالمعنى الضيق، فإن القليل من المركبات الأمنية بمقدورها أن تصنف ضمن المركبات المتجانسة. فالواقع يؤكد أنها غالبا ما تكون غير متجانسة، سواء من جهة الفواعل أو من زاوية قطاعات التفاعل المهمة. يليه أن اختيار إطار واحد للتحليل سعيا وراء التجانس يعد إجحافا في حق الواقع الاجتماعي واختزالا صريح*. أما الجزم بأن المركبات الأمنية هي "غير متجانسة"، فهذا يجعل من الأنطولوجيا العلائقية هي التي تتغير عبر طيف أو مجالية الأمن الإقليمي. وبالتالي فإن ديناميكية المركب الأمني تحدد من خلال كثافة علاقات الصداقة أو العداوة بين الفواعل.⁽²⁾

غير أن (L.D Lake) يجادل بأنه ولرصد المركب الأمني، يكفي توفر نوع من (التكاليف أو الأرباح) الأمنية التي لا يتحمل (تكاليف) أو يستفيد (أرباح) منها الفاعل أو الطرف الناقل لهذا الأثر وحده. أو ما بصفة بـ "أثر الجوار (Neighborhood effect). فآثار الجوار الحدودية إصلاحيا

(1) Thierry Balzacq, op, cit., p. 38.

* توجه لا يخلوا من كونه قاصرا أو اختزاليا. لأنه من جهة، مجرد من الحجج عندما ينبثق مركب أمني قائم على مبادئ أخرى غير الصداقة أو العداوة. ومن جهة أخرى، ارتكازه على الإثنائية المفهوماتية (صداقة/عداوة) والتي يعتبرها (Julien-Freund) "روح السياسة". حيث يبقى غير كاف أمام الطبيعة المعقدة للعلاقات القائمة بين الوحدات السياسية فيما بينها. أنظر في هذا الصدد:

● Freund J., L'Essence du politique, Paris, Sirey, 1965.

(2) Thierry Balzacq, op. cit., p. 38.

تؤثر في العديد من الدول وهي من قبيل السياسي والاستراتيجي. وعليه، فإن مصدر ونقطة تركيز هذا الأثر هي التي تحدد طبيعة المركب الأمني وبالتالي جهة ومحتوى السياسة المتبعة.⁽¹⁾ ما يفسر بدوره أهمية التماس (أو الحدود) كناقل لهذه الآثار، بتلك الدلالة التي تصنع معها إطاراً معرفياً وقيماً متحركاً. يستخلص مادته وخصوصيته من الخطابات السياسية المتنافسة وليدة الفضاءات السياسية المغلقة، وأين تعبأ فيه الفواعل مختلف الرموز الجغرافية، انطلاقاً من تبلور لرهانات السلطة والسعي وراء ابتكار فضاءات الولاء والتضامن.

الفرع الثاني: أمنة التفاعل الاجتماعي: الحدود المعيارية والمكانية في ترسيم ثنائية (الداخل

/ الخارج)

اتخذ الانقسام الداخلي والخارجي (**The inside/outside dichotomy**) تدريجياً في سياق ديناميات القوة الأوروبية، شكل مشروع الهوية وهذا في إطار التفكير في صورة أوروبا. هذا لأنه، من ناحية، تم تعريف أوروبا بمحاولة فهم ما كان جزءاً منها: المصالحة الفرنسية الألمانية؛ جذور أوروبا الليبرالية والاجتماعية الديمقراطية؛ مستوياتها المختلفة من الحوكمة. ولكن الأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو تعريف أوروبا بتلك الدلالة السلبية: بمعنى النظر إلى ما لا يمثل جزءاً منها وتحديد ما لا تمثله أوروبا: "الأخر".⁽²⁾

لقد لعبت الخطابات الأمنية دوراً رئيسياً في ممارسة "التفريق" هذه. في البداية، كان "الأخر" بالنسبة لأوروبا، ماضيها الدامي: الحربين العالميتين، التنافس الفرنسي الألماني والأيدولوجيات

⁽¹⁾ D. Lake, " Regional security complexes: a system approach ", in Lake D., Morgan P.M. (eds.), **Regional Security Orders: Building Security in a New World**, (University Park, The Pennsylvania State University Press, 1997), pp. 49-51 .

⁽²⁾ Fabrizio Tassinari, "Security and Integration in the EU Neighbourhood The Case for Regionalism ", **CEPS Working Document**. No. 226(July 2005) : p. 2. Available at : <http://aei.pitt.v.edu/6667/1/1251_226.pdf>

الشمولية.⁽¹⁾

على مر العقود، اتخذت هذه الممارسة دلالات جيوسياسية وحضارية، وعكست التوتر بين حاجة أوروبا الأساسية لحماية كل ما حققته من حيث التكامل من جهة، ومهمتها المتأصلة في نشر هذه الإنجازات على بقية القارة من جهة أخرى. وهكذا أصبح الجوار الشاسع لأوروبا يُعتبر "الآخر"، ونوعاً من الاختبار الحقيقي الذي يمكن من خلاله مقارنة ما أنجزه التكامل الأوروبي: تركيا، وروسيا، وشمال إفريقيا، ومنطقة البلقان تتجسد بالتناوب على المخيال الأوروبي لما ليس أوروبياً: أوروبا ليست سلطوية وليست عنيفة وليست فقيرة وغير ذلك. إذا أخذنا هذا التوصيف (الداخل/ الخارج) لديناميات القوة الأوروبية، تتمظهر لنا صورة خاصة عن الأمن والتكامل الأوروبي. فقد سعت الممارسات الأمنية داخل الاتحاد الأوروبي إلى التقليل من حدة المعضلة الأمنية إلى حد جد منخفض، حيث توفر عملية التكامل الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف. فالتجربة الأوروبية تدور حول تسييس مسألة التعامل مع التهديدات والمخاطر. وبدلاً من استخدام القوة؛ فالأمر يتعلق بإعادة النظر في مبادئ الحداثة لسيادة الدولة، وبالتالي دمج قيم الديمقراطية الليبرالية في نظام حوكمة متعدد المستويات "ما بعد حداثة" ("post-modern' multilevel governance"). بتلك الطريقة التي تسمح باستحداث أو خلق "نظام متعدد المنظورات" (multi-perspectival polity)⁽¹⁾، ودفع التنشئة الاجتماعية عبر الوطنية إلى مستويات غير محددة ، وتحويل الاتحاد الأوروبي إلى "جماعة أمنية".⁽²⁾

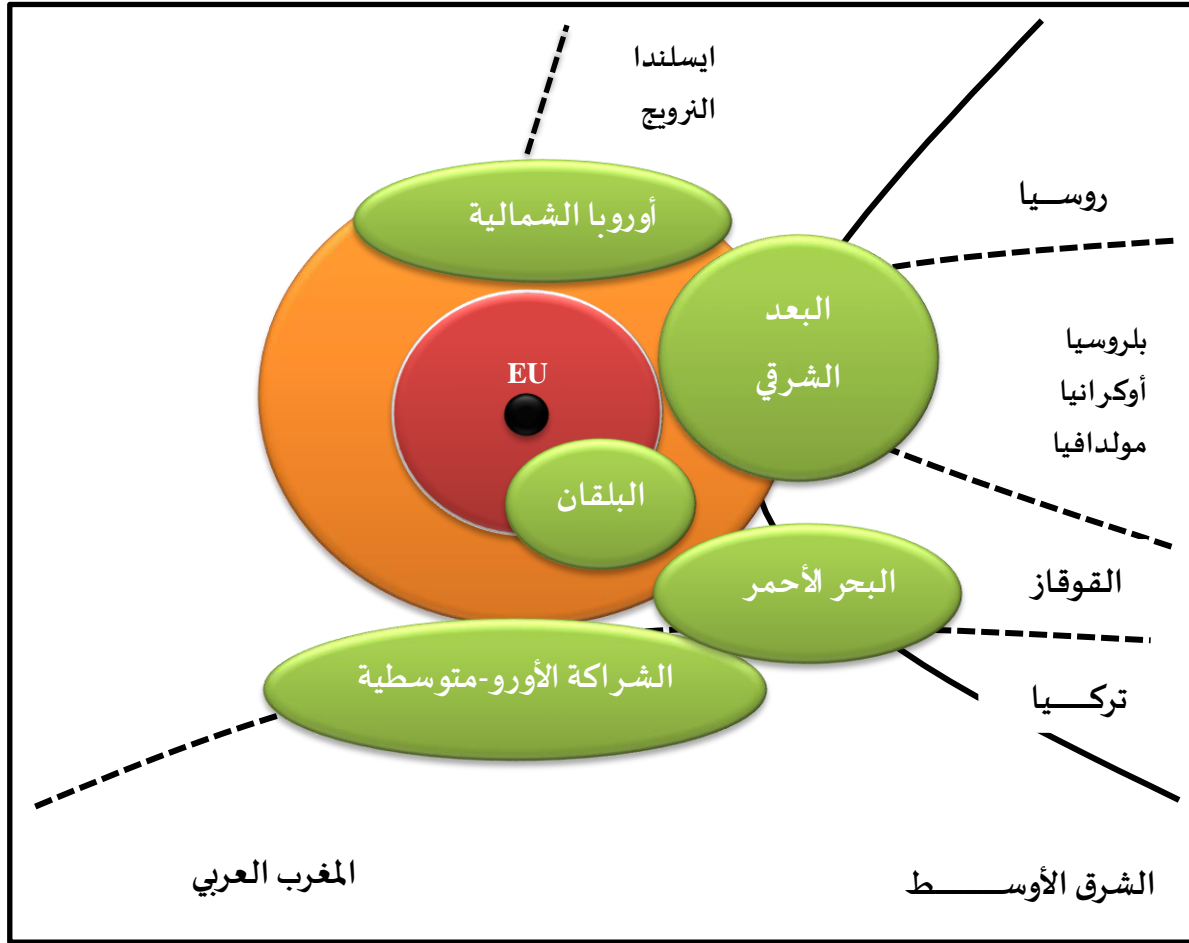
⁽¹⁾ أنظر في هذا الصدد إلى:

- Ole Wæver, "European Security Identities", *Journal of Common Market Studies*, Vol.34, n°1, (1996).

⁽¹⁾ أنظر في هذا الصدد إلى:

- Ruggie, John Gerard, "Territoriality and Beyond: Problematising Modernity in International Relations" *International Organization*, 47(1), p. 172.

⁽²⁾ Fabrizio Tassinari, op.cit., p. 2.



الشكل رقم 12: يوضح تداخل المركبات الأمنية الفرعية فيما بينها

Source: Tassinari, F., *Security and Integration in the Neighborhood: the Case for Regionalism*. CEPS Working Documents, N°. 226 (July 2005): p. 12. Available at: <http://aei.pitt.edu/6667/1/1251_226.pdf>

أما المفارقة في هذه التجربة الفريدة من نوعها، في أن ما تحقق داخل الاتحاد الأوروبي يتجمد (Freezes) حالما تقترب أوروبا من حدودها المعيارية والمكانية. وراء هذه الحدود، تتراجع السياسات -بشكل تدريجي- لتصبح إقصائية (to being exclusionary)؛ يتم إعادة "أمننة التفاعل الاجتماعي" ("social interaction is re-'securitised')، وتعود أوروبا إلى الديناميكية القائمة على السيادة والحدود والأراضي. في هذا السياق، لا يُنظر إلى المشروع الأوروبي على أنه تجربة للسلام

والازدهار والرفاهية يجب مشاركتها ونشرها، بل يصبح واحة يجب حمايتها. بالنسبة لأولئك الذين بالداخل أو الذين تتوفر فيهم شروط الدخول، يعتبر الاتحاد الأوروبي ذلك التحول من عبارات المواجهة والتفاوض الحداثية إلى قاموس ما بعد الحداثة للحوار والأقلمة. لكن بالنسبة لأولئك الذين لا تتاح لهم الفرصة لإجراء هذا التحول، وبالنسبة لأولئك الذين لا بد لهم من البقاء في "الخارج"، يُنظر إلى أوروبا كجدار لا يمكن تخطيه. اما مخرجات معضلة (الداخل/الخارج)، فقد أتت بنتيجة مهمة تستمد دلالتها الفلسفية من استعارة "الإمبراطورية المتدرجة"⁽¹⁾ ذات الدوائر الممركزة (the concentric-circled gradated' empire). (أنظر الشكل رقم 12).

وفقاً لهذا التمثيل، فإن الهيكل الدولي، وخاصةً في الحالة الأوروبية، يأخذ تشكيل ما بعد دولاتي (post-statist formation) تدريجياً. فهو يحدد رؤية السيادة والاقليم التي تتجاوز الدولة القومية كوحدة أساسية للعلاقات الدولية، لتتميز بنظام هرمي لسلطة تناقصية تدريجياً، حيث تتناقص سلطة المركز كلما ابتعد الفاعل عنه: وهو ما يعكس صورة الدوائر المتمركزة.⁽²⁾

حيث يعد الاتحاد الأوروبي مثلاً بارزاً على نموذج إمبراطورية ما بعد الدولة بسياساته الشبكية والتنوع متعدد الأعراق والتعاون عابر للحدود. ومع ذلك، وفي سياق الاتحاد الأوروبي، تظل الجهات الفاعلة الحكومية عنصراً محددًا، ولا يقاس "بعدها عن المركز" من الناحية الجغرافية فحسب، بل أهم من ذلك، من الناحية المؤسسية. "فالمسافة" المؤسسية والإدارية تقاس على أساس درجة اندماجها في الاتحاد الأوروبي. (الجدول رقم 08).

⁽¹⁾ أنظر في هذا الصدد الى:

- Ole Wæver, "Europe's Three Empires : A Watsonian Interpretation of Post-Wall European Security" in R. Fawn and J. Larkins (eds), **International Society after the Cold War: Anarchy and Order Reconsidered** (London: MacMillan, 1996).

⁽²⁾ Fabrizio Tassinari, op.cit., p. 3.

• جدول رقم 08: يوضح توزيع الحلقات أو الدوائر الممركزة المحيطة بالاتحاد الأوروبي

المجموعات	دول أوروبا الموسعة
الدائرة رقم 01: النواة الصلبة للاتحاد الأوروبي	النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، ليكسمبورغ، هولندا، البرتغال وإسبانيا.
الدائرة رقم 02: الأعضاء المستفيدين من نظام اندماج مرن يدعى " الانسحاب الذاتي " 'Opt-out'	الدنمارك، أيرلندا، السويد، المملكة المتحدة.
الدائرة رقم 30: الدول الأعضاء الجدد	قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، ليتوانيا، مالطا، بولونيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بلغاريا، رومانيا.
الدائرة رقم 04: الدول الأعضاء في الفضاء الاقتصادي الأوروبي	أيسلندا، النرويج، سويسرا.
الدائرة رقم 05: المفاوضين وغير المفاوضين والمرشحين المحتملين	أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، مولدافيا، أوكرانيا وروسيا.
الدائرة رقم 06: الجيران الأوروبيين	كرواتيا، تركيا، مقدونيا، صربيا، الجبل الأسود، البوسنة والهرسك، ألبانيا.
الدائرة رقم 07: الجيران من غير الأوروبيين	الجزائر، مصر، إسرائيل الأردن ليبيا، المغرب، تونس، سوريا، السلطة الفلسطينية.

Source : F. Tassinà, "Security and Integration in the Neighborhood : the Case for Regionalism", *op. cit.*, p. 3.

النتيجة الطبيعية لذلك، هي أنه وعلى الرغم من أن فضاءات السلطة المحددة بواسطة التكامل الأوروبي، تتلاقى إلى حد كبير مع مخطط الدوائر الممركزة. غير أن المسافة المؤسسية والإدارية التي

تحدد بنية هندسة (داخل/خارج) نجدها أكثر اقصائية*. فمن ناحية، كانت لدى بعض الدول مرونة معقولة لاختيار موقعها الخاص فيما يتعلق بـ "النواة الصلبة" لشبه الإمبراطورية. دول مثل المملكة المتحدة عضوة في الاتحاد الأوروبي، دون أن تكون جزءاً من منطقة اليورو؛ تم دمج الدنمارك والسويد في نظام شنغن، دون الانتماء الى منطقة اليورو. النرويج ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، ولكنها مدمجة في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي. كما أن الدول الأعضاء الجديدة تخضع "للمميز" مؤقتاً (pro-discriminated) tempore، لكنها تمنح في الوقت المناسب الفرصة لتحديد تموقعها داخل الاتحاد الأوروبي. في المقابل، فإن البلدان غير منتمية للبيت الأوروبي لا تكتفي باحتلال الدوائر الخارجية لفضاء السلطة الأوروبية، بل يتم عزلها عن طريق الحاجز المؤسسي، رغم أنها تتأثر بشكل متزايد بالسياسات التي تم وضعها في بروكسل. أما بالنسبة للبلدان المرشحة الحالية أو المحتملة (الدائرة رقم 5)، هناك توقعات معقولة لتجاوز الحاجز المؤسسي في مرحلة ما. أما الجيران الآخرين الأوروبيون (الدائرة رقم 06) تبقى في انتظار "الضوء الأخضر" من بروكسل على المدى المتوسط إلى الطويل. بعكس الجيران من غير الأوروبيين (الدائرة رقم 07) الذين تم تركهم للصقيع على حد تعبير "فابريزيو تاسيناري" (FABRIZIO TASSINARI).⁽¹⁾

* انطلاقاً من فكرة أن الجدل، العلمي والتقني، حول مفهوم الهوية مستعصي التذليل والحل، خاصة بسبب الشحنة العاطفية القوية التي تتغذى عليها، وتجعل من النقاش مشبع بالغموض. ومع ذلك، فإن عمل كل من مانويل كاستيلز (Manuel Castells) وجوليا كريستيفا (Julia Kristeva) وهنري تاجفيل (Henri Tajfel) على وجه الخصوص، وعلى الرغم من اختلافاتهم، يلتقي هؤلاء المؤلفون على قناعة أساسية بأن إحدى السمات المحددة للهوية هي التصنيف ونتيجته الطبيعية الاستبعاد والاقصاء. المفوض الأوروبي السابق غونتر فيرهوجن (Günther Verheugen) في أحد تصريحاته يقول: "أعتقد أن أي شخص يعتقد أن أوكرانيا يجب أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي [...] ربما يجب أن يدافع أيضاً عن الحجة القائلة بأن يجب أن تكون المكسيك عضواً في الولايات المتحدة". تكشف هذه المواقف أن المرسوم الاستطراذي (بموجب فعل خطابي ذي طبيعة سياسية)، وليس الموقع في القارة الأوروبية، هو الذي يحدد عضوية الاتحاد الأوروبي. أنظر في هذا الصدد:

- Castells. M., *Le Pouvoir de l'identité*, (Paris, Fayard, 1999).
- Kristeva. J., *Etrangers à nous-mêmes*, (Paris, Fayard, 1988).
- Tajfel. H., *Human Groups and Social Categories: Studies in Social Psychology*, (Cambridge, Cambridge University Press, 1981).

(1) Fabrizio Tassinari, op.cit., pp. 3-4.

الفرع الثالث: ارتسام معالم مركب أممي من نوع خاص في غرب المتوسط: أمنة الجوار

يرى كل من الأستاذين "بوزان" و "وايفر" أن فكرة التماس/الجوار الجغرافي كعامل محفز للتفاعلات البنينة على المستوى الأمني خاصة مقارنة بالمستوى الاقتصادي. توجه وإن كان يوحي بأنه لا ينطبق على غرب المتوسط، جراء كافة التفاعلات الاقتصادية بين ضفتي غرب المتوسط. غير أن هذه التفاعلات، في المقابل لم تدفع بضعفتي غرب المتوسط إلى تفعيل عملية اندماج ولم تستطع توقيف عملية الأمنة التي تطبع العلاقة الأورو-مغربية. فالفضاء المغربي الذي يشتمل على كل من: (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، والصحراء الغربية)، يمكن اعتباره مركبا أمنيا فرعيا من المركب الأمني الكلي الشرق أوسطي، لكنه يمتاز بديناميكية الخاصة به ويقع تحت التأثير المتزايد للاتحاد الأوروبي الذي يساهم في تشكيل هذه الديناميكية داخليا.⁽²⁾

فإستخدام النموذج العلائقي (صداقة-عداوة)، لا يقدم قراءة صحيحة للتفاعلات البنينة بين الوحدات المكونة لغرب المتوسط. حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى بناء حدوده الجغرافية كجماعة أمنية تعددية ورسمها وفقا لثنائية (الداخل/ الخارج)، تتطرق بالأساس من مدركاتها التذاتية وممارستها الأمنية. وبالتالي، صناعة أوروبية للحدود مصحوبة بمشروع هوياتي* يتمثل في السياسة

(2) Abdennour Benantar, "Complexe de sécurité ouest-méditerranéen: externalisation et sécurisation de la migration", *L'Année du Maghreb, IX* (2013): p. 65.

* غالبًا ما يصاحب عملية تحديد الحدود مشروع هوية، بشكل صريح إلى حد كبير. قد يسبق هذه العملية، أو يكون موازي لها، أو قد يكون نتيجة لهذه العملية على حد تعبير يوسف لبيد (Lapid Y). ولكن مهما كان تسلسل الاثنائية (حدود-هوية، هوية -حدود)، فمن المناسب تقصي الأهمية التحليلية لهذا الرابط. لأن فهم كيفية تشكل وتجلي عقدة "الهوية-الحدود"، والعكس، يتيح إمكانية التملص من النهج أو المقاربة العقلانية واختبار قدرة أو عجز الانطولوجيا أو البنى المادية، في طرائقها وتبعاتها [استدامة المجابهة في طبيعة العلاقات الدولية أو فوضوية النظام الدولي. والكل سابق للتفاعلات وكذا العمليات]. بمعنى آخر، لا يوجد شيء يفسر العلاقات التأسيسية بين الحدود والهوية. وهكذا، عندما نتحدث عن التشابك الذي تشكله العلاقة (هوية -حدود)، فإن المساهمة النظرية تتحول، كما يبدو، لصالح البنائية. أنظر في هذا الصدد:

- Y. Lapid, "Identities, borders, orders: nudging international relations theory in a new direction", in Mathias A., Jacobson D., Lapid Y. (eds). *Identities, Borders, Orders: Rethinking International Relations Theory*, (Minneapolis, University of Minnesota Press, 2001).

الأوروبية للجوار، موجهة لجيران ليسوا بالأعداء لكن لا يرقون لمرتبة الصديق/ الشريك. أي أن الآخر ينظر إليه على أساس، تفرقة وتباعد استراتيجي ومجتمعي.⁽¹⁾

غير أن الهندسة الاستراتيجية/الأمنية لفضاء غرب المتوسط والتي تتسم بالتصدعات الأمنية، لا تعني فصل الانشغالات المشتركة. فالتصدعات الأمنية، ميزتها الأساسية أنها **منخفضة الحدة**، لأن التهديدات الأمنية العمودية ذات طابع لا تماثلي، كما أن بؤر التوتر تتمركز كلها في الضفة الجنوبية للغرب المتوسط. ويمكن أن نلخص خصوصية المتوسط الغربي في نقطتين:⁽²⁾

1- كثافة في التفاعلات مع أوروبا (تبادل تجاري وحركة كثيفة للأشخاص) ماعدا النزاع الإسباني المغربي.

2- نزاعات منخفضة الحدة سواء على المستوى المغربي أو الأورو-مغربي.

يمكن اعتبار غرب المتوسط، مركبا أمنيا فرعيا وليد تداخل ضفتين، تنتمي كلاهما إلى مركبين أمنيين غير متجانسين لدرجة كبيرة. غير أن نموذج "بوزان" لا ينطبق عليه بمفهومه الصرف، كون غرب المتوسط مركب أممي لين. فالتهديدات لا تطرح بمفهومها العسكري، خاصة وأن الكفة العسكرية لصالح الضفة الشمالية: (جنوب أوروبا). والمشاكل الأمنية مترابطة، بتلك الصورة التي لا يمكن لها أن تشكل مركبا أمنيا بالنموذج الصلب الذي يطرحه بوزان. كما أن الأمن القومي لبعض الدول، يمكن بناءه بصورة مستقلة عن الدول الأخرى جراء اللاتكافئ العسكري وانتماء دول الضفة الشمالية لجماعة أمنية تعددية. إضافة إلى الإدراك المحلي للتهديد في المنطقة (التهديد في المغرب العربي أفقي وليس عمودي أي أنه نابع من الجار القريب).⁽³⁾

وما يمكن أن نتوصل إليه، هو أن غرب المتوسط هو مركب أممي فرعوي من شكل خاص ويختلف عن المركب الأمني الإقليمي، هذا الاختلاف الذي قد يأخذ بعدا أمنيا مجتمعيًا. حيث يرى

(1) Abdennour Benantar, op.cit., p. 65.

(2) Abdennour Benantar, op.cit., p. 65.

(1) Ibid., pp. 65-66

في هذا الصدد كل من "بوزان وروبسون" (Buzan et Roberson)⁽¹⁾، أن التهديد المحتمل أو القائم الذي يمكن أن يمثله الشرق الأوسط بما في ذلك المغرب العربي على أوروبا هو عامل الهجرة. التي تختلف إثنيا وثقافيا عن الشعوب الأوروبية، مولدين بذلك مخاوف يسهل أمنيتها بفعل الخطاب الأمني. فالتهديد المجتمعي وإن كان يصعب احتواءه باللجوء إلى الأطر العلائقية التقليدية، داخل المركبات التي تهيمن فيها عادة الهشاشات العسكرية والسياسية. فقد يحصل إلى الحد الذي يتم فيه اللجوء إلى اتخاذ إجراءات دفاعية سواء مدنية أو عسكرية. فالوصول إلى الدخول في "حرب باردة ما بين مجتمعية"، يعني أن التدهور قد طال العلاقات الفكرية والسياسية، وبالتالي إعادة تحديد الديناميكيات المتدخلة في أمننة التهديد وإعادة رسم نموذج المركب الأمني الإقليمي.⁽²⁾

فالأمن المجتمعي في هذه الحالة، يخلق نوع من الربط الأفقي بين المركبات الأمنية المتجاورة. كما هو الحال في غرب المتوسط أين يتلاحم فيه البعد المجتمعي مع البعد العسكري، ممهدا بذلك إلى "عملية ضبط مكون أثر الجوار الجغرافي والدفن به نحو الخارج عن طريق ما يسمى بتقويض المهمات". ما يجعل من غرب المتوسط مركبا أمنيا ذو بعد "مجتمعي-أمني"، ينطلق من قاعدة مجتمعية لكنه وبعملية ربط خطابية بين الهجرة/الإرهاب يصبح أمنيا صلبا. أي أن المركب الأمني لغرب المتوسط في ظاهره مجتمعي، كون المجتمع أصبح مرجعية أمنية، غير أن دور الدولة في أمننة الظاهرة الأمنية، يبقى محوريا ان لم نقل الوحيد في تحديد الوسائل اللازمة لاحتوائها. فالمداخلات الأمنية وإن كانت تجعل

(1) أنظر في هذا الصدد الى:

- Buzan Barry et Roberson B.A, "Europe and the Middle East: Drifting Towards Societal Cold War ", in Waever Ole et al, **Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe**, (London, Printer Publishers Ltd, 1993).

(2) Abdennour Benantar, *op. cit.*, p .67.

من المجتمع "مرجعية أمنية، غير أن المخرجات تصبح واقعية: لأن الدولة هي من تسيطر على "مسار التحرك نحو الأمانة"⁽¹⁾.

بتعبير آخر، فإن فكرة ربط المركب الأمني الفرعي المغربي بأوروبا ليست بالمستعدة. وهذا ما يعني مركزية "عامل الهجرة في عملية الأمانة" داخل الاتحاد الأوروبي، أين تصبح فيه المنطقة المغربية مركبا أمنيا. فأوروبا تنظر إلى الفضاء المتوسطي على أنه مجموعة حدود جغرافية ما بين إقليمية، وبالتالي فإن العلاقة مع الدول مغربية لا تخرج من هذا السياق. كما أن المنظار الأمني مبني على عملية أمانة للمنطقة المغربية، أو ما يسميه (J. Robert Henry): "بعملية أمانة الجوار"، التي تعني عسكرة الهجرة (استخدام الوسائل العسكرية) في الفضاء المتوسطي.⁽²⁾

عملية الأمانة كتنظيم وكممارسة أوروبية، انتقلت وظهرت بوادرها في الدول المغربية. فالجزائر كنظام مارس الممانعة ضد السياسات الأوروبية ولفترة طويلة (الإبرام المتأخر لمعاهدات الشراكة، غموض اتجاه السياسة الأوروبية للجوار...)، ظهرت عليه بوادر تبنى المدركات / الإجابات الأوروبية فيما يخص ظاهرة الهجرة. فالخطاب السياسي أصبح يجرم الهجرة، ووضع أولى لبنات عملية الأمانة من خلال مشروع قانون 2008 على يد الوزير السابق للداخلية يزيد زهوني:⁽³⁾

"انه من الملح والضروري بالنسبة علينا تجريم الهجرة غير الشرعية [التي] تعد بابا مفتوحا لجميع الآفات المحتملة والمتوقعة، كالإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة لمنظمة العابرة للحدود

* تقوم الدولة بالربط بين الأمانة والتسييس، حيث يمكن القول إن الأمانة بمثابة تلك الصورة الأكثر تشددا لعملية التسييس. أما التسييس، فهو يتعلق بإضفاء الطابع السياسي على قضايا عامة [مجتمعية] بعينها، حيث أن القضايا التي يتم تسييسها تعتبر جزء من السياسة العامة للدولة، بتلك الدلالة التي تجبر الحكومة على التعاطي معها عبر اتخاذ قرارات وتخصيص موارد لتنفيذ هذه القرارات. يشكل ذلك في مجمله وضع هذه القضايا ضمن الإطار العام للحكومة من خلال إرساء آليات الضبط بالشراكة مع الجماهير والمؤسسات غير الرسمية للدولة.

(1) Abdenmour Benantar, *op.cit.*, p. 69.

(2) J.-R, Henry, "La Méditerranée occidentale en quête d'un destin commun.", *L'Année du Maghreb*, I, (2006) : pp. 26-7 .

(3) Labdelaoui, H, "LES DIMENSIONS SOCIOPOLITIQUES DE LA POLITIQUE ALGÉRIENNE DE LUTTE CONTRE L' IMMIGRATION IRRÉGULIÈRE", *Robert Schuman Center for Advanced Studies* . 6-8 Juillet (2008).

(...). أنه من الضروري لنا استحداث ترسانة قانونية في مواجهة المعطيات الأمنية الجديدة [خاصة] تطور الجريمة المنظمة العابرة للحدود وظاهرة الإرهاب".

تحليل هذا الخطاب يؤكد على ميلاد "المجالية الأمنية الجزائرية (The Algerian Security Continuum) من خلال استحضار الممارسات الخطابية الأوروبية صانعين بذلك ربطا بين الهجرة/الجريمة/الإرهاب. هذا الربط الخطابي أوروبي المنشأ، انتقلت ملامحه إلى الجزائر حيث نلاحظ تبني مدركات وردود افعال مناهضة للهجرة كانت في الماضي القريب من قبيل تلاحظ/تسمع في المجتمعات الأوروبية. فالخوف من الآخر (كمصدر للأمراض المعدية، الجريمة المنظمة) أصبح ملموسا ومستعملا كأداة للتعبئة السياسية حتى ولو بشكل جنيني، غير أن الربط الأدائي (هجرة -جريمة- ارهاب) هو نفسه. بالإضافة إلى أن الأمننة في الدول المغاربية تتطور من منظور دولاتي، فالدولة تبقى الموضوع المرجع للأمن.⁽¹⁾

غير أن الخوف النابع في الدول الأوروبية إتجاه الآخر، ومبررات حالة اللأمن في أوروبا، هي في خدمة التوجه الهوياتي الأوروبي، بعكس الدول المغاربية التي تستعمل التبريرات الشرعية الأمنية بإسم مكافحة الإرهاب. فتفعيل هواجس الأمن المجتمعي في جنوب الضفة يبقى بعيدا حتى الآن عن عملية تعبئة المخاوف وهذا لسببين: هشاشة الديمقراطية والتي تعني هيمنة الدولة بدون منازع عن موضوع مرجع الامن، كما أن غالبية المهاجرين من الدول الصحراوية من ديانة مسلمة (المكون الديني يشوش الخطاب الأمني). فعملية الأمننة تأخذ معالمها داخل مجموعة أمنية تعددية، بعكس دول الضفة الجنوبية التي تكون فيها الأمننة نابعة من سياق أمني، ولا يمكن اعتبارها كقاعدة لمشروع تكاملي وبناء هوية أمنية مغاربية.⁽²⁾

ما يمكن ان يفهم هو أن الاتحاد الأوروبي، ينشط في اتجاه إدارة مصدر قدوم المهاجرين عن طريق الدعم (المالي والتقني) الموجه لدول الجنوب وهذا لمراقبة الحدود. أي الدفع بمشاكلها نحو الخارج الأوروبي (Outsourcing)* في اتجاه الدول المغاربية وإلى أبعد من ذلك "دول الساحل". الدول المغاربو-

(1) Abdennour Benantar, *op.cit.*, pp. 68-69.

(2) *Ibid.*, p. 69.

* مفهوم "الدفع نحو الخارج" (Outsourcing) يعكس حقيقتين: الدفع باتجاه الدول الأعضاء (الداخل)، وكذلك أيضا الدفع بالسياسات الداخلية نحو السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. حيث تم تطوير فكرة "تصدير" أو "الدفع بنموذج قائم

ساحلية وفي إطار "التنشئة الاجتماعية" مع المعايير والقيم الأوروبية، تمنع الخروج غير الشرعي للمهاجرين وإلا عليها تحمل مسؤولية استعادتهم والتكفل بأعباء إعادتهم لبلدهم الأصلي.

بقبولها "أقلمة" تشريعها مع نظيراتها الأوروبية، فإن الدول المغاربو-ساحلية تسعى إلى إقامة الربط الخطابي بين المهاجر/التنقل/الأمن. ما يعني الدخول في مسار سياسي قضائي، يعكس العملية المزدوجة: أمنة/دفع نحو الخارج. فالتداخل الأمني كنتاج الجوار الجغرافي، المبادلات والظواهر عبر الوطنية (هجرة إرهاب، جريمة...) من جهة، وفشل/عجز الدول من جهة أخرى في فضاء غرب المتوسط (ليبيا ودول الساحل جنوب الصحراء انموذجا). يوحي ببوادر تشكل مركب أممي ثلاثي الأقطاب في غرب المتوسط: متكون من ثلاثة مركبات أمنية فرعية (أوروبا-المغرب العربي-دول الساحل). والمبني

على ديناميكية داخلية خارج الحدود المؤسساتية" كالسياسة الأمنية مثلا من قبل الباحثة "ساندرا لافانكس" (Sandra Lavenex). حيث سعى الاتحاد الأوروبيين الى توسيع "حدوده القانونية" مع الحرص على تقييد حرية الوصول الى "الحدود المؤسساتية". توضح الباحثة (Lavenex) أن الاتحاد يدفع بسياساته الداخلية نحو الخارج. فمفهوم الدفع نحو الخارج كعملية أو مسار نيو-وظيفي طرح أواخر الستينات من قبل "فيليب شميتز" (Philippe Schmitter). وبالنظر الى الظروف الخارجية كمعطى مسبق، فإن الفرض يتبنى فكرة أن الوحدات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي تجد نفسها ملزمة-أيا كانت النوايا-في تبني سياسات مشتركة تجاه الأطراف الأخرى". انطلاقا من "أثر الانتشار" (spillover effect)، فإن تعاون الدول الأعضاء حول السياسات المشتركة يقودهم بطبيعة الحال إلى التعاون في الأبعاد الخارجية لهذه السياسات، الأمر الذي يؤكد فرضية "دفع السياسات الداخلية نحو الخارج".

** قد يكون الادعاء مبالغ فيه بتقديم تمثيلا مفصلا وكاملا في بضعة أسطر حول الأدبيات المتعلقة بما قمنا بترجمته على أنه "تنشئة اجتماعية" أو ما اصطلح عليه في بعض البحوث الأكاديمية باللغة العربية على أنه "الجمعة" كترجمة مباشرة لمصطلح " (la socialisation). لكن يمكن تخطي هذا الادعاء، من خلال إعطائها محتوى دقيق، يتماشى والطرح الذي تشغلنا به مقتضيات البحث. حيث تحدث التنشئة عندما يقوم الفاعل، سواء الفرد أو الجماعة، بتحفيز أي تغيير سلوكي، سواء عن طريق الضغط باستعمال السمعة أو عن طريق الاقتناع. ففي معظم برامج التعاون الخارجي للاتحاد الأوروبي، تسعى "التنشئة" للاستجابة الى وظيفة أساسية: تصدير معاييرها وقيمها. لقد جاءت رسالة "رومانو برودي" (Romano Prodi) لتخدم هذا الاتجاه: "إن الهدف من (السياسة الأوروبية للجوار) هو "زرع" (greffer) مجموعة من المبادئ والمعايير والقيم داخل هذه الأنظمة والتي تعد الروح المشكلة للاتحاد الأوروبي". أنظر في هذا الصدد الى:

- I. Johnston, "Treating international institutions as social environments", *International Studies Quarterly*, vol. 45, n°4(2001): p. 488.
- R. Prodi, *A Wider Europe – A Proximity Policy as the Key to Stability*. Discours tenu lors du 6e ECSA World Peace Conference, « **Security and Stability: International Dialogue and the Role of the EU** », (Bruxelles, 5-6 décembre 2002).

على التهديدات/ اللأمن غير العسكرية ودون الدولاتية، حتى وأن أخذت مظهر الحرب كما يحدث في الأزمة المالية فهي تبقى ما دون الدولة. علما أن هذه المركبات الأمنية الفرعية لها ديناميكياتها الخاصة بها، لكنها تتلاقى حول الطرح الذي مفاده أن التهديدات غير دولاتية وفشل الدول كبيئة حاضنة لهذه التهديدات بالإضافة إلى تنامي "مدرجات/ خطاب" من قبيل الأمن المجتمعي، كلها عوامل تساهم في هندسة معالم مركب أمني في غرب المتوسط، تتداخل فيه التهديدات الصلبة والليننة وتتصادم فيه الفواعل الدولاتية ودون الدولاتية في صراع لا تماثلي.

المبحث الثاني: الجهات الفاعلة في إدارة وحوكمة الأمن في فضاء غرب المتوسط: تباين

ثقافات الأمن القومي وحسبان المحاذير السيادية

إن عملية البحث، عن دور الجهات الفاعلة في إدارة وحوكمة الأمن في فضاء، محدد جغرافيا، ويتم فيه تبادل المخاوف الأمنية، على نطاق واسع بين وحداته النشطة بسبب الترابط الأمني. يرتب سياقاً يوجب حسبان المحاذير السيادية لما هو مرجعية أمنية، وكذا كيفية تفسيرها للتهديد، خاصة وأن التهديدات الأمنية تعمل على اشراك الجهات الفاعلة بطريقة غير متماثلة.

على هذا الأساس، فإن ثقافات الأمن القومي المتباينة في غرب المتوسط هي التي بمقدورها أن توفر لنا عدسة أو مقراب يمكن من خلاله فهم تموقع الوضع البنيوي لفواعل هذا الفضاء الجغرافي من السياسة العالمية. كما أن الفهم التذتاتي للتهديدات الموضوعية للأمن القومي، يفسر الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة تلك التهديدات وبالتالي أفضلية العمل الأحادي أو المتعدد الأطراف.

وعلى هذا الأساس سنحاول اختبار الفرض القياسي القائم على ما تنتجه الثقافات الأمنية من تفضيلات لأشكال محددة من نظم إدارة وحوكمة الأمن، التي قد تسهل أو تعيق سبل التعاون متعدد الأطراف. وهذا في فضاء جغرافي مشدود الأطراف بين موروث النموذج الوستغالي وآخر يسوق لهوية ما بعد وستغالية، الى نموذج ثالث ما قبل وستغالي له قوة شد عكسية تتلاقى مع النموذج ما بعد الوستغالي في ميزة تعدد الأطراف.

المطلب الأول: التجميع الأمني متعددة الأطراف على المستوى الأوروبي: قراءة في لوجستية

الطرف الثالث

سنحاول من خلال هذه الجزئية، تحديد معالم الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف على المستوى الأوروبي، والتي تستمد شرعية مخرجاتها من شرعية مدخلات وليدة "إنشاء منصات جديدة" أوجدتها التحولات الجديدة نتاج منطق نسقي أعاد تشكيل التفاعلات بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة. وهذا في قالب "تعددية أمنية" (Pluralisation of Security) تتشكل من سلطات وفواعل متعددة دولانية وغير دولانية خاصة، أين ترسخ فيه الدول طوعاً أو كرها لنقل جزء من مهامها لفواعل من غير الدولة، أو ما يعرف "بلوجستية الطرف الثالث" (Third-Party Logistics). فالخطابات المركزة على التهديد كبيئة موالية لعقود الشركات الأمنية الخاصة، تصبح نتاج "البنى الهجينة عام-خاص" * على حد تعبير (Jamie Peck and Adam Tickell)، تكون فيها خطوط الفصل بين العام والخاص ضبابية وغير واضحة.

* يستخدم مفهوم التهجين هنا، من أجل تحليل وملاحظة تداخل الأشكال غير الرسمية مع تلك الرسمية بالعكس. فهو يشير، أي التهجين إلى "تلك المواقع المتعددة للسلطة السياسية والحوكمة التي يتم فيه إدراج الأمن والتفاوض عليه" بما في ذلك "الطرق المتعددة التي تتفاعل فيها المنطقيات التقليدية، الشخصية، القائمة على القرابة أو الزبونية مع منطقيات الفواعل الجديدة أو العقلانية، وهذا في ظل الظروف التاريخية المتغيرة لسياقات وطنية ومحلية معينة. فالتهجين إذا، ينتمي إلى مجموعة كبيرة من المفاهيم، التي تساط الضوء على الطبيعة الطارئة والمبنية والمتنازع عليها التي يمكن للحوكمة والسلطة العامة والأمن أن تمتاز بها. مع الإشارة إلى وجود مفاهيم وصيغ مشابهة ذات الصلة كمفهوم "الحوكمة بدون حكومة"، و "الحوكمة الحقيقية"، و "الدولة المتفاوض عليها"، "الشفق المؤسساتي" (twilight institutions) و "التعددية المؤسسية". غير أنه ولأغراض تحليلية، نفضل استعمال مصطلح "هجين"، لأنه يركز بشكل مباشر على العلاقات البنينة والتفاعلات المعقدة والمتغيرة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. أنظر في هذا الصدد إلى:

- Luckham and Kirk, 'The Two Faces of Security',
- Bagayoko, 'Introduction: Hybrid Security Governance'.

الفرع الأول: تسليح الممارسة الأمنية الأوروبية: ثقافت مؤسساتي أمني -مدني

معياريًا يمتلك الاتحاد الأوروبي **كقوة مدنية*** مبادئ نظام فرعي متعدد الأطراف. ويبدو مؤسسيًا أنه جاهز ومهيئ بشكل جيد لنقل خصائصه بموجب تلك الأدوات التي يمتلكها والتي تمكنه من المشاركة الفعالة في حوكمة أمنية متعددة الأطراف. كونه مشبعًا بفلسفة ليبرالية تحتم عليه العمل بدأب من أجل تكريس حوكمة دولية، تبدأ من عملية تطوير ترتيبات مؤسسية لتعزيز التعاون بين الدول.⁽¹⁾

فلا يمكن النظر إلى النموذج الأوروبي كإرث خامل، يستحضر سرديات السلام لقارة فككتها الحروب على حد تعبير "ماريو ثيلو". فتعددية الأطراف الجديدة يمكنها توجيه الجماعة الأوروبية نحو سياق يتواصل فيه عبر وطنيا، انطلاقًا من انشاء نظام تعاوني يتم فيه معالجة المسائل الأمنية بشكل أكثر شرعية وأكثر مساءلة وديمقراطية. فتطور العلاقات بين الدول وكذا القوة التي تمارسها البنى الجديدة يعزز من فرص القيام بدور دولي جديد، للجهات الفاعلة الدولية الجديدة داخل المجال الاقتصادي والنظام السياسي الدولي. بتلك الدلالة التي تجعل بمقدور الاتحاد الأوروبي إيجاد حلفاء وشركاء في أماكن أخرى لبناء حوكمة إقليمية متعددة تسعى إلى التقليل من الجانب اللاتماثلي. فالتجربة الأوروبية

* يجادل "فرانسوا ديشان" (François Duchêne) كأول من اعتبر (الاتحاد الأوروبي/ الجماعة الأوروبية) بأن مدنية الاتحاد كقوة، مستمدة من قدرته على ممارسة درجة كبيرة من التأثير على أطراف ثالثة، على أساس تمديد نموده الخاص القائم على استخدام الأشكال الاقتصادية والسياسية للأمن والاستقرار. وبالتالي التأثير في العلاقات الدولية بطرق غير تقليدية بجانب القوة الصلبة. وهذا من خلال نهج سلوك خارجي يركز على التوأمة بين بعدين (Twindimension) لمفهومي "القوة" و"المدنية" على حد توصيف (Veit Bachmann) الذي قدم تصميم شبكي لنموذج جيو-سياسي وقوة جيو-اقتصادية حيوية. أنظر في هذا الصدد إلى:

- Helene Sjurssen , "What kind of power?", **Journal of European Public Policy**, Vol 13 ? n° 2(2006).
- Veit Bachmann, "The EU's civilian/power dilemma", **Comparative European Politics**. Vol. 11, n° 4(2013).

⁽¹⁾ مراد بن سعيد، " من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية. "، محنة المستقبل العربي، عدد. 421(مارس2014)، ص. 137

تجسد مفهوم التحول (القوة التحويلية)* الى التعامل مع الواقع الجديد: نظام دولي يمر بمرحلة انتقالية تظهر فيه جهات فاعلة جديدة وأشكال جديدة من الحكم المتعدد الأطراف.(1)

نظام يستمد شرعية فعالية مخرجاته من شرعية مدخلات تسوق لإشراك فواعل تعمل عكس منحى الربح وتسعى الى تقديم خدمات عامة طوعية، مع رفع سقف المطالب للمساهمة في ديمقراطية الحوكمة الأمنية بشكل خاص(2). وهذا انطلاقا من الفرض القائم على أن دولة ما بعد وستفاليا أصبحت أكثر عرضة لتأثير الفواعل من دون الدولة -الخبیثة أو الحميدة- في السياسة الدولية. جهات يمكنها شغل واستغلال الفجوات التي خلفتها (أو) الخسارة الطوعية للسيادة التي تشهد على التحول في طبيعة الأجندات الأمنية، خاصة في توسعها الوظيفي وكذا تغير وكلاء التهديد، الأمر الذي يستلزم التحول من الاكراه الى الاقناع استراتيجيات الأمن.(3)

ليس من الغريب أن يوصف الاتحاد الأوروبي كجهاز مؤسسي يعمل على تسريع وتكثيف العولمة النيوليبيرالية في المجال الأمني بالأخص، لما يشهده من تطورات هامة في مسارات التحول الطارئة على العلاقة بين القوة، الأمن، ومسألة السيادة وعمليات رأس المال العالمي. بذلك المعنى، الذي

* يجادل كل من الأستاذين (Börzel) و (Risse) بأن القوة التحويلية تستهدف تحويل سلوك، هياكل وهويات فواعل ثالثة مجاورة إقليميا. تعتمد على منظومة الحوافز مع الدفع نحو الخارج (Outsourcing) ونقل المعايير تجعل من الاتحاد الأوروبي يتقمص دور الفاعل (Actorness) المتعدد المجالات.

(1) Mario Telò, "European Union, Regionalism, New Multilateralism : Three scenario", in Mario Telò (ed.), **European Union and New Regionalism : Regional Actors and Global Governance in a Post-Hegemonic Era**". Second Edition, (Ashgate Publishing Limited, 2007), pp. 319-320.

(2) James Sperling, "Security Governance in a Westphalian World", op, cit., p. 2

(3) James Sperling, "The Post-Westphalian State, National Security Cultures, and Global Security Governance", **EU-GRASP Working Papers**, N° 15, (August 2010) : p. 4.

يجعل من الحوكمة الأمنية تتخطى الدولة وترتبط بإعادة تصويب أوسع وأعمق للإثنائية (عام/خاص)،
(عالمي/محلي) على حد تعبير كل من (Rita Abrahamsen and Michael C. Williams).⁽¹⁾

أما أحد أهم الحالات الإمبريقية التي يمكن فيها رصد هذا التجميع الأمني، فهو مسألة إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. حيث تثير مسألة توسيع السيطرة على الحدود الخارجية الأوروبية، أسئلة مهمة حول البناء الجغرافي، السيسولوجي والسياسي للحدود. كمفهوم مجرد ومتعدد الأبعاد وديناميكي فيما يخص جانبها المعرفي والتقني التكنولوجي، فإن الحدود مكان تتجمع فيه السلطة بتدفق مستمر ودائم البناء.⁽²⁾

تطبيق هذا الإطار المعرفي، يفتح الحدود الخارجية الأوروبية كفضاء "سوسيو-إجتماعي" في الزمان والمكان ويسمح بالفرقة والتمييز بين الجهات الفاعلة المختلفة في العمليات الحدودية. لذلك يصبح من الضروري أن نسأل من يشارك في هذا البناء وما هو تأثير هذه الجهات الفاعلة في بناء حدود معينة؟ في حين أن لهذه الجهات الفاعلة اهتمامات متنوعة مثل مراقبة الحدود أو تسهيل الهجرة القانونية أو إجراء عمليات البحث والإنقاذ في البحر. تسليط الضوء على عقود وخدمات اثنين من أكبر الشركات

⁽¹⁾ Rita Abrahamsen and Michael C. Williams, " Security Beyond the State : Global Security Assemblages in International Politics", **International Political Sociology**, Vol. 3 (2009) : p. 3.

⁽²⁾ أنظر في هذا الصدد الى:

- Prem K. Rajararam and Carl Grundy-Warr, (eds.), **Borderscapes: Hidden Geographies and Politics at Territory's Edge**, (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2007).

الأمنية الخاصة في العالم* (Finmeccanica) و(G4S) ** المشاركة في مراقبة الحدود الأوروبية، يُفهم كمنقطة دخول مفيدة لفهم طبيعة هذا التجميع الأمني (الاتحاد الأوروبي-الشركات الأمنية الخاصة (PSCs)) بشأن إدارة الحدود الخارجية الأوروبية. حيث توضح أنشطة (Finmeccanica و G4S) كيف أن عقود** إدارة الحدود، تتطوي على مشاركة العديد من الشركات التي تعمل في السوق عبر الوطنية

* Finmeccanica هي مجموعة إيطالية متخصصة في صناعات الفضاء والدفاع مع تحويل سنوي يزيد عن 11 مليار يورو. توظف 72000 شخص في 72 دولة ورئيسها ومديرها التنفيذي (Giuseppe Orsi). لدى Finmeccanica العديد من الشركات الفرعية المتخصصة في سبعة أسواق متميزة: الطيران (على سبيل المثال Alenia Aeronautica) والمروحيات (Augusta Westland) والفضاء (Thales Alenia Space) والإلكترونيات الدفاع والأمن (Selex Sistemi Integrati) وأنظمة الدفاع (MBDA)، ولكن كذلك الطاقة والنقل. مجموعة (Finmeccanica Group) نشطة في مجموعة من الأسواق ذات الصلة بتقنيات مراقبة الحدود الشاملة.

** G4S Group 4 Securicor هي تكتل متعدد الجنسيات تم إنشاؤه في عام 2004 عندما تم دمج British Securicor و British-Danish Group 4 Falck. إنها أكبر شركة أمنية في العالم، وتوظف 625000 شخص في أكثر من 120 دولة، وبلغت مبيعاتها السنوية في عام 2009 8 مليارات يورو. رئيسها التنفيذي، نيك باكليز، هو رئيس الرابطة العالمية لشركات المراقبة (the Ligue Internationale des Sociétés de Surveillance) وهي رابطة عالمية ذات أهمية لمنظمات الأمن الخاصة. تمتلك G4S أيضًا العديد من الشركات الفرعية المشاركة في جوانب صناعة الأمن، مثل الخدمات الدفاعية والوقائية (Progard Securitas و Armorgroup) والسجون (خدمات Wackenhut) ومعدات المراقبة الإلكترونية (تكنولوجيا المجموعة) وخدمات العدالة الخارجية (GSL). تشارك شركات G4S في مراقبة الحدود على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، وفي مراكز الاعتقال في المملكة المتحدة وأستراليا. علاوة على ذلك، تؤمن G4S العديد من القواعد العسكرية الأمريكية، وتوفر الأمن في مطار بغداد الدولي ومطار أمستردام شيفول، وتحمي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

*** عندما يتعلق الأمر بالخدمات الملموسة المقدمة، فإن بعض عقود المشهد الحدودي تتعلق بتشغيل تقنيات الاحتجاز والترحيل، بينما تتعلق أخرى ببحث وتطوير وظائف المراقبة أو توريد الأجهزة أو تدريب الموظفين. لذلك ينبغي أن نميز بين عقود إنفاذ مراقبة الحدود وتلك المتعلقة ببناء البنى التحتية الحدودية. يشبه تطوير البنى التحتية الحدودية ما يسمى بعقود (BTO) (بناء-نقل-تشغيل)، حيث يقوم المقاولون ببناء نظام الإيقاف، ونقله إلى الدولة المضيفة ومن ثم يتم منحهم عقدًا لصيانته أو تشغيله. فبينما تسعى (Finmeccanica) لعقود البنية التحتية الحدودية، تركز (G4S) على عقود الاستعانة بمصادر خارجية لتشغيل أو توسيع وظائف مراقبة الحدود الموجودة بالفعل. في عام 2007، أبرمت وكالة الحدود البريطانية عقدًا لمدة ثلاثة أعوام مع خدمة النقل الإضافي التابع لشركة G4S بقيمة 12 مليون جنيه إسترليني لنقل حوالي 85000 طالب لجوء سنويًا بين مراكز الاحتجاز والترحيل في المملكة المتحدة. كما تم الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة لتشغيل معظم مراكز الاحتجاز في المملكة المتحدة إلى الشركات الأمنية الخاصة. على سبيل المثال لا الحصر، فإن مراكز الترحيل في (Brook House) و (Dungavel) و (Oakington) و (Tinsley House) تم اسناد تشغيلها إلى (G4S). بينما أسندت إلى شركة (HM Prison Services) و (Serco) إدارة مراكز أخرى. وتضمن التعاقد مع (G4S) مناوبات أمنية معتبرة، مثل استئجار حراس الأمن لشركات الطيران مثل الخطوط الجوية البريطانية (British Airways) والخطوط الجوية التشيكية (Czech Airlines) و (BMI). انظر في هذا الصدد إلى:

- UK Border Agency 2011. <<http://www.ukba.homeoffice.gov.uk/aboutus/organisation/immigrationremovalcentres/>>.

للخدمات العسكرية والأمنية، أو باختصار "سوق القوة"⁽¹⁾. فالعقود الخاصة بإدارة المناطق الحدودية، تعد كعمليات يتم بموجبها حل، إعادة صياغة أو إعادة أقلمة الحدود بالاستعانة بمصادر خارجية. وبالتالي، فإن الشركات الأمنية الخاصة بشأن إدارة الحدود تدمج هذه التحولات الحدودية فيما يمكن أن نسميه "بسوق المشهد الحدودي"، الذي يتميز بديناميكيات العرض والطلب والقروض والمنافسة. فالمؤسسات فوق الوطنية مثل المفوضية الأوروبية أو المنظمات غير الحكومية تقوم بمهام الاستعانة بمصادر خارجية فيما يتعلق بإدارة الحدود، كما أن عقود إدارة الحدود تختلف في طابعها وتعقيدها وهذا بشأن الخدمات المقدمة والشركات المعنية ونوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص الناتجة عن هذه العقود.⁽²⁾

الفرع الثاني: التحول الأنطولوجي في سوق المشهد الحدودي الأوروبي: لوبيزيم الشركات الخاصة في تسليح الأمن

أعدت العولمة النيوليبرالية* فتح الأسواق، وهذا قصد المتاجرة بالخدمات الأمنية وجعل الأمن كسلعة خاصة موجهة من قبل السوق، وليس كسلعة جماعية تحتكرها القوى النظامية والمؤسسات الأمنية

⁽¹⁾ أنظر في هذا الصدد الى:

- Deborah Avant, **The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security** (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005).

⁽²⁾ Martin Lemberg-Pedersen, "Private security companies and the European borderscapes", in Thomas Gammeltoft-Hansen and Ninna Nyberg Sørensen (eds.), **The Migration Industry and the Commercialization of International Migration**, (Routledge, 2013), p. 155.

* من بين أحد المقاربات المختلفة حول طبيعة النيوليبرالية. هناك مقاربة ينظر إليها على أنها قوة خاصة تشتمل على ما هو " ذلك الخارج" (out there) الذي ينتظف على الهيئات العامة. ومع ذلك، فإن أسباب افتقار هذه المقاربة إلى الفائدة التفسيرية، أن مثل هذا السرد المترابط لا يراعي "الحقائق الفوضوية" (messy actualities) لمشاريع نيوليبرالية معينة. ويفشل في تضمين خطابات الخصخصة في سياقاتها ومصالحها المؤسسية الخاصة. في حين أن الاتجاهات العامة للحكومة النيوليبرالية واضحة فيما يخص توسيع علاقات السوق إلى وظائف الدولة، خصخصة أصول الدولة أو الدعم العام للجهات الخاصة. تتخذ هذه الأشكال المختلفة في سياقات مختلفة. وبالتالي، من الأدق الحديث عن النيوليبرالية كعمليات سياقية وطارئة على حد تعبير (Tickell Jamie Peck and Adam). أنظر في هذا الصدد:

- Wendy Larner, "Neo-liberalism: Policy, Ideology, Governmentality," **Studies in Political Economy**, Vol. 63, n° 14 (2000).
- Paul R. Verkuil, **Outsourcing Sovereignty: Why Privatization of Government Functions Threatens Democracy and What We Can Do About It**, (New York: Cambridge University Press, 2007).

في الدول الوطنية، وهذا ضمن تحول أنطولوجي يقودنا إلى التساؤل عن الكيفية التي يمكن من خلالها فهم وتفسير كيفية تحول الشركات الأمنية الخاصة وحلولها العسكرية في المشهد الحدودي على نحو متزايد إلى أكثر الموردين الفعالين للأمن في مواجهة "تهديد الهجرة".

وهذا يدفع تحليلنا إلى التركيز على تلك التحولات في المنطق السياقي الذي يعيد تشكيل التفاعلات بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة. فلقد لوحظ أن الطريقة التي تدرج بها الخطابات النيوليبرالية العالم الاجتماعي في ديناميكيات السوق تمنح لادعاءاتهم الخاصة جودة ذاتية التحقيق (self-actualizing quality). حيث تعبر "أنا ليندر" (Anna Leander) على هذه الديناميكية فيما يتعلق بالمقاولين العسكريين الخاصين (PMCs) فتقول: (1)

"لم تعد الشركات الأمنية الخاصة قادرة على الاكتفاء بمجرد لعب دور الخبير التقني. بل ذلك الخبير الأمني الذي يساهم في صقل المفاهيم والقرارات بشأن الأمن. فالمنافسة على حصص السوق تدفع بالشركات الأمنية الخاصة لتصبح جماعات ضغط، ومستشارين أمنيين وصناع قرار عامون [...] إنهم يخلقون الطلب على الخدمات التي يقدمونها من خلال تحسيس العملاء بالعديد من التهديدات التي يحتاجون إلى الحماية ضدها [...] النقطة الأساسية هي أن منطق السوق يدفع بالشركات الأمنية الخاصة إلى تأسيس نفسها ليس فقط كمقدمين للخدمات الأمنية ولكن كخبراء أمنيين لتحديد الخدمات المطلوبة".

بمنطق السوق، تسعى الشركات الأمنية الخاصة إلى إنشاء منصات لأنفسها حيث يمكنها التأثير في السياسات الأمنية بالطلب على منتجاتها. وبالتالي فإن التسويق الناجح لمنتجات الشركات الأمنية الخاصة، يعتمد على التهديد الوجودي في ديناميكيات السوق، وهذا لتسهيل طريقة الحوكمة، التي تعتمد على السلعة المقدمة*. تشير "فيرجيني جيراردون" (Virginie Guiraudon)، إلى أن هذا السلوك يساهم

(1) Anna Leander, "The Market for Force and Public Security: The Destabilizing Consequences of Private Military Companies", **Journal of Peace Research**, Vol. 42, n° 5 (2005) : p.612.

* يتمثل خطر هذه العملية في أن التقنيات التي تقترحها الشركات الأمنية الخاصة قد لا تكون ضرورية، بقدر ما تكون نابعة من منطق "الجشع" (greedy)، وهذا بدلاً من العوائق الملموسة التي قد تواجه الحكومات. أنظر في هذا الصدد إلى:

في إعادة تشكيل عمليات صنع القرار في سياسات الهجرة الأوروبية، بتلك الدلالة التي يتم فيها تقديم حلول لمشاكل المشهد الحدودي الأوروبي بتقنيات عالية ومكلفة للغاية، وهذا حتى قبل تحديد المشاكل التي تتناسب مع هذه القدرات التكنولوجية. ونظرًا لأن الشركات الأمنية الخاصة، تحتاج إلى من يشتري هذه المنتجات المتقدمة وباهظة الثمن، فإن الأشكال الحقيقي يكمن في استخدام هذه الشركات لدورها كخبير أمني، لتأطير نطاق متزايد من المخاوف الأمنية الخطيرة التي تحتاج إلى حلول. بعبارة أخرى، قد يصبح المشهد الحدودي الأوروبي يعمل وفقًا لتلك الديناميكية التي يخلق فيها العرض التكنولوجي طلبه الخاص.⁽¹⁾

فعندما تصبح الخصخصة جزءًا من عملية الحوكمة، يتم إعادة صياغة العلاقة بين الجهات العامة والخاصة. لكن هذا لا يعني سيطرة أقل على الحدود. بتعبير آخر، لا تستطيع سوى صناعة الدفاع والأمن توفير الحلول التكنولوجية، لتأطير تدفقات الهجرة باعتبارها تهديدًا متزايدًا لأوروبا. حيث، أن فعالية الشركات الأمنية الخاصة في هذا المجال يحيل الحكومات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى مرتبة المتلقي الأمني. وهذا ما يضيف الشرعية على تحول حوكمة الحدود نحو مراقبة أكثر تقدمًا. إن نجاح الحوكمة النيوليبرالية "انعدام الأمن"، يغير العملية السياسية وكذا حوكمة المشهد الحدودي. فوفقًا لتوماس ليمكه (Thomas Lemke):⁽²⁾

"[إن] ما يسمى بـ "تراجع الدولة" هو في الواقع تمديد للحكومة، النيوليبرالية ليست النهاية بل هي تحول في السياسة، يعيد هيكله علاقات السلطة في المجتمع. ما نلاحظه اليوم ليس تضادًا أو تقليصًا لسيادة الدولة وقدرات التخطيط، بل عملية نقل وتهجير تقنيات رسمية إلى غير الرسمية للحكومة وظهور جهات فاعلة جديدة على مسرح الحكومة".

- Michiel Besters and Frans Brom, "Greedy Information Technology: The Digitalization of the European Migration Policy", **European Journal of Migration and Law**, Vol. 12 (2010).

(1) Virginie Guiraudon, "The Constitution of a European Immigration Policy Domain : A Political Sociology Approach", **Journal of European Public Policy**, Vol. 10, n°2 (2003) : p. 268.

(2) Thomas Lemke, "A Zone of Indistinction—A Critique of Giorgio Agamben's Concept of Biopolitics," **Outlines. Critical Social Studies**, Vol. 7, n° 1 (2005) : p. 11.

يمكننا القول إن الاستعانة بمصادر خارجية للحدود الأوروبية، كالشركات الأمنية الخاصة قد يؤدي إلى "انسحاب الدولة" (retreat of the state)، ولكن هذا لا يرقى إلى "هزيمة الدولة" (defeat of the state). بدلاً من ذلك، تتم إعادة هيكلة حوكمة الحدود توسيعها إلى جهات فاعلة جديدة. بتعبير آخر، فإن "حكومة أقل" (less government) لا تعني "حوكمة أقل" (less governance). وبالتالي، يمكن أن تؤدي نيوليبرالية الحدود إلى توسيع تقنيات المراقبة. حيث تُعد جهود اللوبيزم (Lobbyism) أو جماعات الضغط أساسية من قبل الشركات الأمنية الخاصة، وهذا سعياً لزعزعة الحوكمة من الهياكل الرسمية إلى غير الرسمية، وهذا من خلال توسيع درجة هذه الشركات إلى عمليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي. فالضغط الذي تمارسه الشركات الأمنية الخاصة، يمكن اعتباره "حوكمة متعددة المستويات" تتجلى من خلال العمليات غير الهرمية على حد تعبير "مارك بولاك" (Mark Pollack) في هذا المجال.⁽¹⁾

تتبع مثلاً الشركة الأمنية الخاصة (G4S) استراتيجية "اللوبيزم"، ينطوي على المشاركة في عضويات مجموعات واتحادات مختلفة (groups and consortia)، كمنظمة الأمن الأوروبي (EOS)⁽²⁾؛ ومن خلالها اتحاد "التكنولوجيا الأمنية للمراقبة النشطة" (STRAW) (Security Technology Active Watch). حيث تم إنشاء مجموعة هذه المجموعة في عام 2007 وتضم 25 عضواً من الشركات الأمنية الخاصة الأوروبية مثل: (BAE) و (Thales) والشركة الفرعية (Fincantieri) التابعة للشركة الأمنية الأم (Finmeccanica). الهدف الرئيسي لمجموعة (EOS) هو "تطوير سوق أمنية أوروبية متسقة، تحافظ على مصالح أعضائها". حيث يسعى هذا الشكل من الاتحادات إلى العمل بشكل وثيق مع المديرية العامة للمفوضية والمشاركة بشكل مكثف مع فرق عمل الاتحاد الأوروبي. ولتحقيق ذلك، أنشأت (EOS) سبعة مجموعات عمل تتعامل مع قضايا مثل الحدود "الخضراء" و"الزرقاء"، المراقبة

(1) Wolfram Kaiser, Michael Gehler, and Birgitte Leucht, "Networks in Informal European Governance, Diachronic Perspectives on the European Union as a Multi-level Polity", in Wolfram Kaiser, Michael Gehler, and Birgitte Leucht, Networks in European Multi-Level Governance. From 1945 to the Present, (eds.) (Vienna, Cologne, Weimar: Böhlag Verlag, 2009), pp. 9–28.

(2) أنظر في هذا الصدد إلى:

- European Organization for Security (EOS), Priorities for a Future European Security Framework, (August 2009).

والأمن والسلامة. بشكل عام، تعكس مجموعات عمل (EOS) وكذا خطاباتها تلك الخاصة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي المركزية، من أجل كسب برامج وجداول أعمال الاتحاد الأوروبي وفقاً لمصالح أعضاء مجموعة (EOS).⁽¹⁾

تساند مجموعة (EOS) الرأي الداعم لفكرة أن فعالية الإجراءات المضادة للهجرة غير الشرعية، تتطلب المزيد من المبادرات الحدودية الأوروبية المشتركة، على عكس المبادرات الوطنية. على سبيل المثال، توصي باستخدام تقنيات مراقبة مبتكرة وإنشاء برامج ممولة من الاتحاد الأوروبي لتطوير وتنفيذ نظام متكامل ومنظم لإدارة الحدود. يستند هذا النظام إلى اقتراحات من فريق عمل "لمراقبة الحدود الأوروبية" (EU Border Checks Task Force) بين القطاعين العام والخاص. تشير أيضا EOS على أن الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الخارجية الأوروبية "فرونتكس" (Frontex)، "يجب أن تكون محاوراً ذا صلة بصناعة التوريد" من خلال "تنسيق ما يتعلق ب: تحديد، اختبار والتحقق من عناصر بنية مشتركة EUROSUR". وبعبارة أخرى، فإن EOS هي أداة شاملة تسعى بها الشركات الأمنية الخاصة إلى التأثير في سياسات الحدود الأوروبية المشتركة لخلق طلب على منتجاتها. تُظهر عضوية G4S في EOS كيف أن إحدى استراتيجيات اللوبيزم أو الضغط الممارس من قبل الشركات الأمنية الخاصة، هي الدخول في اتحادات قادرة على ممارسة ضغط سياسي متضافر من خلال إنتاج خطابات تعكس تلك الخاصة بالجهات الفاعلة والمؤسسات العامة.⁽²⁾

إقحام الشركات الأمنية الخاصة في المشهد الحدودي الأوروبي يعد مسارا نيوليبرالي جد خاص، من خلال إدماج وفي نفس الوقت تغيير المنطق النسقي المتعلق بالسياسة الأوروبية للهجرة. هذا التغيير النسقي الذي يحول المشهد الحدودي الى مواقع جد مؤيدة بشكل كبير للحوكمة متعددة المستويات، ناضجة ومستعدة لتدخل الشركات الأمنية الخاصة.

فعضوية شركات مثل (G4S) و (Finmeccanica) في جماعات ضغط (STRAW) و (EOS) توضح جيدا طريقة عمل هذه الشركات الأمنية الخاصة، من خلال تنصيب نفسها كخبير في

⁽¹⁾ Martin Lemberg-Pedersen, "Private security companies and the European borderscapes", *op. cit*, p. 162.

⁽²⁾ *Ibid.*, 162

مجال أمن المشهد الحدودي الأوروبي، مستغلة هذا الدور في تأطير الهجرة باتجاه أوروبا كمصر تهديد وجودي يحتاج دائماً الى خدمات الشركات الأمنية الخاصة الأكثر تقدماً في هذا المجال. كما أن دعم أعضاء مجموعة (EOS) لوكالة "فرونتكس" (Frontex) وإلى بعض المواقع الأوروبية المشتركة، يراه المختصون على أنه استراتيجية يتم من خلالها دعم مصالح الشركات الخاصة وهذا من خلال تطوير سوق أوروبي خاص بالأمن وعقود المشهد الحدودي.

كما أن الترويج لمصالح الشركات الخاصة في مجال الأمن لا يحدث فقط من خلال هذه المنديات غير الرسمية، بل يتخذ أيضاً أشكالاً أخرى تكون فيها الحدود بين الجهات العامة والخاصة أقل وضوحاً، فليست الدول فقط، ولكن أيضاً للجهات الفاعلة القوية الأخرى في القطاع المالي الدولي مصالح في تسهيل مشاركة هذه الشركات الأمنية الخاصة في سياسات المشهد الحدودي الأوروبي.⁽¹⁾

لقد كانت ضمانات هذه الوكالات، ضرورية لتعزيز السيطرة على المشهد الحدودي الخارجي لدول الاتحاد الأوروبي وحتى على الدول الثالثة. بتلك الدلالة التي لعبت فيها هذه الوكالات دوراً نظامياً هاماً في الحوكمة متعددة المستويات لسياسات الحدود الأوروبية، أين أظهرت كيفية ارتباط هذه السياسات بقضايا السياسة الأخرى، كخلق الوظائف على المستوى المحلي، تشبيك العلاقات المرتبطة بالتصدير، والقدرة التنافسية الصناعية. حيث يكشف تتبع تدفقات الأموال التي تدعم مشاركة الشركات الأمنية الخاصة، عن كيفية قيام الجهات الفاعلة القوية في النظام المالي والمصرفي الأوروبي بتقديم دعم حاسم لعسكرة المشهد الحدودي الأوروبي. علاوة على ذلك، فإن مشاركة وكالات ضمان الصادرات، وإدارة الاستثمار، والقطاع المصرفي الدولي في الحدود الأوروبية، قد عزز المخاوف بشأن الافتقار إلى الشفافية والغموض، وعرضها إلى الانتقادات الشديدة بسبب علاقاتها الغامضة وغير واضحة المعالم مع الفاعلين الصناعيين والتجاربيين، خاصة وأن حيازة البنوك لأسهم في صناعة الأسلحة مشوبة بالسرية والجدل.

(1) *Ibid.*, 162.

الفرع الثالث: إعادة نمذجة المشهد الحدودي الأوروبي-المغاربي: لوجستية الطرف الثالث

واقحام الشركات الأمنية الخاصة كطرف أصيل

تسعى هذه الجزئية البحثية الى رصد بعض مظاهر "التجميع الأمني"، من خلال محاولة فهم الرابط بين عمليات مراقبة الحدود المعقدة وجداول الأعمال السياسية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية كمثال امبريقي، يمكن أن تتجسد فيه صورة ما يمكن أن نطلق عليه بالنيوليبرالية الأوروبية في إدارة الحدود الخارجية.

يشير نموذج الأمنة إلى أن تأطير الفاعلين السياسيين للهجرة كأحد المخاوف الأمنية ينقل مسألة مراقبة الحدود من دائرة الخيارات السياسية إلى دائرة أمن الدولة. وهو الأمر الذي يفترض مركزية الخطابات العامة للحكومة الأمنية في مسار الأمنة. غير أن السياق الخطابي يصعب من عملية رصد الأدوار المحورية التي تلعبها الشبكات عبر الوطنية، الرسمية وغير الرسمية في تحويل حوكمة إدارة الحدود الأوروبية. صحيح أن خطابات الأمنة بشكل عام تخلق بيئة تهديد مواتية للحلول العسكرية للشركات الأمنية الخاصة، لكن تبقى الحاجة إلى أدوات تحليلية أخرى تسمح بتتبع مشاركة هذه الشركات في حوكمة الحدود. فنادرًا ما تظهر الحلول التي تزودنا بها الشركات الأمنية الخاصة في الخطابات العامة، ومع ذلك فإن لها آثارًا واسعة الانتشار على إدارة الدول بشأن عمليات الدمج أو الإقصاء والاستبعاد على مستوى حدودها.⁽¹⁾ حيث يقدم (Jef Huysmans) في هذا الصدد بديل التحليل الخطابي للأمننة، وذلك بالتركيز على كيفية تحقيق الأولويات الأمنية من خلال الإجراءات البيروقراطية اليومية والأقل تداولًا إعلاميًا.⁽²⁾

يعد إنشاء قاعدة بيانات (EUROSUR) مثالاً على البحث والتطوير في إطار الاستعانة بالمصادر الخارجية فيما يخص أنظمة مراقبة الحدود، والتي تنطوي على قدر كبير من عقود المناولة. في بداية عام 2009، دعت المديرية العامة للعدالة، والشؤون الداخلية (JAI) في الاتحاد الأوروبي إلى

(1) Martin Lemberg-Pedersen, "Private security companies and the European borderscapes", op, cit., p. 156.

(2) Jef Huysmans, **The Politics of Insecurity: Fear, Migration and Asylum in the EU**, (New York: Routledge, 2006), 91–92.

إجراء دراسة تقنية بحلول عام 2013 بخصوص منظومة مراقبة الحدود الأوروبية. الهدف من هذه المنظومة هو الإحاطة الكاملة بالتحركات عبر حدودية من خلال "صورة استخباراتية مشتركة لما قبل-الحدود" (common pre-frontier intelligence picture) تجمع فيها المعلومات حول تنقل المهاجرين في بلدان ثالثة عن طريق الصور الجوية والأقمار الصناعية. تم إسناد مشروع البحث والتطوير (R&D) هذا إلى المجموعة الألمانية (ESG)، التي تعاقدت* بدورها بعد ذلك في إطار عقد مناولة مع (SELEX-SI) الفرعية من (Finmeccanica) وشركة (FrenchThales) الفرنسية و (AGIS) ومقرها الولايات المتحدة والتكتل الأوروبي (EADS).⁽¹⁾

تتلقى المشاريع الفرعية لـ EUROSUR إعانات كبيرة من العديد من القنوات المالية للاتحاد الأوروبي، مثل صندوق الحدود الخارجية (the External Borders Fund)، تسهيلات شنغن (the Schengen Facility) والبرنامج -الإطار البحثي للاتحاد الأوروبي (FP7). على سبيل المثال لا الحصر، يعمل مشروع (Transport Autonomous Patrol) TALOS (for Land Border Surveillance system) أو نظام النقل الذاتي للمراقبة الدورية، المدعوم بـ 12.9 مليون يورو من أصل 19.9 مليون يورو على تطوير طائرات بدون طيار (UAVs)، قادرة على تعقب المهربين و "المهاجرين غير الشرعيين". ومن بين المشاركين في المشروع الشركة الإلكترونية والعسكرية التركية (Aselsan) وصناعات الطيران اليونانية والإسرائيلية. كما يهدف مشروع (The I2C) I2C

* فمن منظور يركز على حقوق الإنسان للمهاجرين، فإن هذه الاستراتيجية التكتلية تجعل من الصعب الحفاظ على الضوابط والتوازنات بين الكفاءات والمسؤوليات القانونية لمختلف الجهات الفاعلة المشاركة في مراقبة الحدود. بالنسبة للحكومات، فإن تعقيد سوق العقود المبرمة بشأن إدارة الحدود تتيح لهم فرصة الابتعاد عن الجدل الذي يحيط بمسألة مراقبة الحدود. على هذا النحو، فإن الاستعانة بمصادر خارجية أوروبية كالشركات الأمنية الخاصة (PSCs) للوظائف الحدودية أدى إلى إعادة صياغة أو تحويل جغرافية الحدود الأوروبية (re-bordering, or transformation of the spatiality of Europe's borders) بطرق تزيد من تعزيز قيود سياسات الهجرة للدول الأوروبية. والسؤال إذن هو كيف ينبغي فهم هذا الرابط بين عمليات الحدود المعقدة وجدول الأعمال السياسية. أنظر في هذا الصدد إلى:

- Thomas Gammeltoft-Hansen, **Access to Asylum: International Refugee Law and Globalisation of Migration Control**, (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2011)

(1) Martin Lemberg-Pedersen, "Private security companies and the European borderscapes", op. cit., p. 157.

(project) أو ما يعرف ب (النظام المتكامل لأجهزة الاستشعار القابلة للتشغيل البيئي ومصادر المعلومات للكشف عن السلوك غير العادي للسفن والقوارب والتعاون في رصد وتحديد التهديد) المدعوم ب 9.9 مليون يورو من أصل 15.9 مليون يورو، وهذا لتحديد "التهديدات المبكرة" (early threats) عبر أجهزة الاستشعار التي تسجل السلوكيات المريبة وغير المتعاونة للسفن والقوارب، مما قد يشير إلى أنه نقل المهاجرين. مشروع تشارك فيه شركات الدفاع والطيران مثل Sofresud و Airshipvision و International. وأخيراً، يركز مشروع BILLA البحري (لمراقبة حدود البحر) المدعوم بمبلغ 9.8 مليون يورو من أصل 15.5 مليون يورو والذي يركز على مكافحة الهجرة غير الشرعية (هجرة القوارب في المحيط الأطلسي وجنوب البحر الأبيض المتوسط) من خلال أنظمة الطيران بدون طيار وأجهزة الاستشعار السلبية. والذي تشارك فيه مجموعة من الشركات الخاصة ذات الاختصاص مثل Eurocopter و EADS و Thales Defense و BAE Systems و Aleania Aeronautica كفرع تابع لشركة Finmeccanica⁽¹⁾.

نمو سوق المشهد الحدودي الأوروبي أعاد تشكيل عمليات مراقبة هاته الحدود بتلك الصيغة التي جعلت من سياسات الهجرة أكثر تقييداً. أين يمكن اعتبار تأثير الشركات الأمنية الخاصة على الحدود الأوروبية أمراً حيوياً لتحقيق الإدارة التكنوقراطية الخاصة لانعدام الأمن على حدود أوروبا. توسع ينبغي النظر إليه من زاوية تعزيز التعاون متعدد الأطراف، يمكن من خلاله ربط عمليات الأمن ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الأوروبية المشتركة والمصالح الثنائية في منع الهجرة. ليبيا في هذا السياق تعد مثالا امبريقيا يمكن من خلاله تحديد الدور الذي تلعبه الشركات الأمنية الخاصة في المشهد الحدودي الجنوب أوروبي.

ليبيا كطريق عبور رئيسي للمهاجرين المتجهين إلى أوروبا، خلق فرص عمل ربحية للمهربين الراغبين في نقل المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر الأبيض المتوسط. صناعة اعتبرتها المفوضية الأوروبية، كعمل عصابات تستغل المهاجرين والحدود الأوروبية على حد سواء. حيث تعالت الأصوات

(1) European Commission, Commission Staff Working Paper: Determining the Technical and Operational Framework of the European Border Surveillance System (EUROSUR) and the Actions to be Taken for its Establishment (SEC(2011) 145 final), 28 January 2011.

التي دعت الى "مكافحة" التهريب والهجرة غير الشرعية"، وأخذت بعدا رسميا في وثائق سياسة الاتحاد الأوروبي. سياق جعل من ليبيا شريك جاد في مساعي حوكمة الحدود البحرية، أين دعى المجلس الأوروبي في استنتاجات نوفمبر 2002 بأن التعاون مع ليبيا في مجال الهجرة غير الشرعية ليس مرغوباً فحسب، بل يعد "أساسياً" و "عاجل". وفي العام التالي، طلبت إيطاليا من الاتحاد الأوروبي الرفع الجزئي للحظر على الأسلحة المفروض على ليبيا، مما يسمح لها بشراء "المعدات اللازمة لمراقبة الحدود في إطار مراقبة الهجرة غير الشرعية" من الشركات الأوروبية. في 11 أكتوبر 2004، قرر المجلس الأوروبي رفع حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، وفي نفس العام تم إرسال بعثة تقنية من الاتحاد الأوروبي لإشراك البلاد في اتفاقية تعاونية بشأن مراقبة الهجرة. كما تقدمت فرونتكس (Frontex) ببعثة تقنية أخرى إلى ليبيا في عام 2007. وفي أكتوبر 2010، وقعت سيسيليا مالستروم (Cecilia Malmström) المفوضة بشؤون العدالة والشؤون الداخلية، اتفاقية بقيمة 60 مليون يورو مع النظام الليبي. تضمنت هذه الاتفاقية مواصلة إنشاء "نظام مراقبة متكامل على طول الحدود البرية الليبية، مع التركيز على المناطق المعرضة للهجرة غير الشرعية".⁽¹⁾

أعقب قرار رفع الحظر المفروض على الأسلحة مبيعات ضخمة من الأسلحة إلى ليبيا، من الشركات التابعة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. حيث وقعت الشركات العسكرية الخاصة الفرنسية والبريطانية والألمانية والمالطية والروسية على عقود مربحة مع نظام القذافي⁽²⁾. كما تم تسهيل الصادرات إلى ليبيا من قبل وكالات ائتمانات التصدير الأوروبية (ECAs)، والتي قدمت ضمانات لصادرات الشركات الخاصة. وهكذا، سارعت هذه الوكالات إلى تقديم القروض، مما سمح لليبيا بشراء المعدات الأوروبية. علماً أن وكالات ضمان الصادرات الأوروبية قد وفرت أيضاً ضمانات لتصدير معدات مراقبة

⁽¹⁾ Martin Lemberg-Pedersen, "Private security companies and the European borderscapes", op.cit, p. 156.

⁽²⁾ أنظر في هذا الصدد الى:

- Official Journal of the European Union ,Twelfth Annual Report According to Article 8(2) of Council Common Position/944/2008 CFSP Defining Common Rules Governing Control of Exports of Military Technology and Equipment (2011/C 9/01), 13 January 2011, 161–62.

الحدود إلى دول مثل إسرائيل وتركيا واليونان ورومانيا وبلغاريا والمغرب ومصر والجزائر. ما يمكن القول عن هذه الوكالات، أنها كانت حاسمة في إنشاء الحدود الخارجية لأوروبا.⁽¹⁾

يمكن القول إن الدولة التي دخلت في تعاون وثيق مع ليبيا كانت إيطاليا. ففي عام 2008، وباسم ميثاق الصداقة، وافقت إيطاليا على دفع ليبيا 5 مليارات دولار أمريكي على مدى 20 عامًا.⁽²⁾ حيث تشترط المعاهدة أن يتم توجيه التمويل حصرياً إلى الشركات الإيطالية التي تشتري النفط الخام أو تقوم بمشاريع البنية التحتية في ليبيا. كما تم تخصيص غالبية هذه الأموال لتعزيز نطاق المشهد الحدودي من خلال بناء بنية تحتية متطورة للمراقبة والتعقب في ليبيا، وكان أحد أكبر المستفيدين من المعاهدة الشركة الأمنية الخاصة **Finmeccanica**. في عام 2006، شكلت شركة **(AugustaWestland)** التابعة لشركة **Finmeccanica** مع إيطاليا وليبيا المشروع المشترك **LIATEC** (الشركة الليبية الإيطالية المتقدمة للتكنولوجيا المتقدمة) الذي تمخض عنه عقد اقتناء 10 طائرات عمودية **AW109** بقيمة 80 مليون يورو.* تبعه في عام 2008 شراء ليبيا لطائرة **ATR-42MP** (طائرة دورية بحرية) من الشركة الفرعية **Alenia Aeronautica** بقيمة 31 مليون يورو. في عام 2009، أعلنت شركة **Galileo SELEX** التابعة

(1) Martin Lemberg-Pedersen, “Private security companies and the European borderscapes”, op.cit, p. 156.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- Claudia Gazzini, “Assessing Italy’s Grande Gesto to Libya”, **Middle East Report**, 16 (2009).

* بيان صحفي لشركة **Finmeccanica**، تم التوقيع على اتفاق مع الحكومة الليبية لإنشاء مشروع مشترك في قطاع الإلكترونيات للدفاع الأمن، 2 أبريل 2007. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون أحد أسباب التورط المكثف لشركة **Finmeccanica** في عملية الاستعانة بالمصادر الخارجية في ليبيا هو أن إشراك الشركات الخاصة كوسيط في مراقبة المشهد الحدودي على الأراضي الليبية يُنظر إليه على أنه يجنب قضايا المتعلقة بالمحاذير السيادية وكذا النقاشات حول تداخل الاختصاص في التنفيذ. بالنظر إلى التركيز الشديد لنظام القذافي الجاد على التاريخ الاستعماري الإيطالي في ليبيا، فإن مشاركة **Finmeccanica** في المراقبة الأوروبية عبر إقليمية للحدود، تلبى الحاجة الليبية لتأطير هذه المراقبة على أنها أقل تدخلاً، سياسياً وقانونياً، إذا ما قورنت بالتواجد المباشر للشرطة الأوروبية أو الوحدات العسكرية على الأراضي الليبية. **أنظر دائماً إلى:**

- Thomas Gammeltoft-Hansen, **Access to Asylum: International Refugee Law and Globalisation of Migration Control**, (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2011)

لشركة Finmeccanica عن خطة لبيع ما يصل إلى 50 طائرة بدون طيار إلى ليبيا للقيام بدوريات على حدودها الجنوبية. وفي العام نفسه، أعلنت الشركة الفرعية SELEX-SI Sistemi Integrati عن عقد بقيمة 300 مليون يورو لتصميم وتنشيط ودمج نظام أمن الحدود C3 (القيادة والسيطرة والاتصالات) (Command, Control and Communication) الذي يغطي حدود ليبيا مع تشاد والنيجر.⁽¹⁾

حيث كان لرفع حظر الأسلحة، الذي فرضه الاتحاد الأوروبي والاتفاقية بين إيطاليا وليبيا أثرا حاسما في تحديد أولويات الاستعانة الخارجية الأوروبية بليبيا، بتلك الدلالة التي أثرت بشكل واضح على الطابع الاجتماعي الجغرافي لمراقبة الحدود. حيث توضح الشراكة الخارجية الأوروبية مع ليبيا وكذا المشاريع الممنوحة الى شركة (EUROSUR) ما يمكن أن يفهم كإعادة نمذجة المشهد الحدودي الأوروبي*، من خلال إقحام الشركات الأمنية الخاصة، اعتمادا على تطبيق المعدات العسكرية وبرامج

(1) Martin Lemberg-Pedersen, “Private security companies and the European borderscapes”, *op.cit*, p. 156.

* تأتي هذه النمذجة على حساب مقاربات أخرى حساسة اتجاه حماية الهجرة المتجهة إلى أوروبا. ولذلك فإن الاستعانة بمصادر خارجية كالشركات الأمنية الخاصة، له تأثير على عسكرة الحدود الأوروبية وما له من آثار قد تلحق بالضرر على حقوق المهاجرين. النقطة الأخرى المهمة المتعلقة بمشاركة الشركات الأمنية الخاصة في المشهد الحدودي الأوروبي، هي قابلية حدوث ما يسمى "أثر-الغلق" (lock-in effects). هذا يعني أن ديناميكيات تغطية الحدود من قبل الشركات الأمنية الخاصة تصبح ذاتية الاستدامة (become self-perpetuating borderscapes). يمكن أن نميز بين أثرتين مرتبطين، وكلاهما يعيدان سياسة الحدود الأوروبية نحو مراقبة حدودية معسكرة ومسنودة بمصادر خارجية. **أولاً**، كون الحكومات وكذا المؤسسات العبر الوطنية تمنح عقودا طويلة الأجل للشركات الأمنية الخاصة من أجل خدمات حدودية أساسية، هذه الشركات تكتسب دورًا كخبراء منقطع النظير في مراقبة الحدود المتقدمة. ولذلك يصبح من الصعب على الجهات العامة عكس اتجاه الاستعانة بمصادر خارجية. **ثانياً**، ونتيجة لذلك، يصبح من الصعب أيضًا التشكيك في الطرق التي تسهل بها هذه الشركات برامج الاستعانة بالمصادر الخارجية، حتى وإن اتهمت بانتهاك حقوق المهاجرين داخل الأراضي الأوروبية أو خارجها. **أنظر في هذا الصدد:**

- GEORG MENZ, “The neoliberalized state and the growth of the migration industry”, in “ Thomas Gammeltoft-Hansen and Ninna Nyberg Sørensen (eds.), **The Migration Industry and the Commercialization of International Migration**”, (Routledge, 2013), pp. 108-127.
- THOMAS GAMMELTOFT-HANSEN, “The rise of the private border guard: Accountability and responsibility in the migration control industry”, in “ Thomas Gammeltoft-Hansen and Ninna Nyberg Sørensen (eds.), **The Migration Industry and the Commercialization of International Migration**”, (Routledge, 2013), pp. 128- 151.

المراقبة، لتحقيق أهداف مثل الكشف في الوقت الحقيقي والوقاية من "الهجرة غير الشرعية". تصبح عقود شركة (Finmeccanica) ذات دور ثلاثي: فهي "تعتمد، تحقق وتجسد" (depending on, realizing and reifying) الأجندة السياسية الأوروبية من خلال "عسكرة المواجهة" ضد الهجرة غير الشرعية على أراضي دولة ثالثة.

المطلب الثاني: المنطقة المغاربية ومأزق ثقافة الأمن القومي: بين التكنولوجيا الويبرية

وعنف المسارات اللاخطية

إن عملية تجميع كفاءات مختلف الفواعل للحصول في الأخير على كفاءة وفعالية نظام إقليمي محكوم، يجب ألا يترك المجال لفاعل واحد بعينه أو جهة واحدة، تقوم بترتيبات تفضيلية تختزل فعالية وفعالية حوكمة أمنية غرب متوسطة. وهذا من خلال اعتماد قيم ومعايير كمدخلات من أجل قيم ومعايير كمخرجات متعددة المقاسات، لا تتناسب جميع الأطراف الفاعلة في هذا الفضاء. وهذا ما يصفه "كيوهان" (Keohane) بالوقوع في الحواجز الثلاثة للحوكمة العالمية⁽¹⁾: الأول، هو عدم التجانس الثقافي والديني والحضاري على نطاق عالمي. العائق الثاني ذو الصلة هو عدم وجود إجماع على المعتقدات والمعايير على المستوى العالمي. العائق الثالث أمام الحوكمة الأمنية العالمية هو عدم وجود نسيج مؤسسي سميك بما يكفي لمواجهة تحدي الحوكمة. بالإضافة للطبيعة المتميزة تكنولوجيا توريد السلع الأمنية في غرب المتوسط، والتي تعمل كمتغير وسيط يفاقم من مشاكل العمل الجماعي.

فحتى مع توفر سياق تواصل إيجابي يعزز من الخصائص الهيكلية وثقافات الأمن القومي بين الدول المتعاونة في غرب المتوسط، يمكن لتكنولوجيا "تسليح الأمن"، [أن تخفف، كما يمكنها أن تعقد] من معضلة العمل الجماعي في المجال الأمني بين الضفتين. بتلك الدلالة التي تزيد من إعاقة مجرد القدرة على ترجمة التهديدات إلى إطار مرجعي مشترك. ما قد يضعف من فرص انبثاق أشكال

(1) Emil J. Kirchner, "Regional and global Security: Changing threats and institutional responses", in *Emil J. Kirchner, James Sperling (eds.), op, cit., p. 13.*

مؤسسية عالية من حوكمة أمنية إقليمية ويحيل التعاون الى نوع من الروتين بعيدا عن النظرة الاستراتيجية في هذا الفضاء القلق. ما يجعل من تقاسم العبء في إدارة الأمن في فضاء غرب المتوسط، يتفاوت عبر سياسات الحوكمة والمناطق وبحسب التكنولوجيا المحددة لتوريد السلعة الأمنية.

أما مواجهة الدول المغاربية لحالات من هشاشة وانعدام الأمن المختلفة، والمتداخلة أيضا، فقد أنتج أجنداث أمنية وطنية بديلة تميل الى التصادم مع مثيلاتها ليس فقط مع الاتحاد الأوروبي. بل والى التصادم أيضا في مكوناتها الجنوبية. ففقد النخب الوطنية المغاربية على مواجهة حالات انعدام الأمن في هذا الفضاء، تتشكل وتسقف انطلاقا من ضروريات ومتطلبات، وكذا من "محضورات ثقافة الأمن القومي". فالاختلافات الدقيقة في بنية الدولة وثقافة الأمن القومي بين دول هذا الفضاء ككل، هي التي قد تخلق سياقاً (غير) مناسب للتعاون الأمني متعدد الأطراف. كما أن العمل الجماعي على توفير الحوكمة الأمنية بمستوياتها الإقليمية والعالمية قد يتعقد مع أحد أهم المتغيرات الذي غالباً ما يتم تجاهله، وهو "التقنيات المختلفة لتوريد الأمن كسلعة".

تحاول هذه الجزئية البحثية فهم بعض المعالم التي تتشكل من خلالها الهندسة الأمنية المغاربية. أين يمكن الاستعانة في هذا الصدد، بالمجالية الأمنية التي تراوح بين التثبث بنموذج الدولة الوستفالي كإرث كولونيالي مازال يقاوم أحزمة النقل النيولبيرالية. وبين نموذج آخر أثبت افلاس النموذج الوستفالي في بعض مناطق الفضاء المغاربي، فاسحا بذلك المجال لنموذج قروسطي-جديد (يكرس معه مفهوم الدولة المحدودة، أين يتم الطعن في سيادة الدولة من خلال اختراق (فوق دولاتي) وتجزئة (ما دون الدولة)، تتجه الى إعادة بعض الدول المغاربية الى عصور ما قبل دولة-الحدثة (ليبيا).

الفرع الأول: تصدير النموذج الوستفالي للمنطقة المغاربية: تكييف التكنولوجيا الويبيرية في

عملية احتكار العنف

تميل الغلبة في المكون الجنوبي لفضاء غرب المتوسط الى انتهاج مقاربة واقعية، لا تزال توجه أنماط التفكير والممارسات السياسية، كما يتضح ذلك من زيادة الإنفاق العسكري في هذه المنطقة. هندسة يمكن تفسيرها بوجود، مسارات انهاء إحتلال مثيرة للجدل (التواجد المغربي في الصحراء الغربية)، النزاعات الإقليمية (سبتة ومليلية)، من خلال التنافس الإقليمي (بين الجزائر والمغرب). وكذا الحلقة

المفرغة وحالة اللايقين التي دفعت الدول إلى تبني ثقافات أمنية قائمة على التحالفات مع القوى الأجنبية* (1)

حيث تستمر الأساليب السائدة لبناء الدولة والحوكمة الأمنية في اتباع البردايم "الويبري" (Weberian paradigms)، التي تميز الدولة من خلال احتكارها للعنف المشروع، وتأكيدا على السلطة العامة الفعالة ومعاييرها ومؤسساتها العقلانية-القانونية. ** أين تظل أهداف السياسة دون تغيير إلى حد كبير: أي إعادة بنائها في قالب "ويبري"، كدول ذات سلطة تمتلك القدرة والسلطة على توفير الأمن، التنمية ومختلف السلع العامة لمواطنيها. (2) أو كما يصورها "ستيفن كراسنر" (Stephen Krasner) و"توماس ريس" (Thomas Risse) على أنها البعد المحلي الفعال للسيادة، وبالتالي يشيرون إلى تنظيم السلطة العامة داخل الدولة ومستوى سيطرتها الفعالة. هيكل السلطة الذي يمتلك احتكار القوة والقدرة على تنفيذ القرارات. (3) بتلك الدلالة التي يصبح معها الأمن مرادفا إلى الجانب الدفاعي للدولة في الحفاظ على وجودها ضد الهجوم المباشر. ذو صلة وثيقة بالمفهوم الإقليمي للدولة، والحفاظ عليه كمؤسسة

* يتمتع المغرب وتونس (منذ ماي 2015) بمركز "الحليف الرئيسي للولايات المتحدة من خارج الناتو" (Major non-NATO Ally)، مع كل ما يعنيه ذلك من دعم لهذه الدول من حيث التسليح، ودعم وتدريب.

(1) Abdenour Benantar, " QUELLE ARCHITECTURE DE SÉCURITÉ POUR LA MÉDITERRANÉE? ", **Critique internationale**, Vol. 4, n° 69(2015) : pp. 146-147.

** مع ذلك، لا يمكن تحميل "ماكس ويبر" المسؤولية عن التوصيفات النمطية لـ "الدولة الويبرية" في أدبيات بناء الدولة وانتقاداتها. تقدم مقالاته الأساسية عن "البيروقراطية" و "السياسة كمهنة" تفسيرات أكثر دقة للدولة والسلطة السياسية والتنظيم القانوني العقلاني أكثر مما يجده المرء في التحليل المعاصر.

(2) Niagale Bagayoko, Eboe Hutchful & Robin Luckham, " Hybrid security governance in Africa: rethinking the foundations of security, justice and legitimate public authority", **Conflict, Security & Development**, Vol. 16, n°1(2016) : p. 2.

(3) Abel Polese & Ruth Hanau Santini, " Limited Statehood and its Security Implications on the Fragmentation Political Order in the Middle East and North Africa", **Small Wars & Insurgencies**, Vol. 29, n° 3 (2018) : p. 379.

سياسية ذات سيادة وذات سلطة من الإطاحة، حتى مع عدم تغيير حدودها. أين يتم تغطية البعد الداخلي للأمن في إطار القدرات والشرعية⁽¹⁾.

وهي صفات تتميز بها "الدولة الحامية" * (The Garrison state). ففي ظل حضور الأزمة والتهديد والاستعداد الدائم للحرب، تسيطر الدولة على كل سمات الحياة في المجتمع. حيث تصبح "الدولة الحامية" كنتيجة للعيش تحت طائلة التهديد الدائم، وهذا ما يجعل من يسميهم "هارولد لاسويل" (HAROLD D. LASSWELL) اختصاصيو العنف-الجنود-والشرطة، الاستخبارات ومساعدتهم من المدنيين-المجموعة الأقوى في المجتمع.⁽²⁾

وبدون التقليل من أهمية القضايا "الوجودية" الأخرى المحتملة، فقد كانت فكرة "الأمن" تاريخياً متشابهة بشكل لا ينفصم مع النضال من أجل السيطرة على مؤسسات وأدوات العنف المنظم، والتي بدورها كانت أساسية لظهور وتشكل الدولة الحديثة، وتصورها للمؤسسات السياسية التمثيلية والمجتمع المدني والعلاقات المدنية العسكرية. وهذا انطلاقاً من مبدأ أن الإخلاء الناجح نسبياً للعنف من المجال

(1) William Zartman, "State-Building and the Military in Arab Africa", in Bahgat Korany, Paul Noble, Rex Brynen, **The Many Faces of National Security in the Arab World**, (Palgrave Macmillan, 1993), pp. 241-242.

* حالة الدولة الحامية ك 'بناء تطوري' تم تقديمها لأول مرة في عامي 1937 و 1941 من قبل المفكر السياسي 'هارولد لاسويل' (HAROLD D. LASSWELL). وبالنظر إليها، فإن "المتخصص في العنف" (الجندي) هو من على رأس القيادة، كما أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة تخضع بشكل منهجي للقوات المقاتلة. لقد أصبحت "دكتاتورية وحكومية ومركزية ومتكاملة" على نحو متزايد، حيث أن الأولويات العسكرية تستبق حصة أكبر من موارد الأمة ويتم منح القيم العسكرية مستويات أعلى وأعلى من المكانة الاجتماعية. الضباط العسكريون كخبة حاكمة يحققون الخبرة في إدارة الشؤون المدنية. تخضع الحريات المدنية لمتطلبات الأمن القومي. يعتقد "لاسويل" أن الدول اليابانية والفاشية، ألمانيا وإيطاليا، كانت تعرض العديد من خصائص الدولة الحامية كما تصورها، وأن الولايات المتحدة كانت في مرحلة من تاريخها في خطر من التطور إلى دولة حامية عسكرية. كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أثبتت أن هذا التطور أو التحول يبقى وارد إذا ما اجتمعت الظروف السياقية المناسبة لذلك. أنظر في هذا الصدد إلى:

- Harrold Lasswell, "The Garrison State versus The Civilian State", **China Quarterly**, Vol. 2 (Full. 1937)
- Aaron L. Friedberg, **In the Shadow of the Garrison State :America's Anti-Statism and Its Cold War Grand Strategy**, (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

(2) سيد احمد قوجيلي، "الأمن كابتزاز: جذور الدولة الحامية في العالم العربي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 150، (شتاء 2015): ص، 9.

العام هو من نواح كثيرة شرط مسبق لممارسة السياسة. أما ما يعنيه هذا بالنسبة للأمن في "الدول النامية" اليوم هو أن السمة الأكثر أهمية لإدخال دول ما بعد الاستعمار في النظام الويستفالي كانت "الثورة العسكرية"* التي مر بها معظمهم: التحول الدرامي الذي تم فيه نقل الأفكار والمؤسسات وأدوات العنف المنظم الحديثة من الشمال إلى الجنوب.⁽¹⁾

حيث يتجاوز هذا الانتشار للتقنيات العسكرية الحديثة وتقنيات التنظيم إلى دول ما بعد الاستعمار مسألة تحديث القوات المسلحة أو نقل الأسلحة، ليشمل تطوير العقائد العسكرية (الجيش الجماعية مقابل النخبة، المراقبة المركزية مقابل اللامركزية، الدفاعية مقابل القوة الهجومية)؛ إنشاء مؤسسات وممارسات دولة وممارسات مجتمعية إضافية مساعدة (أشكال العلاقات العسكرية-المدنية، وأنماط ومعايير التجنيد والتعليم العسكري، والمطالبات بالموارد الاقتصادية والاجتماعية)؛ الاختيارات بين المفاهيم الشاملة المختلفة للأمن (من أو فيما يتمثل التهديد، و أفضل طريقة لمواجهة) التي تقبلها (أو تفرضها) المجتمعات والدول كمبرر لبناء مؤسسات عسكرية حديثة.⁽²⁾

* أدت هذه "الثورة العسكرية"، في العديد من الحالات إلى أن تكون مؤسسات العنف المنظم هي المؤسسات "الحديثة" الوحيدة في الدول الناشئة حديثاً. حيث لم هذه المؤسسات كما كان يأمل منظرو التحديث المبكر، دوراً إيجابياً كقوة تكاملية في المجتمعات المجزأة أو كوسيلة لنشر الأفكار الحديثة للتنمية. وبدلاً من ذلك، مثلت خزاناً هائلاً من السلطة السياسية التي تم الاستيلاء عليها غالباً من قبل مجموعات معينة، استخدمت لفرض نظام معين (غالباً عنيف) على الحياة المدنية والسياسية. فزرع وسائل غير مسبوق للعنف المؤسسي والمراقبة في الساحات السياسية التي كانت خالية من الضوابط والموازن التعويضية التي تطورت في ظهور الدولة الحديثة في أوروبا أنتجت أيضاً بعض أسوأ أشكال الرقابة الضبطية للدولة في القرن العشرين. يشير "أنطوني جيدينز"، بأن القلة من المفكرين الذين حاولوا "تحليل القوة السياسية الموحدة الناتجة عن دمج تقنيات المراقبة المتطورة وتكنولوجيا الحرب الصناعية، ودور هذه التقنيات والتكنولوجيات في إنشاء طرق جديدة للمراقبة والسيطرة الاجتماعية والقمع". أنظر في هذا الصدد إلى:

- Anthony Giddens, **The Nation-state and Violence** (Cambridge, 1981).
- David Ralston, **Importing the European Army: The Introduction of European Military Techniques and Institutions into the Extra-European World, 1600-1914** (Chicago, 1990).

(1) Keith Krause, "Theorizing security, state formation and the Third World in the post-Cold War world", **Review of International Studies**, n°24(1998) : p. 135.

(2) *Ibid.*, p. 136.

فبالنسبة لمفكرين من أمثال "تيلي" أو "أوتو هنتز" أو "صموئيل فينر"، فإن الضغوط النظامية -المنافسة بين الدول على الأرض والسلطة، والتي تتوج في كثير من الأحيان بالحرب -هي التي توفر القوة الدافعة لصنع الدولة. كما يقول تيلي: "الحرب تصنع الدول". أما الدافع الرئيسي لتوطيد الدول الوطنية في أوروبا هو الاستعداد للحروب والقتال الفعلي معها. غير أن المفكر "محمد أيوب"⁽¹⁾؛ يشير إلى أن وقوع الحرب بين الدول في الدول النامية تبقى منخفضة. وعلى الرغم من أن الصراع داخل الدولة مرتفع نسبياً، إلا أن معايير الحرمة الإقليمية والحفاظ على الدولة (مهما كانت فهي ضعيفة) تخفف في الواقع الخوف من الغزو أو الزوال الذي دفع صانعي الدولة الأوروبيين تاريخياً إلى تعزيز دولهم من خلال المعارك المتكررة. إذن، ما هي القوى المحركة الرئيسية التي تقود عملية تشكيل الدولة في الدول النامية، وهل هي موجهة نحو نفس نقطة النهاية كما في الحالة الأوروبية؟⁽²⁾

يهتم العاكفون بشؤون تشكل الدولة بتلك العلاقة الديناميكية المعقدة بين صناع الدولة وصناع الحرب و"المواطنين" الناشئين، من خلال تتبع المسارات المختلفة التي يمكن للدولة أن تتبعها. حيث يجادل "تيلي" أنه وعلى الرغم من أن صناع الدولة وإن بدأوا باستخراج الموارد اللازمة لصنع الحرب وتقديم وعد الحماية والأمن (ضد التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء) في مقابل احتكار استخدام القوة، إلا أن هذا ومع مرور الوقت تطلب تشكيل تحالفات أوسع داخل المجتمع. كما يقول: " في المساومة أعطت الجماعات المدنية مطالبات قابلة للتنفيذ على الدولة". مطالب تحولت في نهاية المطاف مُنتجة سياسياً، و"أدت إلى تمدين الحكومة والسياسة المحلية"⁽³⁾.

هذا يشير إلى أن التركيز على عمليات صنع الدولة، يجب أن يمثل نقطة الانطلاق لتحليل المسارات التطورية المختلفة التي يمكن أن تكون موجودة في الدول النامية، والتي تأخذ في الاعتبار الضغوط المتغيرة للصراعات الخارجية وتعبئة الموارد الداخلية (الريع مقابل الدول الضريبية)، أو التي

(1) أنظر في هذا الصدد الى:

- Mohammed Ayoob, " **The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International**", (Lynne Rienner, 1996).

(2) *Ibid.*, p. 131.

(3) أنظر في هذا الصدد الى:

- Reinhard Bendix, **Nation-building and Citizenship** (London, 1964).

تحلل العلاقات بين صانعي الدولة والتشكيلات الاجتماعية القائمة أو الناشئة (المؤسسات السياسية التقليدية، البرجوازية، والمؤسسات الأخرى في المجتمع المدني التي يمكن أن تعمل كمواقع مقاومة لسلطة الدولة).⁽¹⁾

فالدول النامية وإن كان محكوم عليها بالمشاركة في صنع الدولة، إلا أن المواقف المحيطة التي تحدث في ظلها هذه المشاركة تختلف تمامًا عن تلك الموجودة في أوروبا. بحيث تجعل أي محاولة لافتراض صنع الدولة كعملية خطية يمكن ضغطها أو تمديدها، أو موازاتها تاريخيا، هي من قبيل المسارات الخاطئة التي قد يؤدي إلى توقعات مختلفة جذريًا أمام الظروف التاريخية التي تواجهها العديد من هذه الدول.⁽²⁾

فمن المفترض أن "نظام وستغاليا"^{*} الذي تم تصديره إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ظل الإمبريالية الغربية ["كدول" من الأعلى - مجرد "قواقع" إقليمية (territorial shells) تتناسب مصالحهم الجيوسياسية] تم تبنيه في عجلة من قبل بناء الدولة، وهذا من خلال السعي إلى ملء هذه القواقع بالمحتوى - المؤسسات الويبرية والهويات الوطنية [حيث لم يكن من المحتم بأي حال من الأحوال أن تخرج "ويستغاليا" فعليًا خارج بلدان المنشأ] وذلك لأنه كان يُنظر إلى الدول القومية على أنها النموذج الأكثر فاعلية للحكم: فكلما زاد تناقض الدولة والأمة، زاد عجز الشرعية وازدياد قابلية الانفصال والتفكك؛ في حين أنه كلما زاد التطابق، كلما استطاعت الدول الأفضل أن تحشد سكانها على الصعيد الوطني للتنافس في صراع القوى الدولي.⁽³⁾

(1) Keith Krause, op, cit., pp. 131-132.

(2) Raymond Hinnebusch , " From Westphalian Failure to Heterarchic Governance in MENA: The Case of Syria" , **Small Wars & Insurgencies**, Vol. 29, n°3 (2018) : pp. 392-393.

^{*} تم تصدير النموذج الوستغالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتصل إلى ذروتها في الثمانينيات، لتتراجع بعد ذلك وتصل إلى أدنى مستوى لها بعد الانتفاضات العربية (2010) عندما امتد فشل هذا النموذج في العديد من الدول عبر المنطقة العربية. وكانت الانطلاقة مع "التحديث الدفاعي العثماني" وهذا في تشكيل أتاتورك لدولة قومية تركية خارج الأنقاض العثمانية. أما المنطقة العربية بما في ذلك المنطقة المغاربية فقد ورثت دولًا في المجالات العثمانية السابقة، حيث واجهت العقبة الأكبر والمتمثلة في الحدود التعسفية التي فرضها الغرب عبر مجتمعات مجزأة الهوية، ولكنهم، سعو إلى تكوين الأمة من فوق مصحوبة بمركزية الدولة الويبرية للسلطة.

(3) *Ibid.*, p. 392.

فبمجرد أن سعى بناء الدولة الأصليون بعد إنهاء الاستعمار إلى فرض السيادة الفعالة، قاموا بتكييف التكنولوجيا السياسية الويبرية المستوردة مع الثقافة السياسية الأصلية. فالسلطة "القانونية العقلانية" الحديثة ما هي الا نقطة النهاية لتطور طويل وفي فترات ما قبل الحداثة من أشكال "تراكم السلطة البدائية"، أين هيمنت أشكال أخرى من السلطة، وهي الأنواع الكاريزمية والتراثية المثالية المستوحاة من قراءة "ويبر" "لابن خلدون". عملية تصدير النموذج الويبري-العقلاني القانوني إلى المناطق التي لا تزال تعمل في هذا الشكل من تراكم السلطة، ومن ممارسات تكنولوجيا أثبتت خلدونيتها في المنطقة تاريخياً، تم إعادة دمجها مع الممارسات البيروقراطية "المستوردة" جزئياً من خلال تطوير الجانب المؤسسي العقلاني للنظام.⁽¹⁾ مما أدى انتاج سيادات هجينة (Hybrid sovereignty) أو بالأحرى مسارات لا خطية وليدة الصراع المستمر بين الاختراق الغربي والمقاومة /التعاون من قبل الدول (الأعلى) والحركات الحاصلة على مستوى المحيط.

فالذي يحدث في الدول النامية يجب أن يطلق عليه لعبة ما بعد الاستعمار، والتي تختلف اختلافاً كبيراً عن لعبة وستغاليا على حد تعبير (Sorensen)؛ أين يتغير معنى السيادة وفقاً للظروف المحيطة وطبيعة موقعها. فالأبستمولوجيات، التقاليد،... الخ، تقودنا إلى حقيقة أن الدول العربية تتعامل مع السيادة الغربية المقذوفة من قبل الاستعمار وفقاً لرموزها. وهو ما يفسر الحقيقة على أنها نتاج نظام مجتمعي. أين يجادل "فوكو" في هذا الصدد، بأن حقيقة كل مجتمع يتم إنتاجها في "... علاقة دائرية مع أنظمة السلطة".⁽²⁾

ما يمكن استشفاه هو أن المفاهيم المتعلقة بالسيادة، لا تتلاقى فقط مع الطروحات العامة حول الخطابات الأمنية: فهم السيادة هو محور هذه الخطابات، حيث تعتمد قضايا من قبيل من يشكل في النهاية الموضوع المرجع للأمن ووكيل التهديد على التأويلات المتعلقة بالسيادة وقيمتها مقارنة بمعايير دولية أخرى. علاوة على ذلك، فإن ضرورة التعامل مع الفاعلين الأساسيين في السياسة العالمية (الدول) حملت معها الطريقة التي حددت بها أو شرعنت وجودها، وهذا من خلال كل من السيادة والأمن. وهو ما يؤيد فكرة أن الطريقة التي يستحضر بها الفاعلون فهمهم للسيادة أمراً بالغ الأهمية وهذا لموضعة أو

(1) Raymond Hinnebusch , op, cit., p. 394.

(2) Gokhan Bacik, " **Hybrid Sovereignty in the Arab Middle East THE CASES OF KUWAIT, JORDAN, AND IRAQ**", (PALGRAVE MACMILLAN, 2008), p. 32.

تحديد موقع الخطاب الأمني قيد التنفيذ: من خلال فهم الأهمية النسبية المرتبطة بالسيادة؛ المفهوم الخاص للسيادة المستخدمة؛ والتوقعات حول ما إذا كانت قاعدة السيادة "ستتغلب" على القواعد المتنافسة، يمكننا من التحرك نحو صناعة الخطاب الأمني. (1)

الفرع الثاني: فوضى المشهد الأمني جنوب غرب المتوسط: اضطراب بارامترات النموذج

الوستفالي والتوجه نحو تكريس مظاهر الدولة المحدودة

انطلاقاً من فكرة أن البعد المحلي للسيادة، يأخذ عدداً من الأشكال ضمن سلسلة متصلة تتخلها درجات مختلفة من قدرات الدولة. في أحد أطراف السلسلة المتصلة، تكمن الدولة المقتردة (**Consolidated statehood**)، والتي تشير إلى مؤسسات هيكل السلطة الذي يمتلك احتكار القوة والقدرة على تنفيذ القرارات. على العكس تكمن الدولة "المحدودة" (**Limited statehood**)^{*}، والتي يمكن أن تتجلى في نطاق واسع من درجات الكثافة والطرائق. ففي "مناطق الدولة المحدودة" (**areas of Limited statehood**)، تظهر محدودية القدرة^{**} على تنفيذ القرارات المركزية وإنفاذها، كما لا يوجد احتكار لاستخدام القوة. (2)

أحد الجوانب الأكثر إثارة للاهتمام التي يجب التحقيق فيها هو المكان الذي تنتقل إليه السيادة، والذي تمارس فيه الجهات الفاعلة الفرعية أو العابرة للحدود وظائف تتعلق عادة بالسيادة كتمارس العنف والتهديد به. حيث تتجلى هذه السيادة المحدودة بشكل ملحوظ في العلاقات السيادية المختلطة، سواء

(1) Matt McDonald, "Security, sovereignty and identity", (Refereed paper presented to the Jubilee conference of the Australasian Political Studies Association Australian National University, Canberra, October 2002), p. 5.

* بالنظر إلى فهمها الوظيفي ولكن المنقح لأنواع مختلفة من الدولة، فإن الدولة المحدودة تمثل فئة تحليلية يمكن أن تكون مفيدة بالرغم من عدم استغلالها بالشكل الكافي. حيث تستوعب مقاربات من قبيل الحوكمة الهجينة، النظام السياسي الهجين، الفضائات الهيبتراركية وغير الخاضعة لحكم، وبمقدورها خلق مساحة تحليلية مثمرة وليدة تقاطع الفهوم الأنفة الذكر، مثيرة معها الطروحات التشكيكية والمتسائلة حول السيادة لما بعد وستفاليا.

** يمكن أن يحدث تقييد الدولة على المستوى القطاعي (فقط في بعض مجالات السياسة)؛ مستوى إقليمي (فقط في بعض أجزاء الإقليم)؛ مستوى زمني (لفترة زمنية معينة فقط)؛ والمستوى الاجتماعي (فقط فيما يتعلق بفئات معينة من السكان).

(2) Abel Polese & Ruth Hanau Santini, *op. cit.*, p. 379.

كانت بين الدولة والقوى الأجنبية، المتدخله بدرجات متفاوتة في الشؤون الداخلية، او داخليا عندما تحتشد الجهات المتنافسة لتطعن أو تعترض على شرعية السلطة المركزية. فطبيعة منطقة الدولة المحدودة، الإقليمية، والوظيفية، والزمانية، والمجتمعية، تؤثر على ديناميكيات السلطة بين الجهات الفاعلة ورهانات الشرعية. أين يتم استخدام هذا لتحديد كيف تسهم طبيعة الفاعل المهيمن في تشكل سمات خاصة للدولة المحدودة أو ذات سيادة مختلطة وكذا انعكاساتها فيما يخص الأنظمة السياسية والأمنية. فبالنظر إلى مجموعة واسعة من الأدلة، المقدمة من ليبيا إلى مالي، فإن القضايا المعروضة هنا تدفع إلى التفكير من ثلاث زوايا رئيسية، لا يستبعد بعضها بعضاً بالضرورة. يتم استخدامها لبناء عدسة تحليلية تساعد على تنظير ما يحدث عندما تفقد الدولة السيطرة على أجزاء من أراضيها على مجالات السياسة الرئيسية، أو عندما تتنافس على النفوذ مع قوى خارجية أو دون وطنية أخرى، مما يؤدي إلى إنشاء بنى أمنية معقدة جديدة وأشكال مختلفة من الأنظمة السياسية المختلطة.⁽¹⁾

يكنم التعقيد الحاصل على المشهد الليبي كمشروع اسقاط في التشرذم الشديد للجهات المحلية ذات الصلة، حيث تميزت ليبيا دائماً بإحساس ضعيف بالمواطنة، عوضته الروابط القبلية أو العائلية أو الجهوية أو الإثنية أو الأشكال المختلفة وليدة الطابع المحلي، كنتاج " انحلال " النظام السياسي. أين تم تنفيذ المبادرات المحلية (المدنية / المدنية) تحت تهديد الجهات المسلحة المحلية، وجعلها بعد 2011 تقع في حالات "مناطق الدولة المحدودة" [السلطة المركزية ليس بمقدورها انتاج قرارات وطنية بدون هذه الجماعات. كما لم تكن أي من الجماعات المسلحة قادرة على التغلب على الآخر عسكرياً].⁽²⁾

يستكشف "أندريا كاربوني" (Andrea Carboni) و "جيمس مودي" (James Moody) نشاط الجماعات المسلحة غير الحكومية خلال الصراع الأهلي الليبي، ويسلطان الضوء على الحوافز المحددة التي تقدمها بيئات الصراع المحلية المختلفة في شرق وغرب وجنوب ليبيا مثلاً، وتشكيل عملية انقسام الجماعات المسلحة وأنماط العنف. حيث يذهب كل منهما إلى حد القول بأن الادعاءات بالسلطة ومفاهيم الدولة تمتد إلى ما هو أبعد من الدولة، حيث يتم التفاوض على علاقات الحكم بين الدولة والجهات

⁽¹⁾ *Ibid.*, pp. 381-384.

⁽²⁾ Philippe Droz-Vincent, "Competitive Statehood in Libya: Governing Differently a Specific Setting or Deconstructing its Weak Sovereign State with a Fateful Drift Toward Chaos?", *Small Wars & Insurgencies*, Vol. 29, n°3 (2018) : p. 442.

الفاعلة غير الحكومية. من هذه الزاوية، يصبح نمط الصراع، (في) الاستقرار والنظام السياسي السائد مشروطة بطبيعة الفاعل المهيمن، واستراتيجياته، وأنماط العنف داخل مناطق نفوذه. وهو ما يؤكد "فيليب دروز فينسينت" (Philippe Droz Vincent) عبر الديناميكيات اللامركزية والجهات الفاعلة غير الحكومية من خلال دراسته لعمليات إعادة الإعمار في فترة ما بعد القذافي في ليبيا. فبدلاً من إعادة بناء السلطات المركزية، وتعزيز الحوكمة المركزية، شملت العملية العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية، المدعومة من قبل جهات خارجية، مما أدى إلى تفتت السلطة السياسية عبر الخطوط العابرة للحدود الوطنية. مما أثار تساؤلات حول جودة هذا النمط من الحوكمة، سواء من الناحية النظرية أو الممارسة. حيث يجادل كل من "هاناو سانتيني" (Hanau Santini) و"سيمون ثولينز" (Simone Tholens) بأن حزم المساعدات الأمنية الدولية المفترضة، من خلال الاستهداف الانتقائي لعدد محدود من الجهات الفاعلة، تؤثر بحكم الواقع على الديناميكيات الداخلية وتعزز موقف بعض النخب السياسية تجاه الآخرين، مما يساعد العمليات المركزية وتمييع المحتوى المعياري للإصلاح باسم الفعالية.⁽¹⁾

فبينما تستريح القوى الاحتكارية أثناء البحث عن فرصة للتخلص من التهديدات والمنافسين المحتملين، فإن الجهات الفاعلة الصغيرة تنتظر فرصة الاستيلاء على السلطة. وحيثما لا يحدث ذلك نتيجة للديناميات والإجراءات الداخلية، يمكن تعزيزه من قبل جهات خارجية. لعبة المنافسة بين الدولة والدولة المستقبلية، كلاهما يعتمد على تدخلات القوى الإقليمية، أين يشرحه "ريموند هينبوش" (Raymond Hinnebusch) من خلال فحص إشكالية تصدير النظام الويستفالي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فبالنظر إلى الطريقة التي أفسح بها النظام الويستفالي الطريق إلى منطقة غير متجانسة وهيتيراركية من الدولة المحدودة التي يتم فيها التنازع على سيادة الدولة من خلال الاختراق الدولي (فوق الدولة) والتجزؤ أو التفتت ما دون الدولة.⁽²⁾

هذا التفتت الذي يبدأ من الممارسات الفردية غير الرسمية وينتهي بالتمرد والحرب والصراع المسلح. حيث تفشل السلطة المركزية في تنفيذ قراراتها، ويمكن الجهات الفاعلة الأخرى من تقديم الخدمات

(1) Abel Polese & Ruth Hanau Santini, *op. cit.*, pp.384- 385.

(2) *Ibid.*, p. 385.

والسلع واكتساب الشرعية ويُنظر إليها على أنها جهات فاعلة سياسية وأمنية بحد ذاتها. ما يمكن من تشكل عدة تكوينات للحوكمة الأمنية.

المبحث الثالث: ضبط آثار الجوار الجغرافي وحوكمة التهديدات بالدفع نحو الخارج.

إن تقصي تلك المحددات المعرفية التي قد تساعد في انبثاق أطر حوكمة أمنية غرب متوسطة متقدمة، تنقل من خلالها تكاليف العلاقات الدولية بشكل كبير. يصبح ضروريا في تلك اللحظة، التي يحدد فيها الأمن كأهم سلعة ينبغي توفيرها. تجعل من فضاء غرب المتوسط، أمام رهان تفضيلات مأسسة حوكمة أمنية إقليمية متعددة الأطراف، معنية بتهديدات تتجاوز قدرة الفاعل الواحد. حوكمة تسعى الى المزوجة بين الرسمي وغير الرسمي، وهذا في ظل الترتيبات والمبادرات الأمنية الإقليمية التي عرفها فضاء غرب المتوسط.

مقاربة تسعى الى استيعاب المضامين الحركية "للتجمعات الأمنية العالمية" (Global Security Assemblages)، كنموذج لحوكمة أمنية شبكية تغير تصور "الأمن" الى "سلعة منتجة" من قبل شبكات تفاعلية بجانب التموضع الجدلي ضمن إثنائية (الدولة/فواعل ما دون الدولة)، بذلك المعنى الذي يفيد في إعادة صياغة العلاقة ضمن بنى شبكية وبنى عبر وطنية تتضمن مجموعة من فواعل الأمن المختلفة وكذا معايير تتفاعل وتتعاون من أجل انتاج أشكال، ممارسات ومؤسسات يكون بمقدورها مأسسة تواصلات عبر وطنية، ربما تحقق الاجماع حول المعايير بقدر من الثقة والتوافق في هذا الفضاء القلق.

المطلب الأول: الجماعة الأمنية: آلية جادة في تفعيل ميكانيزمات حوكمة أمنية إقليمية في

غرب المتوسط

إن عملية توسيع نطاق المكتسبات لتشمل البلدان الثالثة، في حالات كمكافحة الإرهاب، وسياسة العدالة والشؤون الداخلية، والطاقة والبيئة... الخ. وعلى الرغم من تطبيقها بالفعل في حالة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فإن التحدي الأكبر يكمن الآن في تحليل هذه الظاهرة على نطاق آخر، وتوسيع النماذج والسياسات الأوروبية لتشمل البلدان المجاورة التي ليس لديها احتمال أن تصبح يوماً ما عضواً في الاتحاد الأوروبي.

فبالنسبة لجماعة أمنية تعددية كالاتحاد الأوروبي، فإن بؤر التوتر (تهديدات أمنية بمختلف أشكالها تتركز عادة في حدودها الجغرافية). وللوقوف أمام هذه التهديدات والأخطار، جاءت الإجابة الأوروبية عن طريق توسيع جزء من مكتسباتها في إطار الجماعة لدول خارج الجماعة، وهذا في إطار "حوكمة خارجية" (EU external governance) تسعى لضبط أثر الجوار السلبي الناجم من التجاور الجغرافي وذلك عبر آلية "الدفع نحو الخارج". حيث يبحث الاتحاد الأوروبي كهوية ما بعد وستفالية عن تلك السبل التي تمكنه من تشكيل "بيئة قائمة على الاستقرار والأمن" من الأطراف المحيطة به.

الفرع الأول: جماعات الممارسة: مواقع قوية لمأسسة الثقافات الإقليمية المشتركة

جاءت أعمال "دوتش" (Deutsch) الأولى، لتركز بشكل كبير على دور التواصل الاجتماعي والمعاملات عبر الوطنية وهذا في تطوير "شعور أوسع بالجماعة" (sense of community) بين الدول والمجتمعات. أما أعماله الحديثة فقد سلطت الضوء على أحد أهم المفاهيم المفتاحية في فهم عمليات تكوين الهوية الجماعية، وهي الجماعات الأمنية انطلاقاً من الشعور بـ "الشعور بنحن" (we-feeling) والذي يفترض انه يستسبق الممارسات الاجتماعية لضبط النفس بين الدول.⁽¹⁾ ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أعمال "دوتش" اقترحت إيلاء اهتمام وثيق للمؤسسات والممارسات القوية الكافية والواسعة الانتشار بما يكفي لتأكيد التوقعات الموثوقة بالتغيير السلمي لفترة طويلة*.

يشير (Möller) في هذا الصدد، إلى أن مجتمعات الأمن لا تعتمد بالضرورة على القواسم المشتركة (الهوية الجماعية)، بل على توافق القيم والاستجابة المتبادلة. أما كل من "آدلر وبارنت" فيقترحان أن المنظمات الإقليمية تعمل "كمؤسسات لبناء جماعة الأمن" (security community-building)

(1) NIKLAS BREMBERG, " The European Union as Security Community-Building Institution : Venues, Networks and Co-operative Security Practices", **JCMS**. Vol. 53. N° 3(2015) : p. 676.

* يلاحظ روزاموند (Rosamond) أن: "دوتش يركز بشكل أقل على أوروبا مقارنة بمنظري الاندماج الآخرين، وحتى يومنا هذا، فإن فكرة" المجتمعات الأمنية "تتبلور بشكل أفضل كنظرية عامة للتكامل، لأن النقطة المحورية فيها هي التحول في العلاقات الدولية والتبادل بين المجتمعات، بدلاً من تطوير المؤسسات فوق الوطنية وزوال سيادة الدولة".

(institutions)، من حيث أنها توفر "مواقع للتعرف الاجتماعي والتعلم [والتي] تعزز إنشاء" ثقافة "إقليمية حول سمات شائعة الاستخدام".⁽¹⁾ قد تحتوي مثل هذه الثقافات الإقليمية ذات الخصائص المشتركة على عناصر ذات هوية جماعية قوية، دون أن تكون ملزمة.* طرح يتوافق مع ما أكده "نيومان" (Neumann) بأن المنظمات الإقليمية مهمة بذلك بالقدر الذي تحول فيه إلى أماكن أصيلة للتفاعل الاجتماعي (على سبيل المثال، التدريب على إدارة الأزمات المتعددة الأطراف) في مواقع محددة "حيث يحدث شيء ما" (على سبيل المثال، ممارسة الأمن التعاوني).

فإذا كانت الجماعات الأمنية لا تعتمد بالضرورة على الهويات الجماعية القوية من أجل الظهور والتوسع، فمن الصعب عدم الموافقة على اقتراح "بوليو" (Pouliot). حيث يرى أن مسعى فهم البناء الاجتماعي لجماعات الأمن، كخطوة أولى يتطلب "التركيز بشكل أقل" حول كيفية تمثيل الناس لبعضهم البعض [وأكثر من ذلك] حول ما يفعله الممارسون في الواقع عندما يتفاعلون. أما الخطوة التالية فهي أن نسأل عن كيفية ارتباط الممارسة الأمنية التعاونية للاتحاد الأوروبي كمؤسسة بناء جماعة أمنية تجاه غير الأعضاء.⁽²⁾ فيجب النظر بداية إلى الممارسات على أنها "أنماط معرفية، ذات معنى للنشاط المعترف به اجتماعياً والمضمنة في المجتمعات والروتين والتنظيم الذي يقوم بهيكل الخبرة".⁽³⁾ فالممارسة نتيجة لذلك، تعنى بالأداء بقدر وضع معايير للأداء المختص. وبالتالي، هناك نوعية متميزة نابعة من الجماعة ومتأصلة في الممارسات، فليس من المنطقي تحليل الممارسات كما لو كانت نوعاً من النشاط الاجتماعي المنفصل. بدلاً من ذلك، يجب أن يكون موضع التحليل الرئيسي هو "جماعات الممارسة"

(1) Möller, F. "Thinking Peaceful Change: Baltic Security Policies and Security Community Building", (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2007), p. 46.

* يلاحظ (Ikenberry) بأن: "قواعد التشاور والمعاملة بالمثل [. . .] يمكن أن توجد بشكل مستقل جزئياً على الأقل عن المعايير والقيم الموضوعية أو ذات عمق. حتى في بيئة مؤسسية" كثيفة "مثل أوروبا المعاصرة، هناك أدلة تجريبية تشير إلى "الحد الأدنى من التنشئة الاجتماعية، حيث تكون آثاره ثانوية بشكل واضح للديناميكيات على المستوى الوطني. علاوة على ذلك، يشير كل من (Katzenstein و Checkel) إلى أن مجتمع الأمن الأوروبي "يعتمد على مفهوم رفيع نسبياً للهوية الجماعية التي تفتقر إلى القوة العاطفية. لقد صنع الأوروبيون السلام في [. . .] مجتمع من الغرباء"

(2) V.Pouliot, "International Security in Practice : The Politics of NATO-Russia Diplomacy" (Cambridge : Cambridge University Press, 2010), p. 5.

(3) Adler, E. 'The Spread of Security Communities : Communities of Practice, Self-Restraint and NATO's Post-Cold War Transformation'. European Journal of International Relations, Vol. 14, No. 2 (2008) : p.198.

(communities of practice) على أنها "مجموعات من الممارسين الذين يرتبطون ارتباطاً سياقياً وبشكل غير رسمي حول اهتمام مشترك وهو تعلم وتطبيق ممارسة مشتركة".⁽²⁾

من المهم فهم أن نظرية الممارسة لا تؤكد على استيعاب القواعد باعتبارها وسيلة عالمية لتحقيق الالتزام بالمعايير الخاصة بالجماعة. بدلاً من ذلك، فإنه يفترض أن الفهم العملي المشترك يمكن أن يتطور من خلال التفاعل الاجتماعي على الرغم من أن فهم الجهات الفاعلة للذات وللاخرين قد لا يتغير. فمن وجهة نظر الممارسة العملية، ليس المهم في عمليات بناء الجماعات (الأمنية) أنها تخلق هوية مشتركة، ولكن ما إذا كان للفاعلين القدرة على تعلم فعل شيء بطريقة جديدة. علاوة على ذلك، تعتمد القوة الاجتماعية للممارسة على إنشاء طرق للقيام بالأشياء التي تبدو بديهية: "يتم ترتيب الأشياء من خلال الممارسات المتكررة التي يؤديها الوكلاء الذين يتمتعون برأس المال، لأن قيامهم بعمل ما بطريقة معينة يجعل منه ادعاء ضمناً ولكنه قوي بأن "هذه هي الطريقة التي تسير بها الأمور" (this is how things are).⁽³⁾

ومن أجل فهم كيفية عمل الجماعات الأمنية، من الضروري توفر **براكسيوغرافيا*** (praxiographies) تفصيلية لكيفية ممارسة الأمن وعدم اختزال التحليل على التمثيلات الخطابية للتهديدات⁽¹⁾. ففي أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بدأت سياسات الأمن والدفاع التقليدية تتراجع منذ نهاية الحرب الباردة. أين يتم استكمال منطق الدفاع الجماعي كوسيلة للردع العسكري بمفاهيم

⁽¹⁾ *Ibid.*, p. 196.

⁽²⁾ NIKLAS BREMBERG, *op. cit.*, p. 677.

* البراكسيوغرافيا، مفهوم يصف المنهجية الخاصة للبحث القائم على نظرية الممارسة. فهي تركز على دراسة الممارسات كوحدة تحليلية أساسية. ومن ثم فهي مرتبطة بنظرية الممارسة. وتنتقل من المدرك الذي يعتبرها جزءاً متميزة ويجب التفكير فيها معاً. فلا يقتصر الأمر على منهاج محدد ولكن يبدأ من الاعتراف بأن المناهج تحتاج دائماً إلى إعادة صياغة وهذا لخدمة بؤر معينة لنظرية الممارسة.

⁽³⁾ أنظر في هذا الصدد الى أعمال:

- Bueger, C. 'Pathways to Practice : Praxiography and International Politics'. **European Political Science Review**, Vol. 6, No. 3(2014).
- Kratochwil, F. 'Making Sense of "International Practices" '. In Adler, E. and Pouliot, V. (eds) **International Practices** (Cambridge : Cambridge University Pres, 2011).

العمليات العسكرية المشتركة من أجل التعامل مع التهديدات غير العسكرية. حيث يمكن القول أن التغييرات في التخطيط العسكري في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دلالة على التوجه نحو الانخراط في "التعاون العسكري، والتخطيط والتمازج المشترك، وتبادل المعلومات الاستخباراتية"، ومراجعة مذاهب الحروب التقليدية نحو إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع⁽²⁾. يظهر هذا التغيير في الاتحاد الأوروبي، بشكل أوضح في تطوير قدراته العسكرية والمدنية في التعامل مع الأزمات. حيث يشدد العديد من الباحثين المختصين على أهمية التنشئة الاجتماعية للدبلوماسيين والعسكريين في المجالات السياسية عبر الوطنية المتعلقة بالأمن والدفاع. أين يزودنا هذا المركز التحليلي على الممارسة بالأدوات اللازمة للتفكير في كيفية ارتباط هذه العمليات بالاتحاد الأوروبي كمؤسسة لتعزيز بناء جماعة أمنية، كونها تلقي الضوء على مؤشرات التقارب التدريجي لطرق القيام بأمور تتعلق بإدارة الأزمات الدولية بين المدنيين والعسكريين. ففهم الجماعات الأمنية على أنها مكونة في النهاية من جماعات

* تبادل المعلومة الاستخباراتية في إطار الدعم الاستخباراتي موجه بشكل خاص للبعثات المدنية والعسكرية في إطار إدارة الأزمات عبر العالم. علما أن عديد الدراسات الأمنية المختصة تشير الى أن مسألة تبادل المعلومات قدرت ب 90% من المعلومة المتاحة في مقابل 10% من المعلومة السرية. حيث يبقى الغرض من التبادل هو تبييد الغموض الذي يكتسي مشكلة السياسة الأمنية، والتقليل من حالة الأفيين لدى صانع السياسة الأمنية على حد تعبير "جيمس والش" (James Walsh). وفي سياق فعلي من ضعف الثقة، يتقابل كل من فاعل القوة المدنية الأوروبية مع الاتحاد الإفريقي لتصميم وبناء مؤسساتي قريب من الاتحاد الأوروبي. وعلى أساس تفضيلات مأسسة حوكمة أمنية إقليمية متعددة الأطراف معنية بتهديدات تتجاوز قدرة الفاعل الواحد، أنشأ الاتحاد الأوروبي ما يطلق عليه مركز الوضع المشترك (SitCen) المتضمن لخلية استخباراتية مدنية تقوم بتحصيل وتقييم المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب سنة 2004. قابله الاتحاد الإفريقي بإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب (CAERT) الذي سعى الى تنسيق جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها على المستوى الإفريقي. استحدث هذا المركز بدوره ما يطلق عليه بوحدة الدمج والاتصال (FLU) كوحدة تتوافق مع توجهات الطرف الجزائري الذي يستقبل المقرات الرسمية الخاصة بالمركز والوحدة.

وللمزيد من الاطلاع أكثر على طبيعة التعاون الاستخباراتي يمكن مراجعة كل من:

- Björn Fägersten, " European intelligence cooperation", in Isabelle Duyvesteyn, Ben de Jong, Joop van Reijn (eds.), **The Future of Intelligence: Challenges in the 21st century** (New York : Routledge, 2012).
- Mai'a K. Davis Cross, " A European Transgovernmental Intelligence Network and the Role of IntCen ", **Perspectives on European Politics and Society**, Vol. 14, no 3 (2013).

(2) Adler, E. and Greve, P. 'When Security Community Meets Balance of Power : Overlapping Regional Mechanisms of Security Governance'. **Review of International Studies**, Vol. 35, No. 1(2009) : p.72 .

ممارسة، يوفر لنا تفسيرات عن كيفية توسيع جماعات الأمن من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية (socialization). وعلى عكس السرديات "المأطرة"، تتبع التنشئة الاجتماعية والتعلم والإقناع الممارسة: بذلك المعنى الذي يجعلهم يتطورون معا" على حد تعبير كل من "أدler وبوليوت".⁽¹⁾

فالتركيز على الممارسة يوفر لنا طرقاً جديدة للتفكير في الطريقة التي تمكن الفاعلين من تعزيز الأمن خارج حدودهم. فقد يبدو مثلاً أنه من البديهي أن يتبع الاتحاد الأوروبي كجماعة أمنية توسع حدوده الخارجية، إلا أن الفكرة الرئيسية هنا هي أن جماعات الممارسة "لا تتوافق بالضرورة مع الهياكل الموحدة للهيئات التنظيمية المؤسسية فيما يتعلق بالانقسامات والحدود المؤسسية".⁽²⁾

أما الإمكانيات التحويلية لمثل هذه الجماعات فتتعلق بقدرتهم على حمل الهياكل الاجتماعية عبر الحدود الوظيفية والجغرافية. بهذا المعنى، لا يقتصر دور الاتحاد الأوروبي كمؤسسة لبناء جماعة أمن على عملية التوسيع - والآثار الانضباطية للتطلع إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. بل يتحدد بدلاً من ذلك في المدى الذي يدعم به الاتحاد الأوروبي انتشار ممارسات الأمن التعاوني بين دوله الأعضاء، وكذلك بين الأعضاء وغير الأعضاء. حيث قد تتراوح ممارسات الأمن التعاونية هذه، من الدبلوماسية المتعددة الأطراف إلى إدارة الأزمات - أو في الواقع أي ممارسة تعاونية أخرى تشكل الأمن كاعتماد متبادل. الأهم من ذلك، أن ممارسات الأمن التعاوني ليست مجرد "مجموعة من الممارسات العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل إنها تتكون أيضاً من مجموعات من جماعات الممارسة"⁽³⁾. فهم

⁽¹⁾ E, Adler and V, Pouliot, 'International Practices'. **International Theory**, Vol. 3, No. 1(2011) : p. 23.

⁽²⁾ E, Adler, '**Communities of Practice in IR**'. In **Communitarian International Relations : The Epistemic Foundations of International Relations**, (London : Routledg, 2005), p.24 .

⁽¹⁾ Adler, E. and Pouliot ,op, cit., p. 27.

يعزز فكرة "دويتش" بأن "الجماعات الأمنية"* تتعلق بشكل أساسي بكيفية "تعلم العمل معاً" (للقضاء على الحرب كمؤسسة اجتماعية).⁽¹⁾

فعلى الرغم من أن سياسة القوة لن تغيب عن الجماعات الأمنية، وصحيح أن الديناميات الأمنية بين الدول، لن تتلاشى بالضرورة بمجرد "تأمين" السلام لأنها قد تبدأ في الدوران حول أنواع أخرى من التهديد بدلاً من ذلك على حد تعبير "وايفر". إلا أنها تتم دون تهديد وشيك للحرب بين الدول ويتم تنظيم العلاقات بين الدول في دوائر متداخلة ومركزة بدلاً من مراكز القوى المتنافسة والمتوازنة. علاوة على ذلك، مع تزايد توطيد مأسسة الجماعات الأمنية وترسيخها، قد تضطلع القوات المسلحة الوطنية بأدوار جديدة تتجاوز الدفاع الإقليمي. لذلك من المهم أن نأخذ في الاعتبار ما يحدث لسياسات الأمن القومي للدول، حيث أن الدلالات المتأصلة لمفهوم "الدفاع" عن الأراضي يكتمل، أو قد يتم الطعن فيه، بالاعتراف بالتهديدات غير العسكرية. حيث تقدم لنا البحوث المتعلقة بمسار "الأمننة" رؤى مفيدة هنا، لأنها تركز على العمليات الاجتماعية التي يتم فيها تفسير وتغيير الإدراكات التذاتية للتهديدات الوجودية داخل الجماعات السياسية. على سبيل المثال، قد يتم تفسير التهديدات غير العسكرية مثل الهجمات الإرهابية والمخاطر العابرة للحدود على أنها تهديدات لجماعة الأمن، ويمكن اعتبارها من بين التهديدات الرئيسية شريطة تراجع مفهوم الحروب بين الدول. ومع ذلك، فإن التركيز بشكل حصري على التدابير العاجلة والاستثنائية كمؤشر رئيسي لديناميكيات الأمن السارية المفعول ينطوي على خطر فقدان المزيد من الممارسات الأمنية المنخفضة المستوى والقائمة على أساس التدابير الروتينية والتي تعتبر مهمة في

* يشير "فيدبي راسموسن" (Rasmussen Vedby) الى أن "المعايير التي نقيس بها أمننا قد تغيرت". بالمقابل، نحتاج إلى إعادة التفكير في الطريقة التي ندرس بها امبريقيا الجماعات الأمنية، لأن غياب الاستعدادات للنزاع المسلح -كبدل للتوقعات الموثوقة بالتغيير السلمي -قد لا يكون الوسيلة الوحيدة، أو حتى الأفضل، لتحديد عمليات بناء -مجتمع الأمن.

(1) أنظر في هذا الصدد الى أعمال:

- Deutsch, K., Burrell, S., Kann, R., Lee, M., Lichterman, M., Lindgren, R., Loewenheim, F. and Wagenen, R. van. **Political Community and the North Atlantic Area : International Organization in the Light of Historical Experience** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957).

تشكيل تفاهات مابين-تذاتانية لما يشكل تهديدًا آمنًا والأهم من ذلك، كيفية التعامل معها (How to deal with it)⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الحوكمة الخارجية للممارسات الأمنية الأوروبية: التقاط عمليات التقارب التنظيمي والنظامي بين الضفتين

يدرك الاتحاد الأوروبي أن فعالية توطين نظام حوكمة أمنية في فضاء غرب المتوسط، يقتضي مرافقة وتوافق معياري جماعي حتى تعزز شرعيته وتضمن مساهمته على حد تعبير (Ole Elgström). فالدوغماتية المعيارية الأوروبية تصطم لا محالة مع منظومة معقدة من حيث هي شبكات متداخلة ومتباينة معياريا ووظيفيا بشأن إدارة الأمن على عدة مستويات، بذلك المعنى الذي تتزاحم فيه تشكيلات متنوعة من الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية وفقا لمبدأ التجزؤ في السلطة. لتزداد الصعوبة وفجوة التناقض تعمقا عند الانتقال من مستوى إدارة الأمن متعدد المستويات أوروبا الى مستوى إدارة الأمن غرب متوسطيا.

يشير جدول الأعمال البحثي لكل من (Schimmelfennig) و (Wagner) أن "الحوكمة الخارجية للاتحاد الأوروبي" كمقاربة، بمقدورها أن تقدم قيمة مضافة إذا استطاعت توضيح أحد أهم الخطوات: وهي الآثار التحويلية نحو الخارج (كيفية تأثير الإدارة الخارجية للاتحاد الأوروبي على البلدان الثالثة).⁽²⁾ ففي سياق أوروبا الموسعة، تُمكن الحوكمة الخارجية للاتحاد الأوروبي من "معالجة سبل الاعتماد المتبادل وهذا من خلال الإسقاط الخارجي للحلول الممارسة داخليا، وإدراج دول ثالثة في السعي لتحقيق أهداف داخلية للاتحاد الأوروبي."⁽³⁾

من خلال ممارسة "الحوكمة الخارجية"، فإن الاتحاد الأوروبي يتعقب نوعين من الأهداف: الأول من صميم السياسة الداخلية، أما الثاني فيعكس ديناميات السياسة الخارجية. فإذا كان نقل السياسات في مجال التجارة وسياسات العدالة والشؤون الداخلية يساعد على "زيادة الكفاءة وحل مشاكل قدرة السياسات الاتحاد الأوروبي الداخلية"، فإن نقل "القيم والمعايير" كالسياسات في مجال تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، يخدم أهداف السياسة الخارجية وهذا من خلال "تشكيل البيئة أو الوسط" (shaping the

(1) NIKLAS BREMBERG, *op. cit.*, p. 679

(2) Schimmelfennig F., Wagner W., "External governance in the European union", **Journal of European Public Policy**. Vol. 11, n°4(2004) : p. 658.

(3) Lavenex S., "EU external governance in "wider Europe" ", *op. cit.*, p. 695.

(milieu)*. وذلك بإحداث تأثيرات تحويلية فيه. فالدفع بسياسات داخلية (الشؤون الامنية الداخلية مثلا) نحو السياسة الخارجية يزيد من فعالية حل معضلة قدرات السياسات الداخلية للاتحاد الأوروبي. إجراءات تصل إلى حد المطالبة والضغط على الدول المجاورة لتعزيز وتقوية سياسات الرقابة والضبط بشكل استباقي على أراضيها وعند حدودها. وذلك لمنع التهديدات من الوصول إلى داخل القارة الأوروبية (القلعة الواجب حمايتها). فدمج العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع الدول خارج المجموعة، مفاده إعطاء المشاكل طابع المسؤولية المشتركة وبنية السياسة التعاقدية التي كانت حkra على القضايا الداخلية بعكس القضايا الدولية أي الخارجية⁽¹⁾.

والمسعى من ذلك هو نقل واعتماد المكتسبات المتاحة في إطار الجماعة الأوروبية، من خلال الإسقاط الخارجي للسياسات والحلول الداخلية وإشراك الجيران في متابعة الأهداف الداخلية للاتحاد: توسيع الحدود الشرعية للاتحاد الأوروبي مع الجيران في مقابل "الدخول المحدود لحدودها المؤسساتية". ففي إطار عملية الدفع نحو الخارج أصبحت قضايا مثل: مكافحة الإرهاب⁽²⁾، مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية⁽¹⁾، مكافحة الجريمة المنظمة، مراقبة الحدود، توسيع مهام وخبرات وكالات مثل (Europol Eurojust) من أولويات الاتحاد الأوروبي.

* تشكيل الوسط" هو هدف السياسة الخارجية المتمثل في "تغيير النظام الدولي، ويشمل على أشياء مثل تعزيز القانون الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف". وفي السعي لتحقيق مثل هذه الأهداف، تقوم الدول القومية "بتهيئة بيئة ملائمة لمصالحها". **أنظر في هذا الصدد:**

- A. Hyde-Price, " The EU, power and coercion : from "civilian" to "civilising" power ", in **From Civilian to Military Power: the European Union at Crossroads?**, (Oslo, CIDEL Workshop, 2004).

⁽¹⁾ Thierry Balzacq, *op. cit.*, p. 52.

⁽²⁾ أنظر في هذا الصدد:

- Longo F., "The Externalisation of the Fight against Transnational Organised Crime : a New Aspect of the EU's International Actorness", ECPR Joint Sessions, **Workshop on Understanding the EU's international presence.** (Grenoble, 2001).
⁽¹⁾ أنظر في هذا الصدد:
- S. Stetter, "Regulating migration : authority delegation in justice and home affairs ", **Journal of European Public Policy**, vol. 7, n°1 (mars 2000) ;
- S. Lavenex, "The EU enlargement and the challenge of policy transfer : the case of refugee policy ", **Journal of Ethnic and Migration Studies**, vol. 28, n°4 (2002).

فالحوكمة الخارجية كامتداد أجزاء من مكتسباتها إلى ما وراء دائرة الدول الأعضاء باتجاه الجوار المباشر [و] شكل من أشكال الحوكمة تلتقي فيه أهداف السياسة الداخلية والخارجية". على هذا النحو، يمكن تصورهما كآلية محددة أو خاصة لإنشاء نظام يهدف إلى إدارة التداخل بين الممارسات الأمنية المختلفة على حدود مجتمع الأمن الأوروبي.⁽¹⁾

حيث تسعى بشكل أساسي إلى التقاط عمليات التقارب التنظيمي والنظامي (to capture processes of organizational and regulatory convergence) بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة. ومع ذلك، فإنها لا تقتصر فقط على ذلك التقارب في السياسات بمعنى الزيادة في التشابه بين واحدة أو أكثر من خصائص سياسة معينة (مثل أهداف السياسة وأدوات السياسة وإعداد السياسة) عبر مجموعة معينة من الولايات القضائية السياسية (المؤسسات فوق الوطنية، والدول، المناطق والسلطات المحلية) خلال فترة زمنية محددة. بل تسعى أيضاً إلى نشر السياسة من حيث الأسباب المكانية والهيكلية والاجتماعية - الاقتصادية لأنماط تبني معينة.⁽²⁾

يمكن ملاحظة ذلك في الأعمال التي تم القيام بها مؤخراً حول وضع النظريات لمختلف أنماط الإدارة الخارجية للاتحاد الأوروبي والظروف التي تعمل في ظلها. حيث ينظر إلى أن مدى "قدرة الاتحاد الأوروبي على دمج بيئته الخارجية في أنظمة قواعد مشتركة" يختلف في الواقع وفقاً لأنماط الحوكمة (التسلسل الهرمي، أو الشبكة أو السوق) وهذا في مجالات السياسات الخاصة. علاوة على ذلك، فإن فعالية أنماط الحوكمة هذه تعتمد على التماسك المؤسسي للاتحاد الأوروبي، وسلطة الاتحاد الأوروبي تجاه الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، فضلاً عن الهيكل المحلي للدول المجاورة. ترى كل من (Lavenex) و (Schimmelfennig) أن "التوسع الفعلي لقواعد الاتحاد الأوروبي يتبع الخطوط القطاعية بدلاً من صلاحيات المؤسسات الكلية [و] الحوكمة الخارجية تتشكل من خلال أساليب الحوكمة الخاصة بقضية معينة وأنماط السلطة والاعتماد المتبادل (is shaped by issue-specific modes of

⁽¹⁾ E, Adler, P, Greve, "When security community meets balance of power : overlapping regional mechanisms of security governance", **Review of International Studies**, 35(S1), (2009) : pp. 59-84.

⁽²⁾ Niklas Bremberg, "Security, Governance and Community beyond the European Union: Exploring Issue-Level Dynamics in Euro-Mediterranean Civil Protection", **Mediterranean Politics**, vol. 15, n°2 (2010) : p. 171.

(governance and patterns of power and interdependence) مما يسهم في تمايز قوي بين أشكاله وآثاره. (1)

على سبيل المثال، لا تمتلك معظم سياسات سياسة العدالة والشؤون الداخلية (JAI) أساساً قانونياً قوياً كون الاكتساب وكذا "النهج الجماعي لا يعتبر الأسلوب السائد لاتخاذ القرار في هذا المجال السياسي. بدلاً من ذلك، تلعب شبكات التحويل دوراً مهماً (على النقيض من أنماط الحوكمة الهرمية أو القائمة على السوق) عندما يتعلق الأمر توسيع القواعد فيما يتعلق بالأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي إلى الدول المجاورة غير الأعضاء. فهذه الشبكات حتى وإن كانت تقنية وعملياتية في الغالب، فبمقدورها أن تؤدي وظيفة "الأداة" للتنشئة الاجتماعية أو الجتمعة "مع الدول الثالثة وفقاً للمعايير الأوروبية المشتركة" (2). من المثير للاهتمام في هذا السياق ملاحظة أن "آليات التنسيق المتعلقة بالتواصل المؤسسي والتعلم الاجتماعي في إدارة وحوكمة الشبكات تعوض غياب القوة المهيمنة (اللازمة للتوجيه الهرمي) وسوق متكامل (الضروري للتوجيه من خلال المنافسة). (3)

فالاعتراف بشيء ما باعتباره خطراً أو تهديداً لمرجعية أخرى لا يمثل مطلقاً مسألة فنية تماماً بل هو أيضاً مسألة تنظيم واختيار سياسي. بتلك الدلالة التي يجب فيها أن يُنظر إلى المخاطرة، على أنها منتج او سلعة مشتركة للمعرفة حول المستقبل والتوافق على الآفاق المرغوبة [لأن] القيم المشتركة تؤدي إلى مخاوف مشتركة، وبالتالي ضمناً، إلى اتفاق مشترك لأجل عدم الخوف من أشياء أخرى. (4)

ومن المثير للاهتمام، أن آلية التنشئة الاجتماعية (التواصل المؤسسي والتعلم الاجتماعي) المتضمنة في شكل معين من أشكال إدارة الشبكات، تهدف إلى معالجة التهديدات غير العسكرية

(1) Lavenex, S. & Schimmelfennig, F., "EU rules beyond EU borders : theorizing external governance in European politics", **Journal of European Public Policy**, Vol.16, n°6 (2009) : pp. 791–812.

(2) Lavenex, S. & Wichmann, N. " The external governance of EU internal security, **Journal of European Integration**, Vol.31, n°1(2009) : p. 98.

(3) Lavenex, S. & Schimmelfennig, F, *op. cit.*, p. 803.

(4) أنظر في هذا الصدد:

- Douglas, M. & Wildavsky, A. **Risk and Culture: An Essay on the Selection of Technological and Environmental Dangers** (Berkeley, CA: University of California Press, 1983).

والمخاطر العابرة للحدود حول حدود الاتحاد الأوروبي أين يمكن القول أنها تتداخل إلى حد كبير مع المقاربة التعددية للمجمعات الأمنية". هذه المجمعات التي تتشكل من "زمر للممارسين، يتقاسمون نفس الأفكار ومرتبطين بطريقة غير رسمية وسياقية من خلال مصلحة مشتركة في تعلم وتطبيق ممارسة مشتركة. والأهم من ذلك أن مجتمعات الممارسة هذه ليست بالضرورة "متطابقة" مع الهياكل الموحدة للارتباطات والانقسامات والحدود المؤسسية.⁽¹⁾

لا تخلو الحوكمة الخارجية لمسائل العدالة والشؤون الداخلية من التأثير على المدركات والأطر المعرفية. حيث تتيح لنا العلاقة بين ديناميات "الاقصاء والادماج" إمكانية مفهومة تقاليد الثقافة الأمنية الأوروبية. عملية الدفع نحو الخارج لهذه المسائل يكشف لنا رؤيتين متعارضتين للحوكمة الأوروبية. فمن ناحية، تسعى الدبلوماسية الأوروبية منذ فترة طويلة الى تعزيز ثقافة أمنية قائمة على تطوير القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كجزء لا يتجزأ من العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. بتلك الدلالة التي تقدم فيها الحوكمة الخارجية رؤية اندماجية، ترغب في دمج "الأخر" القريب في ديناميات السياسات الجماعية، وهذا بغية اشراكه في فوائد السوق المشتركة وحرية الحركة. فالتجارب المتعاقبة للشراكات والتوسعات الإقليمية أدت تدريجياً إلى ادماج جيران الاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال، الأعضاء السابقون في رابطة التجارة الحرة الأوروبية والاتفاقيات الأوروبية الموقعة مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية). وفي ذات الوقت، فإن ما يسمى بالثقافة "الاقصائية" تميز وزارات الداخلية الأوروبية، وكذلك خبراء مسائل العدالة والشؤون الداخلية. رؤية تصر على توطيد مجال الحرية والأمن والعدالة للمواطنين الأوروبيين، الذي يمر عبر توحيد الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. الأمر الذي يجعلها تتعارض مع الرؤية الدبلوماسية، ما قد يفسر التناقضات التي تميز العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي تجاه جيرانه. وعليه، فإن التوجه المتوسطي للاتحاد الأوروبي يقع بين رغبته في تعزيز وصول جيرانه إلى سياسات

(1) Adler, E. " The spread of security communities: communities of practice, self-restraint, and NATO's post-cold war transformation", **European Journal of International Relations**, Vol.14, n° 2(2008) : p. 196.

وبرامج معينة، وفي ذات الوقت إصراره على جيرانه بالمشاركة في تعزيز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وتضمينها من خلال إدراج مسألة إدارة التهديدات.⁽¹⁾

جهود دبلوماسية على مستوى السياسة الخارجية في مقابل خطاب للأمننة على المستوى الداخلي. خطابان متنافسان موحدان في نفس الإطار السياسي: سياسة الجوار الأوروبية. إطلاق هذه السياسية، يعكس "عملية الدفع نحو الخارج" لهذه السياسة باتجاه السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. كونها تسارع من عملية مأسسة المسائل المتعلقة بسياسة العدالة والشؤون الداخلية" على المستوى المتوسطي: البوليسي والقضائي مع الدول المتوسطية، الذي يندرج في إطار السياسة الأوروبية للجوار والتي من خلالها يبحث الاتحاد لأوروبي على تشجيع التعاون الأفقي لغرض تفويض مهمة "إدارة التهديدات" لدول الجوار. فتحويل "إدارة التهديدات" لدول جنوب غرب المتوسط يهدف إلى معالجة/إبطال مفعول التهديدات عن بعد، بعيدا عن الإقليم الأوروبي. بناء على الاستراتيجية الأوروبية للأمن: "أمام التهديدات الجديدة، فإن الخارج هو من يجب أن يكون في الخط الأمامي للدفاع".

يكن مبدأ التمايز في قلب سياسة الجوار الأوروبية من خلال مرافقة إصلاحات دول الجوار و "مكافأتهما" على أساس كل حالة على حدة، وهذا اعتمادًا على التقدم المحرز. ينطبق هذا المبدأ على تنفيذ المسائل المتعلقة بالعدالة والشؤون الداخلية (JAI)، مع المغرب والجزائر أين تم تخصيص أموال لها "لبرامج تدعم تطبيق اتفاقيات الشراكة".⁽²⁾

برامج تتمثل في: "إجراءات المواءمة مع الجيران الأكثر استعدادًا في المجالات ذات الأولوية: مراقبة الحدود وإدارة تدفقات المهاجرين، ومكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية وغسيل الأموال، والإصلاحات القضائية والقانونية المتعلقة بالجوانب الأساسية للعدالة (الوصول إلى العدالة المستقلة والنزاهة)، ولا سيما آثارها على التعاون القضائي في المسائل الجنائية والمدنية، بما في ذلك مجال قانون الأسرة؛ القانون التجاري والتعاون القضائي الجنائي".⁽³⁾

(1) Sarah Wolff, « La dimension méditerranéenne de la politique Justice et Affaires intérieures », Cultures & Conflits [En ligne], 66 | été 2007, mis en ligne le 04 janvier 2010, consulté le 19 avril 2019. URL : <http://journals.openedition.org/conflits/258>

(2) European Commission, MEDA, Regional Indicative Programme 2005-2006, 2005, disponible sur : <http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euromed/rsp/nip0506.htm>

(1) *Ibid.*,

لتحقيق هذه الأهداف، يستخدم الاتحاد الأوروبي أدوات محددة مثل "مشاريع التوأمة" ذات البعد الإقليمي، ولكن أيضًا بين المحاكم العليا في كلا الجانبين، وإنشاء "مذكرات تفاهم" (memorandum of understanding) بين المكاتب المتخصصة من عدة بلدان لتنظيم تبادل المعلومات حول غسل الأموال، وأخيرا "تبادل الممارسات الجيدة" بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية. الهدف النهائي لهذه البرامج هو إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون في مجال الشرطة والعدالة في المنطقة، حيث يأمل الاتحاد الأوروبي أن "تضاعف الإجراءات في شكل معين يمكن أن يؤدي إلى ظهور مجموعات ما بين-إقليمية في مجال العدالة والشؤون الداخلية. يستحضر البرنامج الإرشادي الإقليمي للفترة 2005-2006 إمكانية إنشاء مركز أورو-متوسطي للدراسات القضائية العليا بشأن أساسيات العدالة، مركز أورو-متوسطي إقليمي للتعاون في مجال الشرطة من أجل تطوير التعاون التقني بين مصالح الشرطة، أو إنشاء مركز أورو-متوسطي لدراسات الهجرة لتحديث وتجميع البيانات متعددة التخصصات التي تتطلبها مسألة الهجرة.⁽¹⁾

مثل هذه الأهداف جزء من الطموح المعياري للاتحاد الأوروبي لإنشاء "شراكة أمنية إقليمية" مع جيرانه في الجنوب. وقد تم تحديد هذا الهدف في وثيقة الاستراتيجية الإقليمية، وفي البرنامج الإرشادي الإقليمي للفترة (2007-2013) والتي حددت كأولوية رئيسية "إنشاء مجال تعاون أوروبي متوسطي مشترك في مجالات العدالة والأمن والهجرة.⁽²⁾

⁽¹⁾Sarah Wolff, op.cit., p. 90.

⁽²⁾ Commission européenne, Instrument européen de voisinage et de partenariat (IEVP), Document de stratégie régionale (2007-2013) et Programme indicatif régional (2007-2013) pour le partenariat euro-méditerranéen, Bruxelles, 2007, p. 3 et p. 60.

حيث تسلط الوثيقة الضوء على "تدابير بناء الثقة" التي يقوم عليها التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، وبالتحديد التعاون في مجال الحماية المدنية* وكذلك "الشراكة من أجل السلام" لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، والذي يوجد بالتحديد في فصل "التعاون في مسائل السياسة والعدالة والأمن والهجرة". يروج الاتحاد الأوروبي الى تعزيز "التعاون بين الجنوب والجنوب"، من أجل أن يكون قادراً على جعل إدارة التهديدات لا مركزية لـ "لآخر القريب". لكن من الواضح أن تبادل المهام "تقاسم الأعباء" (burden-sharing) لن يتحقق دون تقاسم المسؤوليات "تقاسم المسؤولية" (-responsibility sharing)، من خلال إدراج حقيقي لشركاء البحر المتوسط في تحديد جدول أعمال مشترك في مجال العدالة والشؤون الداخلية.⁽¹⁾

عملية "الدفع نحو الخارج" هذه، تذهب أبعد من عملية تفويض إدارة لتهديدات وقد تصل إلى التدخل في إدارة الحدود المغربية. فعملية مراقبة الحدود في الجنوب غرب المتوسط، أصبح جراء عملية "الدفع نحو الخارج" قضية أوروبية. أين تبنت كل من (الجزائر - تونس - المغرب - ليبيا) بين 2003 و2010 قوانين وتشريعات جديدة مجرمة للهجرة والمهاجر. فتلاقي هذه التشريعات المرتبطة بالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي، تعكس التقارب الأفقي للتشريعات المغربية كما تعكس أيضا التحويل العمودي للقانون

* من الناحية النظرية، فإن الحماية المدنية للاتحاد الأوروبي واسعة إلى حد ما. عمليا يمكن لها أن تشمل أي موارد وقدرات وأنشطة من شأنها أن تسهم في تحقيق هدفها (حتى القدرات العسكرية). كاتجاه حديث، أصبحت الحماية المدنية للاتحاد الأوروبي من مسائل "السياسة العليا" في أعقاب الهجمات الإرهابية (مديرد 2004 ولندن 2005) والولايات المتحدة (نيويورك 2001)، بينما كانت في البداية أكثر تركيزاً على الحوادث البيئية والكوارث الطبيعية. على سبيل المثال، تم اعتماد بند للتضامن بعد تفجيرات مدريد مباشرة مفاده أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي "ستعمل بشكل مشترك بروح من التضامن" وتعبئ جميع الوسائل المتاحة لمساعدة دولة عضو تعرضت لهجوم إرهابي أو كارثة طبيعية. تم إدراج الحماية المدنية للاتحاد الأوروبي كأولوية ضمن إدارة الأزمات المدنية في سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (PESD) كونها تتداخل جزئياً مع الاختصاصات المنوطة بالجماعة الأوروبية، مثل المساعدات الإنسانية والمساعدة التقنية وبناء المؤسسات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ولكن حتى الآن لم يتم إطلاق أي عملية للحماية المدنية في الاتحاد الأوروبي ضمن إطار خطة سياسة الدفاع والأمن، ومن غير المرجح أن يتم تنفيذها في المستقبل نظراً لكونها تتضمن إجراءً مرهقاً إلى حد ما وقد يؤدي دلالات سياسية غير مرغوب فيها. **أنظر في هذا الصدد الى:**

- Gourlay, C, "European Union procedures and resources for crisis management", **International Peacekeeping**, Vol. 11, n° 3(2003) : pp. 404–421.

(1) Sarah Wolff, op.cit., p. 90.

الأوروبي إلى الدول المغاربية. هذه القوانين التي تعد نتاجا للإملاءات الأوروبية الرامية إلى تصدير رهانات وسياسات المجموعة الأوروبية. تجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه الجديد في سياسات الدول المغاربية وقبولها بالتفويض الأوروبي في معالجة المسائل ذات الطابع الأمني خاصة الهجرة غير الشرعية، فتحت فصلا جديدا من الحزازات بين الدول المغاربية، وهذا بتبادل التهم وإلقاء اللوم بالتنصير في إدارة تدفقات الهجرة. فالمغرب مثلا أتهم الجزائر بتوجيه المهاجرين نحو المملكة وهو ما رفضته الجزائر، وكتعبير عن استيائها قاطعت القمة الأورو-أفريقية حول الهجرة المنعقدة في الرباط سنة 2006.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الحوكمة الخارجية متعددة المستويات في الاتحاد الأوروبي: دور المنظمات

الدولية في نشر سياسات الهجرة المرتبطة بالاتحاد الأوروبي

في سعيها كمقاربة لتحليل الأشكال والآليات المؤسسية التي من خلالها يوسع الاتحاد الأوروبي النطاق التطبيقي لقواعده المعيارية ليشمل البلدان الثالثة، فإن الحوكمة الخارجية تصطدم بأحد الإشكالات الميدانية، في ظل غياب ما يمكن أن يطلق عليه بـ"جزرة مشروطية الانتماء" (the carrot of membership conditionality). فكيف للاتحاد الأوروبي أن يحول سياساته وقواعده إلى الخارج؟ ففي حين أن المنطقة الاقتصادية الأوروبية على سبيل المثال تنص على توفر إطار قانوني قوي للحوكمة الخارجية، قائم على الالتزام الواضح بمكتسبات الاتحاد الأوروبي، وبآليات الرقابة السياسية، فإن العلاقات مع البلدان الثالثة نجدها بعيدة عن الهرمية. حيث تظهر التحليلات التجريبية، أن الاتحاد الأوروبي في علاقاته الخارجية لا يعمل بمعزل، بل يتفاعل غالبًا مع المنظمات الدولية ذات الصلة والتي توفر قوالب أو نماذج سياسات بديلة للبلدان الثالثة أو تشارك في شبكات وأنشطة سياسية ذات الصلة.⁽²⁾

تسعى هذه الجزئية البحثية إلى استعراض مدى مشاركة المنظمات الدولية في البعد الخارجي لسياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي وبالتالي دعم تنفيذها في توفير القدرة الإدارية والشرعية المعيارية

(1) Abdennour Benantar, *op. cit.*, p. 68.

(2) Sandra Lavenex, "A Governance Perspective on the European Neighbourhood Policy : Integration Beyond Conditionality?" **Journal of European Public Policy**, Vol. 15, n° 6 (2008) : pp. 938–955.

للفعل الأوروبي.* فقد رافق التوسع الموضوعاتي والجغرافي لسياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي اطرادا في تعبئة المنظمات الدولية ذات الصلة مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

فالمراد هنا هو تسليط الضوء، على بعض الأفكار التي تدمج بين نهج الحوكمة الخارجية والمناقشات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية حول مسألة التعقيد المؤسسي الدولي، وكذا الديناميات الكامنة وراء "تعدد المستويات" لسياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية. أن يمكن تميز ثلاثة استراتيجيات للتفاعل المؤسسي: **الثقل المضاد أو ثقل موازنة**، حيث تعمل المنظمات الدولية كمكمل مستقل أو مصحح لسياسة الاتحاد الأوروبي؛ **المناولة**، في إشارة الى الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ مشروع الاتحاد الأوروبي أمام المنظمات الدولية؛ و**نقل المعايير**، كعملية تشارك فيها المنظمات الدولية في نقل قواعد الاتحاد الأوروبي إلى الدول الثالثة. فالسلطة التنظيمية والاستقلالية الأكبر للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) سمحت بالحفاظ على صوت مستقل كقوة موازنة لعمل الاتحاد الأوروبي. كما أصبحت الى جانب المنظمة الدولية للهجرة (IOM) تشارك بشكل متزايد

* في سعيه الى توسيع نطاق سياساته المتعلقة بالهجرة الخارجية، فإن الاتحاد الأوروبي سطر هدف لتنسيق أنشطته بشكل أفضل مع أنشطة المنظمات الدولية الأكثر نشاطاً في هذا المجال. تعتمد هذه المنظمات الدولية، من جانبها، على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حيث الولاية والدعم الفكري والمساهمات المالية، ما قد يجعلها عرضة للتأثيرات الخارجية. من خلال تنسيق سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، وصياغة بنود ميزانية محددة للاتحاد الأوروبي للتعاون الخارجي، أصبحت هذه المنظمات بشكل متزايد متلقية لأموال الاتحاد الأوروبي، ما يجعل منها وكالات منفذة لسياسة الاتحاد الأوروبي. بذلك المعنى الذي تتقوّل فيه الأجندة السياسة الخاصة لهذه المنظمات وأنشطتها الملموسة على حسب التطورات الحاصلة في إطار الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، تتحول الى شريك وفي بعض الحالات الى مناوّل في مكان الاتحاد الأوروبي وأعضائه. تتميز تعبئة المنظمات الدولية بمزايا واضحة لسياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية: **أولاً**، يتيح ذلك الاستفادة من خبرة المنظمات فيما يتعلق بالاتصالات والإجراءات والمعرفة المعمول بها مع البلدان المستهدفة وحولها. **ثانياً**، إن صياغة متطلبات الاتحاد الأوروبي من حيث المساعي الشاملة للمنظمات الدولية يولد أيضاً الشرعية، لأن هذه الأخيرة تتمتع بميزة اعتبارها جهات فاعلة غير شخصية (impersonal)، ومحايدة من حيث القيم والمعايير (value-neutral)، وليست مهتمة بالذات (not self-interested)، وبالتالي لا يكون هدفها ممارسة السلطة ولكن حل المشكل (problem-solving). وسواء كان الهدف هو معالجة الثغرات التي خلفتها أنشطة الاتحاد الأوروبي (الاستراتيجية الأولى)، أو الانضمام إلى الأخيرة (الاستراتيجية الثانية)، فإن كلا التوجهين لهما طبيعة جد تفاعلية تعكس تأثيرات نموذج التكامل الأوروبي ليس فقط على البلدان الثالثة، ولكن أيضاً في هيكل الحوكمة الدولية.

في تنفيذ "تهج الاتحاد الأوروبي" العالمي تجاه الهجرة وهذا عبر المناولة ونقل المعايير. باختصار، ألفت هذه العمليات الضوء من زاوية جديدة على دور الاتحاد الأوروبي داخل النظم المعقدة لظاهرة الهجرة الدولية.

الفرع الأول: المنظمات الدولية كمستوى لتقريب الهياكل التنظيمية بين الضفتين

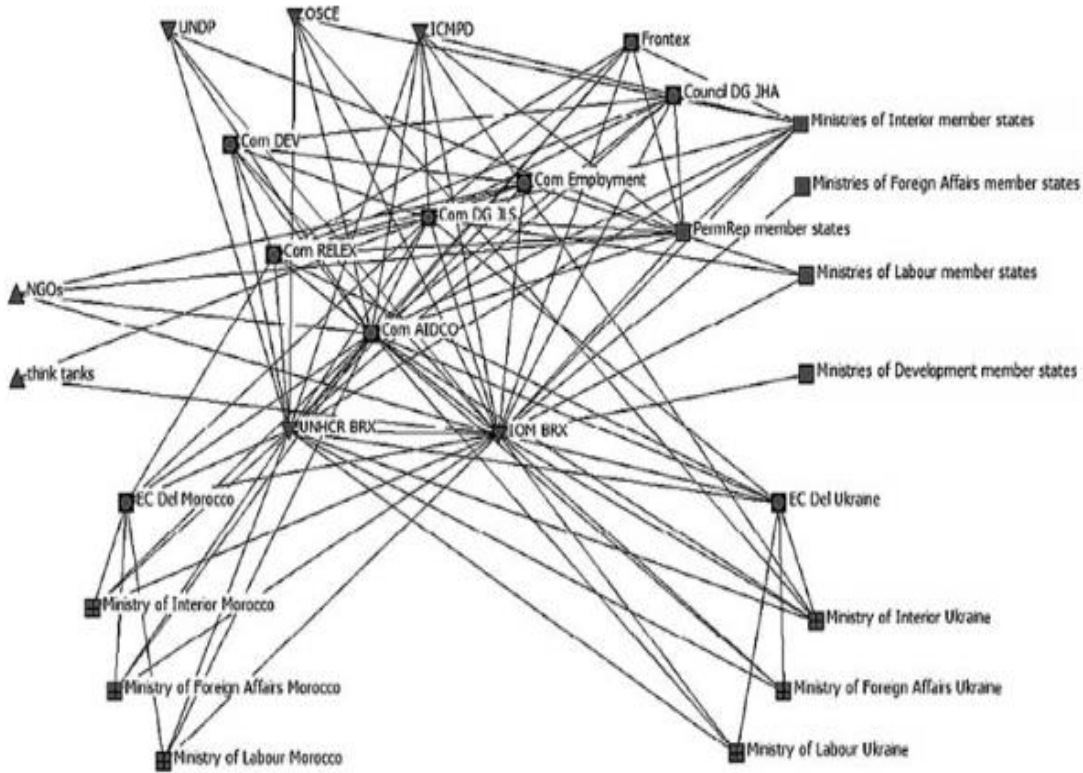
ما يمكن فهمه أنه يتم الترويج لمعايير الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي من خلال التفاعل الشبكي الطوعي (أنظر شكل 13) بين الوحدات ذات الصلة في المفوضية الأوروبية وموظفي الوكالات التنظيمية في الاتحاد الأوروبي ووزارات الدول الأعضاء والبلدان الثالثة.⁽¹⁾

فالأدبيات الخاصة بعلم الاجتماع التنظيمي، تشاطر الفرض القائم على أن الهياكل والبنى المرتبطة بالتواصل هي في قلب دعم عملية التنفيذ. فكل تنظيم يريد التصرف بشكل هادف في بيئته، يحتاج الى أن يكون قادر على فهم ما يدور من حوله. ونظرًا لأن تنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي تعتمد على التعاون، كون الاتحاد الأوروبي لا يمتلك سلطة إدارية في البلدان الثالثة، يجب على الجهات المتكفلة بالتنفيذ امتلاك القدرة على: (أ) فهم معنى " الهجرة " كموضوع مرجع في السياسة؛ (ب) تحديد الشركاء الأكفاء للتعاون؛ و (ج) التوصل الى ذلك القدر الكافي من التفاهم المتبادل وهذا للتوصل الى المتابعة المشتركة للمشاريع. فالهجرة عندما تتحول الى هدف سياسي، تصبح صعبة، سمتها اللايقين سواء على مستوى [النطاق] أو التبعات والنتائج، فضلاً عن الجدل حول "الوسائل المناسبة"، لأجل التصرف حيالها. يشير غياب أو عدم تطابق مقاربات سياسات الهجرة في بلدان المقصد في أوروبا الغربية مع بلدان المصدر أو العبور، الى أنه من غير المرجح التوافق على مستوى الهياكل التنظيمية. وعلى الرغم من أن روابط التواصل لا يمكنها التغلب على جوانب القصور كلها للاتحاد الأوروبي في البلدان الثالثة، لكنها تلعب دوراً حاسماً في حالات اللايقين. فروابط التواصل ضرورية لتحديد كيفية تخصيص ومراقبة تمويل الاتحاد الأوروبي، أو ممارسة السلطة أو العمل المشروع. فهي تساعد على

⁽¹⁾ Sandra Lavenex, "The Power of Functionalist Extension. How EU Rules Travel." **Journal of European Public Policy**, Vol. 21(2014): pp. 885–903.

تقديم أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي ونشر التصورات والمدرجات المتعلقة بالمشكلة بالإضافة إلى الأساليب المختلفة للتعامل معها.⁽¹⁾

الشكل رقم 13: نموذج مصغر للترابط الشبكي الطوعي بين المفوضية الأوروبية وموظفي الوكالات التنظيمية في الاتحاد الأوروبي ووزارات الدول الأعضاء والبلدان الثالثة.



Source: Daniel Wunderlich, "Europeanization through the Grapevine: Communication Gaps and the Role of International Organizations in Implementation Networks of EU External Migration Policy", **Journal of European Integration**, (2012): p. 491.

⁽¹⁾ Daniel Wunderlich, "Europeanization through the Grapevine: Communication Gaps and the Role of International Organizations in Implementation Networks of EU External Migration Policy", **Journal of European Integration**, (2012): p. 489.

دراسة التفاعل بين الاتحاد الأوروبي وكذا المنظمات الدولية في العلاقات مع البلدان الثالثة تشير معها مسألة الكثافة المؤسسية المتزايدة في حقل العلاقات الدولية. فمفهوم "تعقيد النظام الدولي" يتعلق بوجود أنظمة دولية متداخلة ومتوازنة تتلاقى جزئياً بتلك الدلالة التي تعمل فيه جميعها على تنظيم جوانب سياسة معينة، ولكنها غير مرتبة بشكل هرمي. حيث يختلف وضع الأنظمة المتوازنة (حيث لا يوجد تداخل موضوعي رسمي أو مباشر) عن الأنظمة التي تتلاقى (حيث يكون للعديد من المؤسسات سلطة على قضية ما، ولكن الاتفاقيات ليست بالحصريّة بشكل متبادل أو تابعة الواحدة للأخرى) أو عن الأنظمة المتداخلة (حيث يتم دمج المؤسسات داخل بعضها البعض في دوائر متحدة المركز، مثل دمي الماترويشكا الروسية).⁽¹⁾

يمكن اعتبار الربط بين الترويج الخارجي لمعايير الاتحاد الأوروبي والالتزامات المشتركة في المعاهدات والمنظمات الدولية شكلاً من أشكال "التعشيش" (nesting). لأنه يتوافق مع التصميم المتعمد للدوائر الممركزة مع رابطة الاتحاد الأوروبي-البلدان الثالثة، باعتبارها نواة مشتركة، توجد حولها حلقة من الالتزامات الدولية المشتركة. ففي غياب الربط الهادف والمتعمد فالوجود الموازي للالتزامات الدولية مع أنشطة الاتحاد الأوروبي يشكل تداخلاً بمفهوم تعدد الجهات الفاعلة والالتزامات التي تشكل تعزيز سياسات الهجرة واللجوء في البلدان الثالثة وهذا بدون دون إقامة علاقات رسمية بين بعضها البعض.⁽²⁾

وبالتفكير في أسباب "تعدد مستويات" سياسات للاتحاد الأوروبي الخارجية المتعلقة بمسألة الهجرة، تقترح النظرية التنظيمية (organisational theory) كلاً من عوامل الطلب، المرتبطة بخصائص وميزات الاتحاد الأوروبي، وعوامل العرض، المرتبطة بخصائص وميزات المنظمات الدولية المعنية. حيث تسلط هذه العوامل الضوء على الدوافع المادية وكذا الأفكار. أما بخصوص الطلب، فيشكل الاعتماد على الموارد الدافع المادي الداخلي الرئيس الذي يحفز المنظمات على مبادرة التعاون. فالمنظمات تعتمد

(1) Sandra Lavenex, "Multilevelling EU external governance: the role of international organizations in the diffusion of EU migration policies", **Journal of Ethnic and Migration Studies**, (2015) : pp. 3-4.

(1) *Ibid.*, p. 4

على بيئتها، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد الشحيحة (بشكل أساسي الموارد البشرية والمالية والمادية وغير المادية). فالعديد من الأهداف لا يمكن تحقيقها دون الوصول إلى موارد الآخرين.⁽¹⁾

من هذا المنظور، يمكن أن يكون للارتباط مع المؤسسات الدولية المزايا التالية للاتحاد الأوروبي: يمكن الاحتجاج بالمعايير الدولية عندما يفنقر الاتحاد الأوروبي إلى مكاسب مناسبة خاصة به في مجال معين حيث يريد من ذلك تشجيع تقريب السياسات. كما يمكن إشراك المنظمات الدولية في المنتديات الإقليمية، لأن لديها الموارد المناسبة التي قد تقضي إلى الحوكمة الخارجية مقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي قد ينقصه ذلك. يمكن أن تكون هذه الموارد: أفراد قادرين على تنفيذ تدابير الاتحاد الأوروبي في الدولة الثالثة، خبرة في مجال معين من السياسة الدولية، واتصالات أو مرافق مادية أو المال. من هذا المنظور، سيكون "تعدد المستويات" وسيلة لتعزيز نقل السياسات أمام محدودية قدرات الاتحاد الأوروبي وهذا لحث السياسات على التكيف في البلدان الثالثة المعنية. قد يكون إرساء الحوكمة الخارجية، في المعاهدات الدولية الشاملة من خلال إشراك المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية، استراتيجية لتكييف فكرة تقريب سياسات الاتحاد الأوروبي مع المواقف غير المتجانسة في البلدان الثالثة. حيث يمكن الاحتجاج بالمعايير الدولية، لتعزيز شرعية مطالبات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالحوكمة الخارجية: إن تضمين قواعد الاتحاد الأوروبي في المعايير الدولية يعرضها كجزء لا يتجزأ من أنظمة القواعد والمعايير الشاملة. وبقدر ما يتم تقاسم هذه المعايير الدولية من قبل الدول الثالثة، فإن هذا "التعشيش" يعزز أيضًا الالتزام بالأحكام ذات الصلة. فإشراك المنظمات الدولية والمنتديات الإقليمية له مهمة تغذية الشعور بالانتماء إلى دينامية المسار أو العملية وبالتالي تعزيز شرعيتها.⁽²⁾

بجانب عوامل الطلب هذه، فإن التعبئة لغرض الإدارة الخارجية للاتحاد الأوروبي تعتمد أيضًا على خصائص المنظمات الدولية المعنية أو عوامل العرض. بشكل عام، كلما زاد اعتماد المنظمات الدولية على أنشطة التمويل والمشاريع الخارجية من أجل بقائها، زاد احتمال استخدامها في أغراض الحوكمة الخارجية وهذا من خلال استراتيجيات المناولة والتعبئة كأدوات نقل للقواعد والمعايير.

(1) *Ibid.*, p. 4

(2) *Ibid.*, p. 4

وعلى عكس ذلك، فالمنظمات الدولية لا يمكنها الحفاظ على دور ثقل الموازنة (as counterweight) أمام الاتحاد الأوروبي إلا إذا احتفظت بمستوى معين من السلطة. بذلك المعنى الذي يجعل منها قادرة على اصدار ولاية أو ميثاق، يمكن أن يكون مختلفا مع نظيره في الاتحاد الأوروبي. في المقابل، فإن الاستقلال الذاتي يشير إلى القاعدة التنظيمية للمنظمة في شكلها الواسع كلما كانت مستقلة في تمويلها.⁽¹⁾

غير أن المنظمة الدولية للهجرة تفتقر إلى قواعد قابلة للمقارنة تشكل مصدرًا للسلطة، وبالتالي فهي تعتبر عمومًا منظمة خدمة. فالافتقار إلى السلطة يشير إلى استقلالية أضعف، حيث يعتمد أكثر من 97% من ميزانية المنظمة الدولية للهجرة على المشروعات التي تمويلها الدول الأعضاء. ولهذا، من المتوقع أن يكون للأمم المتحدة لحقوق الإنسان قدرة أكبر على اكتساب سياسات الاتحاد الأوروبي أكثر من المنظمة الدولية للهجرة.⁽²⁾

لقد طورت سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، بعدًا خارجيًا في وقت مبكر. حيث تزامن افتتاح الكتلة الشرقية في عام 1989 مع توقيع "اتفاقية شنغن" (Schengen Agreement) الثانية في عام 1990 والتي تضمنت تدابير تعتبر ضرورية لحماية الأمن الداخلي بعد إلغاء الضوابط الحدودية الداخلية، من بينها معايير صارمة لمراقبة الحدود الخارجية. فالحالة الجيوسياسية المتغيرة دفعت الدول الأعضاء إلى إقامة شبكة كثيفة من التعاون مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) وهذا لضمان الدعم في مكافحة الهجرة غير الشرعية. وبالفعل في عام 1991، تم توقيع اتفاقية الجيل الجديد الأولى بين دول شنغن وبولندا والتي، على عكس الاتفاقات السابقة، تضمنت التزامًا بالسماح بقبول المقيمين بطريقة غير شرعية على أراضي أحد الأطراف المتعاقدة. بعد ذلك، سمحت التدابير الأحادية الجانب المنسقة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل تبني "قاعدة الدولة الثالثة الآمنة" (country rule safe third) على تعزيز الرقابة الحدودية، ومهدت الطريق نحو التقريب التدريجي لدول أوروبا الوسطى والشرقية من نظام الهجرة المطور في الاتحاد الأوروبي. سياسة التوسيع

(1) Andrijasevic, Rutvica, and William Walters. 2010. "The International Organization for Migration and the International Government of Borders." **Environment and Planning D: Society and Space**, Vol. 28, n° 6 (2010): pp. 977-999.

(2) Sandra Lavenex, *op.cit*, p. 5.

هذه سرعان ما تحولت الى أداة قوية لنقل القواعد الداخلية المتعلقة بمراقبة الحدود وسياسة اللجوء والهجرة إلى الدول المرشحة. آفاق انضمام 10 بلدان من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وأزمة اللاجئين في غرب البلقان شجعت على تبني أجندة سياسية خارجية أوسع تم تبنيها في المجلس الأوروبي في "تامبير" (Tampere) عام 1999. إطلاق سياسة الجوار الأوروبية عام 2004 كان خطوة أخرى في تعزيز هذا البعد الخارجي لسياسات (مراقبة) الهجرة في الاتحاد الأوروبي. بالنظر إلى أن دول الجوار الشرقي والجنوبي للاتحاد الأوروبي هي بلدان عبور ومصدر للهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، فإن التعاون في هذه الأمور هو مجال ذو أولوية في سياسة الجوار الأوروبية.⁽¹⁾ وفي سياق هذه الديناميكية برزت دائرة أخرى على مدى العقد الماضي، من سياسات الهجرة الخارجية تستهدف الجيران خارج الدول المجاورة خاصة جنوب الصحراء الأفريقية.⁽²⁾

وقد تماشى هذا التوسع الجغرافي مع التوسع الفعلي لجدول أعمال الهجرة الخارجية. حيث كانت المقاربة "القمعية" في السنوات الأولى، "مهيمنة بشكل علني، أين ركز التعاون على التوقيع على اتفاقيات إعادة القبول، وتعزيز مراقبة الحدود و "مكافحة الهجرة غير الشرعية". في عام 2002 تقرر إدراج بنود إعادة القبول الإلزامية في كل اتفاقية التجارة أو التعاون الخاصة بالاتحاد الأوروبي.⁽³⁾ إطلاق سياسة الجوار الأوروبية عام 2004 أدى إلى تكثيف هذه الجهود، بالرغم من بعض الصعوبات التي واجهتها في توليد التعاون مع البلدان الثالثة، وبالخصوص رفض دول البحر المتوسط التوقيع على شروط القبول الرسمية.

(1) أنظر في هذا الصدد الى:

• Commission of the European Union. 2011b. A New Response to a Changing Neighbourhood. Brussels 25 May 2011, COM(2011) 303.

(2) Sandra Lavenex", op. cit, p. 5.

(3) Sandra Lavenex, "EU Trade Policy and Immigration Control." In Sandra Lavenex and Emek M. Uçarer, **Migration and the Externalities of European Integration**, (Lanham: Lexington Books, 2002), pp. 161– 178.

الفرع الثاني: للتواصل المعياري للاتحاد الأوروبي والمفوضية الأمامية لشؤون اللاجئين: بين

ثقل الموازنة ومناولة السياسات العامة

رغم أنه لا يزال لدى الدول نطاق واسع نسبياً من السلطة التقديرية بشأن سياسة الهجرة، كونها تواجه عددًا قليلاً من القواعد الملزمة متعددة الأطراف. غير أن الاستثناء في هذا السياق يصنعه وضع اللاجئين وطالبا اللجوء، الذين أنشئت لهم منظومة دولية مع اتفاقية جنيف لعام 1951 ومنظمة التنفيذ التابعة لها، المتمثلة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

كان دور المفوضية في بداية التعاون الحكومي الدولي الأوروبي في مسائل الهجرة واللجوء، هو دور الوصي على المبادئ والقواعد المتفق عليها في اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكول نيويورك لعام 1967 وكذا استنتاجات اللجنة التنفيذية (EXCOM). يشير "يوهانس فان دير كلاو" (Johannes van der Klaauw)، الرئيس السابق لمكتب المفوضية في المجموعة الأوروبية، أنه "في البداية، تبنت المفوضية موقفا تفاعليا إلى حد ما، وعلقت على بعض القرارات والتوصيات المتعلقة باللجوء والتي اعتمدت في أوائل سنوات التسعينيات". في حين أن مسودة سابقة لمعاهدة أمستردام تنص على "مشاورات وثيقة ومنتظمة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، فقد تم حذف هذه الإشارة فيما بعد، وتم تبني القرار رقم 17 الذي وفقه، يتعين على الاتحاد استشارة المفوضية والمنظمات الدولية المعنية الأخرى في مسائل اللجوء. منذ بدء نفاذ المعاهدة، نشأ بالفعل تعاون وثيق ومنتظم بين المفوضية واللجنة الأوروبية. أين يكمن دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في إعادة معالجة جوانب حقوق الإنسان في تدابير اللجوء، والتي غالباً ما كانت منقوصة، وهذا من خلال جدول أعمال يسيطر عليه هدف مكافحة إساءة استخدام أنظمة اللجوء. ففي حين أن اللجنة عادة ما أخذت في الاعتبار مساهمات المفوضية في مقترحاتها التشريعية، غير أنه في كثير من الأحيان يتم تجاهله في عملية اتخاذ القرارات

الفعلية في المجلس، والتي تميل إلى الاتفاق على أصغر قاسم مشترك (to agree on the smallest common denominator).⁽¹⁾

تطلبت متابعة التحضيرات والمفاوضات حول تشريع اللجوء في الاتحاد الأوروبي تعديلات تنظيمية. ففي عام 1989، تم استحداث منصب الربط عالي المستوى في بروكسل، وأنشاء شبكة من المراسلين في مكاتب المفوضية في الدول الأعضاء لمتابعة جدول الأعمال الخاصة بإضفاء الطابع الأوروبي (Europeanisation) والضغط على الحكومات المحلية لمتابعة توصيات المفوضية وهذا لتحسين مشروع قانون ومقترحات السياسة الخاصة بالاتحاد الأوروبي.⁽²⁾

وبصرف النظر عن محاولة التأثير في عملية صنع السياسات داخل الاتحاد الأوروبي، فإن المجال الثاني الذي قدمت فيه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فيه نشاطا أو ثقل موازنة لأنشطة الاتحاد الأوروبي هو سياسة ما قبل الانضمام للدول المرشحة، ومؤخرا في البلدان الأخرى المعنية بالحوار. خلال عملية أو مسار ما قبل الانضمام مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مثلا، لعبت المفوضية دورا مهما في دعم إنشاء أنظمة اللجوء وهذا من خلال الاستشارات القانونية والدعم المؤسسي أو الإداري. وقد ركزت بشكل خاص على تلك العناصر التي لا تغطيها معايير الاتحاد الأوروبي، مثل تلك الأنشطة المتعلقة باستقبال طالبي اللجوء وإدماج اللاجئين المعترف بهم. لكن اقتصر اهتمامات أنشطة الاتحاد الأوروبي على محاولة لتقليص الحركة الثانوية من هذه البلدان إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، جعل المفوضية تعرب عن قلقها الشديد حيال هذا التوجه. فالاهتمام بمسائل اللجوء " كان يجب أن ينافس أولوية الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية "التي حظيت بقدر أكبر من الاهتمام سواء على مستوى الحوار السياسي أو الدعم العملياتي.⁽³⁾

⁽¹⁾ Klaauw, J. van der, "European Asylum Policy and the Global Protection Regime: Challenges for UNHCR." In Sandra Lavenex and Emek M. Uçarer, **Migration and the Externalities of European Integration**, Vol.33-53. (Lanham, MD : Lexington Books, 2002), pp. 45-46.

⁽²⁾ Klaauw, J. van der. *op.cit.*, p. 46.

⁽³⁾ Sandra Lavenex, *op. cit.*, p. 8.

وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يركز عادة على إدارة الهجرة، فإن مشاركة المفوضية في البلدان غير التابعة للاتحاد الأوروبي أوسع من حيث أنها تهدف إلى ضمان توافر الحماية وتحويل بلدان العبور إلى بلدان مقصد للاجئين.⁽¹⁾

فقد سعت المفوضية الأمنية لشؤون اللاجئين* الى ربط حماية اللاجئين بقضايا التنمية الأوسع نطاقاً، وإرساء الديمقراطية / تعزيز حقوق الإنسان، وحل النزاعات / بناء السلام. ترتب عنه توسيع تركيز المفوضية الأصلي على اللجوء وحماية اللاجئين ليشمل مسألة إدارة الهجرة بشكل عام، أين تتعاون مع جهات وكالات أممية أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNEP).

هذا التوسيع سمح لها بالاقتراب أكثر من ثاني أكبر منظمة في المجال، المنظمة الدولية للهجرة. ورغم أنها ليست بالوكيل والمروج الرئيسي للمحاولات العالمية والإقليمية لإدارة الهجرة. غير أن أنشطتها في الوقت الحاضر تغطي إلى جانب المساعدة المباشرة للمهاجرين، المساعدة الفنية للدول الأعضاء التي تتعامل مع قضايا الهجرة، وإدارة هجرة العودة، والحملات الإعلامية في بلدان المنشأ، ومكافحة الهجرة غير النظامية، وتهريب المهاجرين، وبرامج الطوارئ ما بعد النزاع وتعزيز الحوار لسياسي حول الهجرة. تضم المنظمة حالياً 149 دولة عضواً و12 مراقباً. وهو أكثر من ضعف ما كان قبل 15 سنة مضت، (67 دولة) سنة 1998 وبالمثل، شهدت الميزانية التشغيلية زيادة معتبرة، قفزت من 242.2 مليون دولار أمريكي سنة 1998 الى 1.3 مليار دولار أمريكي في عام 2011. قابلته زيادة في عدد موظفي العمليات من حوالي 1100 في عام 1998 إلى أكثر من 7800 في الوقت الحالي.**

⁽¹⁾ Klaauw, J. van der. Op.cit., p. 49.

* سعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في السنوات الأخيرة الى نشر توصياتها على موقعها وهذا بشأن المقترحات التشريعية للاتحاد الأوروبي. وقد صاحب بيان السياسية العامة خطابات منتظمة من قبل المفوض السامي أنطونيو غوتيريس" (Antonio Guterres)، أمام الاتحاد الأوروبي ومؤسساته أين أبدى فيه مراراً امتعاضه موجها انتقادات قاسية لافتقار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى التنسيق الفعال وموقفهم التقييدي الصارخ (overwhelmingly restrictive stance).

** للمزيد من المعطيات يمكن تفحص الموقع التالي:

• <www.iom.int>

أرقام تعكس بشكل كبير مقدار أنشطة المنظمة الدولية للهجرة خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى التفويض المناسب للمنظمة وتبعيتها اتجاه الأموال المخصصة للمشاريع، حالاً دون تطوير برنامج خاص يمكن اعتباره موازنة لأنشطة الاتحاد الأوروبي. الأمر الذي يحيل المنظمة الدولية للهجرة في المقام الأول إلى منظمة موجهة نحو تقديم الخدمة تنشط في مجال تنفيذ سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي. فالمشاركة المباشرة في تنفيذ برامج الاتحاد الأوروبي، تمكن للمنظمات الدولية من لعب دور "وكلاء نقل" (transfer agents) من خلال نشر معايير الاتحاد الأوروبي.

يحدث هذا على سبيل المثال، عندما يروج الاتحاد الأوروبي لقواعده ومفاهيمه الخاصة تحت ستار المعايير والمعاهدات الدولية الشاملة. ففي حين أن وثائق التخطيط (خطط العمل) المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية، المبرمة مع مولدوفا وأوكرانيا تستدعي علناً قبول اللجوء من الاتحاد الأوروبي كهدف للتقريب، فإن خطط العمل المبرمة مع الجيران الجنوبيين لا تتطرق إلى ذات قواعد الاتحاد الأوروبي، بل تشير إلى مزيد من الالتزامات الدولية العامة. فخطة العمل بين الاتحاد الأوروبي والمغرب مثلاً تدعو فقط إلى تنفيذ اتفاقية جنيف (التي وقعها المغرب ولكن لم تنفذها). فهي لم تشر إلى قواعد الاتحاد الأوروبي وتقتصر "تبادل الخبرات" في تنفيذ الأحكام الدولية. في هذا السياق، توفر المؤسسات الدولية الأطر المعيارية التي تضيء الشرعية على نقل سياسة الاتحاد الأوروبي تحت غطاء الالتزامات (شبه) العالمية.

تتمثل إحدى مظاهر هذا الهيكل متعدد الطبقات للتواصل المعياري للاتحاد الأوروبي في المهام الموكلة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في فحص قضايا اللجوء في عدد من البلدان التي لم تنشئ بعد أنظمة لجوء خاصة بها. فللمفوضية في المغرب على سبيل المثال تمثيل فخري عام 1965 تمت ترقيته إلى تمثيل كامل بعد توقيع اتفاقية تعاون مع الحكومة المغربية في عام 2007. حيث يشارك المكتب الخاص بالمفوضية بالرباط في بناء القدرات مع الوكلاء الرسميين وممثلين عن المجتمع المدني في التعامل مع قضايا اللاجئين وطالبي اللجوء، كما يباشر إجراءات تحديد وضع اللاجئين ويسعى إلى تحسين خيارات الاستقبال وإعادة التوطين للاجئين وطالبي اللجوء. وينطبق الشيء نفسه على العديد من البلدان الأخرى التي قد تكون وقعت على اتفاقية جنيف ولكنها لم تنفذها. إن عمل المفوضية بجانب

دورها الأممي، تشارك في مساعي وطموحات الاتحاد الأوروبي لتطوير أنظمة اللجوء في البلدان الثالثة المحيطة.

أحد أشكال تصرف المنظمات الدولية كقنوات للتأثير الصادر من الاتحاد الأوروبي، هو مشاركتها ودورها التنسيقي في العمليات الاستشارية الإقليمية (RCPS) * بشأن اللجوء والهجرة. في حين أن بعض العمليات الاستشارية الإقليمية يمكن لها الاستناد على شبكات التشاور المتجذرة في المنطقة، فقد أصبحت العمليات الاستشارية الخاصة بمنطقة أوروبا الشرقية وإفريقيا الواقعة تحت التأثير المتزايد لمفوضية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، غالبًا مع وسيط كالمنظمة الدولية للهجرة. أو كما في حالة عملية (Söderköping) مع وسيط كالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين حيث اكتست العملية بعدا جديدا. انطلق في الأصل لخدمة منتدى للحوار حيث يمكن للبلدان المشاركة مناقشة مخاوفهم في مجال إدارة الهجرة / اللجوء / الحدود والبحث عن حلول في معالجة هذه المخاوف، وأصبح المنتدى أكثر استهدافًا لنقل سياسة الاتحاد الأوروبي في عام 2004 من خلال: "نقل تجربة الدول المنضمة حديثًا لعضوية الاتحاد الأوروبي، وهذا في مواءمة تشريعاتهم وسياساتهم وممارساتهم المتعلقة بالهجرة واللجوء مع معايير الاتحاد الأوروبي وإنشاء المزيد من شبكات التواصل بين المشاركين".

لقد تم إطلاق مشروع مماثل متعدد الأطراف نحو الجنوب، تحت قيادة المنظمة الدولية للهجرة. أطلق عليه حوار (5+5) لغرب البحر المتوسط والذي يجمع كل من الجزائر وفرنسا وإيطاليا وليبيا ومالطة وموريتانيا والمغرب والبرتغال وإسبانيا وتونس. يركز هذا الحوار، الذي بدأ عام 2001، على "مكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب البشر"، لكنه يتناول أيضًا مسائل دمج المهاجرين والتنمية

* أجريت القليل من الدراسات فيما يتعلق بآليات العمليات الاستشارية الإقليمية (the mechanics of RCPS)، والقليل منها التي اقترضت تحديداً واسعاً قائماً على الإجماع لهذه العمليات. وفقاً لهذا التعريف، هناك ثلاث خصائص رئيسية تميز العمل الاستشاري الإقليمي عن المؤسسات الإقليمية أو الدولية الكلاسيكية :

(1- الطابع غير الرسمي، كونها عملية وليست مؤسسة، مما يعني أن العمل من أجل تحقيق هدف نهائي هو جانب مهم من العملية ؛ (2- الانفتاح، نظراً لأن الاتفاق على جميع القضايا ليس مطلوباً، ما يجعل من إمكانية استكشاف جميع الخيارات مفتوح، وبالتالي زيادة عدد الحلول الممكنة للقضايا؛ (3- الكفاءة، نظراً لوجود حد أدنى للإدارة، يمكن الاتصال المباشر بسهولة بين الخبراء رفيعي المستوى والخبراء في العمليات الاستشارية الإقليمية.

المشتركة. تعكس هذه الأجندة الأوسع تأثير العلاقات المتجددة تاريخيا في هذا فضاء غرب المتوسط. حيث تشير الوثائق دائما إلى ضرورة "دراسة" إمكانيات التمويل المتاحة في إطار صكوك الاتحاد الأوروبي. في نهاية عام 2005، اقترحت اللجنة الأوروبية ربط الحوار غير الرسمي عن كثب بالإطار الشامل لعملية برشلونة والعمل في اللجان الفرعية ذات الصلة وتعزيز التعاون، لا سيما في مجالات مثل مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.⁽¹⁾

الفرع الثالث: المنظمات الدولية المختصة: شريك أساسي في تنفيذ السياسات الأوروبية

مثل احتضان البعد الخارجي لسياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي، تكثيف الروابط بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ذات الصلة. فالملاحظ هو التقارب المتزايد في جداول أعمال المنظمات ذات الصلة بأنشطة الاتحاد الأوروبي.

ففي كثير من الحالات، أصبحت المنظمات الدولية شريكا أساسيا في تنفيذ السياسات المتفق عليها في الاتحاد الأوروبي. فمن ناحية، تقوم المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كثير من الأحيان بدور المتعاقد أو المناول مع الاتحاد الأوروبي في تحقيق برامج محددة ذات صلة بالجماعة الأوروبية. فخلال التوسعة الشرقية للاتحاد الأوروبي مثلا، شاركت المفوضية في نقل المكتسبات بخصوص مسائل اللجوء. حيث شاركت في الأعمال التحضيرية وتنفيذ البرنامج "الأفقى" بخصوص اللجوء، والذي كان يهدف إلى تكييف التشريعات والمؤسسات في البلدان المرشحة مع تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي. كما شاركت في الأعمال التحضيرية وتنفيذ برامج المساعدة الثنائية لكل من الدول العشرة المرشحة للانضمام، بالإضافة إلى تركيا. لاحظ الأكاديميون وكذا المهتمون بالميدان، أنه على الرغم من أن أنشطة المفوضية تم تمويلها جزئيا من قبل الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تخلوا من التوتر مع تلك الأنشطة التي قام بها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.⁽²⁾

(1) 5+5 Dialogue. 2004. "Third Ministerial Conference on Migration in the Western Mediterranean, Algiers, 15–16 September 2004." Summary of Conclusions by the Presidency.

(2) Klaauw, J. van der, *op.cit.*, p. 39.

تعمل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رسمياً على تنظيم وتسهيل نقل الخبرات بين المسؤولين الحكوميين في الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة. حيث يمول الاتحاد الأوروبي العمليات التشاورية متعددة الأطراف، مثل مسار أو عملية (Soöderkoöping) في أوروبا الشرقية منذ عام 2001 التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحوار (5+5) غرب البحر المتوسط منذ عام 2002 الذي نظّمته المنظمة الدولية للهجرة. هذه المبادرات التي تبرز أن الاتحاد الأوروبي يدرك أهمية "إنشاء والحفاظ" على التواصل بطريقة منظمة ومهيكلية. على الرغم من أن تأثيرات دعوة المجلس الأوروبي إلى مزيد من الحوار والتنسيق مع الدول الثالثة، فمن المحتمل استمرار وجود نقص في الاتصال على ضوء محدودية تأثير الاتحاد الأوروبي، وانضمام الجهات الفاعلة الجديدة للاتحاد الأوروبي، وافتقار البلدان الثالثة للقدرة وكذا مشاكل قضايا التنسيق من كلا الجانبين.

لقد أظهرت مساعي تعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي في هذه البلدان الثالثة على عجز محسوس منذ بدء في تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة الخارجية عام 2001. فأزمة الهجرة المتصاعدة للعمال المهاجرين وطالبي اللجوء من تونس وليبيا أظهرت المحدودية والعجز فيما يتعلق بالتنفيذ والاعتماد على المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوصفهما منفذين مركزيين لمعالجة حالة الهجرة في البلدان الثالثة. يقابله، نجاح المنظمات الدولية في سد الفجوات الهيكلية التي غالباً ما تترجم إلى نجاح في تمويل آخر لعملياتها. على سبيل المثال، عندما لا تكون الجهات الفاعلة الحكومية على استعداد للتعاون، تدعو المفوضية الأوروبية وسطاء محددين مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إلى "الإدارة المشتركة" (joint management) للمشاريع نيابة عنها.⁽¹⁾

يجادل (Granovetter)، بأن المنظمات الدولية تستمد "قوتها من ضعف الروابط" (strength of weak ties) بين بروكسل و البلدان الثالثة، نظراً لروابط وحلقات التواصل الواسعة النطاق والمضبوطة الى حد كبير. حيث تمكنت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إقامة مشاريع تدرج تحت أهداف الاتحاد الأوروبي وتوجيه تمويل الاتحاد الأوروبي إلى سلطات البلدان الثالثة والمنظمات غير الحكومية "عبر الباب الخلفي" (through the backdoor).

⁽¹⁾ Daniel Wunderlich, "Europeanization through the Grapevine : Communication Gaps and the Role of International Organizations in Implementation Networks of EU External Migration Policy", **Journal of European Integration**, (2012), pp. 498-499.

ففي إطار سياسة الجوار الأوروبية، أكبر خطوط تمويل المشروعات الموجه للبلدان المجاورة، تحتاج السلطات المحلية إلى تقديم طلب رسمي للتعاون. وإذا كان المشروع المطلوب يتطابق مع الاستراتيجية القطرية للاتحاد الأوروبي، فسيتم عادةً تقديم الدعم المالي. غير أن السلطات المحلية غالباً ما تكون غير مدركة لفرص وإجراءات التمويل، وبالتالي تتعامل مع المنظمة الدولية للهجرة للحصول على المشورة والتشاور بشأن تصميم المشروعات.⁽¹⁾

ما يمكن الإشارة إليه أن التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة يعمل في الاتجاه المعاكس. حيث تقدم المنظمة الدولية للهجرة عروض مشاريع للسلطات المحلية، تتماشى مع أهداف تمويل الاتحاد الأوروبي، وهذا بالارتكاز على معرفتهم للسياق المحلي. فمن أجل جذب التمويل للرؤى الخاصة بها وتوسيعها المستقبلي، تلجأ المنظمة الدولية للهجرة لاستثارة مصالح (lobbying) في مشروعات محددة وهذا بالضغط للحصول على الدعم من السلطات المحلية. على سبيل المثال، قامت المنظمة الدولية للهجرة بتحسيس السلطات المحلية بشأن المرافق الطبية "غير الملائمة" في مراكز استقبال اللجوء الأوكرانية، واقترحت سد هذه الفجوة، وتقديم المشورة لهم بشأن طلب تمويل الاتحاد الأوروبي وتنفيذ المشروع.⁽²⁾

كما عقدت حلقات دراسية مع سلطات مولدوفا من أجل استكشاف استخدام التحويلات والروابط مع المولدوفيين في الشتات (Moldovan Diaspora) التي قدمت فيها المنظمة الدولية للهجرة مقترحات ملموسة كاستحداث "وزارة الشتات" (Ministry of Diaspora). أين صاغت المنظمة الدولية للهجرة مشروعاً للسلطات المحلية اجتذبت به تمويلاً من الاتحاد الأوروبي.⁽³⁾

ما يمكن استنتاجه أن المنظمة الدولية للهجرة تقدم تصورات للمشاكل، وتقترح في الوقت نفسه حلولاً عن طريق روابط الاتصال المتفوقة التي في حوزتها تنتهي بها في جدول أعمال الجهات الفاعلة

⁽¹⁾ Ibid., p. 499.

⁽²⁾ أنظر في هذا الصدد الى لقاءات بروكسل والمنظمة العالمية للهجرة:

• Interviews IOM Brussels, 19/12/2007 and Ukraine, 3/4/2008.

⁽³⁾ أنظر في هذا الصدد الى:

• http://www.iom.md/materials/13_diaspora_seminar_recommend_eng.pdf
• http://www.iom.md/materials/press/press_release_03_07_2008_eng.pdf

المحلية. دلائل تؤكد على أهمية المنظمات الحكومية كوسيط في الاتصالات ما بين الحكومية كقاعدة لنقل السياسات والتنشئة الاجتماعية بشأن الهجرة. (1)

وعلى نفس المنوال، تساهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في نشر تصورات الاتحاد الأوروبي للمشاكل والقضايا الموجودة في البلدان الثالثة وهذا بين المنظمات غير الحكومية، من خلال توجيه تمويل الاتحاد الأوروبي وإشراكه في إجراءات وأهداف سياسة لا تروق له. إن الطبيعة المبنية اجتماعيا للتصورات والمدرجات، للحلول وكذا تفسير أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي تعيد النظر في مفهوم المطابقة وعدم المطابقة مع السياق المحلي وتشير الى الفهوم البنائية التي من خلالها يمكن للمنظمات الدولية ان تعيد انتاج وتحديد المعنى. (2)

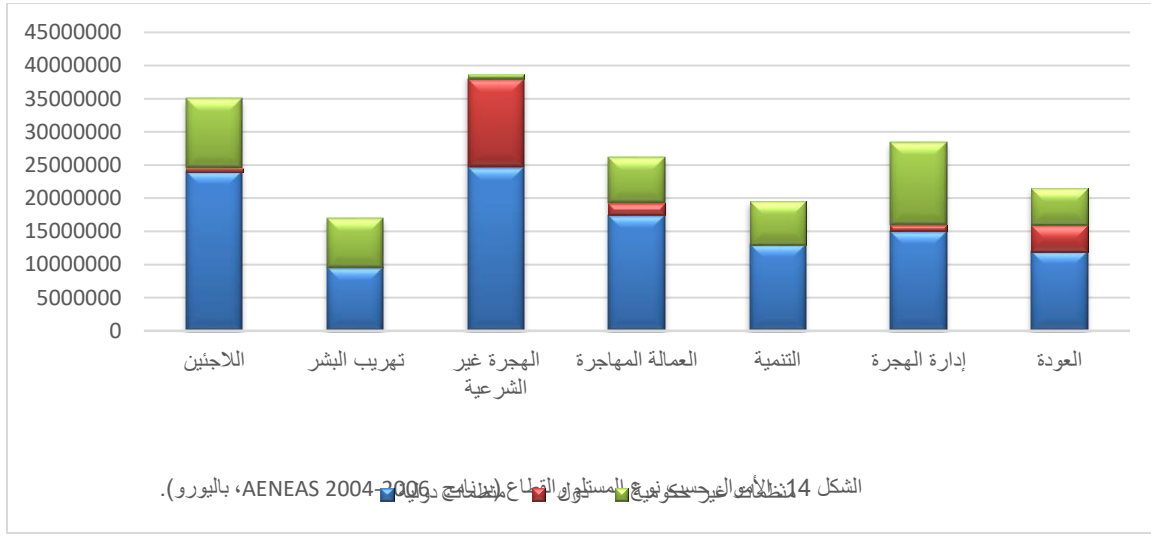
أصبحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لاعباً رئيسياً في برنامج CARDS التابع للمفوضية الأوروبية والذي دعم عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب في منطقة البلقان. ومع إنشاء وسائل مالية جديدة لمخاطبة البلدان الثالثة خارج دائرة الطامحين للحصول على العضوية، اكتسب هذا النوع من التعاون القائم على المشاريع بعداً جديداً. كما هو موضح في الوثائق الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي، يُنظر إلى المنظمات الدولية كشركاء تنفيذيين أساسيين في البعد الخارجي لسياساتها. بينما يستند معظم هذا التعاون إلى مشاريع ملموسة تمويل بموجب الصكوك المالية للاتحاد الأوروبي ذات الصلة، فقد تم تفويض بعض البرامج الخارجية للاتحاد الأوروبي إلى حد كبير إلى المنظمات الدولية. على سبيل المثال، أصبحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة عن تنفيذ برامج الحماية الإقليمية للاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية في البلدان الثالثة في التعامل مع طالبي اللجوء واللاجئين بطرق من بينها دعم تسجيل طالبي اللجوء واللاجئين؛ تعزيز المعايير والصكوك الدولية للحماية؛ دعم تحسين ظروف الاستقبال والاندماج المحلي. كما تم

(1) C, Thouez., and F. Channac, "Shaping international migration policy : the role of regional consultative processes". **West European Politics**, Vol. 29, n° 2(2006) : pp. 370–87

(2) Daniel Wunderlich, *op. cit.*, p. 500.

تفويض تنفيذ أداتين رئيسيتين آخرين لسياسة الهجرة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهما إعداد قوائم الهجرة القطرية وتشجيع عمليات التشاور الإقليمية (RCPS) بشأن اللجوء والهجرة إلى المنظمة العالمية للهجرة.⁽¹⁾

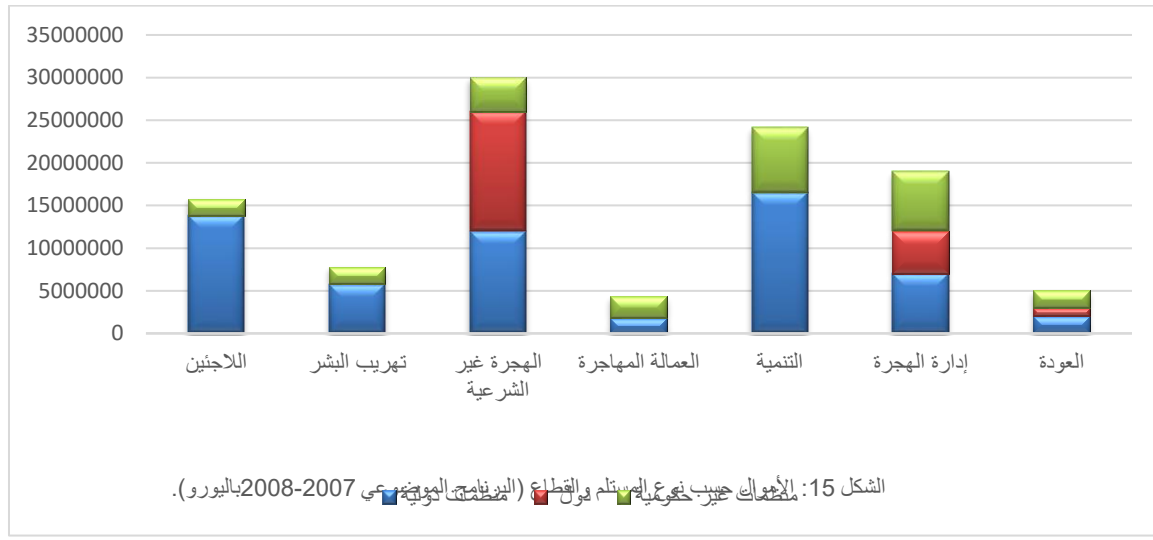
فحص المشروعات الممولة في إطار ميزانيات الاتحاد الأوروبي توثق الدور المهيمن للمنظمات الدولية بصفتها كمستفيد. توضح البيانات المعروضة (شكل 14 و15) المستفيدين من الصندوق المالي الأوروبي في إطار أحدث برنامجين للتمويل السنوي المتعدد الخاص بالهجرة (multiannual financing programmes for migration)، وهما برنامج AENEAS (2004-2006)، بمجموع ما قيمته 116,101,992 يورو) والبرنامج الموضوعي الخاص بالهجرة (The Thematic Programme for Migration) (2007-2008)، بمجموع ما قيمته 106,360,093 يورو).



Source : Sandra Lavenex, op, cit., p.11 .

⁽¹⁾ Commission of the European Union. 2011c. Annex, Thematic Programme “Cooperation with Third Countries in the Areas of Migration and Asylum” 2011–2013 Multi-Annual Strategy Paper, p. 7. Available at : <http://ec.europa.eu/europeaid/what/migration-asylum/documents/strategy_2011-2013_en.pdf>

الملاحظ من خلال تفحص للبيانات المعروضة أن النصيب الأكبر من التمويل يعود الى المنظمات الدولية في إطار هذه البرامج، تليها المنظمات غير الحكومية، أما الدول-حصريا الدول الأعضاء-فدورها ثانوي. وعند فحص البيانات من زاوية المجالات الفرعية المتعلقة بالهجرة، نجد أن الجانب الإنساني المرتبط بسياسة الهجرة (حماية اللاجئين، مكافحة الاتجار بالبشر) وكذا المشاريع المتعلقة بالتنمية يتم الاستعانة بالمنظمات الدولية بشكل شبه كامل تقريباً، بينما في المجالات القمعية (الهجرة غير النظامية، العائدات، وكذلك الفئات التابعة لإدارة الهجرة) فنجد أن الدول تحتفظ بمعدل صغير من التمويل.⁽¹⁾

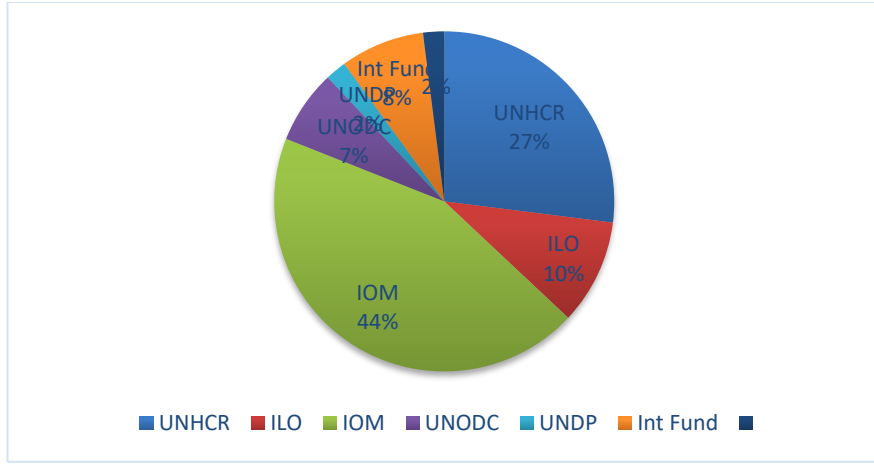


Source : Sandra Lavenex, *op. cit.*, p. 11.

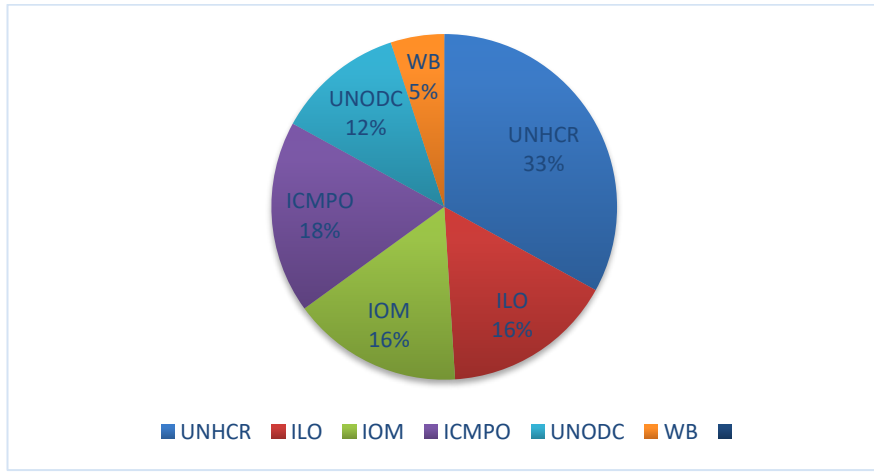
تخصيص الأموال للمنظمات الدولية المختلفة، يؤكد على الدور المهيمن الذي أصبحت تلعبه المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة في البعد الخارجي لسياسات الهجرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي. فإداة التمويل الأولى، فيما يسمى بخط بميزانية (Budget-line) B7 / 667 الذي تم إنشاؤه لدعم الإجراءات في البلدان الثالثة، سواء تعلق الأمر بدول المنشأ أو العبور في منطقة الهجرة وهذا بين عامي 2001 و2003، خصصت 50٪ من مشاريعها لكل من المفوضية السامية للاجئين والمنظمة العالمية للهجرة.

⁽¹⁾ Sandra Lavenex, *op. cit.*, p. 10.

توجه زادت وتيرته في إطار "برامج AENEAS أو البرنامج الموضوعي المتعلق بالهجرة. (الشكلان رقم 16 و17).



الشكل رقم 16: دائرة قطاعية لتوزيع الأموال بين المنظمات الدولية (برنامج AENEAS لفترة 2004-2006).



الشكل رقم 17: دائرة قطاعية لتوزيع الأموال بين المنظمات الدولية (البرنامج الموضوعي لفترة 2007-2008).

Source : Sandra Lavenex, *op. cit.*, p. p.11 .

باعتراف كلتا المنظمتين، فإن التمويل من الاتحاد الأوروبي يشكل مصدراً رئيسياً لميزانيتهم. هذا التطور الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بظهور أجندة سياسة الهجرة الخارجية للاتحاد الأوروبي والأدوات المالية الجديدة المبينة سلفاً. بالنسبة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فإن المفوضية الأوروبية تعد ثالث أكبر مانح لها في عام 2004 بعد الولايات المتحدة واليابان وتحتفظ بهذا المكان منذ ذلك الحين. بإضافة مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن أوروبا هي ثاني أكبر مانح. وينطبق الشيء نفسه على المنظمة الدولية للهجرة التي تعتمد على 97 % على الأموال المخصصة للعمليات ذات الصلة. فوفقاً للتقارير المالية للمفوضية الأوروبية، فهي ثاني أكبر مانح بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل 11.6 % من الأموال المخصصة في عام 2011. وبإضافة مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن هذه القيمة تصل إلى 31 % من المساهمات الطوعية للمنظمة الدولية للهجرة في ميدان العمليات. وعليه، أصبح الاتحاد الأوروبي تلك الجهة المانحة الحيوية لهذه المنظمات وخاصة المنظمة الدولية للهجرة على حد تعبير (Wunderlich).

الخاتمة

تمثل المسعى الأساسي لهذه المحاولة البحثية في تقصي ذلك النموذج من الحوكمة الأمنية الذي بمقدوره استيعاب تناثر الوحدات الأنطولوجية النشطة في فضاء جغرافي قلق كغرب المتوسط. فضاء يقدم نفسه كمركب أمني من نوع خاص، ميزته الأساسية أنه أصبح عرضة لاضطراب بارامتراته التقليدية، جراء انخراط فواعل من دون الدولة الى جانب تلك الدولانية، وهذا لإحداث نوع من التجزؤ في صناعة و/أو إدارة السياسة الأمنية الخاصة به. حيث سعت هذه الفواعل لشغل المساحة الناتجة عن التلاشي أو فقدان غير الطوعي للسيادة والسير بطريقة آلية نحو تعددية الأطراف الجديدة. وهذا في سياق يتواصل فيه عبر وطنيا وفي ظل تهديدات أمنية لا تماثلية أوصلت النموذج الوستفالي لحدود الصحة والصلاحية. ولقد أثبتت ثلاثة فصول من الدراسة الفروض القياسية التي سعى البحث الى اختبارها، حيث ارتسمت في شكل تراتب منهجي جاء كالاتي: إطار تحليل سوسيو-معرفي؛ تأصيل مفهوماتي نظري وفي الأخير اسقاط تجريبي.

فأما ما تعلق **بالفصل الأول**، فقد كان محاولة لتفكيك البيئة السوسيو-معرفية لغرب المتوسط كفضاء جغرافي استطاع أن يصنع تمثيلات خاصة به وصلت حد التعارض بين وحداته الأنطولوجية. الأمر الذي استلزم استدعاء جغرافيا نسقية، "تمارس الفضاء الجغرافي" بناء على مرجعيات ابستمولوجية تجاوز مجرد الاستمرارية الطوبوغرافية، لتجعل من فضاء غرب المتوسط ذلك "الوعاء-الرهان" الذي تتولد فيه مختلف الاستراتيجيات والتمثيلات الاجتماعية المتناقضة. وهو ما يستحضر كلام المفكرة (Kodamni- Darwish) التي تصفه بالورشة أو بالبناء المبتكر، كونه لا يتوافق مع أي واقع (موضوعي) يمكن لنا إدراكه أو تصوره تلقائيا، سواء سياسيا، لغويا أو دينيا. واقع يجعل منه فضاء جامع للمفارقات، يزاوج بين ثبات المعالم المادية وحركية القراءات الناجمة من الانزلاقات الدلالية لمفهوم "المتوسط". وتزداد الظاهرة تأزما وتعقيدا، عند إقحام كل أشكال التنافس على السلطة حول هذا الفضاء لما يمثله من رهان ويتعداه للتنافس على الأفكار، ووجهات النظر وكل التمثيلات التي يصنعها الفرقاء من هذا التنافس في هذا الفضاء.

أما **الفصل الثاني**، فأسس لإطار مفهوماتي نظري يوظف مقارنة متعددة المستويات متعددة الأطراف تتحدى الفهم الأرثوذكسية القائمة. تحدي لا يخلو من المغامرة الابستمية، كونها تجمع بين مفهوميين متعبيين معرفيا: "الأمن" و"الحوكمة" وهذا لإعادة تركيبهما استقرائيا في خدمة الثالث: "الحوكمة الأمنية". لتقدم مقربا أو عدسة تحليلية وظيفية، لمفهمة التجزؤ والتشطي المتزايد على مستوى صناعة السياسات بين الدول والمنظمات الدولية وكذا الفواعل الخاصة. وهذا في سياق التحول من مركزية

حكومية قائمة على نموذج "الدولة المركز" إلى "حوكمة" مجزأة متعددة الأطراف، بمقدورها استيعاب أشكال معقدة من التنظيم والتنسيق بين مختلف الجهات الأمنية الفاعلة على مختلف المستويات. بذلك المعنى، الذي قد يجعل من الحوكمة الأمنية حلاً ممكناً لتعدد تفاصيل السياسة العالمية التي ترتبط بمقتضيات ما يوصف بمرحلة دولة ما بعد وستاليا. فما يقدمه هذا الفصل من استبصارات نظرية جديدة، أعانت على استيعاب المضامين الحركية للتجمعات الأمنية، كنموذج شبكي وليد مخرجات السياسة الدولية. الأمر الذي يؤكد الفرض القياس الأول من هذا البحث.

أما الفصل الثالث، فأريد به تجريب الفهم التي تقدمها الحوكمة الأمنية في غرب المتوسط كـمكون اسقاط. وهذا سعي إلى استظهار فعليته في فضاء مليء بالمفارقات وعرضة للانزلاقات الجيوسياسية. فأمام تزايد وتناثر الوحدات الفاعلة فيه، على طول المجالية الأمنية التي تراوح بين نموذج ما قبل/ووستالي ونموذج بهوية ما بعد وستالية، وتوسيع جدول الأعمال الأمني، استلزم استقراء قابلية تغيير وتجزؤ المساهمات الأمنية في هذا الفضاء بين عدة فواعل. ومن ثمة إعادة صياغتها ضمن بنى شبكية وعبر وطنية تحتمل توليفة من العقد الأمنية المختلفة العامة والخاصة، العالمية والمحلية، وتتضمن معايير تتفاعل (تتعاون/تتنافس/تتصارع) لإنتاج أشكال، ممارسات ومؤسسات جديدة للحوكمة الأمنية في غرب المتوسط. وهو ما يحيلنا إلى تقصي سبل تعزيز الخصائص الهيكلية وثقافات الأمن المشتركة بين هذه الفواعل النشطة، كضابط منهجي يسعى إلى تقديم إجابة بخصوص إشكالية البحث. خاصة وأن الأمر متوقف على الطبيعة المتميزة لتكنولوجيا توريد السلع الأمنية "تسليح الأمن" بين و[في] الضفتين. وهو ما لا يدع مجالاً لدحض صحة الفرض القياس الثاني للدراسة.

لقد كشف المسعى البحثي في شكله العام، وبالارتكاز على مخرجات الفصل الثاني في جانبه المعياري والفصل الثالث في بعده الاجرائي على صحة الفروض القياسية محل الاختبار. مسار خلصنا به إلى نتائج نظرية وتأكيدات تجريبية نقدمها كالآتي:

1- على المستوى النظري:

✓ . أدى التحول الذي طرأ على البيئة الأمنية العالمية في حقبة ما بعد الحرب الباردة إلى تزايد الطلب على مناهج نظرية جديدة تعكس الطبيعة المتغيرة للتهديدات والسياسات الأمنية المعاصرة وتستكشف آثارها. سياق جعل من "الحوكمة الأمنية"، تبدو مهينة

بشكل خاص لشرح التحول في إدارة الأمن ليصبح أكثر تجزئة، يشمل الدول والمنظمات الدولية ومجموعة متزايدة من الجهات الفاعلة الخاصة.

✓ . يقدم لنا تحليل الشبكة رؤى مثمرة حول هياكل وعمليات صنع القرار التي ظهرت بين أنواع مختلفة من مقدمي خدمات الأمن والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تهدد الأمن المعاصر. علاوة على ذلك، فهو يساعد في الإجابة عن السؤال المتعلق بكيفية تشكيل العلاقات بين هؤلاء الفاعلين لنتائج تنسيقهم فيما يتعلق بكل من التهديدات وصنع السياسات الأمنية وتنفيذها. فالتحليل الهيكلي والتنظيمي للشبكات يقدم الكثير لدراسة الحوكمة والأمن العالميين. فالعديد من الرؤى النظرية و(السابقة) للنظرية المتعلقة بحوكمة الأمن يمكن صقلها وإخضاعها لاختبارات تجريبية أكثر صرامة باستخدام تقنيات ومقاييس نظرية الشبكة الاجتماعية. علاوة على ذلك، يمكن لنظريات الشبكات الهيكلية والتنظيمية أن تخدم في توليد أسئلة وفرضيات جديدة يمكن أن توسع أجنحة أبحاث حوكمة الأمن. فمن خلال تحدي وتوسيع وجهات النظر التقليدية للسلطة، يمكن لنظرية الشبكة الهيكلية أن تولد تخمينات جديدة حول مصادر ووظائف السلطة في أطر الحوكمة العالمية.

✓ . تكمن جدية الحوكمة الأمنية كمفهوم، في الالتقاط التحليلي لسمات انتشار الأمن، مع التركيز على "زيادة التفاعلات بين قطاعات السياسة والجهات الفاعلة". وبالتالي الانفتاح على تحليل "قنوات التأثير [بخلاف] مصادر السلطة التقليدية للدولة في الأنظمة الهرمية الكلاسيكية. أما كمجموعة من الممارسات، فلا تزال مقاربات الحوكمة الأمنية تترك الأهمية المستمرة للدول. فوجود مجموعة من الفاعلين الآخرين في العلاقات الأمنية والسياسة بجانب الدول يجب ألا يؤدي إلى استنتاج مفاده أن مثل هؤلاء الفاعلين هم بالضرورة أكثر أهمية أو تأثيراً. إن ممارسة هذه السلطة من قبل الدول حتى في ظروف الحوكمة الأمنية المعقدة مثل الاتحاد الأوروبي، قد يبدو أنها تشير إلى أن الحوكمة لا تتعلق بتخفيف سلطة الدولة وإعادة تشكيلها. حيث تؤكد المحاذير السيادية على مركزية الدولة في إدارة الأمن. في الواقع، يساعد إيلاء الاعتبار المناسب لهذا الفاعل التأسيسي للسياسة الدولية على تفسير ما هو واضح جداً في مجال الأمن: يمكن للدول أن تحبط الترتيبات التعاونية أو تعارضها أو تنسحب منها، وبالتالي تجعل الجهود موجهة نحو

معالجة قضية ملحة (الإرهاب أو تغير المناخ أو الحد من الأسلحة الصغيرة)، "محدود الأثر".

✓ . تميل مناهج الحوكمة إلى أن تحمل معها افتراضًا ضمنيًا، بأن الحوكمة بحد ذاتها تقدم وظيفي في معالجة المشكلات. قد يبدو منطق هذا الافتراض واضحًا: فمع ازدياد تعقيد المشكلات، يُنظر إلى سمات الحوكمة المعقدة على أنها ناشئة لمعالجتها. غير ان الأسئلة الأساسية المرتبطة بالممارسة أو المتعلقة بالتصميم المؤسسي لا تزال قائمة كما هي الحال بالنسبة لكفاءة الممثل. فمشهد الحوكمة المزدهم بشكل متزايد ليس بالضرورة أكثر كفاءة. حيث "قلل بطريقة ما من القدرة الجماعية على أو الممثلين [الذين] تم دمجهم في هياكل حل المشكلات". الأمر الذي يزيد من احتمال تباعد التفضيلات الفردية والمؤسسية، والتصورات، وإجراءات التشغيل القياسية". وبالتالي، تصبح "الحوكمة الأمنية" معقدة، وفوضوية، مع وجود عواقب يصعب قياسها مسبقًا، خاصة عندما يتعين اتخاذ القرارات بسرعة وفي حالة نقص المعلومات أو تناقضها". ف "الفوضى والاضطراب" على حد قول "جيمس روزنو" (James Rosenau) لن يؤدي بالضرورة إلى "مجموعة متكاملة ومتناسقة من ترتيبات [الإدارة]". وتابع: "مجالات السلطة التي تدعم الحوكمة"، "لا تزال في طور الظهور إلى حد كبير".

✓ . لا يزال مفهوم الحوكمة الأمنية يحمل في طياته "تركيز سياقي يسيطر عليه الطابع الأوروبي". فحقيقة أن أوروبا (أو في بعض الأحيان المنطقة الأوروبية الأطلسية) هي التي تقدم أكثر الأمثلة فائدة تعني أحد أمرين: إما أن أوروبا لديها توافق وصفي أفضل مع مفهوم يحتفظ مع ذلك بإمكانية تطبيق عالمية أو أن هذا المفهوم له قيود متأصلة مستمدة من أصوله كوسيلة لحساب الظواهر التي تتمحور حول أوروبا.

✓ . إن للثقة أو الاختلاف في الثقافات الأمنية بالاقتران مع وضع دولة معينة على طول السلسلة المتصلة لدول ويستقاليا وما بعد ويستقاليا عواقب مهمة على شكل "حوكمة الأمن"، ولا سيما تحديد أوجه التعاون/التنافس أو الصراع بين الدول. فأى نظام حوكمة أمنية له مرجع أمني؛ منظم النزاع؛ إطار معياري يحدد حدود العمل المشروع؛ وسياق التفاعل الراسخ. حيث يحدد المرجع الأمني هدف الترتيب الأمني. أما منظم النزاع فيحدد

نطاق الآليات التي يعتمد عليها لحل النزاعات. كما يقوم المكون المعياري بتقييم الوظيفة التي تلعبها القواعد في حساب مصالح الدولة وسلوكها. سياق التفاعل، المكون النهائي، يحدد مستوى الصداقة والعداوة الداخلية وكذلك شدة المعضلة الأمنية.

2- على المستوى العملي أو التجريبي:

✓ . شهد الفضاء الجيوسياسي الأوروبي أكبر تطور في اتجاه ما بعد ويستفاليا، وقد طورت الدول الأوروبية ثقافات أمنية متقاربة وليست متباينة. وقد أدى هذا إلى ظهور مجتمع أمني مندمج. يتطلب ظهور التقاء ثقافات الأمن القومي التي تنص على الالتزام بنظام أمني تحكمه معايير .

✓ . كان الهدف من اختيار الحوكمة المتعددة الأطراف للاتحاد الأوروبي لظاهرة الهجرة القادمة من شمال إفريقيا هو رؤية كيفية تعامله مع هذه المسألة، وأطر التعاون المتاحة، والنهج البارزة المتبعة وحدودها والطابع "متعدد الأطراف" لعمليات التنسيق. حيث تمت مناقشة "البعد الخارجي" للهجرة. من خلال أفعال الكلام (الخطابات والممارسات)، أين يُنظر إلى الهجرة بشكل متزايد على أنها مصدر قلق أمني. ونتيجة لذلك، تطلبت الإدارة الأمنية لهذه المسألة مشاركة متعددة الأطراف من دول المنشأ والعبور من خارج الاتحاد الأوروبي.

✓ . مفهوم عقود الحدود يسلط الضوء على الطابع الديناميكي والمنشأ للمشهد الحدودي بين ضفتي غرب المتوسط. لأنه يجسد التجريدات متعددة الأبعاد للمعرفة والتقنيات التي تميز العلاقات العامة -الخاصة التي تشهدها الحدود الأوروبية مع جيرانها في الجنوب. حيث تُظهر عقود الشركة الأمنية الخاصة (G4S)، وبرنامج الترحيل الخاص "بفرونتكس" (Frontex)، والعديد من مشاريع (EUROSUR)، ودور (Finmeccanica)، الطابع متعدد الأوجه والديناميكي للعلاقات (عام -خاص) فيما يتعلق بمراقبة الحدود بين ضفتي غرب المتوسط.

✓ . أدى إقحام الشركات الأمنية الخاصة في عمليات بناء المشهد الحدودي غرب متوسطي إلى إنتاج ممارسات معقدة للتعاقد. حيث سمحت عروض الشركات الأمنية الخاصة المتنامية، اتجاه إدارة المشهد الحدودي كنوع من الليبرالية الجديدة، بتتبع إنتاج معرفة أمنية يتم دمجها في ديناميكية المشهد الحدودي. حيث يعيد موردو تقنيات الحدود المتقدمة صياغة أنفسهم كخبراء أمنيين ويخلقون طلباً على منتجاتهم. هذا المفهوم الذي أكد على كيفية مشاركة الشركات الأمنية الخاصة في تصميم وإدارة سياسات الحدود الأوروبية من خلال الحوكمة متعددة المستويات.

✓ . تعرض النظام الويستفالي المصدر إلى شمال إفريقيا منذ البداية إلى الاضطراب، وهذا بسبب التناقض الهوياتي / الإقليمي (**identity/territorial incongruity**)، الناتج عن فرضه التعسفي. فبناء الدولة، الذي يجمع بين التقنيات "الخلدونية" الأصلية تاريخياً مع المؤسسات البيروقراطية الويبرية المستوردة، خلق ميراثاً جديداً. حيث تلاقت المتغيرات الشعبية، الممولة من الربيع، وكذا هذا الميراث لتعزز بقوة التوجه الوستفالي لعدة عقود.

✓ . التراجع الدراماتيكي للنظام الوستفالي جنوب غرب المتوسط، وخاصة في ليبيا لأنه أصبح عالقا بين أحزمة النقل وليدة العولمة الليبرالية الجديدة. سياق افضى معه إلى التحول إلى نظام أكثر استبعاداً (**more exclusionary regime**)، وخلق جيوب مقاومة تنازع الدولة في احتكار العنف وتمكين الحركات العابرة للدول على حساب الدولة. فقدان احتكار الحكومة المركزية للعنف أدى إلى الانحدار إلى شبه سيادة الدولة، أين بلغ ذروته وأدى إلى بلقنة البلاد إلى مناطق نفوذ أجنبية. ملء الفراغ كان عبارة عن أشكال متجددة من حكم الدولة المحدودة غير الويستفالي. حيث تتعايش الاختصاصات المجزأة والمتداخلة كشكل من أشكال القرون الوسطى الجديدة التي تم فيها التنازع على السيادة عبر العنف بين الفاعلين المحليين والدوليين وفاعلي ما دون الدولة.

✓ . أمام الوضع الليبي المعقد، وطيف انهيار المشروع الوستفالي نتاج ترجع الدولة الويبرية. فإن بناء آلية لممارسة السلطة وإنشاء سلع جماعية في المقام الأول: الأمن ومراقبة الحدود،

سوف يتطلب عملية مفاوضات طويلة وغير مؤكدة بين الجهات الفاعلة الليبية، مع الهياكل مبنية من أسفل من خلال آليات توافقية/تفاوضية تأخذ في الاعتبار المصالح المتباينة لمناهة اللاعبين في بيئة اجتماعية شديدة التجزئة.

✓ . يمكن الادعاء أن التأثيرات المذكورة أعلاه تؤثر على طبيعة السيادة التي لم تعد تُطرح في سلطة مركزية واحدة بل مقسمة، ومشتتة، بين عدة جهات فاعلة، لدرجة اضعاف محتواها المعياري [التصرف بطرق مختلفة، على أجزاء مختلفة من الإقليم أو في مجالات سياسية مختلفة] من قبل جهات فاعلة مختلفة، تتمتع إما بشرعية متنافسة أو بأشكال مختلفة من الشرعية الاجتماعية. إن مدى حدوث هذا التجزئة في السلطة بين الجهات الفاعلة في المجال الأمني وشدة إضعاف قاعدة السيادة كنتيجة لذلك تؤثر بشكل مباشر على فرص توطيد الدولة المحدودة في جنوب غرب المتوسط.

إن كانت "الحوكمة الأمنية" في بنائها الابستمي مفهومًا فضفاضًا، لكنها ذلك المفهوم الذي لا يمكننا الاستغناء عنه: لا جدال في أن العديد من التهديدات غير العسكرية بدأت تُدار باعتبارها تهديدات أمنية؛ ولا جدال أيضا في أن الجهود المبذولة في إدارة الأمن تتجاوز القدرات الحكومية بمفردها. ومن ثم، فإن إعادة صياغة المفهوم أداة ضرورية لفهم الواقع من حولنا بشكل أفضل. حيث تهدف مراجعة الأدبيات التي أجريت في هذا المسعى البحثي إلى إظهار كيف تمت دراسة المفهوم حتى الآن، وكيف يمكن تحسينه. لقد أثبتت الأدبيات أنها متنوعة، ولكن بها أيضًا بعض نقاط الضعف: فهي تميل إلى أن تكون أوروبية المركز، ولا تتصل بشكل ملائم بالسرديات المتعلقة حول "الأمن" ولا تتعلق صراحة بمسألة التعددية. لذلك، فإنه من الأجدر اتباع أولئك الذين وسعوا المنظور للسياق غير الأوروبي: كيف يتم تنفيذ الحوكمة الأمنية في سياقات إقليمية ومناطقية مختلفة، أو من قبل جهات فاعلة إقليمية مختلفة؟

بالإضافة الى تطوير مفهوم "حوكمة الأمن" بشكل أكبر، وربطه بمفهوم "التعددية" حتى نتمكن من فهم مدى تعددية الحوكمة الأمنية في فضاء قلق كغرب المتوسط. فواقع وجود مركبين أمنيين إقليميين مختلفين على جانبي غرب المتوسط، يعد أحد التفسيرات الأساسية للأزمة التي لا يمكن إهمالها أو التغاضي عنها في اتجاه بناء إقليم معرفي أمني يخفف من حدة التعارض في الثقافات الأمنية بين الضفتين.

قائمة المراجع

❖ قائمة المراجع:

ب: "اللغة العربية"

✓ . فئة الكتب:

- 1- العابد محمد، البحث عن المغزى: تجارب في قراءة النص، (عين شمس: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2012 .)
- 2- بيليس جون وسميث ستيف، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- 3- قوجيلي سيد أحمد، الدراسات الأمنية النقدية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014).
- 4- زياني الصالح، بن سعيد مراد، الحوكمة البيئية العالمية، (باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010).
- 5- ناي جوزيف، فهم النزاعات الدولية، ترجمة: أحمد أمين ومجدي كامل، (الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997).
- 6- ولغو فتح الله، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، (السلسلة الاقتصادية، ط 1، بيروت، دار الحداثة، 1982).

✓ . فئة المقالات في الدوريات المحكمة:

- 1- بن سعيد مراد، " من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 421 (مارس 2014).
- 2- صايح مصطفى، "التحديات الامنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط"، مجلة القانون للمجتمع والسلطة، العدد 6 (2017).
- 3- قوجيلي سيد احمد، "الأمن كابتزاز: جذور الدولة الحامية في العالم العربي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 150، (شتاء 2015).

✓ . فئة الرسائل الجامعية:

- 1- زقاغ عادل، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، (دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، 2009).
- 2- العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006"، (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006).

✓ . روابط الويب:

- 1- الجابري، محمد حامد، "مفهوم الأنا والآخر"، تم تصفح الموقع يوم: 2017/05/12.
- 2- _____، _____، "الغرب والإسلام(2): نمط آخر من الوعي بالآخر". تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/07/11.
< http://www.aljabriabed.net/maj11_moiautre.htm >
- 3- شارل عدوان، "تعريب لفظ (governance)"، مجلة إدارة الحكم، أخبار وأفكار، نشرة إخبارية إلكترونية شهرية تصدر عن مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المجلد 1، (نوفمبر 2007)
- 4- أبو حامد حسام، المنظور الفلسفي للسلطة عند ميشيل فوكو: ثورة في المنهج، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/10/23 على الرابط التالي:
< <https://www.alaraby.co.uk/diffah/books/2018/3/3> >
- 5- زقاغ عادل، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي، تم التصفح بتاريخ 2017-1-12. متوفر على الموقع:
< <http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html> >

بـ "باللغة الأجنبية":

أ- اللغة الإنجليزية:

✓ *Books and Books Chapters*

- 1- Adler, E. 'Communities of Practice in IR'. In Communitarian International Relations : The Epistemic Foundations of International Relations, (London : Routledg, 2005).
- 2- Arnold Wolfers , "The Goals of Foreign Policy", in Discord and Collaboration: Essays on International Politics, (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1962).
- 3- Adler, E. 'The Spread of Security Communities: Communities of Practice, Self-Restraint and NATO's Post-Cold War Transformation'. European Journal of International Relations, Vol. 14, No. 2 (2008).
- 4- Buzan Baray and Hansen Lene, " the evolution of international Security studies", (New York, Cambridge, 2009).
- 5- Bacik Gokhan, " Hybrid Sovereignty in the Arab Middle East THE CASES OF KUWAIT, JORDAN, AND IRAQ", (PALGRAVE MACMILLAN, 2008)
- 6- Bigo Didier, " Globalized (in) Security: the Field and the Ban-opticon", in *Didier Bigo, Anastassia Tsoukala, "Terror, Insecurity and Liberty: Illiberal practices of liberal regimes after 9/11"*, (Routledge, 2008).
- 7- Campbell, David," *National Deconstruction: Violence, Identity, and Justice in Bosnia*". (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1998).
- 8- Ceccorulli Michela and Lucarelli Sonia , " Conceptualizing multilateral security governance", in Sonia Lucarelli, Luk Van Langenhove, Jan Wouters, "The EU and Multilateral Security Governance", (New York : Routledge, 2013).
- 9- David Knoke, Political networks. The Structural Perspective, (Cambridge ,Cambridge University Press, 1990).

- 10- Gearoid O'Tuathail, **Critical Geopolitics**, Minneapolis, (University of Minnesota Press, 1996).
- 11- James N. Rosenau, "**Turbulence in World Politics : a Theory of Change and Continuity**", (Princeton, Princeton University Press, 1990).
- 12- James, Sperling, "Security Governance in a Westphalian World", in Charlotte Wagnsson, James Sperling, and Jan Hallenberg (eds.), **European Security Governance: The European Union in a Westphalian World** (New York: Routledge, 2009).
- 13- _____, _____, "National security cultures, technologies of public goods supply and security governance", in Emil J Kirchner and James Sperling (eds.), **National Security Cultures : Patterns of global governance**. (LONDON AND NEW YORK : Routledge, 2010).
- 14- _____, _____, '**Regional security**', in R. Valelly (ed.), Oxford Bibliographies Online: Political Science, (New York: Oxford University Press, 2011).
- 15- _____, _____, "Governance and security in the twenty-first century", in James Sperling (eds.), **Handbook of Governance and Security** (Edward Elgar, 2014).
- 16- Huysmans Jef, **The Politics of Insecurity: Fear, Migration and Asylum in the EU**, (New York: Routledge, 2006).
- 17- Kirchner, Emil J., "EU security governance in a wider Europe", in P. Foradori, P. Rosa and R. Scartezzini (eds), **Managing a Multilevel Foreign Policy: the EU in International Affairs** (Lanham, MD: Lexington Books, 2007).
- 18- _____, _____, "Regional and global Security: Changing threats and institutional responses", in *Emil J. Kirchner, James Sperling (ed)*, **Global Security Governance Competing Perceptions of Security in the Twenty-First Century** (New York Routledge, 2007).
- 19- Keohane Robert, "**After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy**", (Princeton: Princeton University Press, 1984).
- 20- Krause, Keith, Williams Michael (dir.), " From Strategy to Security: Foundations of Critical Security Studies ", in **Critical**

Security Studies, (Minneapolis, University of Minnesota Press, coll. Borderlines, 1997).

21- _____, _____, "Williams Michael", **From Strategy to Security Concepts and Cases**“, (UK, 1997).

22- Kirchner, E. and J. Sperling, "**EU Security Governance**", (Manchester and New York: Manchester University Press, 2007).

23- Karlberg, Michael and Buell, Leslie, "Deconstructing the "War of All Against All": The Prevalence and Implications of War Metaphors and Other Adversarial News Schema in TIME", **Newsweek, and Maclean's Peace and Conflict Studies**, Vol. 12, No. 1 (2005).

24- Kaiser Wolfram, Gehler Michael, and Leucht Birgitte, "Networks in Informal European Governance, Diachronic Perspectives on the European Union as a Multi-level Polity", in Wolfram Kaiser, Michael Gehler, and Birgitte Leucht, **Networks in European Multi-Level Governance. From 1945 to the Present**, (eds.) (Vienna, Cologne, Weimar: Böhlag Verlag, 2009).

25- Lavenex, Sandra, "EU Trade Policy and Immigration Control." In Sandra Lavenex and Emek M. Uçarer, **Migration and the Externalities of European Integration**, (Lanham : Lexington Books, 2002).

26- Lott Anthony, "**Creating insecurity: Realist, constructivism, and US security policy**" (London: ashgate publishing company, 2004).

27- Lemberg-Pedersen Martin, " Private security companies and the European borderscapes", in Thomas Gammeltoft-Hansen and Ninna Nyberg Sørensen (eds.), **The Migration Industry and the Commercialization of International Migration**", (Routledge, 2013).

28- Leuprecht Christian and Hall Kenneth, « Why Terror Networks are Dissimilar : How Structure Relates to Function », in Anthony J. Massys, **Networks and Network Analysis for Defence and Security**, (Springer Cham Heidelberg New York Dordrecht London, 2014).

29- Laure Cabantous, Jean-Pascal Gond et Michael Johnson-Cranler. « The Social Construction of Rationality in Organizational Decision Making ». In Gerard P. Hodgkinson et William H. Starbuck

(dir.), **The Oxford Handbook of Organizational Decision Making**, (Oxford. Royaume-Uni : Oxford University Press, 2008).

30- Mark Webber, "Security governance", in **James Sperling, Handbook of Governance and Security**, (Published by Edward Elgar Publishing Limited. 2014).

31- Mario Telò, "European Union, Regionalism, New Multilateralism : Three scenario", in Mario Telò (ed.), **European Union and New Regionalism : Regional Actors and Global Governance in a Post-Hegemonic Era**". Second Edition, (Ashgate Publishing Limited, 2007)

32- Moravcsik Andrew, **"Liberal International Relations Theory: A Social Scientific Assessment,"** (Boston: Weatherhead Center for international affairs, Harvard university. Paper N°.01-02, April 2001).

33- Möller, F. **"Thinking Peaceful Change : Baltic Security Policies and Security Community Building"**, (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2007)

34- Myers, David J. **Regional Hegemons : Threat Perception and Strategic Response.** (Boulder (CO) : Westview Press, 1991).

35- Mette Eilstrup-Sangiovanni, Network theory and security governance, in James Sperling (eds.), **Handbook of Governance and Security** (Edward Elgar, 2014).

36- Nye Joseph, "Hard and Soft Power in a Global Information Age," in Mark Leonard (éd), **Re-Ordering the World** (The foreign Policy Center, London, 2002).

37- Pouliot, V. **"International Security in Practice : The Politics of NATO-Russia Diplomacy** (Cambridge : Cambridge University Press, 2010).

38- Roe Paul, **Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma**, (London; New York: Routledge, 2005).

39- Rousseau, David L. **Identifying Threats and Threatening Identifies: The Social Construction of Realism and Liberalism.** (Stanford (CA) : Stanford University Press, 2006).

40- Stone Marianne, **"Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis"**, (New-York : Columbia University, School of International and Public Affairs, Spring 2009).

41- Thompson, G.F, **Between Hierarchies and Markets : The Logic and Limits of Network Forms of Organization**, (New York: Oxford University Press, 2003).

42- Walter G. Stephan, C. Lausanne Renfro, and Mark D. Davis, " The Role of Threat in Intergroup Relations", in Wagner L. R. Tropp, G. Finchilescu and C. Tredoux, **Improving Intergroup Relations : Building on the Legacy of Thomas F. Pettigrew,** (Blackwell Publishing Ltd, 2008).

43- Watts, D.J., **Six Degrees : The Science of a Connected Age**, (London : William Heinemann, 2004).

44- Zartman William, " State-Building and the Military in Arab Africa", in Bahgat Korany, Paul Noble, Rex Brynen, **The Many Faces of National Security in the Arab World**, (Palgrave Macmillan, 1993)

✓ . Reports :

1- UNITED NATIONS. « **Governance for sustainable human development** », on the website of United Nations Development Program. Consultée le 22 juillet 2017. Available at : <<http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm#b>>

2- United Nations Security Council (SC), "Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Concerning Libya", (New York : United Nations S/2013/99, 2013), 30.

3- European Commission, Commission Staff Working Paper : Determining the Technical and Operational Framework of the European Border Surveillance System (EUROSUR) and the Actions to be Taken for its Establishment (SEC(2011) 145 final), 28 January 2011.

- 4- European Commission, MEDA, Regional Indicative Programme 2005-2006, 2005, disponible sur :
<http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euomed/rsp/nip0506.htm>
- 5- Commission européenne, Instrument européen de voisinage et de partenariat (IEVP), Document de stratégie régionale (2007-2013) et Programme indicatif régional (2007-2013) pour le partenariat euro-méditerranéen, Bruxelles, 2007.
- 6- 5+5 Dialogue. 2004. "Third Ministerial Conference on Migration in the Western Mediterranean, Algiers, 15–16 September 2004." Summary of Conclusions by the Presidency.
- 7- Commission of the European Union. 2011c. Annex, Thematic Programme "Cooperation with Third Countries in the Areas of Migration and Asylum" 2011–2013 Multi-Annual Strategy Paper, p. 7. Available at :
<http://ec.europa.eu/europeaid/what/migration-asylum/documents/strategy_2011-2013_en.pdf>

✓ . Review Articles :

- 1- Adler, E. and Greve, P. 'When Security Community Meets Balance of Power : Overlapping Regional Mechanisms of Security Governance'. **Review of International Studies**, Vol. 35, No. 1(2009).
- 2- Adler, E. " The spread of security communities: communities of practice, self-restraint, and NATO's post-cold war transformation", **European Journal of International Relations**, Vol.14, n° 2(2008)
- 3- Abrahamsen Rita and C. Williams Michael, " Security Beyond the State : Global Security Assemblages in International Politics", **International Political Sociology**, Vol. 3 (2009).
- 4- A.H, Chayes. A. Chayes and G. Raach, "Beyond reform: restructuring for more effective conflict intervention", **Global Governance**, Vol. 3(1997).
- 5- Baldwin, D., "The Concept of Security", in **Review of International Studies**, No. 23(1997).
- 6- Buzan Barry. "New patterns of global security in the twenty-first century " **International Affairs**, 3(1991).

- 7- Bagayoko Niagale, Hutchful Eboe & Luckham Robin, " Hybrid security governance in Africa: rethinking the foundations of security, justice and legitimate public authority", **Conflict, Security & Development**, Vol. 16, n°1(2016).
- 8- Bremberg, Niklas, " The European Union as Security Community-Building Institution : Venues, Networks and Co-operative Security Practices", **JCMS**. Vol. 53. N° 3(2015).
- 9- _____, _____, "Security, Governance and Community beyond the European Union: Exploring Issue-Level Dynamics in Euro-Mediterranean Civil Protection", **Mediterranean Politics**, vol. 15, n°2 (2010).
- 10- Carment David, " Assessing State Failure : Implications for Theory and ploicy", **Third World Quarterly**, Vol. 24 .N° 3 (2003).
- 11- Carpenter, C.R., "Vetting the advocacy agenda: network centrality and the paradox of weapons norms", **International Organization**, No 65(2011).
- 12- Ceccorulli Michela and Lucarelli Sonia," Security Governance : making the concept fit for the analysis of a multipolar, global and regionalized world", **Robert Schuman Centre for Advanced Studies Global Governance**, (2014).
- 13- Doyle Michael, "Liberalism and World Politics", **American Political Science Review**, Vol. 80, n° 4 (Dec, 1986).
- 14- Droz-Vincent Philippe," Competitive Statehood in Libya : Governing Differently a Specific Setting or Deconstructing its Weak Sovereign State with a Fateful Drift Toward Chaos ?", **Small Wars & Insurgencies**, Vol. 29, n°3 (2018)
- 15- Elke, Krahmann, "National, Regional, and Global Governance : One Phenomenon or Many?", **Global Governance**, Vol. 9 (2003).
- 16- _____, _____, "Conceptualizing security governance", **Cooperation and Conflict**, (2003).
- 17- _____, _____, "Security Governance and Network : New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security, **Cambridge Review of International Affairs**, Volume 18, Number 1, (April 2005).

- 18- _____, _____, "Security governance and the private military industry in Europe and North America ", **Conflict Security & Development**, Vol. 5:2 (August 2005)
- 19- _____, _____, "Security: Collective Good or Commodity ? ", **European Journal of International Relation**, Vol.14, no.3(2008) .
- 20- Ejdus, Filip, 'Critical Situations, Fundamental Questions and Ontological Insecurity in World Politics', **Journal of International Relations and Development**, Vol. 21, n°4 (2018).
- 21- GILLY, Jean-Pierre et WALLET Frédéric, « Forms of Proximity, Local Governance and the Dynamic of Local Economic Spaces : The Case of Industrial Conversion Processes », **International Journal of Urban and Regional Research**, Vol. 25, n° (3), (2001).
- 22- Guiraudon Virginie, "The Constitution of a European Immigration Policy Domain : A Political Sociology Approach", **Journal of European Public Policy**, Vol. 10, n°2 (2003)
- 23- Haftendorn, Helga, "The security puzzle : Theory- building and discipline building in international security," **International studies quarterly**, 35 (1991)
- 24- Herz, John, " Idealist Internationalism and the Security Dilemma", **World politics**, vol.2, N°.2 (Jan, 1950).
- 25- Hafner-Burton, E., M. Kahler and A.H. Montgomery, "Network analysis for international relations", **International Organization**, N° 63 (2009).
- 26- Hinnebusch Raymond, " From Westphalian Failure to Heterarchic Governance in MENA : The Case of Syria" , **Small Wars & Insurgencies**, Vol. 29, n°3 (2018).
- 27- Keohane Robert and Martin Lisa, "The Promise of Institutional Theory," **International Security** 20(1), (Summer 1995).
- 28- Keith Krause and Michael C. Williams, " Broadening the agenda of security studies: politics and methods," **Mershon International studies Review**, 2 (October 1996).
- 29- Keith, Krause, " Theorizing security, state formation and the Third World in the post-Cold War world", **Review of International Studies**, n°24(1998).

- 30- Karlberg, Michael and Buell, Leslie, "Deconstructing the "War of All Against All" : The Prevalence and Implications of War Metaphors and Other Adversarial News Schema in TIME, Newsweek, and Maclean's Peace and Conflict Studies , Vol. 12 , No. 1 (2005).
- 31- Klaauw, J. van der, "European Asylum Policy and the Global Protection Regime : Challenges for UNHCR." In Sandra Lavenex and Emek M. Uçarer, Migration and the Externalities of European Integration, Vol.33–53. (Lanham, MD : Lexington Books, 2002).
- 32- Lavenex, S. & Schimmelfennig, F., "EU rules beyond EU borders : theorizing external governance in European politics", Journal of European Public Policy, Vol.16, n°6 (2009).
- 33- Lavenex, S. & Wichmann, N. " The external governance of EU internal security, Journal of European Integration, Vol.31, n°1(2009).
- 34- Lavenex, Sandra, "A Governance Perspective on the European Neighbourhood Policy : Integration Beyond Conditionality?", Journal of European Public Policy, Vol. 15, n° 6 (2008).
- 35- _____, _____, "The Power of Functionalist Extension. How EU Rules Travel." Journal of European Public Policy, Vol. 21(2014).
- 36- " _____, _____, Multilevelling EU external governance: the role of international organizations in the diffusion of EU migration policies", Journal of Ethnic and Migration Studies, (2015)
- 37- Leander Anna, "The Market for Force and Public Security:The Destabilizing Consequences of Private Military Companies", Journal of Peace Research, Vol. 42, n° 5 (2005).
- 38- Lemke Thomas, "A Zone of Indistinction—A Critique of Giorgio Agamben's Concept of Biopolitics," Outlines. Critical Social Studies, Vol. 7, n° 1 (2005).
- 39- Polese Abel & Hanau Santini Ruth, " Limited Statehood and its Security Implications on the Fragmentation Political Order in the Middle East and North Africa", Small Wars & Insurgencies, Vol. 29, n°. 3 (2018)
- 40- Mearsheimer, John, "A Realist Reply," International Security, Vol. 20, No. 1 (Summer, 1995).

- 41- _____, _____, "Back to the future: instability in Europe after the Cold War," **International Security**, Vol. 15, No.1, (Summer 1990).
- 42- Mark Shaw and Fiona Mangan, « ILLICIT TRAFFICKING AND LIBYA'S TRANSITION », **the United States Institute of Peace**, (2014) .
- 43- MARSH NICHOLAS, « Brothers Came Back with Weapons The Effects of Arms Proliferation from Libya », **PRISM**, Vol. 6, n° 4(2017).
- 44- Mérand F., S. Hofmann and B. Irondelle, "Governance and state power: a network analysis of European security", **Journal of Common Market Studies**, N°49 (2011).
- 45- Ney Joseph, "**INDEPENDENCE AND. INTERDEPENDENCE, "** **foreign policy**, (Spring 1976).
- 46- Nye and Keohane, "Transnational Relations and World politics: A Conclusion," **International Organization**, Vol.25, No.3 (summer, 1971).
- 47- Provan, K. G., A. Fish, et coll. "Interorganizational Networks at the Network Level: A Review of the Empirical Literature on Whole Networks." **Journal of Management**, Vol. 33, n°(3), (2007).
- 48- Reitano Tuesday and Shaw Mark, "Check Your Blind Spot : Confronting Criminal Spoilers in the Sahel ", **ISS Policy Brief** . No. 39, (March, 2013).
- 49- Rutvica Andrijasevic, and Walters William. 2010. "The International Organization for Migration and the International Government of Borders." **Environment and Planning D : Society and Space**, Vol. 28, n° 6 (2010)
- 50- Sarah Wolff, « La dimension méditerranéenne de la politique Justice et Affaires intérieures», **Cultures & Conflits**, 66(été 2007).
- 51- Schweller Randall and Priess David, "A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate," **Mershon International Studies Review**, Vol, 41. n°1(May, 1997).
- 52- Somers, Margaret R. "The narrative constitution of identity: A relational and network approach", **Theory and Society**, Vol. 23, No. 5 (Oct, 1994).
- 53- Stephen M. Walt, "The Renaissance of Security Studies", **International Studies Quarterly**, Vol. 35, No. 2 (Jun. 1991).

- 54- Schimmelfennig F., Wagner W., "External governance in the European union ", **Journal of European Public Policy**. Vol. 11, n°4(2004)
- 55- Sperling James & Webber Mark, " The European Union: security governance and collective securitisation ", in **West European Politics**, (January 2019).
- 56- Taureck, R, " Securitisation Theory and Securitisation Studies". **Journal of International Relations and Development**, N°9 (2006).
- 57- Thouez C. and Channac .F., "Shaping international migration policy: the role of regional consultative processes". **West European Politics**, Vol. 29, n° 2(2006).
- 58- Turzi Michele, " The effects of Private Military and Security Companies on local populations in Afghanistan A case-study based analysis on the impact of the large presence of private firms on Afghans", **Centro Ricerca Sicurezza e Terrorismo**, (2019).
- 59- Väyrynen R., "Regional conflict formation: an intractable problem of international relations ", **Journal of Peace Research**, vol. 21, n°4(1984).
- 60- Walt Stephen, "The Renaissance of Security Studies ". **International Studies Quarterly**, n° 35, (1991).
- 61- Waltz Kenneth, **The Emerging Structure of International Politics, International Security**, vol. 18, no.2, (Automne 1993).
- 62- _____, _____, "The Origins of War in Neorealist Theory". **Journal of Interdisciplinary History**, Vol. 18, N° 4(Spring 1988).
- 63- Wendt Alexander. "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory". **International Organization**, Vol. 41, No. 3 (Summer, 1987).
- 64- W.T, Thompson, "The regional subsystem: a conceptual explication and a propositional inventory ", **International Studies Quarterly**. Vol.17, n°1(1973).
- 65- Wunderlich Daniel, "Europeanization through the Grapevine: Communication Gaps and the Role of International Organizations in

Implementation Networks of EU External Migration Policy", **Journal of European Integration**, (2012).

✓ . Web Links :

- 1- Hans Abrahamsson , "The great transformation of our time Towards just and socially sustainable Scandinavian cities". Available at :
<https://www.mistraurbanfutures.org/sites/mistraurbanfutures.org/files/essay_01_-_final_abrahamsson.pdf >

✓ . Working papers and non published:

- 1- Scholte, Jan Aart, « Global civil society : changing the world ? », **Working paper**, Warwick Univ, (mai 1999).
- 2- Sperling, James," The Post-Westphalian State, National Security Cultures, and Global Security Governance", **EU-GRASP Working Papers**. N° 15, (August 2010).
- 3- McDonald, Matt, "Security, sovereignty and identity", (Refereed paper presented to the Jubilee conference of the Australasian Political Studies Association Australian National University, Canberra, October 2002)

ب: "اللغة الفرنسية"

✓ . Livres et Chapitres de livres :

- 1- Alain Degenne, Michel Forsé, Les Réseaux sociaux, (Paris, Armand Colin.)
- 2- Battistella Dario, "Théories des relations internationales" (Paris : Presses de Sciences Po, coll. « Références inédites ».2003).
- 3- Bichara Khader, L'Europe et la Méditerranée .Géopolitique de la proximité, (Paris, L'Hamartan, 1995).
- 4- Berthelet Pierre, Chaos international et sécurité globale : La sécurité en débats, Version électronique. Available at : Google Livre. Vue le 05-05-2015.
- 5- Braudel Fernand, La Méditerranée, L'espace et les hommes, (Paris, 1977).
- 6- Corinne Saminodayar- Perrin, « L'invention littéraire de la Méditerranée dans la France du XIX siècle », (Edition Geuther, 2012).
- 7- Charillon Frédéric, « La connivence des acteurs non étatiques dans la guerre du Golfe : les réseaux de contestation de la logique de l'État », in Sociologie des réseaux internationaux, sous la direction d'Ariel Colonomos, (Paris, L'Harmattan, 1995).
- 8- Dussouy Gérard, "Les théories de l'interétatique, Traité de Relations internationales. Pouvoirs comparés. Tome II, (L'Hamarttan. 2009).
- 9- Gérard Dussouy, Traité de relations internationales : Les théories de la mondialité. Tome III, (L'Hamarttan. 2009)
- 10- Giovanni Arcudi , "La sécurité entre permanence et changement ", (Genève: Institut universitaire de hautes études internationales, 2000).
- 11- Kastoryano Riva, Quelle identité pour l'Europe, le multiculturalisme à l'épreuve, (Paris, Presses de Sciences Po, 1998).
- 12- Paul Balta, Méditerranée : défis et enjeux, (Paris, L'Harmattan, 2000).
- 13- Kinsella David Todd, « The Illicit Arms Trade : a Social Network Analysis », Portland State University, 3(2008).

- 14- Thierry Kirat, « Les conflits Liés au voisinage : L'effet des relations juridiques sur la construction institutionnelle de l'espace, In : Andie Torr , Maryline Tilippi, **Proximit s et changement socio- conomique dans les moudes ruraux** (Edition ux paris 2005).
- 15- Laure Borgomano-Loup, "Perceptions interculturelles des questions de s curit  en M diterran e ou Le ch teau des destins crois s. In Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup, **CROSS-CULTURAL PERCEPTIONS OF SECURITY ISSUES IN THE MEDITERRANEAN REGION**, (1st Mediterranean Dialogue Workshop, NATO DEFENSE COLLEGE SEMINAR REPORT SERIES No.18, Rome, 7-8 July 2003)
- 16- Philippe MOREAU DEFARGES. **La gouvernance**, (Paris : Presses universitaires de France, collection « Que sais-je?, 2003).
- 17- Yankel FIJALKOW, « Proximit  g ographique », in CASILLO I. avec BARBIER R., BLONDIAUX L., CHATEAURAYNAUD F., FOURNIAU J-M., LEFEBVRE R., NEVEU C. et SALLES D. (dir.), **Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation**, (Paris, GIS D mocratie et Participation, 2013).
- 18- Yves Lacoste, **G opolitique de la M diterran e**, (Paris : Armsuid colin, 2009).

✓ . Dictionnaire :

- 1- BEITONE, Alain, **Dictionnaire des sciences  conomiques**, 2e  dition, (Paris : Armand Colin, 2007).
- 2- HERMET, Guy, **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**, 3e  dition, (Paris : Armand Colin, 1998).
- 3- SMOUTS Marie-Claude, BATTISTELLA Dario et VENNESSON Pascal. **Dictionnaire des relations internationales : Approches concepts doctrines**, (Paris: Dalloz, 2003).

✓ .Thésés :

- 1- Consuela Mioc, Roxana, " Nous, les Autres et le vivre ensemble en Relations Internationales", (Thèse soumise à la Faculté des études supérieures et postdoctorales dans le cadre des exigences du programme de doctorat en Science Politique. École d'études politiques, Faculté de Sciences Sociales Université d'Ottawa. Canada, 2012).
- 2- Conry, Sébastien, « Spatialité des frontières : géophilosophie d'après Michel Foucault et Gilles Deleuze » (Thèse de doctorat en Philosophie, Dijon, France, 2012).
- 3- FORO, Anne, La gouvernance des réseaux de politique publique : le cas du programme VIH en Haïti , (Thèse présentée à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophiae Doctor (PhD.) en santé publique option Organisation des soins de santé, École de santé publique de l'université de Montréal Faculté de Médecine, décembre 2011).
- 4- NADEAU, Caroline, « LES THÉORIES DE LA PERCEPTION DE MENACE ET LA PERCEPTION ISRAÉLIENNE DE LA MENACE NUCLÉAIRE IRANIENNE », (Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise es Science, Université du QUÉBEC à MONTRÉAL, Avril 2014).
- 5- VIAU, Hélène, "la théorie critique et le concept de sécurité en relation international ", (note de –recherche C.E.P.E.S. (université du Québec à Montréal, n°8, janvier 1999).
- 6- _____, _____, "La (Re) conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale", (Monreale : Centre d'étude des sciences politique et étrangères de sécurité, 2000).

✓ . Périodiques :

- 1- Abis Sebastien « Entre unité et diversité: la Méditerranée plurielles », FMES, (Novembre 2004).
- 2- Abdennou, Benantar, "Complexe de sécurité ouest-méditerranéen: externalisation et sécurisation de la migration", L'Année du Maghreb, **IX**, (2013).
- 3- _____, _____, " QUELLE ARCHITECTURE DE SÉCURITÉ POUR LA MÉDITERRANÉE? ", Critique internationale, Vol. 4, n° 69(2015)
- 4- Ayse, Ceyhan, « Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres », Cultures & Conflits, 31-32 | (printemps-été 1998).
- 5- Bigo, Didier, " **La mondialisation de l'(in)sécurité ?** Réflexions sur le champ des professionnels de la gestion des inquiétudes et analytique de la Trans nationalisation des processus d' (in)sécurisation", Cultures et Conflits. Vol. 58 (été 2005).
- 6- _____, _____, « Sécurité et immigration : vers une gouvernementalité par l'inquiétude ? », Cultures & Conflits n°31-32 (printemps-été 1998).
- 7- Balzacq Thierry, QU'EST-CE QUE LA SÉCURITÉ NATIONALE ? Revue internationale et stratégique, 2003/4. n° 52.
- 8- _____, _____, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », Cultures & Conflits, n° 66 (été 2007).
- 9- Chena, Salim, " L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notion de « sécurité sociétale ». Une théorie à la manière d'Huntington", TERRA, Réseau scientifique de recherche et de publication.
- 10- Daniel, Labaranne, « Les Difficultés de L'intégration Economique Régionales des Pays Maghrébins », Monde en développement, n° 163(2013/3).
- 11- Dorothée, Schmid, « Du Processus de Barcelare à L'union pour la Méditerranée : Chargement de nom ou du fond », Questions Internationales. (Mars/Avril 2009).

- 12- Daniel Hermant et Didier Bigo, « De l'espoir à la crainte? Les lectures de la conflictualité », *Cultures & Conflits*, Articles inédits.
- 13- Daho Grégory, « NOUVELLES MENACES », « NOUVELLES GUERRES » : LA CONSTRUCTION DES DISCOURS SUR LE DÉSORDRE INTERNATIONAL, *Les Champs de Mars*, N° 20(2009/1).
- 14- Didier Bigo, "Les débats en relations internationales et leur lien avec le monde de la sécurité", *Cultures & Conflits*, n° 19 et 20, (1995).
- 15- Duclos Louis-jean, "Les déplacements de la menace (fé-) néantisation du nord par le nord", *Cultures & Conflits* n° 2(1991).
- 16- Duez Denis, « L'EUROPE ET LES CLANDESTINS : LA PEUR DE L'AUTRE COMME FACTEUR D'INTEGRATION ? », *Politique européenne*, n° 26 (2008/3) : p. 103.
- 17- Dussouy Gérard, "VERS UNE GÉOPOLITIQUE SYSTÉMIQUE", *La revue internationale et stratégique*, n° 47(Automne 2002).
- 18- Graham Allison et Zelikowv Philip, "L'essence de la décision. Le modèle de l'acteur rationnel", *Cultures & Conflits*.36 (hiver 1999 - printemps 2000).
- 19- Geisser Vincent, " MÉDITERRANÉE, "MORTE NOSTRUM : UN TERRORISME DE L'INDIFFÉRENCE? ", *Migrations Société*, N°3(2015).
- 20- Giblin Béatrice, "LA GÉOPOLITIQUE : UN RAISONNEMENT GÉOGRAPHIQUE D'AVANT-GARDE", *La Découverte |Hérodote* n° 146-147 (2012/3).
- 21- Henry, Jean-Robert, « La Méditerranée occidentale en quête d'un « destin commun » », *L'Année du Maghreb* I, (2004).
- 22- Kodmani-Darwish, Bassma. "Pulsions et impulsions: l'euro-méditerranée comme enjeu de société". *Politique étrangère*, n°1(1998).
- 23- Pierre Verges, "Thierry FABRE et Robert Ilbert (eds), "Les représentations de la Méditerranée", *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, 91- 94/juillet(2000).

- 24- Karoline Postel-Vinay, "GÉOGRAPHIE ET POUVOIR", **Critique internationale** no 10 (2001/1).
- 25- Henry Jean-Robert, "La Méditerranée occidentale en quête d'un destin commun", **L'Année du Maghreb** (2004).
- 26- LE GALÈS Patrick, « Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine », **Revue française de science politique**, 45 (1), (1995).
- 27- Lacroix Isabelle et St-Arnaud Pier-Olivier, "La gouvernance : tenter une définition", **Cahiers de recherche en politique appliquée** .Vol. IV, Numéro 3 (Automne 2012).
- 28- Labdelaoui, H, "*LES DIMENSIONS SOCIOPOLITIQUES DE LA POLITIQUE ALGÉRIENNE DE LUTTE CONTRE L'IMMIGRATION IRRÉGULIÈRE* ", **Robert Schuman Center for Advanced Studies** . 6-8 Juillet (2008).
- 29- Moffette, David "Études critiques de la sécurité: quelques contributions théoriques pour une anthropologie de la sécurité." **Aspects sociologiques**, Vol. 19, n°1 (2012).
- 30- Marwa Ibrahim, « Unité et diversité
- 31- Moisseron, Jean- Yves, Bayauni Manar, « La Méditerranée comme concept et représentation », **Revue Tiers Monde**, n° 209 (2012 /1).
- 32- Mohammed, Arkoun, « Penser L'espace Méditerranéen Aujourd'hui », **Diogène**, n°206 (2004/2).
- 33- Naciri (Mohamed), Henry (Jean- Robert), « vers une Europe sans visage », **Esprit**, (Decembre 2003).
- 34- « é des identités euro- méditerranéennes », **The International journal of Euro- Mediterranean studies**, n° 2(2009).
- 35- Olivier Paye, La gouvernance : d'une notion polysémique à un concept politologique, **Etudes internationales**, vol. XXXVI, n°1(mars 2005).
- 36- Racouchot Bruno, "De l'influence des représentations mentales dans le jeu géopolitique : le décryptage d'Yves Lacoste", **Communication & Influence**, N°56 (Juin 2014).

- 37- Ritaine, Évelyne, "Blessures de frontière en Méditerranée", **Cultures & Conflits**, 99-100 | (automne/hiver 2015).
- 38- Schiebel Julien. "Les représentations spatiales comme révélateur de l'émergence d'un espace de mobilité: L'exemple de l'espace transfrontalier luxembourgeois", **Représenter les territoires** (Rouen, France, Mar 2018).
- 39- SERNACLENS, P. DE, « Gouvernance et crise des mécanismes de régulation internationale », **Revue internationale des sciences sociales**, No 155 (1998).
- 40- Tournier Charles, "LE CONCEPT DE GOUVERNANCE EN SCIENCE POLITIQUE", **Papel Político**, Vol. 12, núm 1 (enero-junio, 2007).
- 41- Vandermotte Christian, " Géographie et production de l'espace : réflexions épistémologiques sur les rapports entre une science et la société ", **Geographica Helvetica** 63(2008).
- 42- Yve Lacoste, « La géographie, la géopolitique et le raisonnement géographique », **Hérodote** n°130(2008/3).
- 43- Zimmerman, Jean – Benoit, " Le Territoire dans L'analyse Economique : Proximité géographique et Proximité organisée", **Revue française de gestion** n° 184(2008 / 4).

✓ **Sites Web** :

- 1- Abdelkader Abderrahmane, «Terrorisme et trafic de drogues au Sahel», Le Monde.fr | 19.07.2012 à 09h15 • Mis à jour le 19.07.2012 à 09h15 | http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/07/19/terrorisme-et-traffic-de-drogues-ausahel_1735046_3232.html#KZSXc4s0Y4LcBsv8.99
- 2- BUSQUET Grégory, L'espace politique chez Henri Lefebvre : l'idéologie et l'utopie, UMR LAVUE (Mosaïques), Université Paris Ouest Nanterre, consulté le 28 janvier 2018. URL : <https://www.jssj.org/wp-content/uploads/2013/09/JSSJ5-3-fr1.pdf>
- 3- C.A.S.E. COLLECTIVE," Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto". Available at : http://test.icds.ee/fileadmin/failid/case_collective_2006.pdf

- 4- Denis RETAILLÉ, "L'espace mobile ", consulté sur le : 10/11/2017 sur le site : http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers10-07/010035252.pdf
- 5- Damien Talbot, « L'approche par la proximité : quelques hypothèses et éléments de définitions » (Communication à la XVIIIème conférence de l'AIMS Grenoble, 2-5 juin 2009). Consulté le 20 Novembre 2017.
URL : https://www.researchgate.net/profile/Damien_Talbot/publication/273141627_L'approche_par_la_proximite_quelques_hypotheses_et_elements_de_definition/links/54f9e1eb0cf29a9fbd7c573e/L'approche-par-la-proximite-quelques-hypotheses-et-elements-de-definition.pdf
- 6- Diffalah Sarah, «SAHEL. Les djihadistes et la "cocaine connection", Nouvel Observateur, Publié le 01 mars 2013 à 19h06 .
Visité le 15-03-2019. Disponible sur le site :
<<https://www.nouvelobs.com/monde/guerre-au-mali/20130225.OBS9921/sahel-les-djihadistes-et-la-cocaine-connection.html>>
- 7- Guillaume Fontaine, « Combien L'état islamique compte-t-il réellement de combattants ? », Le Monde, Publication 12 mai 2015. Visité le 11/10/2019. Disponible sur le site :
<<http://www.slate.fr/story/100937/etat-islamique-nombre-combattants>>
- 8- La géopolitique à la française, Jean-François Fiorina s'entretient avec Yves Lacoste, Comprendre Les Enjeux Stratégiques, Note hebdomadaire d'analyse géopolitique, HS n°38 (Septembre 2014). Disponible sur le site : <[http:// notes-geopolitiques.com/wp-content/uploads/2014/09/CLESHS38.pdf](http://notes-geopolitiques.com/wp-content/uploads/2014/09/CLESHS38.pdf)>
- 9- Marie Bourreau, «L'ONU s'alarme du nombre de djihadistes étrangers présents en Syrie et en Irak», LE MONDE | 30.05.2015 à 10h42
• Mis à jour le 30.05.2015. URL :
<http://www.lemonde.fr/international/article/2015/05/30/1-onu-s-alar-me-du-nombre-de-djihadistes-et-rangers-pr-sents-en-syrie-et-en-irak_4644037_3210>
- 10- Jean Robert, " Le territoire, lien ou frontière ? Introduction au débat entre Bertrand Badie et Yves Lacoste", Université de Paris IV, 1995.
<http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers08-09/010014865-80.pdf>.

- 11- Guy Di Méo, " Une géographie sociale", *Cybergeo : European Journal of Geography* [En ligne], Les 20 ans de Cybergeo, mis en ligne le 18 août 2016, consulté le 28 janvier 2019. URL : <http://journals.openedition.org/cybergeo/277618->
- 12- Géographie du "Califat" selon le Daech, HuffPost Algérie, Publication 09/10/2014. Visité le 10/10/2019. Disponible sur le site : https://www.huffpostmaghreb.com/entry/califat-geographie-daech-mg_5957654
- 13- Ride Chloé, " LA NOUVELLE IDÉE EUROPÉENNE OU LES DANGERS DE L'EUROPE CIVILISATION", Fondation Jean Jaurès. Consulté le 09/06/2017. URL : <https://jean-jaures.org/nos-productions/la-nouvelle-idee-europeenne-ou-les-dangers-de-l-europe-civilisation>
- 14- Sandrine Depeau, "De la représentation sociale à la cognition spatiale et environnementale : La notion de « représentation » en psychologie sociale et environnementale", RÉSO - UNIVERSITÉ RENNES II ESO - UMR 6590 CNRS. Consulte le 12/16/2017. URL : http://eso.cnrs.fr/_attachments/n-25-decembre-2006-travaux-et-documents/depeau.pdf?download=true
- 15- INSTITUT DE RECHERCHE ET DE DÉBAT SUR LA GOUVERNANCE. « IRG : Nos activités et notre réseau dans le monde. Site de l'Institut de recherche et de débat sur la gouvernance. Consultée le 10 août 2017. Available at : http://www.institut-gouvernance.org/index_fr.htm

✓ . Rapport :

- 1- UNION EUROPÉENNE. « **Gouvernance européenne : un livre blanc** », sur le site de La Commission européenne. Consultée le 22 juillet 2017. Available at : http://eurlex.europa.eu/LexUriServ/site/fr/com/2001/com2001_0428fr01.pdf >
- 2- *Rapport* de M .Jean-Pierre SUEUR : pour une réponse globale et sans faibles, commission d'enquête sur l'organisation et les moyens de la lutte centre.

3- Rapport de la mission d'évaluation des incidences de la crise libyenne sur la région du Sahel, Conseil de sécurité, Nations Unies, S/2012/42, du 18 janvier 2012.

4- Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest : Une Evaluation des Menaces, Office des Nations Unies contre la drogue et le crime (L'ONUDDC), 2013.

فهرس الأشكال والجدول

فهرسة الأشكال		
الترقيم	العنوان	
30	مخطط يوضح اكتظاظ وتزامم البنى والتنظيمات الاجتماعية على طول المجالية الزمنية	الشكل رقم (01)
53	القرب الجغرافي كدعامة لعمليات التفاعل البيئي	الشكل رقم (02)
57	المحور وقضبان العجلة الخاص بالتبادل التجاري بين دول غرب المتوسط	الشكل رقم (03)
58	طرق ارتسام المسافة في التمثيل بين الفضاءات الاجتماعية ذات الرهان	الشكل رقم (04)
152	فضاء اتخاذ المواقف حول انعدام الأمن	الشكل رقم (05)
180	عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) سنويًا منذ عام 1990	الشكل رقم (06)
195	الترابط الشبكي الذي قد تشكله التنظيمات الإرهابية	الشكل رقم (07)
196	تموقع الجهاد السلفي في منطقة الساحل	الشكل رقم (08)
200	تموقع الجماعات الإرهابية في الضفة الجنوبية للمتوسط والشرق الأوسط	الشكل رقم (09)
202	تقاطع التسلسل الهرمي للسلع المتداولة	الشكل رقم (10)
206	هيكل شبكة اتصالية عالية التركيز بين عقد تجارة الأسلحة غير المشروعة	الشكل رقم (11)
213	بيان يوضح كمية الكوكايين التي تعبر الى أوروبا	الشكل رقم (12)
226	تداخل المركبات الأمنية الفرعية فيما بينها	الشكل رقم (12)
283	نموذج مصغر للترابط الشبكي الطوعي بين المفوضية الأوروبية وموظفي الوكالات التنظيمية في الاتحاد الأوروبي ووزارات الدول الأعضاء والبلدان الثالثة.	الشكل رقم (13)
298	الأموال حسب نوع المستلم والقطاع (برنامج AENEAS 2004-2006) باليورو	الشكل رقم (14)
299	الأموال حسب نوع المستلم والقطاع (البرنامج الموضوعي 2007-2008) باليورو	الشكل رقم (15)
300	دائرة قطاعية لتوزيع الأموال بين المنظمات الدولية (برنامج AENEAS لفترة 2006-2004)	الشكل رقم (16)
300	دائرة قطاعية لتوزيع الأموال بين المنظمات الدولية (البرنامج الموضوعي لفترة 2008-2007).	الشكل رقم (17)

فهرسة الجداول		
الترقيم	العنوان	
157	تكنولوجيا التهديدات الأمنية	الجدول رقم (01)
160	تراجع الدولة من الغرفة السياسية، وتقدم الشبكات العابرة للحدود	الجدول رقم (02)
161	الخصائص المتعلقة بأشكال وأنظمة الحوكمة الأمنية	الجدول رقم (03)
163	الخصائص الرئيسية لحالات الدولة (ما بعد) ويستفالية	الجدول رقم (04)
167	بنى الحوكمة الأمنية الناشئة في أوروبا	الجدول رقم (05)
176	معايير التفرقة بين النموذج الوستفالي ونموذج الهوية ما بعد الوستفالية	الجدول رقم (06)
209	ملخص مخابئ الأسلحة المضبوطة المبلغ عنها في الجزائر بين 2011-16	الجدول رقم (07)
228	توزيع الحلقات أو الدوائر الممركة المحيطة بالاتحاد الأوروبي	الجدول رقم (08)

فهرسة الخرائط		
الترقيم	العنوان	
208	أهم الحجوزات المتعلقة بالأسلحة المهربة وكذا اتجاهات التهريب في افريقيا الغربية (2008-2011)	الخريطة رقم (01)
211	أهم مناطق عبور مادة الكوكايين القادمة من أمريكا الجنوبية	الخريطة رقم (02)
213	عدد الموتى من المهاجرين غير الشرعيين	الخريطة رقم (03)
217	مقدار الأرباح التي تجنيها شبكات تهريب المهاجرين	الخريطة رقم (04)

فهرس المحتويات

1	مقدمة
84-24	جغرافيا التمثيلات في فضاء غرب المتوسط: قراءة في سرديات فضاء مبتكر
26	المبحث الأول: الجغرافيا وإنتاج الفضاء: قراءة تأملية في ابستمولوجيا استيعاب الرموز المتنافسة
26	المطلب الأول: من أكسيولوجيا الفضاءات الى صناعة المسافة في التمثيلات
33	المطلب الثاني: نحو جغرافيا نسقية: تفكيك الرموز وإعادة موضوعة المفاهيم
40	المطلب الثالث: البناءات السردية وابتكار "جيو-سلطة" الفضاءات الجغرافية
45	المطلب الرابع: ابتكار المتوسط: بين المرغوب فيه والورشة دائمة التدوير
50	المبحث الثاني: غرب المتوسط: بين جغرافيا المصالح ومأسسة المسافة في التمثيلات
51	المطلب الأول: غرب المتوسط كفضاء جامع: قراءة في مقتضيات الدوكسا الليبيرالية
57	المطلب الثاني: صدام المخيلات في فضاء غرب المتوسط: نحو ترسيم المسافة في التمثيلات
69	المبحث الثالث: جغرافيا الخوف في غرب المتوسط: سمك الأنطولوجيا التواصلية بين فواعل فضاء قلق
70	المطلب الأول: البناء الأكسيومي شمال-جنوب: الانزلاق الدلالي في محور الصراعية
77	المطلب الثاني: سيكولوجيا التهديد بين ضفتي غرب المتوسط: قراءة في مخرجات التصلب النسقي في تمثيلات "الأنا و"الأخر"

85	الفصل الثاني: الحوكمة الأمنية: نموذج ارشادي للإدارة الأمنية متعددة المستويات، متعددة الأطراف
87	المبحث الأول: مفهوم الحوكمة: مسعى ضبط المفهوم وتثبيت المعنى
87	المطلب الأول: النواة الصلبة لمفهوم الحوكمة: قراءة في الدلالات والمقاصد
88	الفرع الأول: ايتمولوجيا المصطلح
91	الفرع الثاني: الحوكمة: بين الغاية الارشادية ورهان ضبط مفهوم مضطرب دلاليا
97	المطلب الثاني: الحوكمة كمسار للتحويل في البنى: من الهربراركية الى الهيبراركية
97	الفرع الأول: تشظي السلطة بين الجهات الفاعلة المتعددة: تقويض النموذج الخطي للحكم

103	التحليل الشبكي: استجابة لمخرجات التنسيق بين البنى الرسمية وغير الرسمية	الفرع الثاني:
109	مجالات الحوكمة ضمن مستوياتها المتعددة: اضطراب البارامترات الماكروية والميكروية	الفرع الثالث:
114	رصد وتقصي مفهوم الأمن: الأبعاد الدلالية لمفهوم متنازع عليه	المبحث الثاني:
114	المقاربة التقليدية للأمن: بين ضوابط الاستمرارية واشكالية المراجعة المفهومية	المطلب الأول:
115	التوليفة الأمنية نيواقعية-نيوليبرالية	الفرع الأول:
116	الأمن الوطني: القوة والمحورية الدولاتية	أولاً:
119	الطرح الليبرالي للأمن ومسعى التقليل من حدة الدوامة الأمنية	ثانياً:
122	مراجعة الفهم الأمنية التقليدية وضرورة بناء منظار أمني جديد	الفرع الثاني:
122	التصور الوالتي ومازق الضابط الأنطولوجي	أولاً:
124	الضرورة الأميركية لمراجعة مفهوم الأمن	ثانياً:
126	كسركبرياء النماذج الأمنية القيادية: إعادة صياغة مفهوم الأمن ودحض الفرضيات الأمنية الأرثوذكسية	المطلب الثاني:
129	توسيع وتعميق الأجندة الأمنية: قراءة في تحرك القطاعات والكيانات المرجعية	الفرع الأول:
130	توسيع نطاق التحليل الأمني: مقارنة قطاعية	أولاً:
134	تصاعد النزعة الهوياتية وتنامي المعضلة المجتمعية: برنامج بحث في الأمن المجتمعي	ثانياً:
136	استحداث المستوى الإقليمي في التحليل الأمني	ثالثاً:
139	البنى الفكرية الأمنية للمدرسة الويلزية	الفرع الثاني:
140	الانعتاق كأجندة معيارية للنظرية الأمنية الويلزية	أولاً:
142	الفرد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية	ثانياً:
142	مدرسة باريس: الجسر "البين-تخصصي" للدراسات الأمنية	الفرع الثالث:
143	المسلمات ما بعد الحداثية في مفهومة الأمن	أولاً:
145	الخارطة الجديدة للأمن العالمي: الأجندة التقنية للأمن.	ثانياً:
151	الحوكمة الأمنية: التحول من "حكومة الدولة-المركز" الى "الحوكمة" المجزأة متعددة الأطراف	المبحث الثالث:
152	الحوكمة الأمنية بين تغير التهديد وصعود الجماعة الأمنية ما بعد الوستفالية	المطلب الأول:
153	تبيولوجيا التهديد: دلالات التحول في (الشكل، الوكيل والبنية)	الفرع الأول:

156	دحض النموذج الوستفالي وممارسة شكل بديل من أشكال الدولة	الفرع الثاني:
161	الحوكمة الأمنية: عدسة جديدة في إعادة أشكلة الإدارة الأمنية	المطلب الثاني:
162	ملامح صعود هوية ما بعد وستفالية: تجزؤ وتشظي المساهمات الأمنية	الفرع الأول:
169	انبثاق أطر حوكمة أمنية متقدمة: إشكالية توافق الفهم التذاتانية والتفضيلات الأمنية	الفرع الثاني:
174	تشكيلات عامة وخاصة لتسليح الأمن: تفكيك الجهود الأمنية وإعادة التجميع	الفرع الثالث:
177	الحوكمة الأمنية الشبكية: تفاعل، تنافس وتعاون المعايير لإنتاج الممارسات الأمنية	الفرع الرابع:

186	فرص توطين نموذج حوكمة أمنية في غرب المتوسط: تفكيك الهندسة الأمنية واختبار الفروض القياسية	الفصل الثالث:
188	التحديات الأمنية الدائرة في فضاء غرب المتوسط: تكامل أدوار لتيبولوجيا خاصة	المبحث الأول:
189	تثبيت هياكل الدولة المحدودة جنوب غرب المتوسط: بيئة حاضنة لتحديدات لا تماثلية	المطلب الأول:
190	فشل الأداء الوظيفي للدولة وصعود الجماعات الإرهابية المناوئة	الفرع الأول:
209	تنامي ظاهرتي الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر	الفرع الثاني:
214	تكاثر ثنائية (الجوار الجغرافي / الأنطولوجية التواصلية) في إنتاج المركبات الأمنية	المطلب الثاني:
214	الأنطولوجيا العلائقية: إطار معرفي/قيمي في تحديد طبيعة المركب الأمني	الفرع الأول:
220	أمننة التفاعل الاجتماعي: الحدود المعيارية والمكانية في ترسيم ثنائية (الداخل / الخارج)	الفرع الثاني:
226	ارتسام معالم مركب أممي من نوع خاص في غرب المتوسط: أمننة الجوار	الفرع الثالث:
232	الجهات الفاعلة في إدارة وحوكمة الأمن في فضاء غرب المتوسط: بين تباين ثقافات الأمن القومي وحسبان المحاذير السيادية	المبحث الثاني:
233	التجميع الأممي متعددة الأطراف على المستوى الأوروبي: قراءة في لوجستية الطرف الثالث	المطلب الأول:
234	تسليح الممارسة الأمنية الأوروبية: ثقاف مؤسساتي أممي -مدني	الفرع الأول:
238	التحول الأنطولوجي في سوق المشهد الحدودي الأوروبي: "لوبيزم" الشركات الخاصة في تسليح الأمن	الفرع الثاني:
244	إعادة نمذجة المشهد الحدودي الأوروبي-المغاربي: لوجستية الطرف الثالث وإقحام الشركات الأمنية الخاصة كطرف أصيل	الفرع الثالث:

250	المنطقة المغربية ومأزق ثقافة الأمن القومي: بين التكنولوجيا الخلدونية/الويبيرية وعنف المسارات اللاخطية	المطلب الثاني:
251	تصدير النموذج الوستفالي للمنطقة المغربية: تكييف التكنولوجيا الويبيرية في عملية احتكار العنف	الفرع الأول:
258	فوضى المشهد الأمني جنوب غرب المتوسط: اضطراب بارامترات النموذج الوستفالي والتوجه نحو تكريس مظاهر الدولة المحدودة	الفرع الثاني:
261	ضبط آثار الجوار الجغرافي وحوكمة التهديدات بالدفع نحو الخارج.	المبحث الثالث:
261	الجماعة الأمنية: آلية جادة في تفعيل ميكانيزمات حوكمة أمنية إقليمية في غرب المتوسط	المطلب الأول:
262	جماعات الممارسة: مواقع قوية لمأسسة الثقافات الإقليمية المشتركة	الفرع الأول:
268	الحوكمة الخارجية للممارسات الأمنية الأوروبية: التقاط عمليات التقارب التنظيمي والنظامي بين الضفتين	الفرع الثاني:
276	الحوكمة الخارجية متعددة المستويات في الاتحاد الأوروبي: دور المنظمات الدولية في نشر سياسات الهجرة المرتبطة بالاتحاد الأوروبي	المطلب الثاني:
278	المنظمات الدولية كمستوى لتقريب الهياكل التنظيمية بين الضفتين	الفرع الأول:
284	التواصل المعياري للاتحاد الأوروبي والمفوضية الأمنية لشؤون اللاجئين: بين ثقل الموازنة ومناولة السياسات العامة	الفرع الثاني:
289	المنظمات الدولية المختصة: شريك أساسي في تنفيذ السياسات الأوروبية	الفرع الثالث:
297		الخاتمة:
305		قائمة المراجع
330		فهرس المحتويات
334		فهرس الأشكال والجداول
336		الملخص

كتأصيل مفهوماتي-نظري-إجرائي، تعالج الأطروحة إشكالية تتبع أو تقصي إمكانية توطين نظام حوكمة أمنية في غرب المتوسط. وهذا كمرجعية استيمو-أنطولوجية ما بعد دولية، بمقدورها استيعاب المضامين التحويلية التي تسوق لأنماط جديدة تجميعية وتشبيكية للتعاون الأمني، أمام أوجه الاضطرابات الماكروية والميكروية، التي طالت بارامترات السياسة الدولية. وكذا حالة الاكتظاظ والتزاحم الأنطولوجي على طول المجالية الأمنية الخاصة بهذا الفضاء الجغرافي القلق، والتي تراوح بين نموذج ما قبل/ ووستفالي ونموذج يسوق لهوية ما بعد وستفالية.

حيث قدمت الدراسة في شكل تراتب منهجي، أمكن من خلاله اختبار الفروض القياسية التي تبنت إعادة احتواء مختلف البنى الاجتماعية الفاعلة في غرب المتوسط. أين سعت الى استقرار قابلية تغير وتجزؤ المساهمات الأمنية بين عديد الفواعل النشطة في هذا الفضاء. ومن ثمة إعادة صياغتها ضمن بنى شبكية وعبر وطنية تحتمل توليفة من العقد الأمنية المختلفة العامة والخاصة، العالمية والمحلية، والمتضمنة لمعاييريات تتفاعل: تتعاون، تتنافس وقد تتصارع، والهدف هو إنتاج أنماط، ممارسات ومؤسسات جديدة للحوكمة الأمنية.

وقد جرى هذا الاختبار وفق مقارنة نسقية تأخذ من (الاتحاد الأوروبي-الدول المغاربية) انساقا فرعية متباينة، تتداخل فيما بينها لترسم كيانات جيوسياسية متضادة، أفرزت مخرجات من صورة الاضطراب واللاتناسق/ واللاتنسيق البيئي الحاصل بين الوحدات الفاعلة فيه. لتعيد مساءلة سياق الحداثة والدولنة، وإعادة صياغة نسق معرفي هجين، قد يساعد في انبثاق "إقليم معرفي أمني". وهذا وفق ثلاثية "التفكيك-الشبكة-النسق"، متجهة نحو أنظمة حوكمة خاصة عالية التخصص (الأمن كمساحة عالية التخصص). ويبقى أن للموضوع أهميته وأهدافه العلمية والعملية، فالبحث سعى أولا الى استحضار المتغيرات التي يتضمنها العنوان من "الحوكمة" و"الأمن". وكذا التوليف بينهما بغية استنطاق مفهوم جديد تمثل في "الحوكمة الأمنية"، مفهوم يقدم نفسه على أنه قادر على تقديم إجابات عملية لأهم الألغاز البحثية، وليدة عنف المسارات اللاخطية متعددة المستويات. ليتم التحقق اجرائيا من أبعاده الدلالية، واختبار عملي لفروضه القياسية في غرب المتوسط كفضاء جغرافي-رهباني توجهه منطقيات بعدية، تصل حد الصدام. فأحد المضامين المفتاحية التي تقدمها "الحوكمة الأمنية"، هي فحص التعاون الأمني بين ضفتي "غرب المتوسط" وتقييم فعلية القدرة على استيعاب التحول نحو التفاعل الشبكي بين مختلف الفواعل العامة والخاصة، الدولانية والادولانية، وهذا انطلاقا من مدى قابلية توحيد المصفوفة الأمنية (الوكيل، شكل ومصدر التهديد، والبنية المواجهة له) بين الضفتين.

وختاما، خلصت الدراسة الى بعض النتائج التي كشفت لنا عن جدية "الحوكمة الأمنية"، في إعادة أشكلة الإدارة الأمنية. حيث تبدو مهياة بشكل خاص، كدليل ارشادي بمقدوره شرح التحول في إدارة الأمن ليصبح أكثر تشظيا من قبيل تعدد المستويات والأطراف. وبالرغم من أنه يحمل في طياته تركيز سياقي يسيطر عليه الطابع الأوروبي، الا أنه كنهج تجريبي، يسعى الى التقاط عمليات التقارب التنظيمي والنظامي بين الضفتين. وهذا بغية التلطيف من حدة التطور غير المتزامن الذي تشهده الدولة في غرب المتوسط (الدولة الوستفالية في مقابل الهوية ما بعد الوستفالية) وهذا في إطار مآزق التعارض على مستوى المحاذير السيادية والثقافات الأمنية في تسليح الأمن بين الضفتين.

الكلمات المفتاحية: "الحوكمة"، "الأمن"، "الشبكة"، "الحوكمة الأمنية"، "غرب المتوسط"، "الحوكمة الأمنية الشبكية"، "الدولة الوستفالية، الهوية ما بعد الوستفالية".

Résumé :

En tant qu'enracinement conceptuel-théorique et procédural, la thèse aborde la problématique d'établir un système de gouvernance sécuritaire en Méditerranée occidentale. Il s'agit d'une référence épistémo-antologique post-internationale, capable d'accueillir les implications transformatrices qui promeuvent de nouveaux modèles, agrégés en réseaux de coopération sécuritaire. Et cela devant les perturbations au niveau macro et micro, qui ont affectées les paramètres de la politique mondiale. Ainsi devant l'état d'encombrement ontologique, le long du continuum sécuritaire d'un espace géographique anxieux, qui oscille entre un modèle pré /et Westphalien et un modèle qui commercialise une identité post-Westphalienne.

L'étude a été présentée sous la forme d'un ordre méthodologique, à travers laquelle il a été possible de tester les hypothèses qui ont adopté le recentrage des différentes structures sociales actives en Méditerranée occidentale. Des hypothèses qui essaient d'extrapoler le changement et la faisabilité de la fragmentation des contributions sécuritaires parmi les nombreux acteurs actifs qui s'y trouvent ? Et à partir de là, reformulé ces contributions au sein de structures en réseaux et transnationales, qui tolèrent une combinaison de différents nœuds de sécurité publics et privés, mondiaux et locaux, incluent des normes qui interagissent : coopèrent, rivalisent et peuvent entrer en conflit. Reste que l'objectif est de produire de nouveaux modèles, pratiques et institutions pour la gouvernance de la sécurité.

Ce test a été mené selon une approche systémique qui prend (l'Union européenne- les pays du Maghreb) comme entités géopolitiques hétérogène, qui se chevauchent. Débouchant sur des outputs à l'image des turbulences et d'asymétrie / et de manque de coordination entre les unités actives en son sein. Réinterrogeant ainsi, le contexte de la modernité et de l'étatisation, et reformulant un modèle cognitif hybride qui peut aider à l'émergence d'une «région cognitive de la sécurité», selon une trilogie «déconstruction-réseau-système», orientée vers une gouvernance privée hautement spécialisée (la sécurité comme espace hautement spécialisée). Reste que le sujet a son importance et ses objectifs scientifiques et pratiques. D'abord, en mettant l'accent sur les variables contenues dans le titre, telles que «gouvernance» et «sécurité». Ainsi que la synthèse entre eux, afin d'explorer un nouveau concept heuristique représenté dans la «gouvernance de la sécurité». Ce concept qui se présente comme étant capable d'apporter des réponses pratiques aux puzzles de recherche résultant de la violence des chemins non linéaires multi-niveaux de la politique mondiale. De là, une vérification procédurale des dimensions sémantique du concept, et un test pratique de ses hypothèses, en le projetant dans le bassin occidentale de la Méditerranée, comme espace géographique guidé par des logiques dimensionnelles très contradictoires. L'un des contenus clés apportés par ce nouveau concept est l'examen et l'évaluation de l'efficacité de cette capacité à accueillir le passage à l'interaction en réseau entre les différents acteurs publics et privés, étatiques et non étatiques. Et cela, dans la mesure d'unifier la matrice de sécurité (Agent, source de la menace, et la structure qui lui fait face) entre les deux rives.

En fin, l'étude c'est conclue par des résultats qui nous ont révélé l'effort sérieux de la «gouvernance de la sécurité» dans la problématisation de la gestion sécuritaire. Un concept qui apparaît spécialement préparé, à expliquer la transformation de la gestion de la sécurité pour devenir plus fragmenter, multi-niveaux, multi-parties. Et bien qu'il porte une orientation contextuelle dominée par le caractère européen. Cependant, en tant qu'approche expérimentale, il cherche à saisir les processus de convergence organisationnelle et systémique, afin de modérer le développement asynchrone que connaît (l'État) en Méditerranée occidentale (état westphalien contre identité post-westphalienne). Cela dans un contexte de dilemme de contradiction au niveau des mises en garde de souverainisme et de cultures de sécurité à propos de la marchandisation de la sécurité entre les deux rives.

Mots clés : «Gouvernance», «sécurité», «réseau», «gouvernance de la sécurité», «Méditerranée occidentale», «gouvernance de la sécurité des réseaux», « État westphalien », « identité post-westphalienne »

Abstract

As a conceptual-theoretical and procedural rooting, the thesis addresses the problem of establishing a system of security governance in the western Mediterranean. It is an epistemo-antological, post-international reference, able of accommodating the transformative implications that promote new models, aggregated into networks of security cooperation. And this in the face of disturbances at the macro and micro level, which have affected the parameters of world politics. Thus faced with the state of ontological congestion, along the security continuum of an anxious geographic space, which oscillates between a pre / and Westphalian model and a model which markets a post-Westphalian identity.

The study was presented in the form of a methodological order, through which it was possible to test the hypotheses which adopted the refocusing of the different social structures active in the western Mediterranean. Assumptions that try to extrapolate the change and the feasibility of the fragmentation of security contributions among the many active actors there ? And from there, reformulated these contributions within networked and transnational structures, which tolerate a combination of different public and private, global and local security nodes, include norms that interact: cooperate, compete and may conflict. However, the objective is to produce new models, practices and institutions for the governance of security.

This test was carried out according to a systemic approach which takes (the European Union - the Maghreb countries) as heterogeneous geopolitical entities. Which overlap, leading to outputs such as turbulence and asymmetry / and lack of coordination between the units active within it. Re-examining the context of modernity and statehood, and reformulating a hybrid cognitive model that can help the emergence of a "cognitive region of security", according to a "deconstruction-network-system" trilogy, oriented towards highly specialized private governance (security as a highly specialized space). Still, the subject has its importance and its scientific and practical objectives. First, by emphasizing the variables contained in the title, such as "governance" and "security". As well as the synthesis between them, in order to explore a new heuristic concept represented in "security governance". This concept which presents itself as being able to bring practical answers to the research puzzles resulting from the violence of the multi-level nonlinear paths of world politics. From there, a procedural verification of the semantic dimensions of the concept, and a practical test of its hypotheses, by projecting it in the western basin of the Mediterranean, as a geographical space guided by very contradictory dimensional logics. One of the key contents brought by this new concept is the examination and the evaluation of the effectiveness of this capacity to accommodate the passage to the interaction in network between the various public and private actors, state and non-state. And this, to the extent of unifying the security matrix (Agent, source of the threat, and the structure facing it) between the two shores.

In the end, the study concluded with results that revealed to us the serious effort of "security governance" in the problematization of security management. A concept which appears specially prepared to explain the transformation of security management to become more fragmented, multi-level, multi-part. And although it carries a contextual orientation dominated by the European character. However, as an experimental approach, it seeks to capture the processes of organizational and systemic convergence, in order to moderate the asynchronous development experienced by (the state) in the western Mediterranean (Westphalian state versus post-Westphalian identity). This is in a context of a dilemma of contradiction at the level of warnings of sovereignism and cultures of security about the commodification of security between the two shores.

Keywords: "Governance", "security", "Network", "Security Governance", "Western Mediterranean", "Network security governance", "The Westphalian state, Post-Westphalian identity".